

تَلَايحُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ الْفَتَا

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن

السيامي المالقي الأندلسي

وَسَمْعَاهُ

كتاب المرقبة العليا

فيمن يستحق القضاء والفتيا

تَبَاجِجُ قُصَاةِ الْإِنْدَلُسِ

مخطوطات التراث العربي

تَلَايَحُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ

أَلْفٌ

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن
النُّبَاهِي المَالِقِي الأَنْدَلُسِي

وَسَمَاءُ

كتاب المرقبة العليا

فيمن يستحق القضاء والفتيا

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

كتب عربي
(شراء)

رقم التسجيل ٥٩٥٠٩

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي
في دار الآفاق الجديدة

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار الأفتاق الجديدة
الطبعة الخامسة
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م

تصدير

أنشر في هذا السفر أثراً لم يطبع إلى اليوم ، وهو وثيقة عظيمة الخطر عن تاريخ القضاء بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط . فتاريخ تصنيفه المتأخر مكن مؤلفه من الإحاطة بمدّة طويلة من الزمن ، تمتدّ من الفتح العربيّ إلى القرن الثامن الهجرى . غير أن هذا الكتاب ، رغم اتّساع الموضوع الذى تناوله ، بقى مجهولاً إلى يومنا هذا . ولا يوجد عنوانه ، حسب ما أعلم ، فى إحدى المؤلّفات التى أحصت الكتب المتعلقة بالأدب العربى : فلم يذكره حاجى خليفة ، ولا بروكلمان . وعبثاً يبحث المرء عن أثر له فى مكاتب أوربا والشرق التى نشرت فهرسها ؛ وسبب ذلك ، ولا شك ، أن الناس لم يتناقلوا منه نسخاً . وقد جلب عددٌ قليلٌ منها ، فى آخر القرون الوسطى ، من مملكة غرناطة الصغيرة إلى مدّن المغرب الأقصى . وهناك ساعدنى الحظ ، فاكشفت منه نسختين خطيتين ، لهما من الصحّة ما كفى لإغرائى بالعمل على نشر الكتاب .

والنسخة الأولى محفوظة بالمكتبة الشريفة بالرباط تحت رقم ١٤٢٤ ؛ وهى نسخة قريبة العهد ، غير مؤرّخة ، تشتمل على ١١٧ ورقة (طولها ٢٠ سنتيمتراً ، وعرضها ١٥ سنتيمتراً ، وبكلّ صفحة ٢١ سطرًا) . وهى مذكّلة بتلخيص من خطّ الناسخ نفسه ، يشتمل على ١٣ ورقة ، مؤرّخ بتاريخ ٢٠ صفر ١٠٢١ (٨ مايو ١٨٠٦) . فهذا المخطوط الموجود بالرباط هو الذى اتّخذناه أصلاً اعتماداً عليه فى إثبات النص . أمّا المخطوط الآخر ، المحفوظ بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم ٢٩٣٣ / ٨٠ ، فهو نسخة تأريخها أقدم ، ولكن ينقصها ، مع الأسف ، الثلث الأخير تقريباً ؛ وهى تحوى ٥٠ ورقة ضيّقة الخطّ ، خطها من النوع المغربى (طولها ٢٣ سنتيمتراً ، وعرضها ١٨ سنتيمتراً وبكلّ صفحة ٢٢ سطرًا) . وكلتا النسختين تذكر عنوان الكتاب ؛ وهو « كتاب المرقبة العليا ، فىمن يستحقّ [كذا ، عوضاً عن « استحقّ »] القضاء والفتيا » ، وكذلك اسم المؤلّف ، وهو : أبو الحسن النباهى .

المؤلف

وما هذا المؤلف برجل حامل الذكر . بل كان من رجال الدولة وأعيانها المرموقين في مملكة بنى نصر بقرناطة في القرن الثامن ؛ وليس بأيدينا ، مع هذا ، عن حياته الشديدة الاتصال بحياة أشهر مُعاصريه الأندلسيين : لسان الدين ابن الخطيب ، إلا أخبار لم تأت بما يكفى من التفاصيل . وإن كنا نعرف تاريخ ولادته ، فنحن لا نجد في ترجمة من التراجم تأريخاً دقيقاً لوفاته .

وأكثر هذه الأخبار القليلة مستمدة إما من ابن الخطيب نفسه ، وإما من أهم من ترجم لهذا الأخير ، أى من المقرئ ، مؤلف « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » . ولا نجد بجانب ما كتبه هذان المؤلفان إلا ترجمة نقلها عنهما الفقيه السوداني أحمد بابا التنبكى في كتابه « نيل الأبرتهاج » (المطبوع على هامش « الديباج » لابن فرحون ، القاهرة ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦) . أما الفصل القصير الذى خصصه بونيس بونيجس لمؤلف « المرقبة » فى بحثه عن المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين (مجريط ، ١٨٩٨ ، عدد ٢٩٧ ، ص ٣٤٨) ، فهو لا يأتى بتدقيق مفيد .

واسم المؤلف فى صورته الكاملة : أبو الحسن على بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامى المالقى النباهى . ويقتصر غالباً على تسميته بابن الحسن . وهو من أسرة استقرت منذ أجيال عديدة بمدينة من أزهر مُدُن الساحل الأندلسى ، أعنى مالقة . فهذه المدينة وُلد على النباهى فى سنة ٧١٣ ؛ وبها درس على شيوخ مقصودين ، وقفنا على قائمة أسمائهم ، ولا فائدة فى إثباتها هنا . ثم رحل إلى قرناطة لاستكمال ثقافته الأدبية والفقهية . ثم غادر العاصمة النصرانية حين ولى القضاء بمدينةتين صغيرتين : مُلْتَمَس وبلش ؛ وعاد إليها أخيراً للاستقرار بها نهائياً ، عند ما عُيِّن كاتباً بالديوان فى بلاط الملك . ولم يمض إلا قليل حتى قلده سلطان قرناطة خطة جليلة ألا وهى خطة قضاء الجماعة بالعاصمة نفسها .

وفى خلال تلك الفترة ، خصص له ابن الخطيب فى كتابه الشهير « الإحاطة فى تاريخ قرناطة » ترجمة أثنى فيها عليه كل الثناء . وهى موجودة فى المخطوط رقم ١٦٧٣ من مكتبة الأسكوريال (ص ٣٠٢ وما يليها) . وقد نقلها المقرئ بجملتها تقريباً فى « نفح الطيب » (طبع بولاق ، ج ٣ ، ص ٦٥ و ٣٨٥) و « أزهار الرياض » (طبع القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٦ ، فى البداية) . ولم يكتف ابن الخطيب بالثناء على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناء كاد يكون

إطراء ، بل روى نماذج ضافية من شعره وشره الفنى . ولكن يظهر أن العلائق ما لبثت أن توترت بين الرجلين ؛ وعند ما ألف ابن الخطيب في منقاه كتابه « أعمال الأعلام » ، لم يتحاش هجو صديقه القديم هجاء لا اقتصاد فيه ؛ وبلغ به الأمر إلى أن يلقبه مزدرياً بالجفسوس (أى : القصير) ، وهو لقب كان بلا شك يطلق عليه في الأوساط الثقافية الغرناطية ، هزواً بقصر قامته (انظر ص ٩٠ — ٩٢ من طبعتي ، الرباط ، ١٩٣٤) . وفي كتاب آخر من مؤلفاته : « الكتيبة الكامنة » ، في شعراء المائة الثامنة ، خصص له ترجمة قاسية (عدد ٥٠ من المخطوط ٤١٠ بالمكتبة الشريفة بالرباط) . ولم يقف إلى هذا الحد ، بل تعداه ؛ فألف لسان الدين رسالة خاصة في هجاء قاضي غرناطة ، سماها : « خلع الرسن » ، في وصف القاضي ابن الحسن .

ولا يتسع لنا المجال هنا للبحث عن حقيقة الأسباب التي نشأ عنها هذا الخلاف بين ابن الخطيب وابن الحسن النباهي ، إلا أن هذا الأخير لم يكن ، قطعاً ، بريئاً من المشاركة في الحملة التي شنت على ابن الخطيب ، فجعلته هدفاً للكائد والوشايات والتهم بالظعن في العقيدة (انظر مثلاً ص ٢٠٢ من هذه الطبعة) ، وانهت أخيراً بنكبة لسان الدين ، وجرت له أتعس التقلبات ، إلى أن قبض عليه بفاس التي التجأ إليها ، بعد أن حكم عليه في غرناطة بتهمة الزندقة ؛ فقتل بسجنه سنة ٧٧٦ . وبعد أن مات ابن الخطيب هذه الميته المريعة ، تنقطع عنا الأخبار المفصلة عن حياة القاضي ابن الحسن النباهي . فقد اكتفى صاحب « نيل الابتهاج » بالإشارة إلى أنه بُعث مرتين في سفارة سياسية من غرناطة إلى فاس في سنة ٧٦٠ ، ثم في سنة ٧٨٨ ، وأنه ما زال ب قيد الحياة في سنة ٧٩٣ ؛ غير أنه زاد ، فقال إنه لم يمثر على تاريخ وفاته ، التي وقعت ، حسب ما يتبادر إلى الذهن ، قبل انتهاء القرن الثامن . وختم الترجمة بذكر تأليفين له : وهما بحث « كائنه اليوم مفقود » ، في مسألة الدعاء بعد الصلاة ، قصد به الرد على رأي الإمام أبي إسحاق الشاطبي الأندلسي ؛ والكتاب عن القضاء الذي ننشره هنا . إلا أن أثرنا ثالثاً من مؤلفات النباهي وصلنا ، ولم يذكره أحمد بابا ، وعنوانه : « شرح المقامة النخيلية » ، وهو حوار بين نخلة وشجرة تين ؛ ويتركب منها ، مع كثير من الاستطرادات الأدبية ، تأريخ مفيد للدولة النصرية الغرناطية ، عنوانه : « نزهة البصائر والأبصار » . ومن هذا التأليف نسخة خطية بمكتبة الأسكوريال تحت رقم ١٦٥٣ (انظر الفهرسة التي نشرتها سنة ١٩٢٨ ، ج ٣ : ص ١٨٦ — ١٨٧) ؛ وقد نشر منه بعض المقتطفات م . ج . موثر في مجموعة « نخب في تأريخ عرب العرب » (مونيخ ، ١٨٦٦ ، ج ١ ، ص ١٠١ — ١٠٦) .

تأريخ القضاة النباهي

ورد في « تئيل الابتهاج » ذكر تأريخ القضاة لابن الحسن النباهي بعنوان « المرقاة العليا في مسائل القضاء » ، وقد ذكر أن الكتاب في جزئين . ويظهر أن المؤلف لم يكتب إلا جزءاً واحداً ، وهو يشير في مقدمته إلى أن كتابه يشمل أربعة أبواب . وفي الواقع ، لا نجد في المخطوطين إلا بابين متفاوتين في الطول غاية التفاوت . والأول ، وهو يستغرق أقل من ثلث المجموع ، يبحث في القضاء عامة ، وفي المسائل التي تتعلق به ؛ والآخر يختلف عن الأول ، فهو مجموعة تراجم قضاة مغربيين ، أكثرهم أندلسيون ، وهذا الباب هو الذي يكسب مؤلف قاضي غرناطة قيمة كبيرة .

وسيحوي الجزء الثاني من كتابي « تأريخ إسبانيا الإسلامية » الذي هو بمسودة الإنجاز ، بسطةً إضافية عن القضاء الأندلسي ؛ فلا فائدة إذن في أن أطيل هنا في شرح هذه المسألة . ولأقتصر على الإشارة بكلمة وجيزة إلى أهمية تراجم « المرقبة » . فقد أثبتنا بتتمة ذات خطر عظيم لأهم المصادر التي لدينا عن الحياة القضائية بقربطية إلى القرن الرابع ، وهو « تأريخ قضاة قربة » لعماد بن الحارث الخشني . وكل ما يعلم المنزلة الممتازة التي يتمتع بها كتاب الخشني بين الوثائق القليلة — وبالأأسف ! — التي تخبرنا عن الحياة الاجتماعية بالأندلس في أيام الإمارة ، ثم الخلافة الأموية ؛ فالخشني ، الذي ولد بالقيروان ، عاصمة إفريقية ، هاجر إلى قربة ، ولم يزل مقيماً بها إلى وفاته في سنة ٣٧١ ؛ وألف كتابه بطلب من الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله . وقد نشره المستشرق الإسباني خوليان ربيرو في عام ١٩١٤ مع ترجمة باللغة الإسبانية ، ودراسة ممتعة استقصي فيها موضوعه ، معتمداً في طبعته على النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة بأ كسفر د . وليس لتأريخ الخشني عيب سوى أنه ينتهي في القرن الرابع الهجري ؛ وفضل النباهي هو أنه حاول إتمام هذا التأريخ ، والوصول به إلى عصره .

بسم الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه العالم ، قاضي الجماعة بالبلاد الأندلسية ، وخطيب
حضرتها العلية — أعادها الله للإسلام ! — أبو الحسن بن الفقيه أبي محمد
ابن عبد الله بن الحسين النباهي — وصل الله سبحانه سعاده ، وشكر إفادته ! (١)

أما بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، فهذا كتابٌ أرسمُ فيه
بحول الله بُسْداً من الكلام في خُطّة القضاء ، وسير بعض من سلف من القضاة ،
أو بلغ رتبة الاجتهاد ، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له ، وصفات المُنْتَقى الذي
يلبغى قبولُ قوله ، والاعتدائه به لمن ذهب إلى مقلّده ، وبالجارى من الفتاوى على
منهاج السداد ، وهل يجوز (٢) للمُنْتَقى قبول الهدية من المستفتى ، أم هي في حقه من
ضروب الرشاء المحرمة على الجميع .

ولستُ أَجهلُ أَنَّ هذا الغرض قد سبق له غيرى ، وصنّف في معناه أناسٌ قبلى ،
لا كنّى رأيت أن أعيد منه الآن ما أعيدته على جهة التذكّرة لنفسى ، والتنبية لمن هو
مثلى . وحاصل ما أريد إثباته من ذلك في هذا الكتاب يرجع على التقريب إلى أربعة
أبواب . فأقولُ — والله الموفق للصواب :

(١) لا توجد هذه المقدمة إلا في ق . — (٢) ق : يسوع .

الباب الأول

في القضاء وما ضارعه

﴿ فصل ﴾ لفظ القضاء يأتي في اللغة على أنحاء ترجعها إلى انقطاع الشيء وتماه . يقال : « قضى الحاكم » إذا فصل في الحكم ؛ و « قضى دينه » أي قطع ما لغيره قبله بالاداء ؛ و « قضيت الشيء » أحكمت عمله ؛ ومنه قوله تعالى : « إذا قضى أمراً (١) » أي أحكمه وأتقنه .

وخطة القضاء في نفسها عند الكافة من أسنى الخطط ؛ فإن الله تعالى قد رفع درجة الحكماء ؛ وجعل إليهم تصرف أمور الأنام ، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال ، والحلال والحرام . وتلك خطة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء ؛ فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء . ولأجل منيف قدره في الأقدار ، ولسمو خطره في الأخطار ، اشترط العلماء في متولييه ، من شروط الصحة والكمال ، ما تقرّر في كتبهم ، واستبعد حصول مجموعه الأئمة المقتدى بهم . فقد نقل عن مالك بن أنس — رحمه الله ! — أنه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها : لا أراها تجتمع اليوم في أحد ؛ فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع ، قدّم . قال عبد الملك بن حبيب في كتابه : وإن لم يكن علم ، فعقل وورع ؛ فبالعقل يسئل وبه تحصل خصال الخير كلها ؛ وبالورع يُعَدَف ؛ وإن طلب العلم وجده ؛ وإن طلب العقل ، إذا لم يكن عنده ، لم يجده . وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود — رضى الله عنه ! — : وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب .

قال المؤلف — أدام الله توفيقه ! — : ومن قلّة الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم : فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتصافه بالتذكير والتهذيب والتفطن . ولذلك كان إسماعيل بن إسحاق ، قاضي القضاة ببغداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن

له أن يلي القضاء . وقال ابن المَوَّاز : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكي ، فطن ، فهم ، فقيه ، متأن ، غير عجول . وذكر أن عمر بن عبد العزيز قال : « لا يصلح للقضاء إلا القوي على أمر الناس ، المستخف بسخطهم وملامتهم في حق الله ، العالم بأنه ، مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحق والعدل والقصد ، استفاد بذلك ثمناً ربيعاً من رضوان الله » .

﴿ فصل ﴾ قال عز الدين أبو محمد عبد العزيز ^(١) بن عبد السلام : وقد أجمع المسلمون على أن الولاية أفضل من غيرهم . وتفصيل ذلك أن الولاية تشتمل على غرض شرعي ، وغرض مباح ، فني عنها من يغلبه طبعه وهواه ، وأمر بها من يكون قاهراً لطبعه ، غالباً لهواه . فلا يتولاها من لا يملك هواه إلا أن يتعين لها ، فيجب عليه أن يتولاها ، وأن يجاهد نفسه في دفع هواه ما استطاع . ومما يثير إلى الترغيب في الحكم لمن قدر على العدل فيه ، قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « إن المُقْسِطِينَ عند الله يوم القيامة ، على منابر من نور عن يمين الرحمن . وكلنا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوه . » وقوله « عن يمين الرحمن » ^(٢) معناه في الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة ، والعرب تنسب الفعل الحمود والإحسان إلى اليمين ، وضده إلى الشمال أي المنزلة الخسيسة ، وأما الاقساط ، فهو العدل ، يُقال : « أقسط » إذا عدل . قال الله تعالى : « وأقسطوا إن الله يحبُّ الْمُقْسِطِينَ » ^(٣) وفي كتاب أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة ، عند ملك مصطفي ، أو نبي مرسل ، من إمام عادل » . وروى أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « إن الله مع القاضي ، ما لم يحرف حمداً . » وفي « الصحيح » : إذا حكم الحاكم ، ثم اجتهد فأصاب ، فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجر واحد . قال أهل العلم : والمراد هنا بالحاكم ، البصير بالحكومة ، المتحرّي العدل . وقد استدلل بهذا الحديث من يرى أن كل مجتهد مصيب ، لأنه — صلى الله عليه وسلم — جعل له أجراً . واحتج به أيضاً أصحاب القول

(١) ناقص ل . ر . — (٢) ناقص في ر . — (٣) سورة الحجرات : ٩ .

الآخر بأن المصيب واحد والحق في طرف واحد، لأنه، لو كان كل واحد مصيباً، لم يُسمَّ أحدهما مخطئاً، فيجمع الضدَّين في حالة واحدة. قال القاضي أبو الفضل بن موسى في «إكمال»ه: والقول بأن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء؛ وهو مرئوي عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وإن كان قد حكي عن كل واحد منهم اختلاف في هذا الأصل. وهذا كله في الأحكام الشرعية. وأما ما يتعلق بأصل وقاعدة، من أصول التوحيد وقواعده، مما مبتناه على قواطع الأدلة العقلية، فإن الخطأ في هذا غير موضوع، والحق فيها في طرف واحد، بإجماع من أرباب الأصول، والمصيب فيها واحد، إلا ما روى عن عبد الله العنبري، من تصويبه المجتهدين في ذلك، وعذره لهم؛ وحكى مثله عن داود وكله لا يلتفت إليه، وقد حكي عن العنبري أن مذهبه في ذلك على العموم؛ وعندى أنه إنما يقول ذلك في أهل الملة دون الكفرة؛ والاجتهاد المذكور في هذا الباب هو بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة. انتهى.

وفي حديث معاذ بن جبل أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة؛ وقد ورد: ما من قاض يقض بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك، إلى غير ذلك مما جاء في هذا الباب.

﴿فصل في الخصال المعتبرة في القضاة﴾ من التنبيهات وشروط القضاء، التي لا يتم للقاضي قضاؤه إلا بها، عشرة: الإسلام؛ والعقل؛ والذكورية؛ والحرية؛ والبلوغ؛ والعدالة؛ والعلم؛ وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم؛ وسلامة حاسة اللسان^(١) من البكم؛ وكونه واحداً لا أكثر؛ فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة، لاختلاف الأغراض، وتعذر الاتفاق وبطلان الأحكام بذلك. ثم من هذه الشروط ما إذا عدم فيمن قلَّد القضاء بمجهل، أو غرض فاسد، ثم نفذ منه حكم، فإنه لا يصح ويرد؛ وهي الخمسة الأولى: الإسلام؛ والعقل؛ والبلوغ؛ والذكورية؛ والحرية. وأما الخمسة الأخرى، فينفذ من أحكام من عدمت منه

(١) ق: البيان.

في القضاء وما خارجه

ما يوافق الحق ، إلا الجاهل الذي يحكم برأيه . وأما الفاسق ، ففيه خلاف بين أصحابنا ؛ هل يُردُّ ما حكم به ، وإن وافق الحق وهو الصحيح ، أم يعضى إذا وافق الحق ووجه الحكم .

وشروط السكال عشرة أيضاً : خمسة أوصاف يُفتنى عنها ، وخمسة لا يُنتفى ؛ منها أن يكون غير محدود ؛ وغير مطعون عليه في نسبه بولادة اللعان والزنا ؛ وغير فقير ؛ وغير أمي ؛ وغير مستضعف ؛ وأن يكون فطناً ، زهياً ، مهيباً ، حليماً ، مستشيراً لأهل العلم والرأى .

قال القاضي أبو الأسبق بن سهل : والحكّام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ستُخطط : أولها القضاء ، وأجله قضاء قاضي الجماعة ؛ والشرطة الوُسْطى ؛ والشرطة الصُغرى ؛ وصاحبُ مظالم ؛ وصاحبُ ردّ ، ويُسمى صاحبُ ردّ بما ردّ عليه من الأحكام ؛ وصاحبُ مدينة ؛ وصاحبُ سوق . هكذا نصّ عليه بعض المتأخّرين من أهل قُرْطُبة ، في تأليفه . وتلخيصه : القضاء ، والشرطة ، والمظالم ، والردّ ، والمدينة ، والسوق . وإنما كان يحكم صاحبُ الردّ فيما استرا به الحكّام ، وردّوه عن أنفسهم ؛ هكذا سمعته من بعض من أدركته . وصاحبُ السوق كان يُعرف بصاحب الحسبة ، لأنّ أكثرَ نظره إنما كان يجري في الأسواق ، من غرر ، وخديعة ، وتفقّد مكيال وميزان وشبه ذلك . ولا عجب للقاضي أن يرفع من عنده إلى غيره ، كما يرفع غيره إليه . وحدودُ القضاة ، في القديم والحديث ، معروفة ، لا يعارضون فيها ، ولا تكون إلى غيرهم من الحكّام . وقد عدّها عليّ بن يحيى ، وفسرها في كتابه ؛ ويشتمل نظر القاضي على عشرة أحكام : أحدها : قطع التشاجر والخصام من المتنازعين ، إمّا بصلح عن تراضٍ يراد به الجواز ، وإمّا بإجبار يحكم بآية يعتبر فيه الوجوب . والثاني : استيفاء الحق لمن طلبه ، وتوصيله إلى يده ، إمّا بإقرار ، أو ببيّنة . والثالث : إلزام الولاية للسفهاء والمجانين ، والتحقير على المفلس ، حفظاً للأموال . والرابع : النظر في الاحباس ، والوقوف والتفقّد لأحوالها وأحوال الناظر فيها . والخامس : تنفيذ الوصايا على شروط الموصي إذا وافقت الشرع ؛ وفي المعينين يكون التنفيذ بالاقباض ، وفي المجهولين يتعيّن المستحق لها بالاجتهاد فإن كان لها وصيٌّ ، راعاه ، وإلا تولّاه . والسادس : تزوج

تأريخ قضاة الأندلس

الآبائى من الأكفاء ، إذا عدم الأولياء وأردن الترويح . والسابع : إقامة الحدود ؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى ، تعمد بإقامتها ، إما بإقرار يتصل بإقامة الحد ، وإما ببيّنة أو ظهور حمل من غير زوج ؛ وإن كانت من حقوق الأدميتين ، فبطلب مستحقتهما . والثامن : النظر في المصالح العامة ، من كفى التعدي في الطرقات والأفنية . وإخراج مالا يستحق من الأجنحة والأفنية . والتاسع : تصبى الشهود ، وتفقد الأمانة ، واختيار من يرتضيه لذلك . والعاشر : وجوه التسوية في الحكم بين القوى والضعيف ، وتوثيق العدل بين الشريف والمشروف .

ومن « الإكمال » : لجمهور العلماء أن للقضاة إقامة الحدود ، والنظر في جميع الأشياء ، من إقامة الحقوق ، وتغيير المناكر ، والنظر في المصالح ، قام بذلك قائم ، أو اختص بحق الله . وحكمه غندم حكم الوصى المطلق اليد في كل شيء ، إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش ، وجباية الخراج . واختلف أصحاب الشافعي هل من نظره مال الصدقات ، واقتديم الجمع والأعياد ، أم لا ، إذا لم يكن على هذا ولاية مخصصون من السلطنة ، على قولين ؛ ولا يختلفون ، إذا كانت هذه مخصصة بولاية من من قبل السلطنة ، أنه لا نظر له فيها . وذهب أبو حنيفة أنه لا نظر له في إقامة حد ، ولا في مصلحة ، إلا لطالب غاصم ، ولا تنطلق يده إلا على ما أذن له فيه ، وحكمه حكم الوكيل الخاص . ومن « كتاب الإعلام بنوازل الأحكام » : خطة القضاء من أعظم الخطط قدراً ، وأجلها خطراً ، لا سيما إذا اجتمعت إليها الصلاة . وعلى القاضي مدار الأحكام ، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء .

﴿ فصل ﴾ وكل من ولي الحكم بين المسلمين ، من أمير ، أو قاض ، أو صاحب شرطة ، مسلط اليد . وكل ما كان في عقوبتهم من موت ، وكان في حد من حدود الله تعالى ، وأدب الحق ، فهو هدر ؛ وما آتى من ظلم بين ، مشهور ، معتمد ، فعليه العود في عمده ، والعقل في خطائه . وكذلك ما تعمد من إتلاف مال بغير حق ، ولا شبهة ، فذلك في ماله ، يأخذ به المظلوم إن شاء منه ، أو من المحكوم له به . من « كتاب الاستغناء » لابن عبد الغفور . وفي « المقنع » : قال سحنون : وإذا قضى القاضي

على رجل يجور في الأموال ، وكان الذي قضى له بالمال قد أكله ، واستهلكه ، ولم يوجد عنده ، كان ما قضى به على الرجل على القاضي في ماله . وإذا لم يجز في قضائه ، وهو عدل ، رضى ، وإنما خطأ أخطأه ، أو غلط غلطه ، لم يكن عليه شيء من خطئه . وإذا أقر القاضي على نفسه أنه جار في قضائه ، إذا كان قاضياً ، في قتل نفس ، أو قطع يد ، أو قصاص ، أو جراح ، فما أقر به ، أو ثبت عليه من غير إقرار ، أقيد منه . قال أبو أيوب ، في باب خطأ القاضي من الكتاب المسمى : وقد أقاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأبو بكر ، وصهر — رضى الله عنهما — من أنفسهم . ومما تقرّر في الشريعة أن حكم الحاكم لا يحلّ الحرام ، وأنّ الفروج والدماء والأموال سواء ، بدليل قوله — صلى الله عليه وسلم — : « إناكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً ، فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » . فأجرى الله تعالى أحكام رسوله — صلى الله عليه وسلم — على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره من البشر ، ليصح اقتداء أمته به في قضاياها ، ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنته ، إذ البيان بالفعل أولى من القول وأرفع لاحتمال اللفظ . وقوله : « أقضى له على نحو ما أسمع » احتج به من لا يجوز حكم الحاكم بعلمه لقوله : « فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » أي أفطن لها ، وقوله : « على نحو ما أسمع » ؛ ولم يقل : « أعلم » ؛ ومن يرى حكم الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى ما سمع ، خالف أو وافق .

قال عياض : وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه ، وما سمعه في مجلس نظره . فذهب مالك وأكثر أصحابه أن القاضي لا يقضى في شيء من الأشياء بعلمه ، إلا فيما أقر به في مجلس قضائه ، خاصة في الأموال . وبه قال الأوزاعي ، وجماعة من أصحاب مالك المدائني ، وغيرهم ، وحكوه عن مالك . وقال الشافعي في مشهور قوليه ، وأبو ثور ، ومن تبعهما ، أنه يقضى بعلمه في كل شيء من الأموال ، والحدود ، وغير ذلك ، بما سمعه أو رآه قبل قضائه وبعده ، وبصره وغيره . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى بما سمعه في قضائه وفي مصره ، في الأموال ، لا في الحدود . انتهى .

ووقع كذلك في المسألة ، بين الفقهاء بقرطبة ، اختلاف ؛ فذهب منهم أبو إبراهيم ، وعبد بن العطار ، في آخرين ، إلى أن القاضي له أن يقضى بعلمه دون شهود . ومال قوم

إلى خلاف ذلك ، وقالوا : إنما لم يقض بعلمه ، دون بيئته ، لأن فيه تعريض نفسه للتهمة ، وإيقاعها في الظنون . وقد كره رسول الله — صلى الله عليه وسلم ١ — الظن . قال القاضي أبو الأصبع بن سهل : وهذا عندي القياس الصحيح المطرد لمن قال : لا يقضى القاضي بعلمه ، ولا بما سمع في مجلس نظره ، لكن الذي قاله أبو إبراهيم وابن العطار ، وجرى به العمل ، وهو عندي الاستحسان ، ويعضده قول مطرف ، وابن الماجشون ، وأصبع في كتاب ابن حبيب ، أن القاضي يقضى على من أقرّ عنده في مجلس نظره ، بما سمع منهم ، وإن لم تحضره بيئته . وقال ابن الماجشون في « المجموعة » ، وبه أخذ أبو سعيد سخنون بن سعيد ، وقاله أصبع في كتابه ، وهو ظاهر قول النبي — صلى الله عليه وسلم ١ — : « إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ١ فاعل ٢ بمضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ٣ ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه » الحديث . وقوله — عليه الصلاة والسلام ١ — : « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إلي ١ » معناه حصره في البشرية بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم ، لا بالنسبة إلى كل شيء ، فإن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ١ — وصايا كثيرة . فللقاضي ، على ما تقرّر في المسألة من كلام ابن سهل وغيره ، أن يقضى بما صحّ عنده وسمعه من أمر الخصمين ، وأن له أن ينفذ ذلك بينهما ، ويعضيه من نظره وحكمه . قال مالك : وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه ، فحكمه نافذ . وللعالم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه ، وأن يأخذ بما يراه أحوط لدينه وعرضه . قال : وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضع ، فليس لقاض بعده تقضيه ، ولا اعتراضه ، وإنه نافذ تام ٤ ، وإن ظهر له في نفسه أن قول غير من أخذ بقوله خير مما أخذ به ، كان له تقضيه هو خاصة ، ولم يكن ذلك لأحد بعده . وفي « كتاب الاقضية » من « المدونة » : إذا تبين للقاضي أن الحق في غير ما قضى به ، رجع عنده ، وإنما لا يرجع به فيما قضت به القضاة (١) مما اختلف فيه . قال صاحب « التنبيهات » : حمل أكثر مذهب في الكتاب على أن الرجوع له ، كيف كان حاله من وم أو انتقال رأي ، وهو قول مطرف وعبد الملك .

ووقع في « منتخب » ابن مغيث : وتنقسم أحكام القضاة ، على مذهب مالك وجميع أصحابه ، على ثلاثة أقسام : أحدها في الحكم العدل العالم : فأحكامه كلها نافذة على الجواز ،

(١) ر : الحكم .

ولا يتعقب له حكم؛ والوجه الثاني في الحكم العدل الجاهل المقلد : فللحكم الذي يلي بعده أن يتعقب أحكامه ؛ فما وافق الحق . منها ، نفذ ومضى ، وما خالف الحق رده وفسخه ؛ والوجه الثالث في الحكم الجائر المتعسف : فللحكم الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلها ، ولا ينفذ له حكماً . ومن كتاب سليمان بن عبد بن بطال : قال ابن المَوَاز : لو أن قاضياً نقض حكم قاضٍ قبله قد كان حكم به ، ثم ولي قاضٍ ثالث وعزل الثاني . نظر : فإن كان حكم القاضي الأول بما يحكم به ، ومما يختلف فيه القضاء والفتيا ، رأيت نقض الثاني له خطأ صراحاً ؛ فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني ، وينفذ حكم الأول ، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث ؛ وإن حكم الأول خطأ صراحاً مما لا اختلاف فيه ، لم أرَ للثالث أن يرد حكم الثاني إلى ما حكم به الأول .

﴿فَصَلِّ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْحُكْمِ بِالْبَاطِلِ أَوْ الْجَهْلِ﴾ قال الله — عز وجل : — : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ» (١) . و«يَجْرِمَنَّكُمْ» معناه يجهلنكم . قاله ابن حبيب . عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : «الحكام ثلاثة» . إثنان في النار وواحد في الجنة . حكمٌ حكمٌ بجهل ، نفوس ، فأهلك أموال الناس ، وأهلك نفسه ، في النار ؛ وحكمٌ حكمٌ بخدل أي جار ، فأهلك أموال الناس وأهلك نفسه ، في النار ؛ وحكمٌ علم ، فعُدل فأحرز أموال الناس وأحرز نفسه ، في الجنة . قال المَرْوِيُّ في «كتاب الغريبين» له في الحديث : ورجلٌ علم نخدل أي جار يقال إنه نخدل غير عدل . ذكر ذلك في باب الخاء والذال . قال ابن سيدة في باب الخاء مع الدال : خدَلْ عَلَى خَدَلًا : ظَلَمَنِي ، وَخَدَلْ عَلَى خَدُولًا وَخَدَلًا : كَجَارٍ . وفي الحديث : من ولي قاضياً ، فقد دُجِبَ بغير سكتين . وفي رواية لابن أبي ذويب : فقد دُجِبَ بالسكتين . وفيه : الولاية أو لها ملامة ، ووسطها ندامة ، وآخرها عذاب في القيامة ، إلا من اتقى الله عز وجل . وفي «الموطأ» باب ما يكره من القضاء مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسي أن : «هلم إلى الأرض المقدسة» فكتب

تاريخ قضاء الأندلس

إليه سلمان : « إن الأرض لا تقدس أحداً ، وإنما يقدر الإنسان عمله . وقد بلغني أنك جعلت طبيباً تداوى الناس : فإن كنت تبرئ ، فنعماً لك ! وإن كنت متطبباً ، فاحذر أن تقتل إنساناً ، فتدخل النار ! » وكان أبو الدرداء ، إذا قضى بين اثنين ، ثم أدبرا عنه ، قال : « ارجعا ! أعيدا على قضيتكما متطبباً والله ! » ويحيى بن سعيد هو القائل : « وليت قضاء الكوفة ، وأنا أرى أنه ليس على الأرض شيء من العلم ، إلا وقد سمعته . فأول مجلس جلست للقضاء ، اختصم إلى رجلان ما سمعت فيه شيئاً ! »

وفي « المستخرجة » : قال مالك : قال عمر بن الحسين : « ما أدركت قاضياً استقضى بالمدينة إلا رأيت كآبة القضاء وكراهيته في وجهه ! » . وفي « الصحيح » عن أبي ذر : « قلت : يا رسول الله ، ألا استسقي ! » ف ضرب يده على منكبي ، ثم قال : يا أبا ذر ، إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزئ وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذي عليه فيها ! » فلا ينبغي أن يتقدم على العمل إلا من وثق بنفسه وتعين له وأجبه الإمام العدل عليه . وللإمام العدل إجباره إذا كان صالحاً ، وله أن يمتنع عنه إلا أن يتحقق أنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء سواء ؛ فلا يحل له الامتناع حينئذ لتعين الفرض عليه .

﴿ فصل ﴾ من المجموع المسمى : « المقصد المحمود » : القضاء بحنة وبليّة ، ومن دخل فيه ، فقد عرض نفسه للهلاك ، لأن التخلّص منه صيرٌ ؛ فلهروب منه واجب ، لا سيما في هذا الوقت ، وطلبه حق وإن كان حبة ^(١) . قاله الشامي . ورخص فيه بعض الشافعية : إذا خلصت نيّته للحبة ^(٢) ، بأن يكون وليّه من لا ترضى أحواله ؛ والاول أصح لقوله — عليه الصلاة والسلام — : « إنا لا نستعمل على عملنا من أراد . » وفي « إكمال المعلم » : اختلف العلماء في طلب الولاية مجرّداً ، هل يجوز أو يمنع ، وأما إن كان الرزق يرتفع ، أو قائد جائز يستحقه ، أو لتضييع القائم بها ، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها ، ونيّته في إقامة الحق فيها ؛ فذلك جائز له . وقد قال يوسف — عليه الصلاة والسلام — : « اجعلني على خزانة الأرض ^(٣) » . ومن الحديث

(١) ق : حنة . — (٢) ق : الحنة . — (٣) سورة يوسف : ٥٥ .

في القضاء وما خارعه

الصحيح : من ابتغى القضاء ، واستعان عليه بالشفعاء ، وكل إلى نفسه ؛ ومن أكره عليه ، أنزل الله عليه ملكاً يسدده . ومنه : من مال إلى الإمارة وكل إليها ، ومعناه : لم يعن على ما يتعاطاه ؛ والمتعاطى أبداً مقرونٌ به الخذلان ؛ فمن دُعِيَ إلى حمل ، أو إمامه في الدين ، فقص نفسه على تلك المنزلة ، وهاب أمر الله ، رزقه الله المعونة . وهذا مبنى على « من تواضع لله ، رفعه الله » .

فمن الواجب على كل من ابتلى بالقضاء أن يكثر من التذلل لله ، والمراقبة له عند أمره ونهيه ، وال أخذ بالشفقة على عباده . فقد ثبت في « الصحيح » عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « اللهم ! من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم ، فأشقق عليه ؛ ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فأرفق به » . وكل قاض مطلوب منه أن يحكم بالعدل على نفسه وعلى غيره ، وأن يعتقد أنه حاكمٌ في ظاهره ، محكومٌ عليه في باطنه . روى الليث بن سعد عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « من ولي ولاية ، فأحسن فيها أو أساء ، أتى به يوم القيامة ، وقد غلّت يمينه إلى عنقه ؛ فإن كان عدلاً في أحكامه ، أطلق من أغلاله وجعل في ظل عرش الرحمن ؛ وإن كان خيراً عدلاً في أحكامه ، غلّت شماله إلى يمينه ، فيسبّح في عرقه حتى يفرق في جهنم . »

ولما تقرر من بلاء القضاء ، فرّ عنه كثيرٌ من الفضلاء وتغيّبوا ، حتى تركوا . وسجن بسببه عند الامتناع آخرون ، منهم أبو حنيفة ، وهو النعمان بن ثابت ، دعاه عمر بن هبيرة للقضاء ؛ فأبى ؛ فحبسه وضربه أياماً ، كل يوم عشرة أسواط ، وهو متمازٍ على أبياته إلى أن تركه . وقد نقل عن عثمان بن عفان أنه قال لعبد الله بن عمر بن الخطاب : « اقض بين الناس » . قال : « لا أقض بين رجلين ما بقيت » . قال : « لتفعلن » . قال : « لا أفعل » . قال : « فإن أباك كان يقضى » . قال : « كان أبي أعلم مني وأنقى » .

ومن غريب ما يحكى عن مسلمة بن زرعة ، وقد تكلم في تباعات القضاء ، أنه قال . « رأيت في الأندلس قاضياً يدعى مهاجر بن نوفل القرشي ، ما رأيت مثله في العبادة والورع . ولقد بلغني في موته أعظم العجب . أخبرني به ثقات من أهل بلده . وذلك أنه لما مات دُفن في مقبرتهم ليلاً ، وأظنه عهد بذلك ، فلما أهيل الأراب عليه ،

سمعوا من القبر كلاماً فاستمعوا له (١) ؛ فسمعوه يُنادى : أنذركم ضيق القبر وطاقة القضاة ! قال : « فكشفوا عنه ، وظنّوه حيّاً ، فوجدوه مكشوف الوجه ، ميتاً ، بحالته التي قُبر بها — رحمه الله وغفر لنا وله ! » وقال الحسن بن محمد في كتابه ، عند ذكر من عُرض عليه القضاء ، فأبى من قبوله : استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، أول الخلفاء بالأندلس من بني أمية أصحابه ، في قاضٍ يوليه على قرطبة . فأشار عليه ولده هشام ، وحاجبه ابن مُغيث ، بالمصعب بن عُمَران ؛ ووقف الاختيار عليه . فوقع بنفس الأمير ، وأمر بالإرسال إليه ؛ فلما قدم مصعب ، أدخله على نفسه ، بحضرة ولده هشام ، وحاجبه ، وخاصة أصحابه ؛ فعرض عليه القضاء . فأبى من قبوله ، وذكر أعتاداً تعوقه عنه ؛ فردّها الأمير وحمله على العزيمة ، وأصرّ مصعب على الإجابة البتة ؛ فغضب الأمير ، وهاج غضبه ، وأطال الإطراق ؛ ثم رفع رأسه إلى مصعب وقال : « اذهب ! عليك العفا وعلى الدين أشاروا بك ! »

ولما أراد هشام للقضاء بقرطبة زياد بن عبد الرحمن ، وعزم عليه ، خرج منها فارّاً بنفسه ، على ما حكاه ابن حارث . فقال هشام عند ذلك : « ليت الناس كلهم كزياد ، حتى ألقي أهل الرغبة في الدنيا ! »

وممن عرض عليه القضاء من الفقهاء بالأندلس فأبى من قبوله ، إبراهيم بن محمد ابن بار ، دعاه إليه الأمير محمد بن عبد الرحمن لقصّة رفعت من قدره عنده ؛ فأباه فأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز صاحبه ؛ فامتنع عليه ولم يجد فيه حيلة ؛ فاطاد إليه الأمير هاشمًا بوصية يقول : « إذا لم تقبل قضاءنا ، فاحضر مجلسنا ، وكن أحد الداخلين علينا ، الذين نساوهم في أمورنا ، ونسمع منهم في رعيّتنا . » فلما استمع رسالته ، قال : « يا أبا خالد ، إن أُلح على الأمير في هذا ومثله ، هربت — والله ! — بنفسى من بلده أقالى وله ؟ » فأعرض عنه الأمير عند ذلك ، وعلم أنّه ليس من صيده . ومنهم أبان بن عيسى بن دينار ، ولأه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء كورة جيّان ؛ فأبى وحج . فأمر الأمير بإكرامه على العمل وأن يوكل به قراً من الحرس ، يحملونه إلى حضرة جيّان ، فيجلسونه هناك مجلس القضاء ، ويأخذونه بالحكم بين

الناس . فأنفذ الوزراء أمره ، وسار به الحرّس ، فأقصوه بجيآن ، فحكم بين الناس يوماً واحداً . فلما أتى الليل ، هرب على وجهه ، فأصبح الناس يقولون : « هرب القاضي ! » فرفع الخبر إلى الأمير محمد ، فقال : « هذا رجلٌ صالحٌ فرّ بدينه ! فليُسْئَلْ عن مكانه ويؤمّن ممّا أكره ! »

ومن أهل سرقسطة ، قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهري ، صاحبُ « كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث » . كُرمي للقضاء ببلده ، فامتنع من ذلك . فلما اضطره الأمير وعزم عليه ، استنمّله ثلاثة أيّام ، يستخير فيها الله — عز وجل — فمات خلال تلك المدة . فكان الناس يرون أنّه لما الله تعالى في الاستكفاء ، فكفاه وستره . وصار حديثه موعظةً في زمانه . قاله أحمد بن محمد .

وممّن عُرض عليه القضاء ، في عصرنا هذا المستأخر ، فأباه وامتنع من قبوله ، الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ، عرضه عليه المنصور محمد بن أبي طاهر مدبرُ أمر الخليفة هشام المؤيد بالله ، عن أمر الخليفة مرتين ، فلم يجد فيه حيلة . أولاهما إذ توفّي قاضي قرطبة محمد بن يبي بن زرب ، سنة ٣٨١ هـ ، أحضره وخطبه مشافهةً بحضور الوزراء ، فقال له : « إن أمير المؤمنين المؤيد بالله اختارك للقضاء ، ورأى تقدّمك مباركاً لك فيه . » فقال : « أعود بالله من ذلك ! لست ، والله الذي لا إله إلا هو ! اتهم إلى هذا ولا أقبله البتة ! فإني لا أستطيع ولا أصلح وما أفتي الناس في ذلك إلا وأنا مضطجعٌ أكثر أوقاتي لكبرى وضعي . والله ! لقد صدقتك ! فانظر المسلمين وانصح لإمامك — وفقه الله ! » فتركه .

وممّن جاهر بالإصرار على الإجابة من القضاء ، محمد بن عبد السلام الحشني ، أرادته الأمير محمد لتقليد القضاء بجيآن ، وأمر الوزراء أن يجلسوه ويلزموه ذلك ، ففعلوا وأدّوا إليه رسالة الأمير . فأبى عليهم وتقرّ نفوراً شديداً ، فإطلقوه وخوّفوه بإدرة السلطان ، فلم يزد إلا أباءً ونفوراً . فكتبوا إلى الأمير محمد بلجاجة واعياء الحيلة عليهم في إجابته . فوقّع الأمير توقيعاً غليظاً معناه : إن من طامنا ، فقد أحلّ بنفسه ودمه . فلما قرأوه على الحشني ، نزع قلنسوته من رأسه ومدّ عنقه وجعل يقول : « أبيت كما أبت السموات والأرض ، إياية إشفاق ، لا إياية تقاق ! »

فكتبوا إلى الأمير بلفظه : فكتب إليهم أن « سئلوا أمره وأخرجوه عن أنفسكم » فقالوا له : « انصرفوا » فانطلق عنهم ولم يهيجوه بعد .

وقد شدد بعض العلماء على الفار منهُ ، إذا كان ممن توقرت فيه دواعيه . فنقل عن سحنون أنه قال : إذا كان الرجل أهلاً لخطئة القضاء ، فاستعفى منها ، عوفي منها إن وجد لها عوض منهُ ؛ وإن لم يوجد ، أجبر عليها ؛ فإن أبي ، سجن ؛ فإن أبي ، ضرب . قال الشعباني : فإن لم يوجد غير واحد ممن يشكل للقضاء ، أجبر عليه بالسجن والضرب . ومن جامع « كتاب الاستغناء » : وإن كان الداعي له إلى العمل غير عدل ، لم يجز لأحد إعانته على أموره ، لأنه متعدي في فعله ؛ فيجب له أن يصبر على المكروه ، ويدع العمل معه ؛ وإن كان عدلاً ، جاز بالعمل معه ، ويستحب له إعانته . انتهى . والذي يظهر من كلام مالك ، الأخذ بالترك ، والتحذير من الولاية على كل تقدير ، فقد روى عنه ابن وهب في الرجل يدعى للعمل ، فيكره أن يجيب إليه ، وخاف على دمه ، وجلد ظهره ، وهدم داره . كيف ترى في ذلك ؟ فقال : أما هدم داره وجلد ظهره وسجنه ، فإنه يصبر ما ذلك ، ويترك العمل خيراً له ، وأما أن يُباح دمه ولا أدرى ما حدث ذلك ، ولعله في سعة من ذلك إن عمل . وقال الأبهري : إن دعى إلى العمل ، فأبى ، وخشى ضرب ظهره أو على دمه أو سجنه ، فأما الضرب والسجن ، فإن صبر ، فهو أفضل ؛ وأما دمه ، فإن عمل ، فعله في سعة أن يجري العدل والإنصاف ؛ وإن لم يمكنه ، لم يجز له أن يتعدى الحق ، ويصبر على ما يلحقه من المكروه ، إذ لا يجوز له أن يبطل حق المسلمين وحرمة أنفسهم .

ومن كتاب ابن حارث . لما توفي يحيى بن معن ، بقي الناس بلا قاضٍ نحواً من ستة أشهر ، روى فيها الأمير عبد الرحمن في الإتياء للقضاء . فقلق الناس لذلك ؛ فقال : « والله ! ما يمنعني من التعجيل إلا النظر لهم ! فإنني لا أجد رجلاً أَرْضاه ، غير واحد ، وهو لا يجيبني ! » فقال له أحد جلسائه : « فإذا أرضيته للقضاء ، وأباه ، فلا تزمه أن أن يدلك على سواه . » فأحضر يحيى بن يحيى وألزمه أن يشير عليه ، إذ لم يجبه . فامتنع من الوجهين معاً ، الولاية والدلالة ، وقال : « قد صدقتُ عن نفسي لمعرفتي بها ؛ ولكن

أنتقل الدلالة على غيري ، فإنه ، إن جار ، شاركته في جوره ا ، فأغضب ذلك الأمير
ولح في أن لا يعفيه . وأزمه صاحب رسائل غدايه إلى المسجد الجامع ، فأجلسه مجلس
الحكم ، وقال للخصوم : « هذا قاضيك ا » فلبث يحكي على تلك الحال ثلاثاً ، وهو لا يمد
يده لكتاب ، ولا يتكلم مع أحد ، إلى أن ضاق صدره ، فكتب إلى الأمير يشير بإبراهيم
ابن العباس ، فقلده ، وكف عن يحكي .

ومن تخلف عن قبول خطة القضاء ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي . فراجع أمير
المؤمنين ، عند العزم عليه في التولية ، بأمر منها أن قال له : « إن هذا الأمر لا يصلح
له من يشركك في نسبك . » وتوقف عن العمل حتى ترك . وهو القائل : من ولي
القضاء ، ولم يفتقر ، فهو سارق ، ومن لم يكن نفسه ، لم ينفعه العلم . وبمثل
مقالة الشافعي في الاعتذار عن قبول القضاء ، أشار عبد الملك بن حبيب على عبد الرحمن
ابن الحكم ، في نازلة القاضي إبراهيم بن العباس القرشي ، وهي النازلة التي تلبس له .
وللفقيه يحيى بن يحيى السورة على الخليفة ، فقال له ابن حبيب : « واما القاضي ، فلا ينبغي
للأمير — أعزه الله ا — أن يشرك في عدله من يشركه في حسبه . » فعزل الأمير
القرشي قاضيه ، وذلك آخر سنة ٢١٣ . وولى القضاء مكانه محمد بن سعيد .

وعرض أمير المؤمنين الرشيد على المخيرة بن عبد الرحمن المخزومي قضاء المدينة ،
وجازته أربعة آلاف دينار . فامتنع ، فأبى الرشيد إلا أن يلزمه ، فقال : « والله ا يا أمير
المؤمنين ا لأن يحنقني الشيطان أحب إلي من أن أرى القضاء ا » فقال الرشيد : « ما بعد
هذا شي ا » وأعفاه ، وأجازه بألئ دينار .

ورأيت في « كتاب ترتيب المدارك » تصنيف القاضي عياض بن موسى بن عياض
ومن خطه نقلت ، وقد ذكر عبد الله بن فروخ القارمي ، فقيه القيروان في وقته ،
فقال : كان أكره الناس في القضاء . وكان يقول : « قلت لأبي حنيفة : ما منعك
أن تلي القضاء ؟ فقال لي : يا ابن فروخ ا القضاء ثلاثة : رجل يحسن العوم ، فأخذ البحر
طولاً ، فما عساه أن يعوم ، يوشك أن يكل فيغرق ، ورجل لا بأس بعومه ، عام يسيراً
فغرق ، ورجل لا يحسن العوم ، ألقى بنفسه على الماء ، فغرق من ساعته . »

ومن الكتاب المسمى أن روح بن حاتم أرسل إلى ابن فروخ ليؤليه القضاء فامتنع ،

فأمر به أن يُربط و يصعد به على سقف الجامع ؛ فقبل له : « تقبل ؟ » فقال : « لا ! »
 فاخذ ليُطرح ؛ فلما رأى العزم قال : « قبلتُ . » فأجلس في الجامع ومعه حرس ؛ فتقدم إليه
 خضمان ؛ فنظر اليهما وبكى طويلاً ؛ ثم رفع رأسه ، فقال لهما : « سألتكما بالله !
 ألا أغنيكما من أنفسكما ، ولا تكونا أول مشرؤش علي ! » فرجاء ، وقاما عنه . فأعلم
 الحرس بذلك روحاً ؛ فقال : « اذهبوا إليه ، فقولوا له يشير علينا بمن نؤتي أو ما قبل . »
 فقال : « إن يكن ، فعبدُ الله بن غانم ؛ فإنني رأيتُه شاباً له صباغةٌ يعني بمسائل القضاة .
 فعليك به ! فإنه يعرف مقدار القضاء . » فولى ابن غانم ؛ فكان يشاوره في كثير من
 أموره وأحكامه ؛ فأشفق ابن فروخ من ذلك ، وقال له : « يا ابن أخي ! لم أقبلها أميراً أقبلها
 وزيراً ! » وخرج إلى مصر هرباً من ذلك وورعاً ، ومات هنالك .

وممن عُرض عليه القضاء بإفريقية ، فامتنع منه ، أبو ميسرة أحمد بن نزار . فلما عُرض
 عليه قال : « اللهم ! إنك تعلم آني انقطعتُ إليك ، وأنا ابن ثمانى عشرة سنة ! فلا تمكّنهم
 مني ! » فما جاء العصر إلا وقد توفي . ففصل وكفن وُخرج به . فوجه إليه الأمير إسماعيل
 العبدى كفناً وطيباً في الأطباق ؛ فوافاه الرسول على النعش ؛ فجعل عليه الكفن من فوق .
 ومن غريب ما حكي عنه أنه بينما هو يتهجد ليلة من الليالي ويبكى ويدعو ، إذا بنور عظيم ،
 خرج له من حائط الخراب ، ووجه كأنه البدر . فقال : « تمكلاً ، يا أبا ميسرة ! من
 وجهي : فإنني ربك الأعلى ! » فبصق في وجهه وقال له : « اذهب يا ملعون ! يا شيطان !
 لعنك الله ! » قال المؤلف — رضى الله عنه ! — : التوفيق محب ابن نزار عند مشاهدته
 لما أخبر عنه بحائط محرابه ؛ فثبتت المعرفة قدومه ، وأنطقت بالصواب لسانه . فذاتُ القديم
 سبحانه ذاتٌ موصوفة بالعلم ، مدركةٌ بلا إحاطة ، ولا مرويّةٌ بالأبصار في دار الدنيا ؛
 وهي موجودةٌ بحقائق الإيمان ، من غير حدٍّ ، ولا إحاطة ، ولا حلول ؛ فالقلوب تعرفه ،
 والعقول لا تدركه ؛ ينظر إليه المؤمنون في الآخرة بالأبصار ، بغير إحاطة ، ولا إدراكٍ نهاية .
 ومن باب التمنّع عن المسارعة إلى الأمور التي يخاف من الدخول فيها ، السقوط في
 الفتنة ، ما جرى لجعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى قاضى بلنسية آخر أيام قضائه بها .
 وذلك أنه بويج لمروان بن عبد العزيز ببلنسية ، عند انقراض الدولة المتونية ، طلب بالشهادة
 في بيعته فقال : « والله ! لا أقبل وبيعةً تأسفين في عنقي ! » ثم قال : « اللهم !

أقبضني إليك ! » قال ابن الأبار في « تكميلته » ، وقد ذكره : فتوفي في ليلته ودُفن في الغد . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، مجاب الدعوة . وكانت بيعة مروان في صفر سنة ٥٤٠ . وذكر يحيى بن إسحاق أن هشاماً ، لما ولي ، قيل له : « لا يتعدل ما تريد إلا بولاية زياد بن عبد الرحمن على القضاء ! » فبعث إليه ؛ فتمنع ؛ فآلح عليه هشام ، وأحضر الوزراء ؛ وكلّموه في ذلك عن الأمير وعرفوه عزمه . فقال لهم : « أما إذ عزمتم ، وأكرهتموني على القضاء ، فأخبركم ما أبدأ به على المشي إلى مكة . إن وليتموني ، وجاءني أحد متظلماً منكم ، إلا أخرجت من أيديكم ما يدّعيه ، وردّته عليه ، وكلّفتكم البيّنة لما أعرف من ظلمكم ! » فلما سمعوا ذلك ، عرفوا صدقه ؛ فعملوا عند الأمير في معاقبته . فقيل ليحيى بن يحيى : « أهو وجه القضاء ؟ » قال : « نعم ! فيسن عرف بالظلم والقدرة ! »

﴿ فصل ﴾ هذه المسألة ، التي هي إخراج ما يدّعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم ، وقع من أمثالها في أمثبات الكتب نظائر ؛ منها في « العتبية » قال في مجمع يحيى : قلت : فقوم عرفوا بالغصب لأموال الناس من ذوى الاستطالة بالسلطان ؛ ثم جاء الله بوال أنصف منهم وأعدى عليهم ؛ فلا يجد الرجل من يشهد على معاينة الغصب ، ويجد من يشهد على حق أنهم يعرفونه ملك المدعى ، ثم رأوه يبد هذا الظالم ، لا يدرون بماذا صار إليه إلا أن الطالب كان يفكو اليهم ذلك ، أو لا يشكوه . قال : إذا كان من أهل القهرة والتعدى ومن يقدر على ذلك ، والبيّنة حادثة ، فذلك يوجب للمدعى أخذ حقه منه ، إلا أن يأت الظالم ببيّنة حادثة على شراء صحيح ، أو عليه لمن كان يأمن ظلمه ، أو يأت بوجه حق ينظر له فيه . قال : فإن جاء ببيّنة حادثة على شرائه ، وزعم البائع أن ذلك البيع عن فوق من سطوته ، وهو لا يقدر عليه ؛ قال : يفسخ البيع إن ثبت أنه من أهل الظلم والاستطالة . قال : وإن زعم البائع أنه باع وقبض منه الثمن ظاهراً ، ثم دس إليه سراقاً ، أخذه منه ، ولو لم يفعل له ذلك لقي منه شراً . قال : لا يقبل منه هذا ؛ وعليه دفع الثمن إليه ، بعد أن يحلف الظالم أنه ما ارتجعه ، ولا أخذه منه بعد أن دفعه إليه .

قال ابن رشد : أما ما ذكره من أن الظالم ، المعروف بالغصب لأموال الناس والقهرة لهم عليه ، لا ينتفع بحيازته مال الرجل في وجهه ، ولا يصدق من أجلها على ما يدّعيه من

شراؤه ، أو هبة ، أو صدقة يريد ، وإن طال ذلك في يده أعواماً : أمّا إذا أقرّ بأصل الملك المدّعيه ، وقامت له بيّنة بذلك ، فهو صحيح لا أعلم فيه اختلاقاً ، لأن الحيّزة لا توجب الملك ؛ وإنما هي دليل عليه بوجه تصديق غير الغاصب فيما أدّاه من تصديره إليه ، لأنّ الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد ، وهو حاضر لا يدّعيه ولا يطلبه ، إلا وقد صار إلى الذي بيده ، إذا حازه في وجه العشرة الأعوام ونحوها ! لقول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — : « من حاز شيئاً عشر سنين ، فهو له ! » معناه عند أهل العلم بدعواه مع يمينه ؛ وأما الغاصب فلا دليل له في كونه المال بيده ؛ وإن طالت حيّزته له في وجه صاحبه لما يعلم من غصبه لأموال الناس والقهرة لهم عليها . قال : وأمّا إن أثبت الغاصب الشراء ودفع الثمن ، فادّعى البائع أنّه أخذه منه في السرّ ، بعد أن دفع إليه ، فهو مدّعي لا دليل له على دعواه ، فوجب أن يكون القول قول الغاصب المدّعي عليه ، كما قال في الرواية لقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « البيّنة على المدّعي ، واليمين على من أنكر . » وقد روى عن يحيى بن يحيى أنّه قال : « إذا قال البائع إنّهُ أعطاه الثمن بالظاهر ، فدسّ عليه من أخذه منه ، فإنه ينظر إلى المشتري ؛ فإن عُرِفَ بالعداء والظلم والتسلّط ، فإنّني أرى القول قول الباع ، مع يمينه لقد دفع المال إليه قهراً وغلبةً ، ويردّ ماله عليه بغير أن يردّ إليه الثمن . » وقاله ابن القاسم . دفع ذلك في بعض الروايات ، وهو إغراق . فإذا أقرّ أنّه دفع إليه ، ثمّ ادّعى أنّه أخذه منه ، وأمّا لو لم يقرّ أنّه قبض الثمن ؛ وقال : « إنّما أشهدت له على نفسه بقبضه ، تقيّةً وخوفاً منه ! » لا شبه أن يصدق في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم ؛ وإنّما يكون ما قال يحيى من تصديق البائع فيما أدّاه من أنّه دسّ إليه في السرّ من أخذ الثمن منه ، إذ أشهد له أنّه فعل ذلك بغيره . ورجع إلى ما كنّا بسبيله ؛ فنقول :

وممّن عُرض عليه القضاء فأباه ، الشيخ الصالح بَيْقُ بن مَخْلَد . كانت له خاصّة بالأمير المُنْذِر بن محمّد بن عبد الرحمن قبل ولايته الملك ؛ وكان قد قدّم إليه في حياة والده البُشَيْري بالخلافة ، لرؤيا قصّها عليه . فلما ولي الخلافة ، ضاعف له البرّ والكرامة والإعظام والتبجيلة ، وأحضره وأراد له ولاية القضاء . فأبى عليه . فذهب إلى استكراهه . فقال الشيخ بَيْقُ : « ما هذا جزاء محبّتي وانقطاعي وصارغيتي ؟ »

فقال له المُنْذِرُ : « أَمَا إِذَا أَيْتَهُ ، فَأُشِرَّ عَلَى بَقَاضِ تَوْضَاهُ لِلْمُسْلِمِينَ ! » فَأَبَى عَلَيْهِ ، فَضَايِقَهُ ، وَعَزَمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ تَتَلَّى أَوْ تُشِيرَ ! » فَقَالَ : « أَشِيرُ عَلَيْكَ بِرَجُلٍ مِنْ آلِ زِيَادٍ ، يَسْكُنُ بَرِّيَّةً ، يُعْرِفُ بِعَامِرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ . » فَقَبِلَ مِنْهُ ، وَأَرْسَلَ فِي عَامِرٍ ، فَوَلَّاهُ .

وَمِنْهُمْ أَبُو غَالِبٍ عَبْدُ الرَّؤُوفِ بْنِ الْقُرْجِ بْنِ أَبِي كِنَانَةَ . كَانَ الْأَمِيرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ مَعْجَبًا ، وَلَهُ مَقْضِيٌّ ، وَكَانَ قَدْ اشْتَهَى رُؤْيَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَدْعِيَهُ ، فَتَعَرَّضَ لَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ طَاقِ السَّابِاطِ ^(١) : فَرَأَاهُ عِنْدَ رَوَاحِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَأَعْجَبَهُ سَمْتُهُ ، وَأَحْبَبَ اجْتِنَابَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ أَضُمَّهُ إِلَى الْوِزَارَةِ أَوْ الْقَضَاءِ ! » فَذَاكَرَ بِشَأْنِهِ الْوَزِيرُ ابْنُ أَبِي عُبَيْدَةَ ^(٢) ، وَكَانَ صَدِيقًا لِأَبِي غَالِبٍ ، فَقَالَ : « يَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ أَنْ لَا يَهْجُمَ عَلَى الرَّجُلِ بِالْإِسْتِدْعَاءِ ، حَتَّى يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ . » فَقَالَ لَهُ : « فَكُنْ أَمْتُ الَّذِي يَعْرِفُ ذَلِكَ . » قَالَ الْكَاتِبُ الْمَدْعُوُّ بِسَكْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : « فَأَرْسَلَنِي الْوَزِيرُ إِلَيْهِ ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مُرَادَ الْأَمِيرِ ، فَتَلَّقَنِي ذَلِكَ مَتْنِي بِالنُّطْقِ وَالتَّضَاحُكِ ، حَتَّى أَطْمَعَنِي فِي نَفْسِهِ ، وَجَعَلَ يَقُولُ : « كَيْفَ كَانَ تَلْثِيهِكُمْ لَنَا بَعْدَ طَوْلِ الْغَفْلَةِ ؟ وَمَا نَرَى هَذَا مِنْكُمْ عَنْ صِحَّةِ نِيَّةٍ : فَاتِمَّ أَشْعُ بَدَنِيَاكُمْ مِنْ أَنْ تَعْطُوا مِنْهَا أَحَدًا شَيْئًا ، وَتَشْرَكُوا فِيهَا صَدِيقًا ! » قَالَ سَكْنٌ : « فَلَمَّا صَرْتُ بِهِ إِلَى الْجِدَّةِ ، تَنَمَّرْتُ ، وَقَالَ آخِرُ قَوْلِهِ : « يَا اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَيْتَ مَا وَدَّعْتَنِي أَوْ غَيْرَكَ ، أَوْ بَلَّغْتَنِي فِيهِ عَنِ الْأَمِيرِ عَزِيزَةً ، لِأَخْرُجَنَّ عَنْ الْأَنْدَلُسِ ! فَلَا أَعُودُنَّ إِلَيْهَا آخِرَ الدَّهْرِ ! » فَتَرَكَ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدِّمُ لِلْقَضَاءِ بِالْجَزِيرَةِ الْخَضِرَاءِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْجُذَامِيُّ الشُّبَاهِيُّ ، وَذَلِكَ بِإِشَارَةِ شَيْخِهِ الْأَسَازِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ الْإِفْلِيلِيِّ ، أَيَّامَ وِلَايَتِهِ الْوِزَارَةَ لِلْمُسْتَكْنَى بِاللَّهِ . وَالْمُسْتَكْنَى هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ عُبَيْدَةَ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] النَّاصِرُ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ . فَأَبَى مِنَ الْقَبُولِ ، وَوَقَعَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْأَمِيرِ ، فَتَنَفَّرَ ، وَقَصَدَ الْوَزِيرَ وَخَلَا بِهِ . وَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ مَقَالِهِ : « سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ! أَتَعْلَمُ أَنَّ الْوِلَايَةَ لَمْثَلِي أَوَّلَى مِنَ الْإِبَايَةِ ؟ فَأَقِفْ عِنْدَ إِشَارَتِكَ ؟ أَمْ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ لَهُ : « يَا ابْنَ أَخِي ! حَاصِلُ مَا أَرَاهُ أَنَّ الْوِلَايَةَ فِي الْوَقْتِ كِرَامَةٌ ، وَتَرْكُ الْعَمَلِ سَلَامَةٌ . »

(١) ق و ر : الكافط . — (٢) ق و ر : عبيدة .

فقال له ابن الحسن : « أبقاك الله ! أختارُ السلامة ! وليس يجمل بك أن تكون نتيجة معرفتي بك تكلفني ما يصعب عليَّ تحمُّله ! » لحاول استبداله بغيره . وانقطع هو للاشتغال بإصلاح حاله ، والاقتصاد على التعيش من ماله . وقد ذكره خالف بن عبد الملك في « صلة » ، لكتاب القاضي أبي الوليد بن الفرّضي ؛ فقال فيه بعد اسمه : يُكنى أبا محمد ؛ أخذ عن أبي القاسم بن الإفليلي كثيراً . وكان عالماً بالآداب واللغات والاشارات ؛ وله ردُّ على أبي عبد بن حزم فيما استقدمه على ابن الإفليلي في شرحه لشعر المتنبي ؛ أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن سليمان شيخنا — رحمه الله !

وعن سحنون قال : مات بعض قضاة إفريقية . فقدم رسولُ الخليفة ، وجمع العلماء ، واستشارهم في قاضٍ يولّيه . فقبل لشيخه أبي الحسن بن زياد : « هذا رسول الخليفة ، يشترك في قاضٍ يولّيه . » لحول وجهه إلى القبلة ؛ فقال : « وربّ هذه القبلة ! ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء . قوموا عني ! »

قال مطرف وابن المارجشون وأصبغ : لا يستقضى إلا من يوثق به في عفافه ، وصلاحه ، وفهمه ، وعلمه بالسنة والآثار ووجه الفقه ؛ ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا يفقه له ، أو فقيهاً لا حديث عنده . ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه إلا أن يخبر بشيء صحيح ؛ ولا ينبغي ، وإن كان صالحاً عفيفاً . أن يولّى إلا أن يكون له علم بالقضاء . وممن عُرضت عليه الولاية بمالقة ، من أهلها ، فأبى وتمنّع منها ، الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . واعتذر بأمر ، منها كثرة ولده ، وتعدد ذوى رحمه (وقد ورد : لا يحكم القاضي إلا لمن يجوز له شهادته من قومه) ؛ واستثقل مع ذلك القهرة لأهل بلده بالحكم من قبله ؛ وكان قد جرى لوالده محمد بن الحسن ، آخر أيام ولايته القضاء بكورة ريّة ، ما هو معروف عند الكثير ، من إعمال الحيلة في غدره ، والإقدام على قتله . فقبل الأمير عند ذلك معاذيرَه ، وترك سبيله . ثم جدّد العزم عليه في الولاية . قال ابن فريد في كتابه : فاستقضى بقرناطة ؛ وكان من أهل النباهة والجلالة . توفي سنة ٤٧٣ . وذكره ابن بشكّو وال في « صلة » .

ومن الفقهاء المتأخرين ، المتقدمين في العلم والدين ، أبو عبد الله محمد بن عيَّاش الأنصاري ثم الخزرجي ، أحدُ أشياخ بلدنا مالقة ، وفريد عصره بها عقلاً ، وفضلاً ،

وورعاً ، وزهداً ، استسماه أمير المسلمين أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن زهر — رحمه الله وأرضاه ! — لحضرته ، فقلده بها قضاء الجماعة والخطبة أيام الجمعة بمسجد حمرائها ، فخطب الجمعة واحدة ، وأقام رسم القضاء ثلاثة أيام حسبة ، إذ كان أولاً قد عزم على تركه ، والخروج عن عهده ، فلم يقبل كسوة ، ولا أخذ جراية ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء عن خطة القضاء . وكان أعلم قضاء زمانه بالأحكام ، وأحكم نظرهم للمسائل ، وأبصرهم بالنوازل ، لا كنه — تقه الله بقصده ! — هاب أمر الله ، وأثر مع ذلك راحة بدنه ، وخلص نفسه من تبعاته . وعلم الأمير صدق مقالته ، وصحة عزيمته ، فأعفاه . وارتحل عند ذلك بقيّة يومه إلى بلده ، وتقدّم للخطبة والصلاة بالجامع منه . وتولى ذلك إلى وفاته ، ولم يأخذ عليه مرتباً مدة حياته . فكان في انتباضه عن الولاية أشبه الناس بموسى بن محمد ابن زياد ، إذ ولّاه الأمير عبد الله من بني أمية القضاء بقرطبة ، والصلاة معاً بأهلها ، وفصل بالناس الجمعة واحدة ، واستعفى في الثانية ، والتزم القعود بداره والتقوى من فائد عقاره . وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة ، جرى التزامه بالاندلس منذ سنين إلى هذا العهد . والظاهر أن المراد بالجماعة جماعة القضاة ، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية ، كائناً من كان ، فبني الرّمم كذلك . وأما قاضي الخلافة ، بالبلاد المشرقية ، فيُدعى بقاضي القضاة . ومن دُعي بهذا اللقب بالاندلس من قضاة قرطبة ، وكتب له بذلك عند اسمه في السجلات المنقذة عليه والمخاطبات الموجهة إليه ، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموي ، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن وافد اللخمي ، ولم يكن الأمر بمحدثان ذلك كذلك . قال الحسن بن محمد ، وقد ذكر في كتابه يحيى بن يزيد اللخمي : لما دخل عبد الرحمن بن معاوية قرطبة ، وقام بالإمامة ، ألقى فيها يحيى بن يزيد قاضياً ، فأثبتته على القضاء ، ولم يعزله إلى أن مات . قال : وكان يُقال له وللقضاة قبله بقرطبة ، قاضي الجند . قال محمد بن حارث : وقد رأيت سجلاً عقده سعيد بن محمد ابن بشير بقرطبة ، يقول فيه : حكم محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة . قال : وإن تسمية القاضي اليوم بقاضي الجماعة اسمٌ محدث ، لم يكن في القديم .

هذا ما ظهر لي رُسمه صدر هذا الكتاب ، من الكلام . وفيه ، بحسب الغرض

المقصود من الاختصار ، غنية كافية لتأمّله بعين الإصاف . والله الموفق للصواب !

الباب الثاني

في سير بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين

منها ، قال حميد الطويل : لما ولي إياس بن معاوية القضاء ، دخل عليه الحسن ، وإياس يبكي ، فقال له : « ما يبكيك ؟ » فذكر إياس الحديث : « القضاة ثلاثة » ، إثنان في النار ، وواحد في الجنة ! فقال الحسن : « إن مما نص الله عليه من نبال سليمان وداوود ما يرد قول هؤلاء الناس . » ثم قرأ : « وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَخَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ » ، فكفهمتها سليمان وكلاً آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا^(١) ، ولم يذم داوود . ويروى عن الحسن أيضاً أنه قال : لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين ، لرأيت أن القضاة قد هلكوا ، فإنه أثنى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده .

وأول من قدم قاضياً في الإسلام ، على ما حكاه ابن عبد البر ، عمر بن الخطاب : ولله أبو بكر الصديق وقال له : « اقض بين الناس » ، فإني في شغل . « وقد تقدم قول عثمان ابن عفان لعبد الله بن عمر : « اقض بين الناس : فإن أباك كان قاضياً . » ونقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام . ولما جاءت خلافة عمر بن الخطاب ، وفتحت البلاد ، قدم بها جملة من الأكابر ، فاستقضى شريحاً على الكوفة ، ووجه عبادة بن الصامت ، وهو أحد الثقباء الاثني عشر ، إلى الشام قاضياً ومعلماً . وقدّم على قضاء البصرة كعب بن سور بنجر عجيبي ، وذلك أن كعباً كان جالساً عند نهر ، فجاءت امرأة فقالت : « ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي ! إنه يبيت ليله قائماً ، ويظل نهاره صائماً ! » فاستغفر لها عمر وقال : « مثلك اثني بالخير ! » فاستحييت المرأة وقامت راجعة . فقال كعب : « يا أمير المؤمنين ! هلاً أعيدت المرأة على زوجها ؟ » فقال : « أذاك أرادت ؟ » قال : « نعم ! » قال : « ردّوا على المرأة ! » فرُدّت . فقال : « لا بأس بالحقّ تقولينه ! إن هذا يزعم أنك جئت نشتكين ! » قالت : « أجل ! إني

(١) سورة الأنبياء : ٧٨ ، ٧٩ .

امراة شابة ، وإني أبتغي ما يبتغي النساء ا » فأرسل إلى زوجها وقال لكُتب : « اقض بينهما . » قال : « فإني أرى لها يوماً من أربعة أيام (وكانت زوجها له أربعة نسوة) فإذا لم يكن له غيرها ، فإني أقضى له بثلاثة أيام ولياليها يتعبدُ فيها ، ولها يومٌ وليلة . » قال عمر : « والله ! مارأيتك الأول بأعجب إلي من الآخر ! اذهب ! فأنت قاضٍ على البصرة ! »

وهذا من حقوق الزوجة ، إذا فرط فيه الرجل ، ودعت إليه المرأة ، فحكم به عليه وتطلق من أجله على زوجها إذ امتنع عنه بغير عذر ، حسبما تضمنته مسائل هذا الباب ، في موضعه من كُتب الفقه .

وعلى قول الزُّهري : أول قاضٍ في الاسلام ابن يزيد بن سعيد . وقيل : بل ، أول قاضٍ كان زيد بن ثابت . وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدرداء . وأما أرسخ الصحابة في العلم بالقضاء — رضوان الله عليهم أجمعين ! — فهو علي بن أبي طالب من غير خلاف . قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « وأقضام علي ! » وكان حمزة بن الخطاب يتمود من معضلة ليس فيها أبو حسن . وقال في المجنونة التي أمر برجمها ، وفي التي وضعت لستة أشهر : فأراد حمزة إقامة الحد عليها ، فقال له علي : « إن الله تعالى يقول : وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (١) . » وقال له : « إن الله رجع القلم من المجنون الحديث . » فكان حمزة يقول : « لولا علي ، هلك حمزة ! » وقيل لعطاء . « أكان من أصحاب محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أحدٌ أعلم من علي ؟ » قال : « والله ما أعلم ! » وكان معاوية يكتب فيما ينزل به ليسأل له علي بن أبي طالب عنه ، فلمّا بلغه قتله ، قال : « ذهب العلم بموت علي ! » ومن كلام ضرار فيه ، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته ، فقال : « كان ، والله ! بعيد المدى ، شديد القوى ، يقول فصلاً ، ويحكم عدلاً ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه ، إلى غير ذلك من صفاته . » وفي مُصَنَّف أبي داود عن علي — رضي الله عنه ! — قال : « بعثني النبي — صلى الله عليه وسلم ! — إلى اليمن قاضياً ، فقال : « إن الله عز وجل سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصمان ، فلا تقض حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ! فإنه أحرى

أن ينبغي لك القضاء . » قال : « فإزلت قاضياً ، وما شككت في قضاء بعد . »
ولما أفضى الأمر إلى معاوية بن صفير جرى بجهد على سنن من تقدمه من ملاحظة
القضاة ؛ وبقى الرسم على حذو ترتيبه زماناً . ثم فتر أيام يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد
إلى أن ظهر بنو العبّاس ؛ فظفروا بالملك ، فاشتدوا في شأن القضاء ، وتخثروا للأعمال
الشرعية صدور الحكماء . فدعوا مالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وأبا حنيفة للقضاء ؛
فأما مالك ، فاحتج بأن قال : « إني رجل محدود ، ولا يصلح أن يلي القضاء محدود . »
واحتج ابن أبي ذئب بأن قال : « إني قرشي ؛ ومن يشرك في النسب ، لا ينبغي أن
يشرك في الحكم . » وقال أبو حنيفة : « إني لمولى ؛ ولا يصلح أن يلي القضاء
مولى . » فاحتج كل واحد منهم بما علم الله صدق نيته فيه ؛ فعافاهم من محنة القضاء .
وفي « طبقات قضاة مصر » لأبي عمر الكندي : ولي الحارث بن مسكين القضاء من
قبل أبي الفضل جعفر المدعو بالمتوكل بن المعتصم . وأتاه كتابه ، وهو بالإسكندرية
فلما قرأه ، امتنع من الولاية ؛ فأجبره أصحابه على ذلك ، وشرطوا عونهم له . قال بعضهم :
رأى أحدُ أشياخ بمصر كأن ابن أكتّم ذبح الحارث . فلم يكن حتى جاءه قضاء مصر ،
وكان على يد ابن أكتّم قاضي القضاة حينئذ . وفي « تقريب المسالك . » : « حكى القاضي
يونس قال : ولي جعفر المتوكل الحارث قضاء مصر ، بعد أن سجنه على إجابة ذلك زماناً .
قال محمد بن عبد الوارث : كنا عند الحارث ؛ فأتاه علي بن القاسم الكوفي ؛ فقال له :
« رأيت في النوم الناس مجتمعين في المسجد الحرام ؛ فقلت : « ما اجتماعكم ؟ » فقالوا :
« عمر بن الخطاب جاء ليقيم الحارث بن مسكين للقضاء . » فرأيت أنه أخذه ، وسرّره مقعده
في الخائط ، وانصرف ؛ فتبعته . فلما أحس بي ، قال : « ما تريد ؟ » قلت : « أنظر
إليك . » قال : « اذهب إلى الحارث ، واقراءه مني السلام ، وقل له يقضى بين الناس
بإمرة أنك كنت بالعراق ؛ فقامت من الليل ، فعثرت ، فنكت إصبعك ، ودعوت بذلك
الداء ، فجئت من الغد . فقال الحارث : « صدقت وهذا شيء ما اطلع عليه أحد إلا الله .
فسألت عن الداء ؛ فقال : « يا صاحبي عند كل شدة ؛ يا غياني عند كل كربة ؛ يا مؤنسي
في كل وحشة ؛ صل على محمد ، وعلى آل محمد ، واجعل لي من أمري فرجاً ونجراً . »
ومن القضاة بمصر عيسى بن المنكدر بن محمد بن المنكدر ، أيام ابن طاهر . أشار به

عبدُ الله بن عبد الحَكَم ، وأعلمه أنه فقيرٌ ؛ فأجرى له سبعة دنانير في كل يوم ، وأجازه بألف دينار . وكان رجلاً صالحاً . وهو أول قاضٍ أجرى عليه المرتب بمصر .

ولما امتنع ابن فرُّوخ من القبول لخطّة القضاء ، وأشار بـابن غانم ، وهو عبد الله بن عمر ابن غانم ، تقدّم من قِبَل هارون الرشيد بإفريقية ، وذلك في رجب سنة ١٧١ ، وهو ابن اثنين وأربعين سنة ، في حياة مالك . ولمّا بلغته ولايته ، قال : « ما ذلك بخير له ! » وكان يوجه بمسائله أيام قضاائه إليه ، فيما يتزل به من نوازل الخصوم ، ويكتب إلى ابن ركنانة ؛ فيأخذ له الأجوبة من مالك . وكان له حظٌّ من صلاة الليل ؛ فإذا قضاها وجلس في التشهّد آخرها ، عرض خصمٌ يريد أن يحكم له على ربّه ؛ فيقول في مناجاته : « يا رب ! إن فلاناً نازع فلاناً وادّعى عليه بكذا ؛ فأنكر دعواه ؛ فسألته البيّنة ؛ فأتى بيّنة شهدت له بما ادّعى . وقد أشرفت أن آخذ له من صاحبه بحقه الذي تبين لي أنّه حقٌّ له ؛ فأل كنتُ على صواب ، فتبّنتني ! وإن كنتُ على غير صواب ، فاصرفني ! اللهم ! لا تُسليّني ! اللهم ! سلّمني ! » فلا يزال يعرض الخصوم على ربّه حتى يفرغ منهم .

وراكب يوماً الأمير إبراهيم بن الأغلب ، فزادت دابة إبراهيم في المشي . فحوّل ابن غانم دابّته وعرج إلى داره . فصاحبه على ذلك ، فقال له : « أصلح الله الأمير ! إنما تُنفذُ أحكامُ القاضي على قدر جاهه . ولو ساعدتُك ، وحركتُ دابّتي ، سقطتُ قلنسوتي ؛ فلعب بها الصبيان ! » وراكبته مرّةً أخرى ؛ فشقَّ إبراهيم زرعاً ؛ فلم يسلك ابن غانم معه . ورأيتُ بخطّ القاضي أبي الفضل ما نصّه : قال ابن غانم : دخلتُ مجلس إبراهيم ابن الأغلب . فبينما نحن قعودٌ ، إذ أشرف علينا إبراهيم ، فقام إليه من كان في البيت خيّري ، فجلس مغضباً ، ثم قال لي : « يا أبا عبد الرحمن ! ما منعك أن تقوم ، كما قام إخوانك ؟ » فقلتُ : « أيها الأمير ! حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من أحبَّ أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار ! » فنكس إبراهيم رأسه وأطرق . فكان هذا القاضي يكثرُ إنشاد هذين البيتين :

إذا انقرضت عني من العيشُ مدتي فإن غناء الباقيات قليلُ
سيُعرض عن ذكرى وتُفنى مودتي ويحدثُ بعدى للخليل خليلُ

وتوفي قاضياً في ربيع الأول سنة ١٧٩ : فكانت ولايته ثمانى عشرة سنة وتسعة أشهر —
غفر الله لنا وله ، ورحمنا وإيَّاه !

﴿ فَصْلٌ ﴾ مسألة القيام التى تكلم فيها ابن ظاتم تحتاجُ إلى تفصيل . وحاصله ما قاله أبو الوليد في « بيان » . ونصّه : القيام للرجال على أربعة أنواع : وجهٌ يكون القيام فيه محظوراً ؛ ووجهٌ يكون فيه مكروهاً ؛ ووجهٌ يكون فيه جائزاً ؛ ووجهٌ يكون فيه حسناً . فأما الوجه الأول ، الذى يكون فيه محظوراً ، لا يحلُّ : فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يجبُ أن يُقام إليه تكثيراً وتجبُّراً على القائم عليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه مكروهاً ، فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يجبُ القيام إليه ولا ينكر على القائم إليه ؛ فهو يُكره للتشبه بفعل الجبارة ولمّا يُخشى أن يدخله من تغيير نفس المقوم إليه . وأما الوجه الذى يكون القيام فيه جائزاً ، فهو أن يقوم تمجُّلاً وإكباراً لمن لا يريد ذلك ، ولا يُشبَّه حاله حال الجبارة ، ويؤمن أن تتغير نفس المقوم إليه لذلك ؛ وهذه رصفةٌ معدومةٌ إلاّ فيمن كان بالنبوة معصوماً ، لأنّه ، إذا تغيرت نفسُ حمّر بالدابة التى ركب عليها ، فن سواه بذلك أخرى ؛ وأما الوجه الرابع الذى يكون القيام فيه حسناً ، فهو أن يقوم الرجل للقادم عليه من سفر ، فرحاً بقدمه ليُسلم عليه ، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاه الله أيّاه ، ليهنّيه بها ، أو القادم عليه المُصاب بمصيبة ليُعزّيه بحمصابه ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا يتخرج ما ورد في هذا الباب من الآثار ، ولا يتعارض شيء منها .

قال شهاب الدين أحمد بن إدريس ، وقد أشار إلى الأوجه (١) المُفسّرة في « البيان » : وهذا يجمع بين قوله — عليه الصلاة والسلام — : « من أحبّ أن يتمثّل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار » وبين قيامه — عليه الصلاة والسلام — لمكرمة ابن أبي جهل ، لما قدم من اليمن ، فرحاً بقدمه ، وقيام طلحة بن عبيد الله لكعب بن مالك ، ليهنّيه بتوبة الله عليه ، بحضوره — عليه الصلاة والسلام — ولم ينكر عليه ، ولا قام من مجلسه . فكان كعب يقول : « لا أنساها لطلحة ! » وكان — عليه الصلاة والسلام —

(١) ر : الوجه الأول .

يكره أن يُقام له ؛ فكانوا إذا رأوه ، لم يقوموا له ، لعلمهم بكراهيته لذلك . وإذا قام إلى بيته ، لم يزالوا قياماً حتى يدخل بيته . قال : لمّا يلزمهم من تعظيمه ، قبل عليهم بكراهيته لذلك . وقال — عليه الصلاة والسلام ! — للأَنْصار : « قوموا لسيدكم ! » قيل : تعظيماً له ، وهو لا يريد ذلك ؛ وقيل : ليعينوه على النزول عن الدابة .

وحكى أحمد أنه كان عند عزّ الدين بن عبد السلام ، من أعيان علماء الشافعية . لحضرته فتياً : « ما تقول في القيام الذي أحدثه الناس في هذا الزمان ؟ هل يُحرم ، أم لا ؟ » فكتب — رحمه الله ! — : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « لا تباغضوا ، ولا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً ! » وترك القيام في هذا الوقت يفضي للمقاطعة والمدابرة . فلو قيل بوجوبه ، ما كان بعيداً . فقرأتها بعد كتابته والناس يتحدثون لهم أحكامٌ بقدر ما يحدثون من الأحوال ، من السياسات والمعاملات والاحتياجات ؛ وهي على القوانين الأول . ثم قال : ويلحق بالقيام النعوت المعتادة وأنواع المكاتبات ، على ما قرره الناس في المخاطبات ؛ وهذا النوع كثيرٌ لم تكن أسبابه في السلف ، غير أنه تقرر في قاعدة الشرع اعتبارها ، كما قال الشيخ : فإذا وجدت ، وجب اعتبارها . انتهى . وروى بعضهم أن مالكاً قيل له : « ما تقول في الرجل يقوم الرجل له للفضل والنفقة ؟ فيجلسه في مجلسه . » قال : « يكره له ذلك . ولا بأس أن يُوسّع له . » قيل : « فالمرأة تتلّى زوجها ، فتباليغ في برّه وتزع ثيابه ونمكيه متى يجلس ؟ » قال : « ذلك حسنٌ غير قيامها حتى يجلس . وهذا فعل الجبارة » ورُبّما كان الناس يلتظرونه حتّى ، إذا طلع ، قاموا له . ليس هذا من فعل الإسلام في شيء . وفعل ذلك لعمر بن عبد العزيز ، أوّل ما ولى حين خرج إلى الناس ، فأنكره ، وقال : « إن تقوموا ، نقم ! وإن تقعدوا ، نقعد ! وإنما يقوم الناس لرب العالمين ! » قيل له : « فالرجل يقبل يد الرجل أو رأسه ؟ » قال : « هو من عمل الأماجم ، لا من عمل الناس ! »

ونقل أيضاً عن مالك أنه كان — رحمه الله ! — يقوم لتلّي أصحابه عند قدومهم عليه من السفر . ومن ذلك ما ذكره القاضي أبو الفضل في كتابه المسمى : « ترتيب المدارك » ، وتقريب المسالك ، وقد ذكر عبد بن منسك بن قننّب التيمي . ومن أصله الذي بخطه نقلت : قال ابن رشد فيما حكاه عن الجهنّي . كنّا عند مالك ؛ فجاءه

رجل^١، فأخبره بقدوم القعني^٢؛ فقال: «متى؟» فقرب قدومه فقال: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه!» . «فقام، فسلم عليه^(١). وكان مالك، إذا جلس، قال: «ليلي منكم ذوو الأحلام والنهي!» فربما جلس القعني عن يمينه. وهو أحد عبّاد البصرة في زمانه. قال أحمد بن أبي حنيفة: «كُنّا إذا أتينا القعني، خرج إلينا؛ فنراه كأنه مُشرفٌ على جهنم!» وتوفي بمكة سنة ٢٢٠ أو ٢٢١. وفي «الاستيعاب» عن عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها! — أنها قالت: «ما رأيتُ أحداً كان أشبه كلاماً أو حديثاً برسول الله — صلى الله عليه وسلم! — من فاطمة؛ وكانت إذا دخلت عليه، قام لها، فقبلها ورَّحَّبَ بها، كما كانت تصنع هي به — صلى الله عليه وسلم. وفي هذا القدر من الكلام على مسألة القيام الكفاية.

ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقَّب بسَحْنُون قاضي إفريقية

وتقدّم لولاية القضاء بإفريقية، بعد ابن غانم زمان، أحدُ الأخذين العلم بها عنه، وهو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخي الملقَّب بسَحْنُون^(٢)؛ وذلك سنة ٢٣٤. قال عياض بن موسى، ومن خطه نقلت: «ورسنته إذ ذاك أربع وسبعون سنة. فلم يزل قاضياً إلى أن مات. ثم ذكر عن أبي العرب أنه قال: لما عزل ابن أبي الجواد، قال سحنون: «اللهم! ول هذه الأمة خيراً وأعد لها!» فكان هو القى ولي بعده. وقال: «لم أكُ أدري قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير مَعْنِيَان، أحدهما: أعطاني كل ما طلبت، وأطلق يدي في كل ما رغبته، حتى أتني قلت: «أبدأ بأهل بيتك وقرابتك وأعوانك؛ فإن قبلكم ظلمات للناس وأموالاً مُشذَّ زمان طويل!» فقال لي: «نعم! لا تبدأ إلا بهم، وأجر الحق على مفرق رأسى.» وجارني من عزٍّ منه مع هذا ما يخاف منه المرء على نفسه، وفكرت؛ فلم أجد لنفسى سعة في رده.»

ولما تمت ولايته، سار حتى دخل على ابنته خديجة؛ وكانت من خيار النساء. فقال لها: «اليوم ذبح أبوك بغير سكين!» فعلم الناس قبوله للقضاء؛ ويومئذ

(١) نفس في ق. — (٢) يوجد بهذا الشكل في ر.

كتب له عبد الرحمن الزاهد بما نصه : « أما بعد ، فأني عهدتك وشأن نفسك اليك
 مهتما تعلم الخير وتؤدب عليه . وأصبحت ، وقد وليت أمر هذه الأمة ، تؤدبهم على
 دنياهم ، يذل الشريف بين يديك والوضيع ، وقد اشترك فيك العدو والصديق . ولكل
 خطئة من العدل : فأني حالتيتك أفضل ؟ الحالة الأولى أم الثانية ؟ والسلام . » فراجعته
 سحنون بأن قال له : « أما بعد ، فإنه جاءني كتابك وفهمت ما ذكرت فيه ، وإني
 أجيبك إنه لا حول ولا قوة في شيء من الأمور إلا بالله تعالى عليه توكلت وإليه
 أنيب . وما كتبت أنك عهدتني وشأن نفسي إلى مهتما أعلم الخير وأودب عليه ، وقد
 أصبحت وقد وليت أمر هذه الأمة وأودبهم على دنياهم . ولعمري إنه من لم تصلح دنياه ،
 فسدت أخراه . وفي صلاح الدنيا إذا صح المنع والمشرع ، صلاح الآخرة . وقد
 حدثني ابن وهب (ورفع سحنون سنده) أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « نفع
 المطيئة الدنيا ، فارتحلوها ، فإنها تبلغكم الآخرة أولن تبلغ الدنيا الآخرة من عمل
 في الدنيا بغير الواجب من حق الله » ، وأما قولك « وليت أمر هذه الأمة » ، فأني لم أزل
 مبتلي ، يُنفذ قولي منذ أربعين سنة في أبشار المسلمين وأشعارهم . ومن كلام عبد الله بن
 أبي جعفر : لن تزالوا بخير ما تعلمتم . فإذا احتيج إليكم ، فانظروا كيف تكونون . وإنما المفتي
 قاض يجوز قوله في أبشار المسلمين وأموالهم . فعليك بالدعاء ، فألزم ذلك نفسك ، والسلام . »
 وكان سحنون يؤدب الناس على الإيمان التي لا تجوز ، من الطلاق والعناق ، حتى
 لا يحلفوا بغير الله ، ويؤدبهم على سوء الحال في لباسهم وما نهي عنه ، ويأمرهم بحسن
 السيرة والتقصد . وتخاصم إليه رجال صالحان من أصحابه ، فأقامهما ، وأبى أن يسمع
 منهما ، وقال : « استرا عني ما ستر الله عليكما » وهو أول من نظر في الحسبة
 من القضاة ، وأمر بتغيير المنكر ، وأول من فرق رطلق البدع من الجامع ، وشرّد
 أهل الأهواء منه ، وأول من جعل الودائع عند الأمناء ، وكانت قبل في بيوت القضاة . قال
 عيسى بن مسكين : فصل الناس بولايته على شريعة من الحق ، ولم يل قضاء إفريقية مثله
 ويقال إنه ما بُورك لأحد ، بعد أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ما بُوراء
 لسحنون في أصحابه ، فإنهم كانوا أئمة بكل بلدة . وكان الذين يحضرون مجلسه من العبّاد
 أكثر من طلاب العلم . وكان يقول : « ما أحب أن يكون عيش الرجل إلا على قدر

ذات يده . ولا يتكلف ما في وسعه ؛ وأكل أموال الناس بالمسكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن . « وهو القائل : « من لم يعمل بعلمه ، لم ينفعه العلم ، بل يضره . وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب ؛ فإذا حميل به ، نور الله قلبه ؛ وإن لم يعمل به ، وأحب الدنيا ، أحمى حب الدنيا قلبه ، ولم ينور به العلم ! » وكان يقول : « ترك الحلال أعظم من جميع عبادة الله ؛ وترك الحلال لله أفضل من أخذه وإتقائه في طاعة الله ! » وقال : « ترك دائق مما حرم الله أكثر من سبعين ألف حجة ، يتبعها سبعون ألف ثمرة مبرورة متقبلة ، وأفضل من سبعين فرساً في سبيل الله بزيادة سلاحها ، ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله العتيق ، وأفضل من عشق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد إسماعيل ! » قال صاحب « المذكر » : فبلغ كلامه هذا لعبد الجبار بن خالد ؛ فقال : « نعم ! وأفضل من ملء الأرض إلى عنان السماء ذهباً وفضةً كسبت وأنفقت في سبيل لا يُراد بها إلا وجه الله ! » وهذا القول بناء على أن التروك لا توازيها الأفعال . وكذلك القول في مسألة ترك الحلال لله إنه أفضل من أخذه وإتقائه في طاعة الله مما وقع فيه الاختلاف بين العلماء . قال عز الدين أبو محمد بن عبد السلام الشكسي : فقالت طائفة تركها أفضل . وقال آخرون : بل ! فعله مع السلامة أولى . قال صاحب « الرماية » : لأنه قد اكتسب من العمل ما لم يكتسب غيره وإنما يسأل عن ذلك كما يسأل عن الصلاة والصيام ليثاب عليه وإنما أمر بالتروك خوفاً أن لا يسلم .

وتوفي سحنون — رحمه الله ! — صدر شهر رجب سنة ٢٤٠ ودفن من يومه . وصلى عليه الأمير محمد بن الأغلب . ولم يأخذ لنفسه ، مدة قضاائه ، من السلطان شيئاً .

ذكر القاضي عيسى بن منسكين

ومنهم عيسى بن منسكين بن منصور . سمع من سحنون بالقيروان ، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين ، ومحمد بن المواز ، وغيرهم . وكان رجلاً صالحاً ، فاضلاً ، طويلاً الصمت ، رقيق القلب ، متفناً في العلوم . وكيفيته ولايته القضاء أن الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب كان قد اضطر يحيى بن عمر إلى ولاية القضاء . فقال له : « إن دلتك على

من هو أفضل متى ، في الوجه الذي تحب ، تعفيني ؟ فقال له : « نعم ! » فدله عيسى ابن مسكين . وكان بالحضرة حمديس ، فقال : « إنه ، والله ! أيها الأمير ، صاحبنا عند سحنون . جمع الله فيه خلال الخير بأسرها ! » فأرسل فيه إبراهيم إلى كورة السارجل ، وأوصله إلى نفسه ، وقال : « تدري لم بعثت لك ؟ » قال : « لا . » قال : « لأشاورك في رجل قد جمع الله فيه خلال الخير . أردت أن أولي به القضاء ، وألم به شعث هذه الأمة ، فامتنع . » قال : « يلزمه أن يبل . » قال : « تمتنع . » قال : « يُجبر على ذلك ! » قال : « تمتنع . » قال : « يجلد ! » قال : « كم ! فأت هو ! » قال : « ما أنا الذي وصفت ! » وتمنع . فأخذ الأمير بجارم ثيابه ، وقرّب السيف من نحره ، فتقدم إليه بخنجره . قال حمديس : « وكنت في المجلس ، فقتلت من مكاني ، لئلا يصيبني من دمه . » فلم يزل به حتى ولى على شروط ، منها قال له : « استغفرك في كل شهر ! » قال : « نعم ! » قال : « وأجعلك ، وبني عمك ، وجندك ، وفقراء الناس ، وأغنياءهم في درجة واحدة . » قال : « نعم ! » قال : « ولم توجّه ورأى ، وكذا وكذا . فنتي لم تفر^(١) لي بشرط ، عزلت نفسي . » قال : « نعم ! » وعرض عليه عند ذلك الكسوة والعسلة . فامتنع وقال له : « أنا رجل طويل الصمت ، قليل الكلام ، غير نشيط في أمور ، ولا أعرف أهل البلد . » فقال له الأمير : « عندي مولى نشيط ، قد تدرب في الأحكام . أنا أضمه إليك : يكون عنك كتاباً يصدر عنك في القول . فارضيت منه ، أمتضيت ، وما سخطت ، ردّدت . » فضم إليه عبد الله بن محمد بن مفرّج . قال المنخير : « فكثيراً ما كنت آتي مجلسه وهو صامت لا يتكلّم ، وابن مفرّج يقضى . وسئل عن فرط انقباضه في قضائه . فقال : « ابتليت بجبار عنيد ، خفت أن يبعث إلى من طعامه ، أو يدعوني إليه . ولا آتيه ؛ فحملت نفسي على ذلك ، ليقطع طمعه مني ! »

ومن كلام هذا القاضي — رحمه الله ! — : « من قاس الأمور ، علم المستور . من حصّن شهوته ، صان قدره . في تقلّب الأحوال ، علم جواهر الرجال . الحسن النيّة ، يصحبه التوفيق . المعاش مذلّ لأهل العلم . كفاك أدباً لنفسك ما كرهته لغيرك . قارب الناس في عقولهم ، تسلم من غوائلهم . » وكان ، إذا تحدّث عن أيام قضائه ، يقول : « كنت

في بليتي . . . ، و « كنت أيام تلك المحنة . . . » ولما تاب الأمير وتخلّى عن الملك وتوجّه للجهاد ، أتاه عيسى بن مسكين ، فقال له : « إن الله طافك ممّا كنت فيه ، فشاركني في الخروج ممّا أَدْخَلْتَنِي فيه ، فقد كبر سني ، وضعف بدني . » وعلى الأثر وقع انفصاله . وكانت ولايته ثمانية أعوام ونصف عام .

ذكر القاضي ابن مَحَاك الهَمْدَانِي

وولي من أصحاب سحنون القضاء بإفريقية أبو القاسم حاس بن مروان بن مَحَاك الهَمْدَانِي الفقيه الزاهد . وكان من زهدِه وتواضعه يفتح القناة بنفسه ، على ما حكاه عياض وغيره ، ويكسر الحطب على باب داره ، والناسُ حوله يختصمون إليه ويسألونه . وكان يلبس الصوف الخيش . ولم يركب دابة في البلد ، أيام ولايته ، فإذا خرج إلى منزله بالبادية على حمار ، يشتدُّ دونُ خفٍّ ، يتقوت ممّا يأتيه من ماله ، ولم يأخذ على القضاء أجراً .

ذكر القاضي إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأَزْدِي

ومن ائمة النعّة على مذهب مالك بن أنس ، ومشيخة الحديث ، وأعلام القضاة ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأَزْدِي . قال الفرغاني التّاريخي : لا نعلم أحداً من أهل الدنيا بلغ مثبُكغ آل حمّاد بن زَيْد ، ولم يصل أحدٌ من القضاة إلى ما وصلوا إليه من اتخاذه المنازل ، والضياع ، والكسوة ، والآلة ، ونفاذ الأمر في جميع الآفاق . ومن « كتاب تقريب المسالك » بمعرفة أعلام مذهب مالك ، وقد ذكروهم فيه ، فقال : كانت هذه البيت ، على كثرة رجالها ، وشهرة أعلامها ، من أجل بيوت العلم بالعراق ، وأرفع مراتب الشُّوَدَد في الدين والدنيا ، وهم نشروا هذا المذهب هناك ، وعنه اقتبس وتردّد العلم في طبقاتهم وبيتهم نحو ثلاثمائة عام ، من زمان جدّهم الإمام محمد بن زَيْد وأخيه سعيد . ولما ولي عبدُ الله بن سليمان الوزارة المُعْتَصِد ، وكان سيء الرهن فيهم لما أراد الإيقاع بهم وأعمال الحيلة ، فلم يقدر على ذلك إلى أن مات إسماعيل بن إسحاق ، ففتح الباب لعبد الله في ذلك ، فقال : « يا أمير المؤمنين ! بتوحمّاد مشاغيلُ بخدمة

السلطان ، وأسباب النفقات ، والمظالم من الحكم . فلم يقدح ذلك فيهم . ولم يزل به بعد مدة حتى جعله ، ووكل أبا حازم الحنفي قضاء الشرقية ، وعلى بن أبي الشوارب قضاء مدينة المنصور ، واقتصر بآل حماد على قضاء عسكر المهدي . ثم بعد ذلك رجع قضاء القضاة لهم . وكان ابن الطيب ، مؤدب المعتضد ، يُعظم أمر آل حماد ، ويقول : « حسبك أن لهم بتادريا ستمائة بستان وغير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي . » وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق وأيمّة ورع وعلم وفضل .

وفي إسماعيل بن إسحاق المترجم له أولاً ، قال أبو محمد بن أبي زيد : هو شيخ المالكيين في وقته ، وإمام تامّ الإمامة ، يُقتدى به . وكان الناس يصيرون إليه فيقتبس كل فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون : فن قَوْم يحملون الحديث ، ومن قَوْم يحملون علم القرآن ، والقراءة ، والفقه ، وغير ذلك . وقد نقل عنه أبو علي الفارسي في « تذكرة » أشياء من العريضة .

قال القاضي أبو الوليد الباجي ، وصمّي من بلغ درجة الاجتهاد ، فقال : ولم تحصل هذه الدرجة بمد مالك إلا لإسماعيل القاضي . وذكره المقرئ أبو عمرو الداني في « طبقات القراء » فقال : أخذ القراءة عن قالون وله فيه حرف . وحكى أبو عمرو أيضاً عن أبي المثاب القاضي قال : « كنت عند إسماعيل يوماً ، فسئل لمّ جاز التبديل على أهل التوراة ، ولم يجز على أهل القرآن ، فقال : « قال الله تعالى في أهل التوراة : « بما استُحِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ (١) . » فوكل الحفظ اليهم . وقال في القرآن : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا آلَهُ كَرّاً وَإِنَّا لَهُ كَلَّافُونَ (٢) . » فلم يَجُزْ التبديل عليهم . » فذكر ذلك المحاملي فقال : ما سمعتُ كلاماً أحسن من هذا . وقد روى أن نصرانياً سأل محمد بن وضاح عن هذه المسألة ، فأجاب بمثل هذا الجواب .

وحصل لإسماعيل هنا في القلوب من القبول ما لم يحصل لغيره من أهل زمانه . قال يوسف بن يعقوب : قرأت في توقيع المعتضد إلى عبد الله بن سليمان بن وهب الوزير : « استَوْصِ بِالشَّيْخَيْنِ الْخَيْرَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ إسماعيل بن إسحاق الأزدي وموسى بن إسحاق خيراً ، فإنهما مَن ، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً ، دفع عنهم بدُحاًهما ! »

(١) سورة المائدة : ٤٤ . — (٢) سورة الحجر : ٩

وقال يقطويه : كنت عند المبرّد فرأيت إسماعيل بن إسحاق فوثب المبرّد إليه وقبل يده وأنشد :

قلنا بصرتنا به مُقبلاً حللنا الحبي وابتدّرنا القيّاما
فلا تشكرون قيساً له فإن الكريم يُجزل الكريماما

قال ابن الأنباري : وأنشدنا إسماعيل القاضي لنفسه :

لا تمنّيتن على النوائب : فله هنرٌ يُزغم كلّ عائب
وأصبر على حداثاته إن الأمور لها عواقب
ولكل صافية كذبي ولكل خالصة كصواب
كم فرجة مطوية لك بين آتساء النوائب
ومسرة قد أقبكت من حيث تُتَظَرُّ المصائب

قال إسماعيل القاضي : « ما عرض لي همٌّ فادّخ ، فذكرت هذه الأبيات ، إلا ووجدت من روح الله ما يحلّ عقالي ، ويُنمّ بلي ، ثم تقول طلبة ما أُنْذِرُهُ ، فريحة ما أُوْثِرُهُ . » وذكر بعضهم قال : اجتمع أبو العباس بن شريح القاضي ، وأبو بكر بن داود الأصبهاني ، وأبو العباس المبرّد على باب القاضي إسماعيل . فأذن لهم ، فتقدّم ابن شريح ، وقال : « قدّمني العلم والسنّ » ، وتأخّر المبرّد وقال : « أخّرني الأدب » ، وقال ابن داود : « إذا صحت المودة سقطت المعاذير . » وأول ما ولي قضاء الجانب الشرق ، في أيام المتوكّل ، سنة ٢٤٦ ، إلى سنة ٢٦٢ ، فجمعت له بغداد كلّها ، فكان يُدعى قاضي القضاة . قال وكيع في كتابه في القضاة : وأما شدائد ^(١) إسماعيل في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، ومهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فهو شيء لا شهرته تُغني عن ذكره . وكان في أكثر أوقاته ، وبعد فروغه من الخصوم ، متشغلاً بالعلم ، لأنه اعتمد على حاجبه أبي عمر عبد بن يوسف ، وعلى كاتبه أبي العباس المعروف بالباز

(١) ر : شرايم .

الاشتهب ، فكانا يحملان عنه أكثر أمره ، من لقاء السلطان وغيره ، وأقبل هو على الحديث والعلم . وكان شديداً على أهل البدع يَرى استنابيتهم ، حتى ذكر أنهم تحاموا ببغداد في أيامه ، وخرج داوود بن علي من بغداد إلى البصرة لإحداثه منزع القياس . وحبس أبا زَيْد (١) إذ انكر عليه بعض ما حدث به . وقد تقدم صدر هذا الكتاب أنه كان يقول : « من لم تكن له فِرَاسة ، لم يكن له أن يلى القضاء (٢) . » وقيل له : « لا تولى كتاباً في أدب القضاء ؟ » فقال : « اعدلْ ومُدْ رَجْلَيْكَ في مجلس القضاء ! وهل للقاضي أدبٌ غير الإسلام ؟ »

قال أبو طالب المكي ، وقد ذكره : كان إسماعيل من علماء الدنيا ، وسادة القضاة ، وعقلائهم . وكان مكرامياً لأبي الحسن بن أبي الورود أحد علماء الباطن . فلما ولي إسماعيل القضاء ، هجره ابن أبي الورود . ثم اضطر أن دخل عليه في شهادة ، فضرب بيده كتف إسماعيل ، وقال : « إن علماً أجلسك هذا المجلس ، لقد كان الجهل خيراً منه ! » فوضع إسماعيل رداءه على وجهه ، وبكى حتى بله . ولما كانت محنة غلام الخليل ، ومطالبة الصوفية ببغداد ، ونسبتهم إلى الوثنية ، وأمر الخليفة بالقبض عليهم ، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك أبو الحسن النووي ، فلما دخلوا على الخليفة ، أمر بضرب أعناقهم ، فتقدم النووي مبتدئاً إلى السياف ليضرب عنقه . فقال له : « مادماك إلى هذا دون أصحابك ؟ » قال : « آثرت حياتهم على حياتي بهذه اللحظة ! » فرفع الأمر إلى الخليفة ، فرد أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل . فتقدم إليه النووي وسأله عن مسائل من العبادات . فأجابه ، ثم قال له : « وبعد هذا ، لله عباد يسمون بالله ، وينطقون بالله ، ويصدرون بالله ، ويردون بالله ، ويأكلون بالله ، ويلبسون بالله ! » فلما سمع إسماعيل مقالته ، بكى . ثم دخل على الخليفة ، فقال : « إن كان هؤلاء القوم زنادقة ، فليس في الأرض موحدون ! » فأمر بإطلاقهم .

ولإسماعيل جملة تاليف في فنون العلم . وحكى أنه توفي فجأة ، وقت صلاة المشاء الآخر لثمان بقين من ذي الحجة سنة ٣٨٣ ، وهو قاصر . وحكى الكاتب ابن أزهري : ارتفع الماطر . فخرج إسماعيل إلى المصلى ، فصلى ركعتين بسبح « وهل أتاك (٣) »

(١) ق : أباسيد . — (٢) راجع أطله ، ص ٢-٣ . — (٣) سورة ص : ٢١ .

ثم صعد المنبر ، وخطب خطبتين ، وحوّل رداءه ، وحدث بحديث طويل خشع له الناس ، وبكى ، وانصرف خاشعاً ؛ فقبضَ ليلته يوم استسقائه ، وهو ابن اثنين وعشرين سنة .

ومن المنظوم المنسوب إليه :

مَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيهِ	وَعَرِيفٌ يَفْسُدِيهِ
وَكَلُّهُ بَيْتٌ يُوَارِيهِ	وَتُوبٌ يَكْتَسِيهِ
فَلَمَّاذَا يُبْذَلُ الْعَرِي	ضَ لَدَلٍ وَتَحْفِيهِ
وَلَمَّاذَا يَتِمَادِي	عِنْدَ ذِي كِبَرٍ وَتِيهِ

ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف

ومن القضاة بتلك البلاد المشرقية ، أبو عمر محمد بن يوسف ، حاجب القاضي إسماعيل المتقدم الذكر ، وابن عمّه . وفي أيام هذا القاضي قُتِلَ الحلاج . وابن عمّه هو الذي أفتى بقتله ، بعد تقريره على مذهبه ، وقيام الشهادات عليه بإلحاده . فُضِرِبَ ألف سوطٍ ، ثم قُطِعَت يداه ورجلاه ، ثم طُرِحَ جسده ، وبه رُمِيَ من أعلى موضع ضربه إلى الأرض وأُحْرِقَ بالنار . والعياذ بالله !

وحضر يوماً بين يدي أبي عمر رجلٌ يدعى قِبَلٍ الآخر مائة دينار ، ولم تكن له بيعة . فتوجهت اليه على المطلوب بنثنى مازعه الطالب فأخذ الخصم الدواة وكتب :

وَإِنِّي كَلَدْتُ حَلِيفٍ فَاجْرِي	إِذَا مَا اضْطَرَرْتُ فِي الْحَالِ ضَيْقُ
وَهَلْ لَاجِنَاحٍ عَلَى مُنْعِمٍ	يَدَافِعُ بِاللَّهِ مَا لَا يُطِيقُ

فأمر القاضي بإحضار مائة دينار ودفعها عنه . فمجب الراضي من أدب الرجل وكرم القاضي ، وبحث عن الناظم ؛ فلما وجدته ، أمر له بألف دينار ، وخمس خلع ، ومركوب حسن ، وملازمة دار السلطان .

ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني

ومن القضاة بالعراق أيضاً ، أبو بكر محمد بن الطيب ، المعروف بالباقلاني ، المالكي ، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية . إمام وقته ، وعالم عصره ، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . ومن كلام التصيرفي فيه : كان صلاح القاضي أكثر من علمه . وما تفع الله هذه الأمانة بكتبه وبشها فيهم ، إلا بحسن نيته ، واحتسابه بذلك ما عند الله من الثواب . ونقلت من خط القاضي أبي الفضل ، وقد ذكره في « مداركه » ما نصه : حكى أبو بكر الخطيب أن « ورد القاضي كل ليلة ، كان عشرين ترويقة ، ما تركها في حضر ولا سفر . وكان كل ليلة ، إذا صلى العشاء ، وقضى روزه ، أخذ الدواة بين يديه ، وخمساً وثلاثين ورقة ، تصنيفاً يكتبها عن حفظه . وكان يذكّر أن كتابه بالمداد أسهل عليه من الكتاب بالخبر . فإذا صلى الفجر ، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه ليلته ، وأمر بقراءته عليه ، وأوماً إلى الزيادات فيه . وكان بعضهم يقول : جاء في الأثر أن الله تعالى يتعاهد عباده بأنبيائه ورؤسائه ، فلما ختم الرسالة بمحمد — صلى الله عليه وسلم — تعاهد أمته برؤسائها من علمائها ، يحيي أحاديثها ، ويمجد شريعتها . فكان إمام رأس الأربعمائة أبو بكر بن الطيب . أخذ عنه العلم جماعة لا تعدد لكثرتها ، ودرسوا عليه أصول الفقه والدين : منهم القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن كنصر ، ومن أهل المغرب أبو عثمان القاسي رحل إليه ولازمه ببغداد ، وأخذ عنه . وكان أعرف الناس بعلم الكلام ، وأحسنهم فيه خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة .

وصار له اختصاص بمعضد الدولة . ولما وجهه سفيراً عنه إلى ملك الروم ، ليظهر به رفعة الإسلام ، وينفض من النصرانية ، وتهيأ للخروج ، قال له وزير الدولة : « أخذت الطالع لخروجك ؟ » فسأله أبو بكر . فلما فسر مراده ، قال : لا أقول بهذا ، لأن السعد والنحس والخير والشر بيد الله ! ليس للكواكب هاهنا مثقال ذرة من القدرة ، وإنما وضعت كتب النجوم ليمعش بها الجاهلون من العامة ، ولا حقيقة لها . فقال الوزير : « احضر إلي ابن الصوفي » . وقد كان له تقدم في هذا الباب . فلما حضره ، دعاه الوزير إلى مناظرة القاضي ، ليصحح ما أبطله بزعمه . فقال ابن الصوفي : « ليست المناظرة من

شأنى ، ولا أنا قائمٌ بها . وإنما أحتفظ علم النجوم وأنا أقول : إذا كان من النجوم كذا ، يكون كذا ! وأما تعليله ، فهو من علم أهل المنطق وأهل الكلام . «
وجرت له في ذلك الوجه بالتسطنطينية بين يدي ملكها ، مع بطارقتها ونبلاء
ملكته ، مناظرات ومحاورات : منها أن الملك قال له : « هذا الذى تدعونه في معجزات
نبيكم من انشقاق القمر ، كيف هو عندهم ؟ » قلت : « هو صحيح عندنا . وانشق القمر
على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حتى رأى الناس ذلك ، وإنما رآه الحضور
ومن اتفق نظره له في تلك الحال . » فقال الملك : « وكيف لم يره جميع الناس ؟ » قلت :
« لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعده لشقوه وحضوره . » فقال : « وهذا القمر بينكم
وبينه نسبة قرابة . لاي شيء لم تعرفه الرثوم وغيرها من سائر الناس ، وإنما رأيتموه
أتم خاصة ؟ » قلت : « فهذه المائدة بينكم وبينها نسبة ، وأتم رأيتموها دون اليهود ،
والنجوس ، والبرامه ، وأهل الإلحاد ، وخاصة يونان جيرانكم ، فإنهم كلهم
منكرون لهذا الشأن ! » فتحير الملك وقال في كلامه : « سبحان الله ! » وأمر بإحضار
فلان القسيس ليكلمنى ، وقال : « نحن لا نطيعه . » فلم أصر إذ جاءوا برجل كالأب
أشقر الشعر ، فقعد . وحكى له المسألة ، فقال : « الذى قال المسلم لازم . ما أعرف
له جواباً ، إلا الذى ذكره . » فقلت له : « أقول إن الكسوف ، إذا كان ، يراه جميع
أهل الأرض ، أم يراه أهل الإقليم الذى في محاذاته ؟ » قال : « لا يراه إلا من كان
في محاذاته . » قلت : « فما أنكرت من انشقاق القمر ، إذا كان في ناحية لا يراه إلا أهل
تلك الناحية ومن تأهب للنظر له ، فأما من أعرض عنه أو كان في الامكنة التى لا يرى
القمر منها ، فلا يراه ! » فقال : « هو كما قلت ! ما يدفعك عنه دافع ! » وإنما الكلام
في الرواة الذين نقلوا . وأما الطعن في غير هذا الوجه ، فليس بصحيح ! » فقال الملك :
« وكيف يطعن في النقلة ؟ » فقال النصراني : « تنبيه هذا من الآيات : إذا صبح وجه
أن ينقله الجمل الغفير ، حتى يتصل بنا العلم به ، ولو كان كذلك ، لوقع لنا العلم
الضرورى به . فلما لم يقع ، دل على أن الخبر مقتعل باطل . » فالتفت الملك الى وقال :
« الجواب ؟ » قلت : « يلزمه في نزول المائدة ما لزمى في انشقاق القمر ، ويقال له :
لو كان نزول المائدة صحيحاً ، لوجب أن ينقله العدد الكثير ، ولو نقله العدد الكثير ،

فلا يبقى يهودي ولا نصراني، إلا ويعلم هذا بالضرورة؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة، دل على أن الخبر كذب. فبهت النصراني والملك ومن ضمه المجلس. واتفصل المجلس على هذا. قال القاضي: سألتني الملك في مجلس آخر فقال: «ما تقولون في المسيح عيسى ابن مريم؟ — عليه الصلاة والسلام؟» قلت: «روح الله، وكلمته، وعبد، ونبي، ورسوله، كشكل آدم خلقه من تراب ثم قال له: «كُنْ فيكون» (١)» وتلوت عليه النعم. فقال: «يا مسلم! تقولون: المسيح عبد؟» فقلت: «نعم؟ كذا نقول وبه ندين؟» قال: «ولا تقولون إنه ابن الله؟» قلت: «معاذ الله! ما اتخذ الله من مريم ولداً وما كان معه من إله» (٢). «الآيتان». «إنكم لتقولون قولاً عظيماً» (٣). فإذا جعلتم المسيح ابن الله، فمن كان أبوه، وأخوه، وجدته، وخاله، وعمه؟» وعددت عليه الأقارب. فتحير وقال: «يا مسلم! العبد يخلق ويحيى ويميت ويبرئ الآله والأبرص؟» فقلت: «لا يقدر العبد على ذلك. وإنما ذلك كله من فضل الله تعالى؟» قال: «وكيف يكون المسيح عبداً لله، وخلقاً من خلقه، وقد أتى بهذه الآيات، وفعل ذلك كله؟» قلت: «معاذ الله! ما أحبب المسيح الموتى، ولا أبرأ الآله والأبرص؟» فتحير وقل صبره، وقال: «يا مسلم! تنكر هذا، مع اشتغاره في الخلق، وأخذ الناس له بالقبول؟» فقلت: «ما قال أحد من أهل الفقه والمعرفة إن الأنبياء يفعلون المعجزات من ذاتهم؛ وإنما هو شيء يفعل الله تعالى على أيديهم، تصديقاً لهم، يجري مجرى الشهادة؟» فقال: «قد حضر عندي جماعة من أولى (٤) دينكم والمشهورين فيكم وقالوا إن ذلك في كتابكم.» فقلت: «في كتابنا إن ذلك كله بإذن الله تعالى؟» وتلوت عليه منصوص القرآن في المسيح «بإذني» (٥).... وقلت: «إنما فعل المسيح ذلك كله بالله وحده لا شريك له، لا من ذات المسيح. ولو كان المسيح يحيى الموتى ويبرئ الآله والأبرص من ذاته وقوته، لجاز أن يقال إن موسى فلق البحر، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته؟ وليست معجزات الأنبياء — عليهم السلام — من ذاتهم دون إرادة الخالق؟ فلما لم يجز هذا، لم يجز أن تُستند المعجزات التي ظهرت على يد المسيح، للمسيح؟»

(١) سورة آل عمران: ٥٩. — (٢) سورة المؤمنون: ٩١. — (٣) سورة الأسراء: ٤٠.

(٤) ق: أولاد. — (٥) سورة المائدة: ١١٠.

وذكر ابن حبان ، عن حدثه أن الطاغية وعد القاضي أبا بكر بالاجتماع معه في محفل من محافل النصرانية ، ليوم محمّاه . فحضر أبو بكر ، وقد احتفل المجلس ، وبورلغ في زينته . فأدناه الملك ، وألطف سؤاله ، وأجلسه على كرسي دون سريره بقليل ، والملك في أبيته ، وخاصته ورجال مملكته على مراتبهم . وجاء البطريرك ، قميم دياتهم ، آخر الناس ، وحواله أتباعه يتلون الأناجيل ويبغرون بالعود الرطب ، في زى حسن . فلما توسط المجلس ، قام الملك ورجاله ، تعظيماً له ، فقفوا حقه ، ومسحوا أعطافه . وأجلسه الملك إلى جنبه ، وأقبل على القاضي أبي بكر ، فقال له : « يا فقيه البطريرك قميم الديانة ، وولي النحلة ! » فسلم القاضي عليه أحفل سلام ، وسأله أحسن سؤال ، وقال له : « كيف الأهل والولد ؟ » فعظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم وطبقوا ^(١) على وجوههم ، وأنكروا قول أبي بكر عليه . فقال : « يا هؤلاء ! تستعظمون لهذا الإنسان اتّخاذ الصاحبة والولد ، وترّبون به عن ذلك ، ولا تستعظمونه لرّبكم — عز وجهه ! — فتضيفون إليه ذلك سدةً لهذا الرأي ! ما أبين غلظه ! » فسقط في أيديهم ، ولم يردّوا جواباً ، وتداخلتهم له هيبة عظيمة ، وانكسروا . ثم قال الملك للبطريرك : « ما ترى في أمر هذا الرجل ؟ » قال : « تقضى حاجته ، وتلاطف صاحبه ، وتخرج هذا العراقي عن بلدك ، من يومك إن قدرت ، وإلا لم تأمن الفتنة على النصرانية منه ! » ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عضد الدولة وهدايه ، وعجل تسريح الرسول . وبعث معه عدّة من أسرى المسلمين ، ووكل به من جنده من يحفظه حتى يصل إلى مأمنه . قال غيره : وكان سئير القاضي إلى ملك الروم سنة ثمانين وثلاثمائة .

ذكر القاضي عبد الوهاب

ومن أعلام العلماء ، وصدور القضاة الرواة ، الشيخ الفقيه المالكي ، أبو محمد عبد الوهاب بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون البغدادي . ولي القضاء بمواضع منها الدينور . فما قدره ، وشاع في الآفاق ذكره . قال الشيرازي في « تعريفه » :

(١) ق : وصلبوا .

أدركته (١) وسمعتُ كلامه في التَّنْظَر . وكان قد رأى أبا بكر البَصْرِيَّ ، إلاَّ أنَّه لم يسمعُ منه شيئاً . وكان فقيهاً متأدِّباً . وخرج في آخر عمره إلى مصر ؛ فحصل له بها حالٌ من الدنيا . قال عياض بن موسى : قوله « لم يسمعُ من أبي بكر » غيرُ صحيح ، بل : قد حدث عنه ، وأجازَه ، وتفقَّه على كبار أصحابه كأبي الحسن بن القصَّار ، وأبي القاسم بن الجلاب . ودرس الفقه والكلام والأصول على القاضي أبي بكر الباقلانيَّ المتقدم الذكر وصحبه وألَّف في المذهب والخلاف والأصول تواليِفَ بديعةً مفيدةً ، منها « كتاب التلقين » ، وكتاب شرحه ، وكتاب شرح « الرسالة والنصرة » ، لمذهب دار الهجرة ، و « كتاب المعونة » و « أوائل الأدلَّة » ، في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة ، و « كتاب الإشراف » ، على نُكَّت مسائل الخلاف ، و « كتاب الإفادة » في أصول الفقه ، وكتاب التلخيص فيه ، وغير ذلك . وعليه تفقَّه أبو عمر وأبو الفضل الدمشقيُّ ؛ وروى عنه هارون الفقيه ، والمازريُّ البغداديُّ ، وأبو بكر الخطيب ، وجماعةٌ من أهل الأندلس ، منهم القاضي ابن تيمناخ الغافقيُّ ، وصاحبه مهدي بن يوسف ، وغيرُ مَنْ ذُكِر . وسببُ خروجه عن حضرة بغداد ، كلامٌ نُقِلَ عنه أنَّه قاله في الشافعيِّ ؛ وطلب لأجله ؛ فعجل بالفرار منها ، خائفاً على نفسه . قال الشيرازيُّ : وأنشد بعد ارتحاله عنها :

وَحَقُّهَا رَمَى السَّلامُ المَضَاعِفُ	سَلَامٌ عَلَى بَغْدَادَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ
وَإِنِّي بِشَطْلِ جَانِبَيْهَا كَعَارِفُ	لِعَمْرِكَ مَا فَارَقْتُهَا عَنْ قَلْبِي لَهَا
وَلَمْ تَكُنِ الْأَرْزَاقُ فِيهَا تَسَاعِفُ	وَلَا كُنْهَا ضَاقَتْ عَلَى بَرَحِبَا
وَأَخْلَافُهُ تَنْتَأَى بِهِ وَمُخَالِفُ	فَكَانَتْ كَخِلِّ كُنْتُ أَهْوَى دَنُوهُ

ونسب له بعضهم :

بَغْدَادَ لَمْ تَرَحَّلْ فَكَانَ جَوَابِيَا	وَقَائِلَةٌ لَوْ كَانَ وَدَّكَ صَادِقًا
وَتَرَى الْقَوَى بِالْمُفْتَرِينَ الْمَرَامِيَا	يَقِيمُ الرِّجَالُ الْمُسْرُونَ بِأَرْضِهِمْ
وَلَا كُنْ حَذَارًا مِنْ شِمَاتِ الْأَعَادِيَا	وَمَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ عَنْ مُلَاحِظِ

(١) ناقس في ر إلى « قتيبا » .

ولمّا وصل مصر ، وبليّته المَفرِبُ ، وُصِفَتْ لَهُ بِلادُهُ ، فزهد فيها ، وقد كان خَاطِبَ فقهاء القَيرَوان ورام القُدومَ على الأندلس ، وكتب أيضاً في ذلك إلى سَجاَهد المُوَفَّق صاحب دَينِيَّة ؛ فعاجَلَتْهُ مَنيَّتُهُ . وتوفى بمصر في شعبان سنة ٤٢٢ ، وقد جاز المُعْتَرَك . وُحِكِيَ أَنَّهُ ، لما أَحَسَّ الموت ، وهو بمصر ، إِثْرَ ما اتَّسَعَتْ حالُهُ ، قال : « لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ! لَمَّا عَشِنَا مُتْنَا ! » غفر الله لنا وله ورحمنا وإيَّاه !

ذكر القاضي سَهْدِيّ بن مُسْلِم

ومن أَقْدَم القُضاة بالأندلس ، قبل توطد الدولة المروانيّة بها ، سَهْدِيّ بن مُسْلِم ؛ استقضاء على قرطبة عُقْبَةُ بن الحُجّاج ، واستخلفه عليها ، وأمره بالقضاء بين أهلها وكان من أهل العلم والورع والدين المتين . وقبرُهُ عند المصريين . ولما أراد عُقْبَةُ توليته ، قال له : « اكتبْ عهدَكَ لنفسِكَ ! » فكتبه بخطِّ يده . قال ابن الحارث : وإِنَّه اليومَ لأَصِلُّ من الأصول للعهد في القضاء .

ذكر القاضي عَنَتَرَةُ بن كَلاح

ومنهم عَنَتَرَةُ بن كَلاح . حَدَّثَ عَنْهُ الشَّامِيُّونَ ، ووصفوا فضله . وكان تقياً ، ورعاً ؛ استسقى يوماً بالناس على ما حكاه ابنُ زُرْعَةَ ؛ فأحسن في قيامه في الخطبة ، وخضع الناس بوعظه وتذكيره ، وحرّكهم بدمائه وابتهاله . فلما فرغ ، قام إليه رجلٌ من طائفة الناس ؛ فقال له : « أيها القاضي الواعظ ! قد حسن عندنا ظاهرك ؛ فحسن الله باطنك ! » فقال : « اللهم آمين ولنا أجمعين اِفْعَلْ أضرمت ، يا ابن أخي ، شيئاً ؟ » فقال له : « نعم يا قاضي ! يتفرغ أهرائك ، يتمُّ فضلُ استسقاتك ! فقال : « عمرى ! لقد نصحتني وإني أشهدُ الله أن جميع ما حوَّاهُ مِلْكِي من الأَلْعَامِ صدقةٌ لوجه الله الكريم ! » ثم أقسم أن لا يضع مقامه حتّى يرسل إلى داره ؛ فيفرق جميع ما ادَّخره . قال : فغيث الناسُ من يومهم غيثاً طاماً .

ذكر القاضي يحيى بن زيد

ومنهم يحيى بن زيد التجيبي . ولأه القضاء بالاندلس صهر بن عبد العزيز ، علي ما روى عن محمد بن وضاح . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، منقضباً ، وقد وقع التنبيه على سيرة مهاجر بن نوفل : وكان من رعيه ، إذا اجتمع الناس عنده فحكومة ، بدأ بوعظهم وتذكيرهم ، فلا يزال يخوفهم الله تعالى ، ويحذروهم وبال الجدال بالباطل ، وما يلحق المبتطل من سخط الله - عز وجل - وعقوبته ، ويمثل لهم مواقفهم بين يديه في القيامة ، ثم يذكر ما يلزم القاضي من الحساب ، وما يجب عليه من التعرّض للإصابة الحق ، والاجتهاد لتخليص نفسه ، ثم يأخذ في النوح والبكاء على نفسه . فيكون ذلك دأبه ، حتى لربما انصرف عنه أكثر المختصمين ، باكين ، ورجلين ، قد تعاطوا الحق بينهم .

ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي

ومن القضاة المتقدمين ، معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي . خرج من الشام إلى الأندلس ، فوصلها سنة ١٢٣ . فاستوطن مدينة مالقة ، وبني بأسفل قصبها مسجداً هو منسوب حتى الآن له . ثم انتقل إلى إشبيلية ، فسكنها . ثم ولأه الأمير عبد الرحمن ابن معاوية القضاء بقرطبة . وكان من جملة أهل العلم ، وكبار رواة الحديث ، شاركه مالك بن أنس في بعض رجاله كيثعبي بن سعيد وأمثاله . وأخذ عنه جملة من الأئمة ، منهم سفيان الثوري ، والليث بن سعد ، وابن عيينة . وذكر أن مالك بن أنس روى عنه حديثاً واحداً . وكان ممن يستغنى بعقله وعلمه وفهمه عن مشاورة غيره . ورحل إليه زيد ، والطباب من الكوفة ، فسمع منه بالاندلس حديثاً كثيراً . وتوفي بقرطبة ، ودفن ببيت رقبها ، وصلى عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن ومشي على قدميه في جنازته ، وذلك سنة ١٦٨ .

ذكر القاضي نصير بن ظريف اليحصبي

ومنهم نصير بن ظريف اليحصبي. ولي القضاء زماناً ، على ما حكاه أبو عمر بن عبد البر. فسار فيه بأجل سيرة : منها عمله في قضية حبيب القرشي ؛ وذلك أنه دخل على الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، فشكى إليه بالقاضي ، وذكر أنه يريد أن يسجل عليه في ضيعة قيم فيها ، وادعى عليه الاغتصاب لها ، ولذا بالأمير من إصرار القاضي إلى الحكم عليه من غير تثبت . فأرسل الأمير إليه ، وكلمه في حبيب ، ونهاه عن العجلة عليه ؛ فخرج^(١) ابن ظريف من يومه ، وعمل بضد ما أراد الأمير ، وأخذ الحكم . وبلغ الخبر حبيباً ؛ فدخل إلى الأمير^(٢) متغبراً غيظاً ؛ فذكر له ما عمله القاضي ، ووصفه بالاستخفاف بأمره والنقض له ، وأغراه . فغضب الأمير على القاضي واستحضره ؛ فقال له : « من أمرك على أن تنفذ حكماً ، وقد أمرتك بتأخيرهِ والإبقاء به ؟ » فقال له : « قد منى عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — فإنما بعثه الله بالحق ، ليقضى به على القريب والبعيد ، والشريف والدنيء . وأنت أيها الأمير ، ما الذي حملك على أن تتعامل لبعض رعيتك على بعض ، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تمنى به ، وتمد الحق لأجله ؟ » فقال له : « جزاك الله ، يا ابن ظريف ، خيراً ! » وخرج القاضي ؛ فدعا بالقوم الذين صارت الضيعة اليهم بالاستحقاق ، وكلمهم ؛ فوجدهم راضين ببيعها ؛ إن أجزل لهم الثمن . فعقد فيها البيع معهم ، وصارت إلى حبيب . فكان بعد ذلك يقول : « جزى الله ابن ظريف عنا خيراً ! » كانت يدي ضيعة حرام ؛ فجعلها حلالاً ؛ وكان هذا القاضي ، من زهده وورعه ، إذا شغل عن القضاء يوماً واحداً ، لم يأخذ لذلك اليوم أجراً .

ذكر القاضي يحيى بن معمر

ومنهم يحيى بن معمر . له رحلة إلى المشرق ، لقي فيها أشهب بن عبد العزيز ، وسمع منه ومن غيره . وكان في مذهبه ورعاً ، زاهداً ، فاضلاً . استقضاء الأمير عبد الرحمن .

وكان صليب القناة ، قليل المبالاة بالعتب في سبيل الحق ؛ وكان ، إذا أشكل عليه أمر من أحكامه ، كتب فيه إلى أتبغ بن الفرج ونظرائه بمصر : فكشفهم عن وجه ما يريد علمه ؛ فيحقق عليه ذلك فقهاء الأندلس . وكان هو قليل الرضا عن طلبه قرطبة ، شديد التقضي عليهم ، لا يلين لهم في شيء مما يريدون ، ولا يصغي إليهم ؛ وبلغ من تجأه عليهم أن سجل بالسفطة على تسعة عشر منهم ؛ فنفروا عنه بأجمعهم . ونشأت بينه وبين يحيى بن يحيى لأجل ذلك عداوة ؛ فسعى في عزله عند الأمير ، وأقام عليه بما زعمه اليهود : فعزله .

ولما أختفى ابن معمر ، وهو ببلد إشبيلية ، وأيقن بالموت ؛ قال لموالي له ، على ما حكاه الزاهد [عنان] ابن سبيل : أقسمت عليك ، إذا أنا مت ، إلا ما ذهبت إلى قرطبة ؛ فكيف يبيحي بن يحيى ، وقل له : يقول لك ابن معمر : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ »^(١) . ففعل ذلك مولاه لما مات سيده ، وبلغ يحيى ما تقرر به . قال : فبكى وقال : « إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ » ما أظن الرجل إلا خدعنا فيه « ثم ترحم عليه ، واستغفر له ! »

ذكر القاضي المصعب بن عمران

وقد تقدم الكلام في إياية المصعب بن عمران عن القضاء ، أيام خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية^(٢) . فلما ولي ابنه هشام الملك ، اختار المصعب للقضاء ، واستحضره ، وقال له : « قد علمت أنه إنما منعك عن القبول من أبي - رحمه الله - الأخلاق التي كانت فيه . وقد عرفت أخلاقه وبلوغها : فأحل عني هم القضاء ! » فأباه واستغفاه ؛ فغضب هشام ، وعزم عليه عزماً شديداً ، وتهدهده ، وأوعده . وذكر بعضهم أنه قال : « لئن لم تعمل على القضاء ، لاسطون بك سطوة تزيل اسم الحلم عني ! » فلما رأى ذلك ، وخاف على نفسه ، توكل له العمل كرهاً ؛ واشتراط على هشام أن يأذن له في اطلاع ضيعته يومئذ في الجمعة : السبت والاحد ، ويحكم لسائر الأيام . فأجابه إلى

(١) سورة الشعراء : ٢٢٧ . - (٢) راجع أعلاه ص ١٢ .

ذلك . ولم يزل على قضاء الأمير هشام إلى أن توفي ، فأقره ابنه الحكم ، وكان قد عرف صلابته وتنفيذه الأحكام ، فاشتد معه ، وصار يؤيده ، ولا يسمع فيه مقالة طارئة ، ويجيز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه .

وفي كتاب الحسن بن محمد : إن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلاً من أهل جيان ضيقت له . فبينما هو ينازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صغاراً . فلما تفرغوا ، وسمعوا بعدل القاضي مصعب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنشأوا إليه مظلمتهم بالعباس ، وأثبتوا ما وجب إثباته ، فبعث القاضي في العباس ، وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام ، وعرفه بالشهود عليه ، وأعذر إليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال . فلما انصرمت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففرغ العباس إلى الأمير الحكم ، وسأله أن يوصي إلى القاضي التخلي عن النظر في قصته ، ليكون هو الناظر فيها . فأوصل إليه الأمير ذلك مع خليفة له من أكابر قتيانه ، فلما أدت الوصية إليه ، اشتدت عليه ، وقال : « إن القوم قد أثبتوا حقهم ، ولزمهم في ذلك عناء طويل ، ولصب شديد ، لبعد مكانهم ، وضعف حالتهم . وفي هذا على الأمير — أعزه الله ! — ما فيه ! فلست أخل من النظر وإنفاذ الحكم لوجه . فليفعل الأمير بعده ما يراه صواباً من رأيه ! » فرجع الرسول إلى الأمير بجوابه : « فوجم منه ، وجعل العباس يخرجه بمصعب ، ويقول : « قد أعلمت الأمير بشدة استخفافه وغلظه في نفسه ، وتقديره أن الحكم له ، ولا حكم للأمير عليه ! » فأعاد الإرسال إليه بعزمه منه ، يقول : « لا يد لك من أن تكف عن النظر في هذه القضية ، لا كون أنا الناظر فيها ! » فلما جاء بعزمته ، أمره بالعود ، ثم أخذ قرطاساً ، فسواه ، وعقد فيه حكمه للقوم بالضبيعة ، ثم ألقاه لوقته بالاشهاد عليه . ثم قال لرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنني قد ألفت ما لزمني إنفاذه من الحق خوف الحادثة على نفسي ، ورهبة السؤال عنه . وإن شاء تفذه ، فذلك له ! يتقده منه ما شاء ! » فذهب مضطرباً ، وحرق كلام القاضي ، وحكى عنه أنه قال : « قد حكى بالعدل ، فليتنقضه الأمير إن قدر ! » فاستشاط غيظاً ، وأطرق ملياً ، والعباس يهيج غضبه ، وهم بمصعب ، إلى أن تداركته عصبة من الله ، ثبتت بصيرته ، فسرى عنه ، وقال لعباس : « إزيع على ظلمك ! فما أشقاء

مَنْ جَرَى عَلَيْهِ قَلَمُ الْقَاضِي ! فَقِيفْ عِنْدَ أَمْرِهِ ! فَإِنَّهُ أَشْبَهُ بِنَا وَأَوَّلَى بِكَ ! » وَأَقَامَ عَلَى حُسْنِ رَأْيِهِ فِي الْقَاضِي ، وَلَمْ يَمْرُضْهُ .

وقول الأمير : « إِرْبِيعْ عَلَى ظُلْمَعِكَ ! » معناه : « إِنَّكَ ضَعِيفٌ فَأَنْتَ صَاحِبُ لَا تَطِيقُهُ ! » قال صاحب « الأفعال » : أَرَبَعْتَ عَلَى الشَّيْءِ : عَطَقْتَ عَلَيْهِ ؛ وَمِنْهُ : إِرْبِيعْ عَلَى نَفْسِكَ : قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : مَعْنَاهُ : الزَّمِ أَمْرَكَ وَشَأْنَكَ . قَالَ : وَتَمَثَّلَ الْمَأْمُونُ ، حِينَ وَضَعَ رَأْسَ مُحَمَّدٍ الْمَخْلُوعِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَأَرْبِيعْ عَلَيْكَ نَحِيرَ الْقَوْلِ أَعْدَلُهُ
فَلَوْ بَنَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لَأَنْدَكَ مِنْهُ أَطَالِيهِ وَأُسْفَلُهُ

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : فِي حَدِيثٍ بَعْضُهُمْ ، إِنَّهُ لَا يَرْبِيعُ عَلَى ظُلْمَعِكَ مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ . صَحَّحْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيَّ يَقُولُ : مَعْنَاهُ : لَا يَقِيمُ عَلَيْكَ ، فِي حَالِ ضَعْفِكَ ، مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ ، أَيْ لَا يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ إِلَّا مَنْ يَحْزَنُهُ حَالُكَ . قَالَ : وَأَصْلُهُ مِنْ « رَبِيعَ الرَّجُلُ يَرْبِيعُ رِبْوَعًا » إِذَا أَقَامَ بِالْمَقَامِ . وَالظَّلْعُ الْمَرْجُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَقِيمُ عَلَى عَرَجِكَ ، إِذَا تَخَلَّفْتَ عَنْ أَصْحَابِكَ ، إِلَّا مَنْ يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ .

وَكَانَ الْمُصَنَّبُ يَشَاوِرُ فِي شَأْنِهِ صَفْمُوعَةَ بْنَ سَلَامٍ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُوسَى ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ الْحُسَيْنِ ، وَالغَازِي بْنَ قَيْنَسٍ ، وَأَمْثَالَهُمْ . وَقَالَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ : يَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ ، شَأْمِي الْأَصْلُ ، دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ فِي أَيَّامِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَاسْتَقْضَاهُ هِشَامُ . وَكَانَ يَرَوِي عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ . وَكَانَ لَا يَقْلُدُ مَذْهَبًا ، وَيَقْضِي بِمَا يَرَاهُ صَوَابًا . وَكَانَ خَيْرًا فَاضِلًا .

نُبَيْتٌ مِنْ أَخْبَارِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الْمَعَاظِرِيِّ وَبَعْضُ سِيرِهِ

كَانَ هَذَا الرَّجُلُ — وَجْهَ اللَّهِ ! — مِمَّنْ لَقِيَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عِنْدَ تَوَجُّعِهِ إِلَى حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ . فَلَمَّا طَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، اسْتَقْضَاهُ الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ ، وَقَبِلَ قَضَاءَهُ عَلَى شُرُوطٍ : مِنْهَا نَفَاضُ حُكْمِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، مِنَ الْأَمِيرِ إِلَى حَارِسِ السُّوقِ ؛ وَأَنَّهُ ، إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْعَجْزُ مِنْ

نفسه ، أعنى ، وأن يكون رزقه كفافاً من المال النقي . وكان من صدور القضاة ، وذوى المذاهب الجميلة ، شديد الشكيمة ، ماهر العريضة .

قال أحمد بن خالد : وكان أوّل ما أتقنه فى قضائه التسجيل على الأمير الحكم ؛ فى رَحَى القنطرة ، إذ قيم عليه فيها ، وثبت عنده من المدعى وسمع من يئنته ما أعذر به إلى الأمير الحكم ؛ فلم يكن عنده مدفع . فسجّل فيها ، وأشهد على نفسه . فلما مضت مُدَّتُهُ ، ابتاعها ابتياعاً صحيحاً . فكان الحكم بعد ذلك يقول : « رحم الله محمد بن بشير ! لقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا : كان بأيدينا شئٌ مُشتبهٌ ؛ فصَحَّحه لنا ، وصار حلالاً ، طيب الملك فى أعقابنا ! » ومما يُذكر عليه أن رجلاً كان يدلس فى كتب الوثائق ، وإنه عقد وثيقة باطل على رجل من التجار ، وقام بذلك عند محمد بن بشير . فلما صحّ لديه تدليسه ، أمر بقطعه ؛ فقطعت يده . وكان إذا اختلفت عليه الفقهاء بقرطبة ، وأشكل عليه الأمر فى قضية ، كتب إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر ، وإلى عبد الله بن وهب ، وأشباههما ؛ وربما قبل الشاهد على التوثيم (١) .

ونُقِلَ عن بُعَيْثِ الله بن يحيى عن أبيه أنه قال لمحمد بن بشير : « إن الحالات تتغير ، ولا تثبت . فإذا عدل عندك الرجل بحكم شهادته ، ثم تطاول أمره ، وشهد عندك ثانية ، فكلّفه التعديل ، وأخّر فيه الكشف ؛ فاعمل بحسب الذى يبدو لك . » فقبل ذلك منه ابن بشير . فلما أشعر الناس به أخذوا حذرهم منه .

ومن كتاب محمد بن عارث ، حديث أحمد بن خالد ؛ قال : سمعنا محمد بن وضاح يقول : وكّل سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن بن معاوية عند القاضى محمد بن بشير وكيلا يخاصم عنه فى شئٍ اضطرّ إليه . وكانت يده فيه وثيقة ، فيها شهادات من أهل القبول ، وقد آتى عليهم الموت ؛ فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحكم بن هشام وشاهد آخر مُبرّرٌ . فشهد ذلك الشاهد عند القاضى ، وضربت الآجال على وكيله فى شاهد ثانٍ رَجى به الخصام فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الأمير الحكم ، وأراه شهادته فى الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة ، فى حياة والده) وعرفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه ، خوفاً من بطول حقه . وكان الحكم يعظم سعيد الخير عمّه ، ويلزم مبرّته ؛ فقال له : « يا عم !

إننا لسنا من أهل الشهادات ، فقد التبسنا من رفق هذه الدنيا بما لا تجمله ، ونخشى أن نوقفنا مع القاضي موقف مخزاة ، كُنَّا نقديه بملكنا . فصر في خصامك إلى ما صيرك الحق إليه ! وعلينا خلف ما انتقصك ! « فأبى عليه سعيد الخير ، وقال : « سبحان الله ! وما عسى أن يقول قاضيك في شهادتك ، وأنت ولينته ، وهو حسنة من حسناتك ! ولقد لزمك في الديانة أن تشهد لي بما علمته ، ولا تكتنني ما أخذ الله عليك ! « فقال له الأمير : « بلى ! إن ذلك لمن حَقِّكَ كما تقول . ولكنك تُدْخِلُ به علينا داخلة ، فإن أغفيتنا منه ، فهو أحبُّ إلينا ، وإن اضطررنا ، لم يمكننا عقوبتك . « فعزم عليه سعيد الخير عزم من لم يشك أن قد ظفر بحاجته . وضايقته الآجال ، فألح عليه ، فأرسل الأمير الحكم عند ذلك عن قبيحين من فقهاء حضرته ، وخط شهادته تلك بيده في قرطاس ، وختم عليه بخاتمه ، ودفعها إلى الفقيهين ، وقال لهما : « هذه شهادتي بحسب ما طاب لي فأدِّياها إلى القاضي ! « فأتياه بها إلى مجلسه ، في وقت قعوده للسمع من الشهود فأدِّياها إليه ، فقال لهما : « قد سمعت منكما ، فقوموا راشدين ! « وانصرفا . وجارت دولة وكيل سعيد الخير ، فتقدم إليه مذلاً ، واثقاً بالخلاص ، فقال له : « أيها القاضي ! قد شهد عندك الأمير — أصلحه الله ! — ما تقول ؟ « فأخذ القاضي كتاب الشهادة ، ونظر فيه ، ثم قال للوكيل : « هذه شهادة لا تعمل بها عندي ! لي بشاهد عدل ! « فدهش الوكيل ، ومضى إلى موكله ، وأعلمه ، فركب من فوره إلى الأمير الحكم وقال له : « ذهب سلطاننا وأزيل بهاؤنا ! ويحترق هذا القاضي على رد شهادتك ، والله تعالى قد استخلفك على خلقه ، وجعل الأمر في دوائهم وأموالهم إليك ! هذا ما لا ينبغي أن تحتمله عليه ! « وجعل يغريه بالقاضي ، ويحرضه على الإيقاع به . فقال له الحكم : « وهل شككت أنا في هذا ؟ يا عم ! القاضي ، والله ! رجل صالح ، لا تأخذه في الله لومة لائم ! فقبل الذي يجب عليه ، ويلزمه ، ويسد باباً كان يصعب علينا الدخول منه ! فأحسن الله عنا وعن نفسه جزاءه ! « فغضب سعيد الخير من قوله ، وقال له : « هذا حسبي منك ! « فقال له : « نعم ! قد قضيت الذي كان علي ، ولست ، والله ! أعرض القاضي فيما احتاط به لنفسه ، ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله ! « ولما عوتب ابن بشير فيما أتاه من ذلك ، قال لمن طابه : « يا ماجز ! ألا تعلم أنه لا بد من الإعذار في الشهادات ؟ فمن كان يجترئ على

الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها ؟ وإن لم اعثر ، بحسب المشهود عليه بمض حقه ا ، وكان القاضي محمد بن بشير لا يجوز الشهادة على الخط في غير الأحباس ، ولا يرى القضاء باليمين مع الشاهد . ولذلك اعتل عند شهادة الأمير الحكم في خصومة عمه سعيد الخير بما اعتل . ومسألة اليمين مع الشاهد مما اختلف فيه أهل العلم ، فأما مالك ، فإنه كان يرى ذلك ؛ وأما اللئث ، فإنه كان يرى أن كل حق لم يشهد عليه عدلان بالله تعالى لم يرد إتمامه . قال عبيد الله بن يحيى : وكان أبي — رحمه الله ا — يحتج بقول اللئث . ويحكى عن محمد بن بشير أنه لم يحكم في ولايته باليمين مع الشاهد ، ولا حكماً واحداً . وفي « أحكام » ابن أبي زياد : قال محمد بن حمير بن لبابة : قد علم القاضي — حفظه الله ا — اختلاف أهل العلم ، وما ذهب إليه مالك ، وأصحابه من اليمين مع الشاهد ، وما ذهب إليه قضاة بلدنا منذ دخلته العرب ، من أنهم لا يرون اليمين مع الشاهد ، ولا يقضون به . فليتخير القاضي ما أراه الله . وإني لمتوقف على الاختيار في هذا ، لما ظهر لي من فساد الناس ، وقلة الدعة في الشهادة . ومن « نوازل » أبي الأصمغ بن سهل : قال ابن حبيب : حدثني ابن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس بن يزيد ، عن سدة بن قيس ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ا — استشار جبريل — عليه الصلاة والسلام ا — في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ، فأمره بذلك . وعن علي بن أبي طالب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ا — قضى في الحقوق به ، وقضى بذلك علي وشريح . قال مالك : مضت به السنة ؛ يحلف الطالب مع شاهده ، ويستحق حقه ؛ فإن نكل ، حلف المطلوب ، وإلا غرم . وذلك في الأموال خاصة ، لا في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في الطلاق ، ولا في العتاق والسرقة والفرقة . وأجمع عليه القائلون باليمين مع الشاهد من الحجازيين وغيرهم ، أنه لا يُقضى به إلا الأموال والديون وغيرها . وقاله عمرو بن دينار ، وهو حديث ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم ا —

وقال ابن حبيب ، عن مطرف ، عن مالك : يجوز اليمين مع الشاهد في الحقوق ، والجراح صدها وخطئها ، وفي المشاعة ، ماعدا الحدود من الفرقة والسرقة والطلاق . قال : وحدثني أصبغ بن الصريح ، عن ابن وهب ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ، أن عمرو بن عبد العزيز كان يقضى به في المشاعة وفي الجراح العمدة والخطأ ، ولا يجيزه

في الفرية والطلاق والعتاق وأشباهه . ثم قال القاضي : ومسائل هذا الباب كثيرة . والمراد منه الإعلام بالمذاهب في الشاهد واليمين . وما جرى به العمل في الأندلس وقد ذكرناه ، ومن صَحَّ نظره في أحوال الناس اليوم والمعرفة باختلاف الشهادات لم تطلب نفسه على القضاء ، ولا مع الشاهد المُبرِّز في العدالة والنباهة . والله الموفق للصواب !

وترك الحكم بالشاهد الواحد مع اليمين من المسائل الأربع التي خالف أهل الأندلس فيها قديماً مذهب مالك بن أنس ، وهي أن لا يحكموا بالخلطة ، ولا بالشاهد اليمين . وأجازوا ركاء الأرض بالجزء مما يخرج منها ، وهو مذهب الثييث بن سعد ، وأجازوا غرس الشجر في المساجد ، وهو مذهب الأوزاعي .

ولم يزل محمد بن بشير متولياً خطة القضاء إلى أن توفي سنة ١٩٨ . قال عنه بقي بن مخلد ، وقد ذكره ، وأثنى عليه : كانت له في قضايا مذاهب ودقائق ، لم تكن لأحد قبله بالأندلس ، ولا بفاس ، ولا بمن تقدم من صدور هذه الأمة — رحمه الله وأرضاه !

ومن المطالب التي للقاضي على سلطانه ، حسبما شرطه ابن بشير محمد بتوليته ، الإمانة له على ما أهله إليه من القيام بمخطته ، وإمضاء أحكام الحق على جهته والأقوين من عشيرته ، فضلاً عن خواره وحاشيته . وقد كان الخليفة المدعو بالمنصور ، من بني العبَّاس بن عبد المطلب ، بالمشابة التي كان عليها من شموخ أفعه وممو سلطانه . فزاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعة ، وعزة إلى عزته . فقد جرى حتى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عمران ، قاضي المدينة في وقته : وذلك أنه لما وصل إليها حاجاً ، تظلم منه الجمالون ، وصاحوا على القاضي . قال الشيباني : « فكنت كارتبه ، فأمرني أن أكتب إلى المنصور رقعة في الحضور مع من تظلم منه . فقلت : « تعينني من هذا ! فإنه يعرف خطي ! » فقال : « إذا لا يحملها غيرك ! » فكتب ، ثم ختم الكتاب ، ومضيت ، ودفعته إلى الربيع ، واعتذرت . وقال : « لا عليك ! » ودخل بالكتاب ، ثم خرج ، فقال : « أيها الناس ! إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ، ويقول لكم : قد دُعيت إلى مجلس الحكم الشرعي ، فلا يتبعني أحد منكم ، ولا يكلمني ، ولا يقم إلي إذا خرجت . »

قال : « ثمَّ برز ، وبعضُ وزرائه بين يديه ، وأنا خلفه ، وهو في مئزرٍ ورداءٍ ؛ فلم يقم إليه أحدٌ . فلما دخل المسجد ، بدأ بالقبر ؛ فسلم على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثمَّ قال للربيع : « أخشى أن تدخل ابنَ عمران متى هتيبةٌ » ، فيتحوَّل عن مجلسه . ولئن فعل ، لا ولي لي ولايةٌ أبداً ! » ثمَّ سار إلى القاضي . فلما رآه ، وكان متَّكياً ، أطلق رداءه عن عاتقه ، ثمَّ احتبى ودعا بالخصوم ، ثمَّ قضى لهم بحقِّهم ، وانفصل الخليفة إلى محله . فلما وصل ، أمر الربيع بإحضار القاضي ، فلما دخل عليه ، قال له : « جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليفتك أحسن جزائه ! » وأمر له بعشرة آلاف درهم . فبقى هذا الفعل من المنصور عبد الله العبَّاسي معدوداً ، على مرِّ الأيام ، في مناقبه ، معروفاً من فضائله ، مرسوماً في كتاب حسناته .

وينبغي للقاضي أن يكون شديد التثبت فيما أسند إليه من أماته ، غير هائب في الحقِّ لسلطانه ، ولا متبجحاً له فيما يقدح في وجه ورعه وظاهر أحكامه . ولقضاة العدل في هذا الباب أخبارٌ حسان ، منها قصة أحمد بن أبي داود مع الوثائق ، في المسألة التي أغراء بها كاتبه عبد الملك بن الزيات ، ورام إغضابه عليه ؛ وهي مسألة الأعراب الذين كتب له فيهم عتابٌ بن عتَّاب ؛ فأنهم كسروا السجن ، وهربوا ، فقطعوا الطريق ، وارتكبوا العظائم ، واتهكوا المحارم ؛ ولقد ظمَّر بهم . ووافق الدواة التي كان الوثائق يكتب بها بين يدي قاضيه ابن أبي داود ؛ فقال له : « قدَّمها اليَّ ، لا وقعَ بها في ضرب أعناق هؤلاء الفتكة ! » فأمسك ؛ فقال له الوثائق : « أنت قرأت عليَّ قديماً أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر ابن الخطَّاب — رضي الله عنهما ! — في قوم عتَّوا وأفسدوا وقتلوا ، يستأمره في أمرهم . فكتب إليه بضرب أعناقهم . أفلا ترضى أن أكون مثل خالد وأجرى مجراه ؟ » فأقبل القاضي عليه وقال : « سألتُك بالله العظيم ! أنت كعُمَر وعُتَّاب كخالد ! أشركك في دماهم وأعينك على ما تريد من أمرهم ! » فأمسك الوثائق على المراجعة وقال لعلامه : « قدَّم الدواة ! فإنَّنا لا نُكلِّف أبا العبَّاس ما يشقُّ عليه ! »

وعلى كلِّ حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه ، قاطعاً أسباب مطامعه ، وأن لا يكون من شأنه حبُّ المدح في وجهه ، والركون إلى الثناء على شيمه ؛ فإنه مهما عُرف بذلك ، تُضوِّرك به ، وأكثر الوقوع في جنابه ، والتهاونُ بناحيته . قال

ابن يونس : بل يكون همه في ثلاث خصال : رضا ربه ، ورضا سلطانه ، ورضا من يلي عليه . وكان الشافعي يقول : « لما رأيتُ الناس لا يجتمعون على حالة ، أخذتُ لنفسى بالذي هو أولى . » ونظم بعضهم هذا المعنى ، فقال :

اعمل لنفسك صالحاً لا تحتفل بكبير قيل في الأنام وقال
فالناس لا يُرجى اجتماع قلوبهم لا بُدّ من معنٍ عليك وقال

ذكر القاضي الفرّج بن كنانة

ومن الفقهاء المعدودين بالأندلس في صدور القضاة ، الفرّج بن كنانة الكِنَانيُّ . رحل إلى المشرق ، وممع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره . ولما قدم من رحلته ، استخلصه الأمير الحَكَم بن هشام ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة . وهو كان القاضي بها أيام الفرّج المعروف بوقعة الرّبض . ومما جرى له حينئذٍ ، أن بعض أصحاب الأمير الحَكَم ، الذين أرسلهم على الناس ، تعلّقوا بجار الفرّج بن كنانة ، أتهموه بالحركة في الصبح ، وتسوّروا عليه . وصاح نساؤه ؛ فسمع القاضي الطراخ ؛ فقال : « ما هذا ؟ » فقيل : « جارك فلان ! تعلّق به الحرس ؛ فأخرجوه ليُقتل ! » فبادر الخروج ، وكفّ القوم عن جاره ، وقال لهم : « إن جاري هذا يرى الساحة ، سليم الناحية ، وليس فيه شيء ، مما تظنون . » فقال له رئيس الحرس ، المرسل معهم : « ليس هذا من شأنك ! فعليك بالنظر في أحباسك وحكومتك ! ودع ما لا يعنك ! » فغضب الفرّج عند ذلك ، ومشى إلى الأمير الحَكَم ؛ فاستأذن عليه . فلما دخل ، قال له بعد السلام : « أيها الأمير ! إن قُرَيْشاً حاربتُ رسولَ الله — صلى الله عليه وسلم ! — وناصبتُه العداوة في الله تعالى ؛ ثم إنه صفح عنهم ، لما أظفره الله تعالى بهم ، وأحسن إليهم . وأنت أحقُّ الناس بالاعتداء به ، لقربتك منه ، ومكانك من خلافته في عباد الله ! » ثم حكى له قصّة جاره ، وما عرض له في الدفاع عنه . فأمر بتخلية سبيله ، وبعقاب الناظر الذي عارض القاضي ؛ وعفا عند ذلك عن بقيّة أهل قرطبة ، وبسط الأمان بجماعتهم ، وردّهم إلى أوطانهم .

وكان القاضي فارساً شجاعاً ، يقود الخيل ، ويتصرف للسلطان في الولايات . وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغِيث ، معقوداً له على جنود شذونة بأكبره ، إلى جليقية وقدمه عبد الكريم إلى جمع النصرانية ؛ فعضهم ؛ وقتل فيهم قتلاً ذريعاً . وبقي قاضياً وصاحب صلاة زماناً . ثم استعفى . وأخرجه الأمير إلى الشَّغَرِ الأقصى ؛ فقام مقام صدور الغزاة . وكان له قدرٌ جليلٌ في الناس .

وكذلك كان أسدُ بن الفرات بن رِسان ، أحدُ صدور الشجعان ؛ ولأه زيادةُ الله القضاء بإفريقية ، وقدمه على غزو رِصْلِيَّة ؛ فخرج في عشرة آلاف رجل ، منهم ألف فارس . فلما خرج إلى سُوسة ^(١) ليتوجه منها إلى رِصْلِيَّة ، خرج معه وجوهُ أهل العلم ، يشيعونه ، وقد صهلت الخيل ، وضربت الطبول ، وخفقت البنود ، قال : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له يا معشر الناس ! ما بلغت ما تروون إلا بالأقلام ! فاجهدوا أنفسكم فيها ، وثابروا على تدوين العلم ، تنالوا به الدنيا والآخرة ! » قال عياض ، وقد سمَّاه في « ممدارك » : حكى سليمان بن فارس أن أسداً القاضي لقي ملك رِصْلِيَّة في مائة ألف وخمسين ألفاً . قال الراوى : فرأيت أسداً ، وفي يده اللواء ، وهو يُزمِّز ، وأقبل على قراءة يس ؛ ثم حرض الناس ، وحمل ، وحلوا معه . فهزم جموع النصارى . وتوفي — رحمه الله ! — في حصار سرقوسة ^(٢) من غزو رِصْلِيَّة وهو أمير الجيش وقاضيه ، وذلك سنة ٢٩٣ .

ذكر القاضي سعيد بن سليمان الغافقي

ومن القضاة ، سعيد بن سليمان الغافقي . قال فيه محمد بن وضاح : ولي القضاء في الأرض أربعة في وقت واحد : فانتشر العدلُ بهم في آفاقها . وُهم دحيم بن اليتيم بالشَّام ، والحارث ابن منسكين بمصر ، وسحنون بن سعيد بالقيروان ؛ وأبو خالد سعيد بن سليمان بقرطبة . وحكى عنه ابن عبد البر أنه كان يخطب بخطبة واحدة طول أيامه ، لم يبدلها مدَّة ولايته ، وأنه خرج ليستسقى للناس في بعض أوقاته ؛ فلما بدأ خنقته العبرة ، وتخبَّلت عليه الخطبة ؛ فلم يكمل الاستسقاء واختصر الكلام ، وانصرف . فسقى الناس في ذلك النهار .

(١) روق : شرشة . — (٢) روق : سرقطة .

ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني

ومنهم معاذ بن عثمان الشعباني . ولآه الأمير عبد الرحمن القضاء ، فأقام قاضياً سبعة عشر شهراً ، ثم عزله . وسبب ذلك أنه كان ، على ما حكاه ابن حارث ، يعجل بالحكومة فأعصى عليه ، في تلك المدة ، سبعون قضية أنفذها ، فاستنكرت منه . ويخيف عليه الزلُّ ، فمجل عزله . قال أبو عمر بن عبد البر : وكان عابداً ، زاهداً ، خيراً .

ذكر القاضي محمد بن زياد اللخمي

ومنهم محمد بن زياد اللخمي . سمع من معاوية بن صالح سماعاً كثيراً . ولما احتضر الفقيه يحيى بن يحيى ، أسند وصيته في أداء دين وبيع مال إلى ابن زياد ، وكان هو القاضي يومئذ ، فكان وصيته في ذلك الوجه خاصة . قال ابن حارث : وكان السبب في عزله عن القضاء ما كان من أمر ابن أخي عجب حليفة الأمير الحكم . وذلك أنه شهد عليه بلفظ نطق به طائفاً في يوم غيث ، فأمر الأمير عبد الرحمن بحجه ، وطلب الشهادات عليه . وأبرمته عجب حمتة في إطلاقه ، وكانت مدلة عليه لمكانها من أبيه . فقال لها : « مهلاً يا أتماه ، فلا بُدَّ » ، والله ! من أن يكشف أهل العلم عما يجب عليه في لفظه ذلك الذي شهد به عليه ، ثم يكون الفصل بعد في أمره . فإنا ، ممشرون بني مروان ، لا تأخذنا في الله لومة لائم ! وما نرى أن الله رفع ملكنا ، وجمع بهذه الجزوة فلنا ، وأعلى فيها ذكرنا ، حتى صرنا شعباً في خلق هدونا ، إلا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبة الأهواء المضيلة ، والبرء المردية . ثم تقدم الأمير عبد الرحمن إلى محمد بن السليم الحاجب أن يحضر القاضي محمد بن زياد ، والفقهاء بالبلد . فجمعهم ، وفيهم عبد الملك ابن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وعبد الأعلى بن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم ، وأبان ابن عيسى بن دينار . فشاوَرهم في أمر ابن أخي عجب ، وأخبرهم بما كان من لفظه . فتوقف

القاضي محمد بن زياد على القول بسفك كرمه . وتبعه في ذلك من الفقهاء أبو زَيْد وعبد الأعلى وأبان . وأُفتى بقتله عبدُ الملك بن حبيب ، وأصبح بن خليل معاً . فأمرهم محمد ابن السليم أن ينصُّوا فتواهم على وجوهها في صك ، ليرفعها إلى الأمير ، ليرى فيها رأيه . وفعلوا . فلمَّا تصفَّح الأمير أقوالهم ، استحسن قولَ ابن حبيب وأصبح ، ورأى ما رأيا من قتله . وأمر الفتى حسَّاناً ، فخرج إليهم ؛ فقال لابن السليم : « قد فهم الأميرُ ما أفتى به القومُ من أمر هذا الفاسق . وهو يقول لك : أيُّها القاضي ! اذهب ؛ فقد عَزَّزْنَاكَ . وأما أنت ، يا عبد الأعلى ! فقد كان يحيى بن يحيى يشهد عليك بالزندقة ؛ ومن كانت هذه حاله ، فحَرِّىْ أَلَا تسمع فتواه ! وأما أنت ، يا أبان بن عيسى ! فإننا أردنا أن نوليكَ قضاءً جيَّاناً ؛ فرممتَ أنك لا تحسن القضاء . فإن كنت صادقاً ، فعليك أن تتعلَّم ؛ وإن كنت كاذباً ، فالكاذبُ لا يكون أميناً مُفتياً ! » ثم قال حسَّان لصاحب المدينة : « يأمرُك الأميرُ أن تخرج الآن مع هذين الشخصين عبد الملك وأصبح ؛ فتأمر لهما بأربعين من الغلمان ينفذون لهما في هذا الفاسق ما رأياه ! » ثم أخرج المهبوس ، ووقفاً معاً حتى رُفع فوق خشبة ، وهو يقول لعبد الملك : « يا أبا مروان ! اتَّقُوا الله — عزَّ وجلَّ ! — في كُدى ! فإنِّي بأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ! » وعبدُ الملك يقول : « الآن ! وقد عصيتُ ! » حتى طمِن . وانصرفا .

نَبَذَ من أخبار سليمان بن الأسود الغافقي

منها قال القاضي أبو عمر بن عبد البر : كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً مُتَّقِشْتَفاً ، صليباً في حكمه ، مُهيباً . وكان السببُ في تقليد الأمير محمد أياه قضاء قرطبة ، حُكْمُ أمضاء بمدينة ماردة ، وهو قاضٍ عليها للأمير عبد الرحمن والده ، ومحمد أميرٌ عليها : وقد احتبس لرجل يهودي من تجار جُلِّيَّة مملوكة أعجبته ، واشتطَّ اليهودي في سونها ، فلمَّ غلمانُه لاختلاسها من اليهودي . وفزع اليهودي إلى سليمان بمظلمة ، واستشهد بمن حوَّل دار الإمارة ممَّن عرف خبرها . فأوصل سليمان إلى محمد ، يُعرفه بما ذكره اليهودي ، وما شهد به لديه ، ويقبَّح عنده سوء الأُحدوثة عنه ، ويسأله

دفع مملوكته إليه . فأنكر محمد ما زعمه اليهودي ، ولواه بحقه ، فأعاد القاضي إليه الرسالة يقول له : « إن هذا اليهودي الضعيف لا يقدر أن يدعى على الأمير بباطل ! وقد شهد عندي قوم من التجار ! فليأمر الأمير بإنصافه ! » فليج محمد ^(١) وليج سليمان . فأرسل إليه سليمان ثانية ، يقسم بالله العظيم لن لم يصرف على اليهودي جاريته ، ليركن دابته من فوره ، ويكون طريقه إلى الأمير والده ، يعلم الخبر ، ويستغفبه من قضائه . فلم يلتفت محمد إلى وصيته . فشد سليمان على نفسه ، وركب دابته سائراً إلى قرطبة ، وكانت طريقه على باب دار الإمارة ، فدخل الفتيان إلى محمد ، فمرتفوه بسيره . فأشفق من ذلك ، وأرسل خلفه فتى من ثقاته ، يقول له إن الجارية قد وُجدت خبرها عند بعض فتياته ، وقد كان أخفاها بغير أمره ، وهما هي حاضرة ، ترد إلى اليهودي . فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة ، وأعلمه . فقال : « والله ! لا أنصرف من موضعي راجعاً ، أو أوتى بالجارية إلى هذا المكان ، ويقبضها اليهودي ها هنا ! وإلا مضيت لوجهي ! » فأرسل محمد الجارية إليه . فلما سارت بين يديه ، أرسل في اليهودي مولاها ، وفي ثقات من ثقلت أهل البلد ، ودفعها إليه بحضرم . وأعجب الأمير محمد ما كان منه ، واسترجعه واعتقد تفضيله . فلما ولي الخلافة ، واحتاج إلى قاضٍ ، ولأه وأعزّه .

قال أسلم بن عبد العزيز : سمعت أخى هاشماً يقول : إني لقاعد يوماً بين يدي الأمير ، إذ دخل عليه فتاه بدرؤن الصقلبي (وكان أثيراً لديه) باكياً . فقال له : « ما دهالك ؟ » فقال له : « يا مولاي ! عرض لي الساعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قط ! ولوددت أن الأرض انضمت علي ولم أرق بين يديه ! » قال : « وما ذاك ؟ » قال : « دُست على امرأة تطالبني في دار في يدي ، فأغفل ما كنت إذ جاءني بطابع القاضي ، وكنت أنت امرأتي بما تعلمه ، فاعتذرت إليها وقلت : أنا اليوم مشغول بشغل الأمير — أعزه الله ! — وسأكتب إلى القاضي ، واستعلم ما يريد . ثم إني أقبلت إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة ، فإذا يرسل من أعوان القاضي بادر إلي ، فضرب على حاتني ، وصرفني عن طريق إليه ، فدخلت عليه في المسجد الجامع ، فوجدته غضبان . فنبهني وقال : « عصيتني ، ولم تأخذ طابعي ! » فقلت له : « لم أفعل ! وقد عرفت المرأة بوجه تأخيري . » فقال لي :

« وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ ! لَوْ صَحَّ عِنْدِي عَصِيَانُكَ ، لَأَذْبَتُكَ ! » ثُمَّ قَالَ لِي : « أَنْصِفْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ! » فَقُلْتُ : « أَوْ كَلُّ مِنْ يَخَارِصُهَا عَنِّي ! » فَأَبَى عَلَيَّ إِلَّا أَنْ أَتَكَلَّمُ . فَلَمَّا رَأَيْتُ صَعُوبَةَ مَقَامِي ، أَعْطَيْتُهَا بِدَعْوَاهَا ، وَنَجَوْتُ بِنَفْسِي . أَفِيحْسُنْ عِنْدَكَ ، يَا مَوْلَايَ ! أَنْ يَرْكَبَ مَتْنِي قَاضِيكَ مِثْلَ هَذَا ؟ وَكَانِي مِنْ خِدْمَتِكَ مَكَانِي ! » قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ ، وَقَالَ لَهُ : « يَا بَدْرُونُ ! اخْفِضْ عَلَيْكَ ! فَحُكِّكَ مَتْنِي تَعْلَمُهُ ؟ فَسَلُّنَا بِهِ حَوَائِجَكَ ، نَحْبِثُكَ إِلَيْهَا ! مَا خِلَا مُعَارَضَةَ الْقَاضِي فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ أُغْلِقْنَا ؛ فَلَا نَحْبِثُ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنْ أَبْنَائِنَا ، وَلَا مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا مِنْ أَبْنَاءِ حَمَتِنَا ، فَضِلَّا عَنْ غَيْرِهِمْ . وَالْقَاضِي أَدْرَى بِمَا فَعَلَ ! » فَسَجَّ بَدْرُونُ عَيْنَيْهِ ، وَانْصَرَفَ .

قَالَ الْقَاضِي أَسْلَمُ : وَإِنَّمَا كَانَ يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا مِنْ أَوْلَئِكَ الْقُضَاةِ . وَأَمَّا أَمْثَالُنَا نَحْنُ فَلَا . وَصَدَقَ أَسْلَمُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — فَالْقَهْرُ بِالْحُكْمِ لَا يَحْتَمِلُ فِي الْغَالِبِ ، إِلَّا لِمَنْ تَخْلُصُ نَيْتُهُ فِي الْقَصْدِ بِهِ وَنَجَى اللَّهُ . وَمَا تَسْرِعُ مَلَامَةُ النَّاسِ إِلَّا لِمَنْ يَتَّقِيهَا وَيَتَخَوَّفُ عَاقِبَةَ أَمْرِ أَهْلِهَا . وَسَخَطُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَلَامَةِ الْخَلْقِ . وَنَسْأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ وَالْوَقَايَةَ ؛ وَكَثِيرًا مَّا كَانَ ابْنُ أَسْوَدَ يَنْشُدُ :

تُضْطَعِي عَلَى وَجَلٍ تُنْمِى عَلَى وَجَلٍ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَالْخَوْلِ
كُلَّ التَّرَابِ وَلَا تَعْمَلْ لَهُمْ كَمَلًا فَالْشَّرُّ أَجْمَعُ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ

وَكَانَتْ فِيهِ دُمَاةٌ تُسْتَحْسَنُ وَتُسْتَظَرَفُ ، مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ شِدَّةَ شَهْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ ، وَتَرْشِيحَهُ نَفْسَهُ لَهَا ؛ وَتَرْبُصَهُ بِهِ الدَّوَائِرُ لِيُثْبِتَ عَلَيْهَا . فَلَمَّ يَشْعُرُ سَلْيَانَ غَدَاةِ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ أَحَبَّ الدَّمْعَ فِي بَيْتِهِ ، إِذَا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ الْمَذْكُورُ . فَذَهَبَ إِلَى الْمَدَاعِبَةِ بِهِ ، وَقَالَ لِعَلَامِهِ : « أَخْرِجْ إِلَيْهِ مُتَبَاكِيًا ، وَاطْهَرْ الْإِشْفَاقَ عَلَيَّ » ، وَقُلْ لَهُ : أَحْسَبُ مَوْلَايَ فِي الْمَوْتِ ! ثُمَّ أَدْخِلْهُ ! » فَدَخَلَ ، وَقَدْ اضْطَجَعَ سَلْيَانٌ ، وَسَجَى عَلَى نَفْسِهِ ، وَجَعَلَ يَتَنَفَّسُ تَتَنَفَّسُ الْهَالِكِ . فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ ؛ تَرَجَّعَ وَاسْتَغْفَرَ . ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ ، فَفَضَى مِنْ فُورِهِ إِلَى هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَقِيمِ الدَّوْلَةِ ؛ فَعَرَّفَهُ حَالَ سَلْيَانَ « وَأَنَّهُ يُعَالَجُ ^(١) الْمَوْتُ » ، وَمَا أَظُنُّهُ يَبْلُغُ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ؛ وَإِنْ بَلَغَ دِمَاؤُهُ ،

فإنه لا يُصلِّيها ! » وحمله على إعلام الأمير محمد بذلك ، والكتب إليه ، ليرتاد الصلاة قبل الضيعة . فقال له هاشم : « انظر ما تحكيه ! فليست له عندنا مقدمة » . أنت رأيته بعينك الساعة على هذه الحال ؟ » قال : « نعم ! هذا خروجي من عنده إليك . » فقال هاشم : « ما بعد هذا شيء ! » ثم وضع يده ، وكتب إلى الأمير يُخبره بما حكاه ابن يزيد ، من شدة مرض القاضي سليمان ، وبأسه من قيامه للصلاة ، وتحركه للنظر فيمن يُصلِّي مكانه . فلما قرأ الأمير كتابه ، استراب فيه ، وفكر في الأمر . فوقف على أن إبراهيم شديد الشهوة في الصلاة ، واستحال عنده أن لم يسمع بأول مرض قاضيه ولا بانتهائه ؛ فلم بمجودة نظره أن في الخبر خللاً . فقال لخادم من خدّامه ، من وجوه صقالبته : « انطلق الساعة » ، وادخل على القاضي سليمان بن الأسود ، وانظر حاله وما تَجِدُهُ عليه ! فإن وجدته متخفّفاً ، يتكلّم ، ويهين عن نفسه ، فتسئلهُ إن كانت به طاقةٌ على الصلاة والخطبة أم لا ؟ » فأتى الفتى إلى سليمان ، ودخل عليه ؛ فوجده جالساً جلوساً صحيحاً ؛ فروى له عن بعض الخبر ، وألطف مسأله ؛ فأنكرها سليمان وقال : « ها أنا رالحٌ بحمد الله ! » ودما بوضوئه بحضرة الرسول ؛ فتوضأ ، ولبس ثيابه ، وخرج مع الرسول ، ساعياً على قدميه ، إلى المسجد الجامع . فرجع الفتى إلى الأمير ، وأعلمه بالقصة على وجهها ، وبخروجه معه . فضحك منه وقال : « لقد طيب سليمان في ابن يزيد وكعب به كعب الصبا وحرّك منه ساكناً ! » وصار يضحك مع هاشم بذلك عدّة أيّام ، حتّى شاع ذكره في العامة .

وعاش ابنُ أسود هذا تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر . وكانت مدّة قضائه منها ، على ما حكاه ابن عبد البر ، اثنين وثلاثين عاماً — غفر الله لنا وله ، وأرضى عنّا خلّقه وعنه !

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى

ومن القضاة ، محمد بن عبد الله بن أبي عيسى . ولي قضاء عدّة من الكُور ، ما بين طليطلة وبيجانة ، بسيرة عادلة ، التزم فيها الصرامة في تنفيذ الحقوق ، وإقامة الحدود ، والكشف عن الشهود . قال ابن القُرّاضي : وكان حافِظاً للرأي ، مُعتدلاً بالآثار ، جامعاً

للسُّنن ، متصرفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر . استقضاها الناصر ، وكان آخر ما ولاه قضاة السيرة ، وقلَّده مع القضاء أمانة الكورة ، والنظر على عمَّالها ؛ فكانوا لا يُقدِّمون ولا يُؤخِّرون إلا عن أمره ، ولا يظلم أحدٌ في جانبٍ من جوانبها إلا نصره وكان معه . ثم نقله منها ، فولاه قضاة الجماعة بقرطبة في ذي الحجة سنة ٣٢٦ . وأقرَّ محمد بن أيمن على الصلاة ، إلى أن ضعف ابن أيمن ، فاستعفى ؛ فعفاه الناصر لدين الله ، وجمعها لابن أبي عيسى ؛ فتولَّاهما إلى أن مات . وكان الخليفة لا يخلِّيه ، مع قيامه له بالقضاء ، من تصريفه في مهمَّات أموره ، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء ، والأمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها ، وللإعلام بمصالحها ، والبيان لحصونها ، وترتيب مغازيها ، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب ؛ وربما أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من قواد جيوشه ؛ فيغنى غنائم بحسن تديره ، وصحيح ديارته ، وصريح مناصحته . فاستخلف في خرجة من خرجاته الفقيه ابن زونان ؛ فصلى جمعة . ثم كتب إلى الخليفة عبد الرحمن بن محمد يقول : « إنَّه شيخٌ من شيوخ المسلمين ، ومن أهل العلم فيهم ، وولاؤه أشرفُ الولاء ، إذ كان مولى لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — . فكيف يكون مع هذا مخالفاً لابن أبي عيسى ؟ وهو صبيٌّ في عدد ولده ! يسأل أمير المؤمنين أن يأنف له من هذا . » فأعرض الخليفة عنه ؛ ولم يرَ بابن أبي عيسى بديلاً . وانصرف القاضي من وجهته مستعجلاً ، وقد اتَّصل به ما كان من ابن زونان ؛ فأضرب عنه ، واستخلف غيره .

وذكر ابن مفرَّج أن رجلاً من أصحاب ابن أبي عيسى أتاه ليلاً ، فذكر له أن فقيهين مشهورين يقدمان عليه في قصَّةٍ ممَّاها له بشهادة مدخولة . فلما كان من الغد ، أتاه أحدهما ؛ فأعرض عنه القاضي ، وتبسَّم في وجهه لعلَّه يقوم ، فيكفي شأنه . فتأدَّى . ولما رأى عزمه على أداء الشهادة ، تناول القاضي سحابةً بين يديه ؛ فكتب فيها ، وطواها ، وألقاها في حجره . فلما تصحَّفها ، وجد مكتوباً فيها :

أَتَشْنِي عَنكَ أَخْبَارَ هَا فِي الْقَلْبِ آثَارَ
فَدَعُ مَا قَدْ أَتَيْتَ بِهِ فَيَهِ الْعَارَ وَالنَّارَ

فلم يكذِّقْها حتى قام منطلقاً ، ولقى صاحبه ؛ فقال له : النجاة ! فقد شعر بنا ! «

قال القاسم بن محمد ، كاتبه أيام قضائه بإلبيرة : ركبنا مع القاضي في مركب حافل ، مع وجوه البلد ، إذ عرض لنا فتى متأدب ، قد خرج لنا من بعض الأزقة يتأيد سكرآ ؛ فلما رأى القاضي ، هابه ، وأراد الفرار ؛ فخافته رجلاه . فاستند إلى الحائط وأطرق . فلما قرب منه القاضي ، رفع رأسه إليه ، ثم أنشأ يقول :

ألا أيها القاضي الذي عمَّ عدله	فأضحى به في العالمين فريدا
قرأتُ كتاب الله ألف مرة	فلم أرَ فيه للشراب محدودا
فإن شئت أن تجلد قدونك منكبا	صبوراً على ريب الخطوب جليدا
وإن شئت أن تمنو تكن لك منة	تروح بها في العالمين حميدا
وإن كنت تختار الحدود فإن لي	لساناً على نحو الرجال حديدا

قال : فلما سمع القاضي شعره ، وتبين له أدبه ، أعرض عنه ومضى لشأنه ، كأن لم يره .

﴿فصل﴾ الظاهر من القاضي ابن أبي عيسى أنه ذهب إلى الأخذ بالقضية التي تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقول زفر إن حد الحر لا يقوم بالإقرار مرة واحدة حتى يقر الشارب على نفسه بالشرب مرتين ، أو بقول الشافعي والكافي أنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها ، أو قيئها ، لا من الرائحة ، أو يتخيل السكر أو ظن القاضي أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف ، أو قيل له عنه إنه كان مكرهاً وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات . والله أعلم أي ذلك كان ؛ فلا وجه لحكم في إسقاط حد لغير عذر ولا تأويل ؛ فاجماع المسلمين منعقد على تحريم خمر العنب النثي قليلاً وكثيره ، وعلى وجوب الحد فيه . وإنما الخلاف في التفصيل والقدر : فذهب الجمهور من السلف والعقهاء : مالك ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم أن حدّه ثمانون جلدة . وقال قوم منهم أهل الظاهر ، أن حدّه أربعون . قال الشافعي : بالأيدي والنعال وأطراف الثياب . وعند مالك وغيره : الضرب فيه بسوط بين سوطين وضرب بين ضربين ؛ والحدود كلها سواء . وعند الزهري ، والثوري ، وإسحاق ، وأحمد ، والشافعي أن حد الحر أضعف الحدود . قال صاحب «الإكمال» : ورأى مالك وبعض أصحابنا

في المذنب عليه التخليط بالفضيحة ، والطواف ، والسجن . واختلفوا في المريض الذي لا يرحى برؤيه : فذهب مالك والكوفيتين وجهور العلماء أنه لا يجري فيه إلا ما يجري في الصحيح ، ويُترك حتى يبرأ أو يموت . وقال الشافعي : يضرب بمشكول نخل يصل جميع شماريحه إليه ، أو ما يقوم مقامه . والمذهب إزام السكر : جميع أحكام الصحيح ، لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي . وفرق بين الشارب مختاراً وبين المستكره . وأكثر العلماء ذهب إلى أن الحدود كفارة ؛ ومنهم من وقف ، واحتج بقوله تعالى « لَكُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (١) . وفي حديث ماعز ، الثابت في الصحيح ، ما يدل على أن التوبة لا تسقط حد الزنا والسرقة والحر ، وإنما تنفع عند الله . وروى عن الشافعي أن التوبة تسقط حد الحر . وعلى كل تقدير ، فمن الواجب على من وقع في معصية ، وترتب بسببها قبلكه حق لله وللناس ، من دم ، أو مال ، أو عرض ، أو انتهاك حرمة ، أن يُبادر أولاً إلى التوبة ، ثم يرجع بعدها إلى الإقادة من نفسه للخلق ، والتخلُّل من التبعات بجهد ، على الوجوه المقررة في الفقهيات ، وأن يكثر مع ذلك مدّة حياته من العمل الصالح ومن الدماء والبكاء ، ويخصوص فيما يرجع إلى الدماء . فالمنقول عن مالك . وقد سُئِلَ عَمَّنْ كَتَبَ إِلَيْهِ وَالِ فِي قَتْلِ رَجُلٍ ، فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ التَّنَصُّلَ وَالتَّوْبَةَ ، فَعَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، وَأَخْبَرَهُمْ ، فَقَالُوا : « كَسْنَا بِقَاتِلِكَ ! إِنَّا نَخَافُ أَنْ قَتَلْنَاكَ مَاقَبَةَ ذَلِكَ ! » وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ ، فَأَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوهَا ؛ فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ! — أَنْ قَالَ : « أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُوَدِّيَ رِدْيَتَهُ إِلَيْهِمْ ، وَأَنْ يَمْتَقِ الرَّقَابَ ، وَيَتَصَدَّقَ ، وَيَكْرُرَ الْحُجَّ وَالْغَزَا ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُلْحِقَ بِالشُّغُورِ ، وَيَكُونَ فِيهَا أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ! »

وفي الحديث : « أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عِثَارَهُمْ ! » والمراد بذلك أهل المروءة والصلاح . وبيّنه ما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « تَجَافَوْا عَنْ عَقُوبَةِ ذَوِي الْمَرْوَةِ وَالصَّلَاحِ ! » والمأمورون بالتجافي عن ذلّة ذوى الهَيْئَاتِ عند العلماء هم الأئمة الذين إليهم إقامة العقوبات على ذوى الجنايات . والإقالة هي فيما عدا الحدود والذلات التي أمر بالتجافي عنها ، هي ما لم يخرج بها فاعلها من أن يكون من ذوى المروءات

والهَيْئَاتُ الَّتِي هِيَ الصَّلَاحُ . فَأَمَّا مَنْ أَتَى مَا يُوْجِبُ حَدًّا مَا قَدْفَ مَحْصَنَةً أَوْ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُوجِبُ الْحُدُودَ ، فَلَا يَجِبُ التَّجَافِي عَنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ ذَوِي الْمَهْنِيَّاتِ وَالصَّلَاحِ ، وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْفَسْقِ ؛ فَوُجِبَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ رَدْعًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ — رَزَقَنَا اللَّهُ الْإِسْتِقَامَةَ !

ذكر القاضي أنسلم بن عبد العزيز

وَمِنْ الْقُضَاةِ بِقَرْطَبَةِ وَصُدُورِ رَجُلَاهَا ، أَنْسَلَمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَكَثِيرًا مَّا كَانَ النَّاصِرُ لَدَيْنَ اللَّهِ يَسْتَخْلِفُهُ فِي سَطْحِ الْقَصْرِ ، إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ الْغَزْوِ ، رَتْقَةً مِنْهُ بَعْلَمُهُ وَدِينُهُ وَحِزْمُهُ .

ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْأَمْبَسِيِّ . قَالَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ : وَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْلُقُ شَارِبَهُ وَيَسْتَأْصِلُهُ ؛ وَكَانَ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ فِي إِحْقَاءِ الشَّارِبِ . وَكَانَ رَجُلًا وَقُورًا ، مُتَنَبِّتًا ، مُتَوَرِّعًا ؛ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ ، أَخْرَجَ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ بَعَيْنَهَا ؛ فَقَرَأَهَا عَلَى السَّائِلِ ، وَقَالَ لَهُ : « هَذَا مَا قِيلَ فِي هَذَا . » فَإِنْ سُئِلَ عَنْ فَرِيضَةٍ مِنَ الْمَوَارِيثِ ، أَفْتَى السَّائِلَ فِيهَا بِأَصْلِهَا ؛ فَإِذَا سَأَلَهُ عَنْ الْقِسْمَةِ ، قَالَ لَهُ : « اذْهَبْ إِلَى الْخَارِسَبِ ! »

ذكر القاضي أحمد بن بقي بن مخلد

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ بَقِيٍّ بْنِ مَخْلَدٍ . وَلِيَ الْقَضَاءُ سَنَةَ ٣٩٤ . وَكَانَ مِنْ خَيْرِ الْقُضَاةِ ، وَأَكْثَرِهِمْ رَفَقًا وَإِشْفَاقًا ، بِحَيْثُ يُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَقْرَعْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ فِي طَوْلِ مَدَّةِ قَضَائِهِ بِسَوْطٍ (وَكَانَتْ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ) إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا مُجْتَمِعًا عَلَى فُسْقه . وَكَانَ شَأْنُهُ فِي الْحُكُومَةِ أَنْ يَنْفِذَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرِ الْبَتِّينَ الَّذِي لَا أَرْتِيَابَ فِيهِ ، وَيَتَأَنَّى ،

ويتمهل فيما خالجه فيه شكٌ ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضى .

قال ابن حارث : ولقد قال له بعض أصحاب السلطان في كلام جزى بينهما : « إنا لنعيبك بلين الجانب ، والتطويل في الحكومة ! » فقال ابن بتي : « أعودُ بالله من لين يودى إلى ضعف ، ومن شدة تبلغ إلى عنف ! » ثم جعل يذكر فساد الزمان ، واحتيال الفجار ، وما يباشر من الأمور المشتبهة ، التي لا تبين لها حقيقة ، ولا ينكشف لها وجه ، وقال : « قد أسندتُ على عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — وهو هو ، حكومة قوم طال نظرُهُ فيها ، والتبس عليه أمرُها ، فكره أن يحكم على الاشتباه ، وأمرهم بابتداء الخصومة من أولها ! »

قال : وحدثني أصف بن عيسى قال : « كنت يوماً مقبلاً مع القاضى أحمد بن بتي ، حتى عن لنا رجلٌ سكران يمشى بين يديه مخبولاً ، فجعل أحمد يمسك من عنان دابته ، ويفرق في سيره ، ويرجو أن يعدل السكران عن طريقه أو يحبس به ، فينجو بنفسه ، فلم يكن عنده شيء من ذلك ، إلا أن توقف مستقبلاً . فلم يكن للقاضى بُدٌّ من الدنو منه ، والنظر إليه . قال أصف : وكنتُ أعرف لياذه من مثل هذا ، وكراهيته للانتشاب فيه ، ورقة قلبه من أن يقرع أحداً بسوطٍ . فقلتُ في نفسى : « ليت شعرى كيف تصنع في هذا ، يا ابن بتي ! وربما تتخلص منه ! » فلما دنونا من السكران ، ولصقنا به ، مال إلى أحد ، فقال : « مسكين هذا الرجل ! أراه مصاباً في عقله ! » فقلتُ : « نعم ! أيها القاضى ، بليّة عظيمة ! » فجعل يستعيز بالله من محنته ، ويسأله أن يأجره على المصاب في عقله ، ومضينا . »

وقال ابن عبد البر : كان أحمد بن بتي حليماً ، حاكماً ، وقوراً ، مسماً ، هيناً ، ليناً ، صليباً في بعض أحيائه ، غير أن الأغلب عليه كان اللين . لم يكن بالأندلس قاضٍ يقاربه في الصمت والوقار والسكينة . وكان الخليفة الناصر لدين الله عارفاً بحقه ، ومجلاً له ، لم يعزله ، ولا كره شيئاً من حاله ، إلى أن توفي سنة ٣٢٤ . وكان قد ولي الصلاة قبل القضاء . ثم ولي القضاء ، فأتخذ خدمته أعواناً شيوخاً ، أولى سداد ، سأل أن يرزقوا من بيت المال ، وأجيب إلى ذلك . وكان من رنمه إذا جاءه الحكم الملبس الذى يخاف

أن تدخل عليه فيه دارخلة^(١)، طول^(٢) فيه أبداً، ولو آه حتى يصطليح أهله. وكان يقول: «صاحب الباطل، إذا^(٣) طول عليه ترك طلبه ورضى باليسير فيه. وقد كثر الآن شهود الزور، والتبست الأمور: فرأيت هذا السطل أخلص لي!» وقد علمت حديث النبي — صلى الله عليه وسلم! — في القتل الذي رجده يهود، وأنه، لما أشكل عليه الأمر من عنده، قال أحد أصحابه مُداعباً: «أفتنشط أنت — رحمك الله! — أن تعطى الصلح من عندك، إذا التبست عليك المسألة؟» فتبسّم وقال: «لا! إنما هذا على الإمام الذي بيده بيت المال؛ ليس هذا علي!»

وقال الحسن: وجدت بخط الخليفة الحكم المستنصر بالله: سمعت القاضي أحمد بن مخلد يخطب يوماً؛ فقال في فصل الدعاء منها، لما انتهى إلى قوله: اخلصوا الله دعاءكم! ثم سكت ملياً؛ فلما ظن الناس قد دعوا، انبعث وقال: «اللهم! وقد دماك هذا النفر من عبادك، الساعون لثوابك، المجتمعون ببابك، فرعاً من عقابك، وطمعاً في ثوابك؛ وريقهم من الذنوب ما قد أحاط به علمك، وأحصاه حفظتك؛ فعُدّ عليهم في موقفهم هذا برحمة توجب لهم جنّتك، وتجيرهم بها من عذابك! آمين! يا أرحم الراحمين!»

قال مالك بن القاسم: وكان أحمد بن بقي شديد الحفظ للقرآن، كثير التلاوة له، يقوم به آناً ليله ونهاره. وكان، على شدة حفظه، يلتزم تلاوته في المصحف على نحو ما كان يلتزمه أبوه بقي بن مخلد للفضل من النظر فيه؛ مُتَقَشِّفاً، كدماً، صبوراً، يتلّقى من أساء إليه وإلى أبيه قبلك بالصنع، والمغفرة للزلة، ووضع الحسنة مكان السيئة. ولما توفّي، صلي عليه ولده عبد الرحمن بإيضاء أبيه إليه بذلك، وسنه أربع وستون سنة.

قال عياض في «مدارك»: عند ذكر أحمد: منهم وولاؤهم لامارة من أهل جيان؛ سمع من أبيه. وكان زاهداً، فاضلاً؛ ولى تفريق الصدقات والصلاة؛ ثم قضاء الجماعة مقروناً بالخطبة.

ذكر مُنْذِرِ بْنِ سَعِيدٍ وَتَبَعِهِ مِنْ أَخْبَارِهِ

قال ابن عفيف : هو مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ نَجِيحِ النَّفْزِيِّ ، ثُمَّ الْكَزْنِيِّ . فَأَوَّلُ الْأَسْبَابِ فِي مَعْرِفَتِهِ بِالْناصِرِ الْخَلِيفَةِ ، وَزَلَمَاهُ لَدَيْهِ ، أَنَّ الْناصِرَ لَدَيْنَ اللَّهِ ، لَمَّا احْتَقَلَ فِي الْجُلُوسِ لِدُخُولِ رَسُولِ مَلِكِ الرُّومِ الْأَعْظَمِ ، صَاحِبِ الْقُسْطَنْطِينَةِ عَلَيْهِ ، بِقَصْرِ قَرْطَبَةٍ ، الْاِحْتِفَالِ الَّذِي شَهِدَ ذِكْرُهُ فِي النَّاسِ ، أَحَبُّ أَنْ يُقِيمَ الْخُطَبَاءَ وَالشُّعْرَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِذِكْرِ جَلَالَةِ مَقْعَدِهِ ، وَوَصْفِ مَا تَهَيَّأَ لَهُ مِنْ تَوْطِيدِ الْخِلَافَةِ فِي دَوْلَتِهِ . وَتَقَدَّمَ إِلَى الْأَمِيرِ الْحَكَمِ ابْنِهِ وَوَلِيِّ عَهْدِهِ بِإِعْدَادِ مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ مِنَ الْخُطَبَاءِ ، وَيَقْدُمُهُ أَمَامَ نَشِيدِ الشُّعْرَاءِ . فَأَمَرَ الْحَكَمُ صَنِيعَتَهُ الْفَقِيهَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْبَرِّ الْكُسَلَيَّانِيَّ بِالتَّأَهُبِ لَذَلِكَ ، وَإِعْدَادِ خُطْبَةٍ بَلِيغَةٍ ، يَقُومُ بِهَا بَيْنَ يَدَيِ الْخَلِيفَةِ . وَكَانَ يَدْعَى مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَأْلِيفِ الْكَلَامِ مَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ . وَحَضَرَ الْمَجْلِسَ السُّلْطَانِيَّ . فَلَمَّا قَامَ يُحَاوِلُ التَّكَلَّمَ بِمَا رَوَاهُ ، بِهِرَهُ هَوْلُ الْمَقَامِ وَاجْتِهَادُ الْخِلَافَةِ ، فَلَمْ يَهْتَدِ إِلَى لَفْظَةٍ ، بَلْ غَشِيَ عَلَيْهِ ، وَسَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ . فَقِيلَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْقَاسِمِ ، صَنِيعَةً (١) الْخَلِيفَةِ وَأَمِيرِ الْكَلَامِ : « قُمْ ! فَارْقَعْ هَذَا الْوَهْيَ ! » فَقَامَ ، وَحَمْدُ اللَّهِ ، وَأَثْنُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — ثُمَّ انْقَطَعَ بِهِ الْقَوْلُ ، فَوَقَفَ سَاكِتًا ، مُفَكِّرًا فِي كَلَامٍ يَدْخُلُ بِهِ إِلَى ذِكْرِ مَا أُرِيدَ مِنْهُ .

فلما رأى ذلك مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ (وَكَانَ يَمُتُّنَ حَضَرَ فِي زَمْرَةِ الْمُتَقَهَّمِ) ، قَامَ مِنْ ذَاتِهِ ، فَوَصَلَ افْتِتَاحَ أَبِي عَلِيٍّ لِأَوَّلِ خُطْبَتِهِ بِكَلَامٍ عَجِيبٍ ، وَفَصْلٍ مُصِيبٍ ، يَسُحُّهُ سَحًّا ، كَأَنَّمَا يَحْفَظُهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ ، وَبَدَأَ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ . فَقَالَ : « إِنَّمَا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، وَالتَّعْدَادِ لآلَائِهِ ، وَالشُّكْرِ لِنِعْمَائِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَخَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ، فَإِنِّي لَكُلِّ حَادِثَةٍ مَقَامًا ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ . وَإِنِّي قَدْ قَسَيْتُ فِي مَقَامِ كَرِيمٍ ، بَيْنَ يَدَيِ مَلِكٍ عَظِيمٍ ، فَأَصْغَوْا إِلَيَّ — مَعْشَرَ الْمَلَأِ ! بِأَسْمَاعِكُمْ ، وَأَيَقِنُوا عَنِّي بِأَفْتَدَتِكُمْ ، إِنَّ مِنَ الْحَقِّ أَنْ يُقَالَ لِلْحَقِّ : صَدَقْتَ ؟ وَلِلْمُبْطِلِ : كَذَبْتَ !

وإنَّ الجليلَ — تعالى في إسمائه ، وتقدَّس بصفاته وأسمائه ! — أمرَ كليمة موسى — صلى الله عليه وسلم — وعلى جميع أنبيائه ! — أن يذكُر قومه بأَيَّام الله عندهم ، وفيه وفي رسول الله محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أسوةٌ حسنةٌ ! وإني أذكركم بأَيَّام الله عندهم ، وتلافيه لكم بخلافة أمير المؤمنين ، التي لَمَّتْ شعَثكم ، بعد أن كنتم قايلاً ، فكثركم ، ومستضعفين ، فقوَّاكم ، ومستذلين ، فنصركم ! ولأَنَّ الله رعايتكم ، وأسند إليه إمامتكم ، أَيَّام ضربت الفتنةُ سرادِقَها على الآفاق ، وأحاطت بكم شُعْلُ النفاق ، حتى صرَّتم في مثل حذقة البعير ، بضيق الحال ونكد العيش والتقتير ! فاستبدلتم بخلافته من الشدة بالرخاء ، وانتقلتم بيؤمن سياسته إلى تعييد العافية بعد استيطان البلاء . أَتشُدُّكم الله — معارِشُ الملأ ! — أَلَمْ تكن الدماءُ مسفوكةً ؟ فخنقها ! والسُّبُلُ مخوفةٌ ؟ فأثَمَّها ! والاموالُ منتهبةٌ ؟ فأحرزها وحصَّنها ! أَلَمْ تكن البلادُ خراباً ؟ فعمَّرها ! ونغورُ المسلمين مهتضمةً ؟ فحماها وزَّهرها ! فاذكروا آلاءَ الله عليكم بخلافته ، وتأليفه جمع كلمتكم بعد افتراقها بإمامته ، حتى أذهب الله غيظكم ، وشنى صدوركم ، وصرَّتم يداً على عدوكم بعد أن كان باسم بينكم ! ناشدكم الله ! أَلَمْ تكن خلافته قيد الخلافة بعد انطلاقها من عقابها ؟ أَلَمْ يتلاف صلاح الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها ، ولم يكلِّ ذلك إلى القواد والاجناد ؟ حتى باشره بالمهجة والأولاد ، واعتزل النسوان وهجر الأوطان ، ورفض الدعة وهي محبوبة ، وترك الركون إلى الراحة وهي مطلوبة ، بطوية صحيحة ، وعزيمة صريحة ، وبصيرة الفذة ثاقبة ، وريح هائلة غالبة ، ونصرة من الله واقعة واجبة ، وسلطان قاهر ، وجدُّ ظاهر ، وسيف منصور ، تحت عدل منشور ، متعملاً للنصب ، مستقبلاً لما نابه في جانب الله من التعب ، حتى لانت الأحوال بعد شدتها ، وانكسرت شوكة الفتنة عند حدتها ، ولم يبق لها غاربٌ إلاَّ جبَّه ، ولا نجم لاهلها قرنٌ إلاَّ جدُّه ! فأصبحتُم بنعمة الله إخواناً ، ويلم أمير المؤمنين لشعثكم على أعدائكم أعواناً ، حتى تواترت لديكم الفتوحات ، وفتح الله عليكم بخلافته أبواب البركات ، وصارت وفودُ الروم وافدةً عليه وعليكم ، وآمال الأقبصين والأدنين مستخدمةً إليه وإليكم ، يأتون من كل فجٍ صديق ، وبكلٍ سحيق ، لا تخذ حبل منه ومنكم جملةً وتفصيلاً ، لِيَقْضَى اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ^(١) ، ولن يُخْلَفَ اللهُ

وعده ، ولهذا الأمر ما بعده ، وتلك أسباب ظاهرة بادية ، تدل على أمور باطنة خافية ، دليلها قائم ، وغيبها طام ؛ « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ » (١) ، الآية ؛ وليس في تصديق ما وعد الله ارباب ، ولكل نبأ مستقر ولكل أجل كتاب فاحمدوا الله ، ائيبا الناس ، على آلائه ، واسألوا المزيد من نعمائه ! فقد أصبحتم بين خلافة أمير المؤمنين — أيده الله بالعظمة والساداد ، وألهمه محاضر التوفيق الى سبيل الرشاد ! — أحسن الناس حالا ، وأنعمهم بالا ، وأعزهم قرارا ، وأمنهم دارا ، وأكثفهم جمعا ، وأجلهم صنعا ، لاتهاجون ولا تواذون ، وانتم بحمد الله على أعدائكم ظاهرون . فاستعينوا على صلاح أحوالكم ، بالنصيحة لإمامكم ، والتزام الطاعة لخليفتم ، فان من نزع يدا من الطاعة ، يسعى في فرقة الجماعة ، ومرق من الدين ، فقد « خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين » (٢) . وقد علمتم أن في التعلق بعصبتها ، والتمسك بعروتها ، حفظ الأموال وحقن الدماء ، وصلاح الخاصة والدعاء ، وأن بقوام الطاعة تقام الحدود ، وتوفى العهود ، وبها وصلت الأرحام ، وصححت الأحكام ، وبها سد الله الخلل ، وآمن السبل ، ووطأ الأكناف ، ورفع الاختلاف ، وبها طاب لكم القرار ، واطمأنت بكم الدار ، فاعتصموا بما أمركم الله بلا اعتصام به ، فإنه — تبارك وتعالى — ا — يقول : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » (٣) الآية . وقد علمتم — مفقرون المسلمين ا — ما أحاط بكم في جزيرتكم هذه من ضروب المشركين وصنوف الملحدين ، الساعين في شق عصاكم ، وتفريق ميلتكم ، الآخذين في مُخَاذلة دينكم ، وهتك حریمكم ، وتوهين دعوة نبيكم — صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع النبيين والمرسلين ا — أقول هذا ، وأختمه بالحمد لله رب العالمين ا وأستغفر الله الغفور الرحيم : فهو خير الغافرين ا « نخرج الناس يتحدثون عن مقام مُنذر ، وثبات جناته ، وبلاغة منطقته .

وكان الخليفة الناصر لدين الله أشدهم تعجبا منه ، فأقبل على ولده الأمير الحكم يسأله عنه ، ولم يكن يثبت معرفة عينه ، وقد سمع باسمه . فقال له الحكم : « هو منذر بن سعيد

(١) سورة النور : ٥٥ . — (٢) سورة الحج : ١١ . — (٣) سورة النساء : ٩٥ .

البتوطي . « فقال له : « لقد أحسن ما شاء ! فليكن كان حبر خطبته هذه وأعدتها ، مخافة أن يدور ما دار ، فيتلافى الوهي ، إنه لبديع من قدرته واحتياطه ، ولئن كان أتى بها على البديهة لوقته ، إنه لأعجب وأغرب ! » فكان ذلك سبب اتصاله به ، واستعماله .

وذكر ابن أئصبغ الهمداني عن مُنذر القاضي أنه خطب يوماً وأراد التواضع ؛ فكان من فصول خطبته أن قال : « حتى متى ؟ وإلى متى ؟ فكم الذي أعظم ولا أتعظم ؛ وأزجر ولا أزدجر ، أدل الطريق على المستدكين ، وأبقى مقياً مع الحائرين اكلاً إن هذا هو الضلال المبين ! » إن هي إلا فتلتك تفضل بها من تشاء وتهدى من تشاء^(١) الآية . اللهم ! فرغني لما خلقتني له ! ولا تشغلي بما تكفأت لي به ! ولا تحرمي وأنا أسألك ! ولا تعذبني وأنا أستغفرك ! يا أرحم الراحمين ! »

قال : وكان الخليفة الناصر لدين الله كليفاً بعمارة الأرض وإقامة معالمها ، وتخليد الآثار الدالة على قوة الملك وعز السلطان ؛ فأقضى به الإغراق في ذلك إلى أن ابنتى مدينة الزهراء البناء الذي شاع ذكره : استفرغ ونسعه في تنميقها ، وإتقان قصورها ، وزخرفة مصانعها . فأنهمك في ذلك حتى عطل شهود الجمعة بالمسجد الجامع الذي اتخذ ثلاث جمع متواليه ؛ فأراد القاضي منذر أن يغض منه بما تناوله من الموعظة بمفضل الخطاب والحكمة والتذكرة بالإنباء والرجعة ؛ فأدخل في خطبته فصلاً مبتدئاً بقوله : « أتبنون بكل ريع آية تعبثون . وتخذون مصارع لملكم تخذون ! وإذا بطشتم بطشتم جبارين ! فاتقوا الله وأطيعون ! وأتقوا الذي أمدكم بما تعلمون ! أمدكم بأنعام وبنين . وجنات وعيون . إننى أخاف عليكم عذاب يوم عظيم » ! ولا تقولوا : سواء علينا أوعظت أم لم تكن . من الواعظين^(٢) . « فتناح الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ! وهي دار القرار ، ومكان الجزاء ! » ووصل ذلك بكلام جزل ، وقول فصل ، ومضى في ذم تشييد البنيان ، والاستغراق في زخرفته ، والإسراف في الاتفاق عليه ؛ فجرى طلقاً ؛ وارتفع فيه قوله تعالى : « أقمن أسس بُنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من

(١) سورة الأعراف : ١٥٥ . — (٢) سورة الشعراء : ١٢٨-١٣٦ .

أَسَسُ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ (١) « ١ » إلى آخر الآية . وأتى بما يشاكل المعنى من التخويف بالموت ، والتحذير من فجاءته ، والدعاء إلى الزهد في هذه الدار الفانية ، والحض على اعتزالها ، والرفض لها ، والندب إلى الإعراض منها ، والإقصار عن طلب اللذات ، ونهى النفوس عن اتباع هواها . فأشهب في ذلك كله ، وأضاف إليه من آي القرآن ما يطابقه ، وجلب من الحديث والآثار ما يشاكله ، حتى أذكر من حضره الناس وخشعوا ، ورقنوا ، واعترفوا ، وبكوا ، وضجوا ، ودعوا ، وأعلنوا في التضرع إلى الله في التوبة ، والابتغال في المغفرة ، وأخذ خليفتهم من ذلك بأوفر حظ ، وقد علم أنه المقصود به ؛ فبكي ، وندم على ما سلف له ، واستعاذ بالله من سخطه ، إلا أنه وجد على منذر بن سعيد لغلظ ما تفرعه به ؛ فشكا ذلك لولده الأمير الحكم بعد انصرافه ، وقال : « والله ! لقد تعمّدني مُنْذِرٌ بِخُطْبَتِهِ ، وما عني بها غيري ! فأسرف على وأفراط في تقريبي ، ولم يُحسن السياسة في وعظي ، فزعزع قلبي ، وكاد . بمصاه يقرعني ! » واستشاط غيظاً عليه ؛ فأقسم أن لا يُصلي خلفه صلاة الجمعة خاصة ؛ لجعل يلتزم صلاتها وراء أحمد بن مُطَرِّف صاحب الصلاة بقرطبة ، ويُجَارِب الصلاة بالزهراء . فقال له الحكم : « فما الذي يمنعك من عزل مُنْذِرٍ عن الصلاة بك ، والاستبدال منه إذ كرهته ؟ » فزجره واتهره ، وقال له : « أرمثلُ مُنْذِرٍ بن سعيد في فضله وعمله وخيره ؟ لا أم لك ! يُعزّل لإرضاء نفس ناكبة عن الحق ! هذا مما لا يكون ! وإني لأستحي من الله أن لا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شقيقاً مثل مُنْذِرٍ في ورعه وصدقه ! ولا كنّه أخرجني ، فأقسمت . ولوددتُ أني أجد سبيلاً إلى كفارة يميني ، بل يُصلي بالناس حياته وحياتنا ، إن شاء الله ! »

وقحط الناس آخر مدة الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد . فأمر القاضي مُنْذِرُ ابن سعيد بالبروز إلى الاستسقاء بالناس فتأهب لذلك ، وصام بين يديه أياماً ، تنفلاً ، وإنابةً ، ورهبةً . واجتمع له الناس في مُصَلَّى الرِّبَض بقرطبة ، بارزين إلى الله تعالى في جمع عظيم . وصعد الخليفة الناصر في أعلى مصانعه المرتفعة من القصر ، ليشارف الناس ، ويُشاركهم في الخروج إلى الله ، والضراعة له ، فأبطأ القاضي حتى اجتمع الناس ، وغصبت

بهم ساحةُ المُصَلَّى . ثمَّ خرجَ نَحْوَهُمْ ماشياً ، متضرّعا ، مُخْبِتاً ، مُتَخَشِّعا ، وقامَ ليُخطب . فلمَّا رأى يَدَارَ النَّاسِ إلى ارتقابه ، واستكانتهم من خفية الله ، وإخباتهم له ، وابتهالهم إليه ، رَقَّتْ نفسه ، وغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ ، فاستغفر ، وبكى حيناً ، ثمَّ افتتحَ خطبته بأن قال : « سلامٌ عليكم ا » ثمَّ سكت ، ووقف شبه الحِصْر ، ولم يكن من عادته . فنظر الناسُ بعضهم ببعض ، لا يدرون ما عراه ، ولا ما أراد بقوله . ثمَّ اندفع تالياً بقوله : « سلامٌ عليكم ا كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ مَهَّلَ مِنْكُمْ سَوْءاً أَوْ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) ا » استغفروا رَبَّكُمْ ، وتوبوا إليه ، وتزلفوا بالأعمال الصالحات لديه ا » قال : فهاج الناسُ بالبكاء ، وجأروا بالدعاء ، ومضى على تمام خطبته ، ففرغ النفوس بوعظه ، وانبعث الإخلاص بتذكيره ، فلم يَنْقُصِ النَّهَارُ حَتَّى أَرْسَلَ اللَّهُ السَّمَاءَ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ، رَوَى الثَّرَى ، وطرَدَ الْحُحْلَ ، وَسَكَّنَ الْأَزْلَ . والله لطيفٌ بعباده ا

وكان له في خطب الاستسقاء استفتاحٌ عجيبٌ ؛ ومنه أن قال يوماً ، وقد سرح طرفه في ملأ الناس ، عند ما شخصوا إليه بأبصارهم ، فهتف بهم كالمنادي : « يا أيها النَّاسُ — وكررها عليهم ، مشيراً بيده في نواحيهم — أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ . إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ . وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ^(٢) ا » فاشتدَّ وجلُّ الناس ، وانطلقت أعينهم بالبكاء ، ومضى في خطبته . ومن أخباره المحفوظة مع الخليفة عبد الرحمن ، في إنكاره عليه الإسراف في البناء ، أن الناصر كان قد اتَّخَذَ ، لسقف القُبَيْبَةِ (الْمَصْغَرَةِ الْأَسْمَ لِلْخُصُوصِيَّةِ) التي كانت بمائلة على الصَّرْحِ الْمُرَدِّ المشهور شأنه بقصر الزهراء ، قراميد مغطاة ذهباً وفضةً ، أنفق عليها مالا جسيماً ، وقرمداً سقفاً بها ، تُشَتَّتُ الْأَبْصَارُ بِأَشْمَةِ أَنْوَارِهَا . وجلس فيها يوماً ، اثرَ تمامها ، لأهل مملكته ، فقال لقرايته منهم من الوزراء وأهل الخدمة ، مفتخراً بما صنعه من ذلك : « هل رأيتم ، أو سمعتم ملكاً كان قبلي فعل مثلَ فعلِي هذا أو قدر عليه ؟ » فقالوا : « لا يا أمير المؤمنين ا وإِنَّكَ لَوَاحِدٌ فِي شَأْنِكَ كُلِّهِ ، وما سبقك إلى مبتدعاتك هذه ملكٌ رأيناه ، ولا انتهى إلينا خبرُهُ ! » فأبهجه

(١) سورة الأنعام : ٥٤ . — (٢) سورة فاطر : ١٥-١٧ .

قولهم وسره . وبينما هو كذلك ، إذ دخل عليه القاضي مُنذِرُ بن سعيد ، وارجأنا كسر الرأس ، فلما أخذ مجلسه ، قال له كالذي قال لوزرائه من ذكر السقف المذهب ، واقتداره على إبداعه ، فأقبلت دموعُ القاضي تَنَحَّدِرُ على لحيته ، وقال له : « والله ! يا أمير المؤمنين ، ما ظننتُ أن الشيطان — لعنه الله ! — يبتغ منك هذا المبلغ ، ولا أن تمكنه من قبلك هذا التمكين ، مع ما آتاك الله من فضله ونعمته ، وفضلك به على العالمين ، حتى يُنزلك منازل الكافرين ! » قال : فافعل عبدُ الرحمن لقوله ، وقال له : « انظر ماتقول ! وكيف أنزلتني منزلتهم ؟ » فقال له : « نعم ! أليس الله تعالى يقول : وكولا أن يكون الناس أمة واحدةً لَجَلْبَانَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ مُسْقَفًا مِنْ فِتْنَةٍ وَمَعَاجِرَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ^(١) . » فوجم الخليفة ، وأطرق ملياً ، ودموعه تتساقط خشوعاً لله سبحانه ، ثم أقبل على منذر وقال له : « جزاك الله ، يا قاضي ! عنا وعن نفسك خيراً ! وعن الدين والمسلمين أجلّ جزائه ! وكثر في الناس أمثالك ! فالذي قلت هو الحق ! » وقام عن مجلسه ذلك ، وأمر بنقض سقف القبة ، وأعاد قرمودها تراباً على صفة غيرها .

وكان هذا القاضي على متانته وشدة جزالته ، حَسَنَ الخلق ، خفيف الوطاة ، سهل الجانب ، كثير الدعابة ، منطلق البشر ، حتى أنه ربما استراب بباطنه . مَنْ لا يعرفه إذا شاهد استرساله ، فإذا دام أحدٌ أن يُصيب من دينه ، ثار كَوْرَةُ اللَّيْث . ومن ذلك ما حكاه عنه أبو عمر بن لبيب ، أنه حضر عند الخليفة الحكم المستنصر بالله يوماً ، في خلوة له ، وهو في البُستان على بركة ، في زمان صيف شديد الحر والوهج ، وذلك مُنْصَرَفَ القاضي من صلاة الجمعة ، فشكا إلى الخليفة من قوة الحر جهداً ، فأمره بخلع ثيابه ، والتخفيف عن جسمه ، ففعل ، فلم يُطْفِر ذلك ما به ، فقال له الحكم : « من الصواب أن تنغمس في هذا الصهرج انغماسة تبرد جسمك وتعذله . فقم ! فليس هاهنا من تحت شمه ! » وإنما كان معهما جعفر الصُّقْلِيُّ أثير الخلافة ، لا رابع لهم ، فكأنه استحي من ذلك ، وانقبض عنه وقاراً . فأمر الحكم حاجبه جعفرأ بسبقه إلى النزول في الصهرج ، ليسهل الأمر فيه على القاضي ، فبادر جعفر إلى ذلك ، وأُتْرِرَ ، وألقى بنفسه

في الماء ؛ وكان يُحسِّن السباحة . فلم يَسَّع القاضي عند ذلك إلا إتيافاً أمر الخليفة ؛ فقام ، وأُتِزَرَ وتجرَّد ، وألقى بنفسه خلف جعفر ، ولاذ بالقعود في درج الصهرج متبرِّداً ؛ فلم ينشط في السباحة ، وجعفر يجول فيه مجالاً ، مصعداً في الصهرج ومصوباً ، فدسسه الحُكَمُ على القاضي ، فهو يدعوهُ إلى المساجلة في العوم ، ويعجزه في إخلاده إلى القعود ، ويباغيه بإلقاء الماء عليه ، والرش له ، والآخِرُ لا ينبعث ، ولا يفارق مكانه إلى أن كلمه الحكم وقال له : « ما لك أثيها القاضي ؟ لا تُساعد الحاجب في فعله وتعموم معه ! فمن أجلك تبذل فيما تبذل فيه ! » فقال له : « يا سيدي ، الحاجب — سلمه الله — مطلق ، لا هتوجل معه ! وأنا بالهتوجل الذي معي ، يعقلني ويعنني من الاعماق في الصهرج ! يريد بمقالاته أثيَّته وأنَّ جعفرأ محبوب . فاستفرغ الحُكَمُ ضحكاً من نادرته ، ولطف تعريضه فحجل الحاجب من قوله ، وسبَّه سبَّ الأشراف . وخرجا عن الماء . فأمر لهما الخليفة — رحمه الله ! — بكسوة تشا كلُّ كلاً منهما ، ووصلهما بِصِلَةٍ سنيَّة .

قال الحسن بن محمد في كتابه : وذكر أنَّ الخليفة الحُكَم قال لقاضيه مُنذِر يوماً ، في بعض ما جاوبه : « بلغني أنك لا تجتهد للأيتام ، وأنتك تقدِّم عليهم أوصياءُ سوء ، يأكلون أموالهم ! » قال « نعم ! وإن أمكنهم ريك أمهاتهم ، لم يفسدوا ذهن ! » فقال له : « وكيف تقدِّم مثل هؤلاء ؟ » فقال : « لستُ أجِدُ غيرهم ، ولا كن أرحلني على الفقيه الأوَّلوي ، وأبي إبراهيم ، وأمثالهما لا قدِّمهم ، فإن أبوا ، أُجبرتهم بالسجن والضرب ، ثم لا نسمع إلا خيراً . وإلا ، فدع الأمور تمضي كما هي ! » قاله « بِالْمُرْصاد (١) ! »

وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن عيَّاش الخزرجيُّ يستحسن من كلامه قوله في التزكية : اعلم أن العدالة من أشدِّ الأشياء تفاؤلاً وتبايناً ، ومتى حصلت ذلك عرفت حالة الشهود ، لأن بين عدالة أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم ! — وعدالة التابعين — رضى الله عنهم ! — بَوْنٌ عظيم ، وتباينٌ شديد ، وبين عدالة أهل زماننا ، وعدالة أولئك ، مثل ما بين السماء والأرض ! وعدالة أهل زماننا ، على ما هي عليه ،

بعيدة التبائن أيضاً . والأصل في هذا عندي — والله الموفق للصواب ! — أن من كان الخير أغلب عليه من الشر ، وكان متمترهاً عن الكبائر ، فواجب أن تعمل شهادته ؛ فإن الله تعالى قد أخبرنا بنص الكتاب أن : « من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية »^(١) . وقال في موضع آخر : « فأولئك هم المفلحون »^(٢) ، فمن ثقلت موازين حسناته بشيء ، لم يدخل النار ؛ ومن استوت حسناته وسيئاته ، لم يدخل الجنة في زمرة الداخلين أولاً ؛ وهم أصحاب الاعراف ، فذلك عقوبة لهم ، إذ تخلفوا أن تزيد حسناتهم على سيئاتهم . فهذا حكم الله في عباده . ونحن إنما كلفنا الحكم بالظاهر ؛ فمن ظهر لنا أن خيره أغلب عليه من شره ، حكمنا له بحكم الله بعباده ؛ ولم نطلب له على الباطن . ولا كلفه محمد — صلى الله عليه وسلم — فقد ثبت عنه أنه قال : إنما أنا بشر ، وأتم تختصمون إلي ؛ ولقل بعضكم أن يكون ألحق بحجته من بعض ؛ فأحكم له على نحو ما أسمع بأحكام الدنيا على ما ظهر ، وأحكام الآخرة على ما بطن ، لأن الله تعالى يعلم الظاهر والباطن ، ونحن لا نعلم إلا الظاهر . ولاهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم طاعتهم ؛ فبهم تنعقد منائرهم ويؤمهم ؛ وقد قدموا في مساجدهم ، وبلغهم وأعيادهم ؛ فالواجب على من استقضى في موضع ، أن يقبل شهادة أمثلهم ، وفقهائهم وأصحاب صلواتهم ، وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقوتهم ، وبطلت أحكامهم . ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم ؛ فمن لم يثبت عنده عليه اشتهاؤ في كبيرة ، فهو على عدالة ظاهرة ، حتى يثبت غير ذلك . انتهى .

وسماه محمد بن حسين الرُبَيْدِيُّ في مصنفه في «طبقات النحويين واللغويين» ؛ فقال : أبو الحكم مُنْذِرُ بن سعيد القاضي ، سمع بالأندلس من عبَّيد الله بن يحيى ونُظْرَائِهِ ، ثم رحل حاجاً سنة ٣٠٨ ؛ فسمع بمكة من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في اختلاف العلماء للمسمى بـ «الإشراف» . وروى بمصر «كتاب المعين» للخليل ، عن أبي العباس ابن ولاد ، وعن أبي جعفر بن النحاس . وكان متفنياً في ضروب العلم . وغلب عليه التفقه بمذهب أبي سليمان داود بن علي الإصبهاني المعروف بالظاهرى ؛ فكان يؤثر مذهبه ، ويجمع كتبه ، ويحتج بمقالاته ، يأخذ بها لنفسه ، فإذا جلس بمجلس الحكومة ، قضى

(١) سورة الفارة : ٧٤٦ . — (٢) سورة الفارة : ٨ .

بمذهب مالك بن انس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده ، ولم يعدل عنه . قال : وكانت ولاية منذر لقضاء الجماعة بقرطبة في ربيع الآخر سنة ٣٣٩ . ولبت قاضياً الى أن توفي في عقب ذي القعدة سنة ٣٥٥ . فكانت ولايته القضاء ست عشرة سنة كاملة — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي محمد بن السليم

وولي القضاء بعد البلطوطي محمد بن إسحاق بن السليم . ونص ظهير ولايته :
بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم ؛ ولأه به خطة القضاء ، واختاره للحكم بين جميع المسلمين ، ورفع له الى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الاحكام ، غير مطلق يده إلا بالحق ، ولسانه إلا بالعدل ، ورسم له في كتابه رسوماً بدأ فيه بأمانة الله — عز وجل — إليه ، وجعل الله الشهيد بها عليه ؛ أمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين ، وما تخفى الصدور ؛ وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه فنظر المتفكر المعتبر ؛ فإنه عهد الله الذي بعث به نبيه — صلى الله عليه وسلم — فأحل حلاله ، وحرم حرامه ، وأمضى أحكامه ، وفارق الأئمة . على أنهم لن يضلوا ما اتبعوه ؛ فهو العروة الوثقى ، والطريقة المثلى والنهج المنير ، ودين الله القويم .

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدى بسنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — التي بها صملت الأئمة ، وعليها اتفقت الأئمة ، فالحق معروف ، والباطل مكشوف ؛ وبينهما مشتبهات فيها يُحمد التوقف ، وعندها يُشكر التثبت ، ففي كتاب الله — تعالى اسمه — وسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — أصل الدين ، وفرعه ، ودليله ، وتأويله ، ومن يرد الله به خيراً يوفقه للاقتداء بهما ، والاقتباس منهما .

وأمره أن يصلح سريره فيها ، يصلح الله علانيته ؛ وأن يبرأ من الهوى ؛ فإنه مضلة عن طريق الحق ؛ وأن يجعل الناس في نفسه سواء ، إذا جلس للحكم بينهم ، حتى لا يطمع فيه الشريف ، ولا يئأس منه الضعيف .

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده ؛ فيعلم أنه ركب طريقاً متهاها الى الجنة أو الى النار :

ليس عن أحدهما مصرف ، ولا بينهما موقف ، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات ، ويمتنع دينه ممن أراد أن يؤنس في الشبهات ، ويعلم أنه حاكم في ظاهره ، محكوم عليه في باطنه ، تطوى كل يوم صحيفته على ما أودعها ، حتى ينظر فيها غداً بين يدي الله — عز وجل — يوم « تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ » ^(١) « فَمَنْ حَاسِبٌ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا ، كَانَ أَيْسَرَ حَسَاباً فِي الْآخِرَةِ .

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده ؛ فلا يقضى بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على ألسنة المدول ، ذوى القبول ، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتاً ، أن يبحث عنها ، فإن ثبت أنه ارتشى ، أو شهد باطوى ، فعليه أن يستقيط شهادته ، ويخل عدالته ، تنكيلاً له ، وتشديداً لمن خلفه ، وأن يحمل على الناس معاريف الوكلاء على الخصومات ، ويخرج أهل اللبس الظاهر منهم ، ولا يحمل فضل حجاجهم ممن لا يقوم بهم .

وأمره أن يحترس بأموال اليتامى ، ولا يولى عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها ؛ وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والأحباس واليتامى ، يمنع من قبالتها إلا على وجوهاً متالفة من التنفيذ فيها ، وطلب الزيادة عند ذوى الرغبة في قبالتها .

وأمره أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدَمته ، ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره .

وأمره أن لا يُعجل في أحكامه ؛ فعجل ، لا يؤمن الزلل ؛ وأن يرفع إلى أمير المؤمنين ما أشكل عليه الفصل فيه ، ليصدر إليه من رأيه ما يعتمد عليه ، إن شاء الله ، والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بمنته وفضله ؛ وكُتِبَ يوم الاثنين ، لثلاثين من شعبان سنة ٣٥٣ . «

ولما استمرت أيام ولاية أبي بكر بن السليم ، عمدت الناس سيرته ، واطمأنوا إلى عدله ، ولم يعسبه منهم عائب ، إلا من طريق البطء بقضائه ، والتطويل في أحكامه . وكان كثيراً ما يفعل ذلك فيما يتلبس عليه ، ويحتذى طريق أحمد بن بقر القاضي ؛ فكان ربما أفشى لومه

(١) سورة البقرة : ٢٨١ . — (٢) ق : المحرم .

بعض من لحقه ذلك ، ممن يخاصم عنده ؛ ثم ، لما مات ، أشفق الناس جميعاً من فقده ، واجتمعوا على ثنائه والدعاء بالخير له . وكانت وفاته عشية يوم السبت لسبع بقين لخمادي الأولى سنة ٣٦٧ .

نبذ من أنباء محمد بن يقي بن زرب

وهو أحدُ صدور الفقهاء في زمانه بالاندلس ؛ فقد كان إذا كان يسمي في علمه وورعه ابن القاسم . وكان له حظٌ كبيرٌ من علم الإعراب والفقه ، يجمع ذلك إلى العبادة ، وسرود التلاوة للقرآن . وكان من أنخطب الناس فوق منبر ، وأحسنهم ترتيباً لمنطقه ، وأظهرهم خشوعاً في موقفه لمخاطبته ، وأقرعهم لمن تقرأه بوعظه ؛ لا يملك أحدٌ من البكاء عيشه ، عند سماعه . قال فيه ابن عفيف : يُحقق قول الحسن البصري من أن الموعظة ، إذا خرجت من القلب ، وقعت في القلب ، وإذا خرجت من اللسان ، لم تجاوز الأذان . وكان في تعرفاته حازماً فظناً .

قال ابن حبان : سمعتُ المشيخة يقولون إنه لما ولي القضاء ، احتبس خواص أصحابه المشاورين ، وقد جاءوه مُهتئين ؛ فأمر غلامه : فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له ، وقال : « يا أصحابنا ، قد عرفتم ما نحن به من تولى القضاء قديماً من سوء الظنة ؛ وأخشى أن أطلق الناس على غرضي ؛ وهذا حاصلي ، وفيه من العين كذا ؛ وفي كحازني ما بقي بقيته ، وحظي من التجارة ما علمتم ؛ فإن فشي من مالي ما يُناسب هذا ، فلا لوم ؛ وإن تباعد عن ذلك ، فقد وجب مقى . وأسأل الله تخلصي مما تشببت فيه ؛ فدعوا له . وكان ، مع سعة حاله وعلمه ، مُجتهداً ، ورعاً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حتى قيل إنه كان يختم القرآن كل ليلة .

ومن « السمدارك » : رأيتُ ابن زرب بعد وفاته ؛ فسألته ؛ فقال : « ما وجدتُ أضراراً من الاختلاف إلى أبواب الملوك . وما وجدتُ شيئاً أنفع من تلاوة القرآن ؛ ولما بنى المنصور بن أبي عامر مسجد الزاهرة ، واستشار الفقهاء في التجميع فيه ، أفتى القاضي بمنع ذلك . وقال بقوله ابنا كنوان ، وابنُ المكوي ، وابنُ وليد . وسأعده ابنُ العطار على التجميع ؛ فاستحي ابن زرب ، ولم يجمع فيه حتى مات ؛ فجمع حينئذ . وقال

عنه ابن حارث : كان لا يحكم في شهر رمضان ، وافرغ فيه نفسه للعمل والعبادة ، لم يزل مواظباً على ذلك إلى أن مات — رحمه الله !

قال الحسن بن محمد : وكان أخصرَظَ أهل زمانه لفقته على مذهب مالك وأصحابه ، حليماً ، محتسلاً ، صبوراً ، زفاعة لمن علق بحبله ، جميل المنظر ، سهل الخلق ، حسن الصورة ، طيب الرائحة ، نظيف الملبس والمركب والطعام والفاكهة ، صحيحاً ، صليماً في ذات الله ، رفيقاً ، لم يحفظ عنه أنه قرع أحداً بسوطٍ مدة قضاائه ، لاتأخذه مع ذلك في الله لومة لائم . ولم يكن يخاطب الخليفة هشاماً ولا المنصور بن أبي عامر قَيمَ دولته بغير التسديد على الرسم القديم ؛ قرأت مخاطبته لهما في كتاب ارتقاب الإهانة المرسوم للقضاة في شهر رمضان ، وتخرجته على العادة المعروفة للأعلام فما يصح لديه من أمرها ؛ فكانت مخاطبته للأمير هشام : « أصلح الله أمير المؤمنين سيدي ، وأبقاه ، وأيده بطاعته ! » وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور : « ياسيدي ، ومن وفقه الله لطاعته وعصمه بتقواه ! »

واعثنى القاضي ابن زَرْب بطلب أصحاب ابن مَسْرَّة ، والكشف عنهم ، واستتابة من علم أنه يعتقد مذهبهم ؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الرد على ابن مَسْرَّة ، قرئ عليه وأُخذ عنه . وكان سنة ٣٥٠ . اتاب جملةً جيء بهم إليه من أتباع ابن مَسْرَّة ؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي ، وقعد هناك ؛ فأحرق بين يده ما وُجد عندهم من كتبه وأوضاعه ؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين .

ووقف يوماً هذا القاضي بباب أبي بكر الزُّبَيْدِي النحوي ، مُعلِّم الخليفة هشام ؛ فلما أودن به ، بادر بالخروج إليه حافياً ، مكشوف الرأس ، كما كان يجلس في بيته ، فوقف بين يديه ، قائماً على قدميه ، إجلالاً له ، وأبلغ في شكره على تمهده وفوافاه ابن زَرْب حق تكريمه آياه ، وسأله الجلوس ؛ فأبى عليه وأنشده مُتمَثِلاً :

أَقُومُ وما بِي أن أَقُومَ مَذِلَّةً عَلَيَّ فإني للكرام مُذَكَّلُ
على أَنَّها مِنِّي لَعَيْرُكُ هُجْنَةٌ ولا كُنْها مِنِّي وَيُنْكَ تُجْمَلُ

قال الحسن بن محمد في كتابه المسمى بـ « الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال » : وأمتحن القاضي ابن زَرْب ، على فضله ، مع عوام الناس بقرطبة ، في باب ابتطائهم للسقي ؛ فدعا بهم

في السجدة الذي توالى عليهم بأعظم ما امتحن به قاضٍ قبله ، وذلك أنه برز بهم عشرة مرّة : حضر معهم المنصور محمد بن أبي عامر استسقاء واحداً ، ولبؤسه ثياب بيض ، وعلى رأسه أقرف وشي أغبر ، على شكل أهل المصايب بالاندلس قديماً ، قد أبدى الخشوع ، وهو باك ، ودموعه تسيل على لحيتيه ، فتقدم إلى جناح الخراب عن يمين الإمام ، وقد كان فرش له هناك حصيراً ليصلي عليه ، فدفعه رجله ، وأمر بنزعه ، وجلس على الأرض ، وشهد الاستسقاء ، فلما تم ، أمر القاضي بتفريق صدقات كثيرة من مال أو طعام عن خليفته وعن نفسه . ولهجت العامة بدم القاضي ، واستبطاء الرحمة بوسيلته ، وأطلقوا ألسنتهم بالطعن في دينه ، ووصفه بالركون إلى ابن أبي عامر ، وعابوه بالقبول هداياه ، والاستسقاء لمعطيتيه ، فلما تكرر بالاستسقاء وإبطاء الغيث ، هاجت العامة في بعض برونه إلى الربض ، وثاروا ، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة ، يعططون ، وينكتونه بمعايه ، ويقولون له : « بئس الوسيلة انت إلى الله تعالى والشفيع في إرسال الرحمة ، إذ أصبحت إمام الدين ، وقيم الشريعة ! ثم لا تتورع عن قبول ما يرسل به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجارية ! » وأبدوا في ذلك ، وأعادوا ، وهموا أن يبسطوا إليه أيديهم ويمتنهوه ، حتى لاذ منهم بالثربة (١) المنسوبة إلى السيّد مرّجان ، بمقبرة الربض بقربة ، وكانت حصينة الأبواب ، منيعة الأسوار ، فصار فيها ، وأغلق أبوابها عليه ، واحتصن بها منهم ، وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه ، فأرسل الفرسان والأشراف إلى ناحيته ، فكشفوا عنه من كان قد تلفف به من العامة ، وفرّقوهم ، وانصرف إلى داره سالماً ، وقد لقي منهم أذى شديداً . فلما عاود البروز إلى الاستسقاء بعد ذلك ، أرسل المنصور إليه خيلاً كثيرة من عنده ، أحاطت بأكناف المصلي عند تكامل الناس فيه قبل الصلاة ، استظهر بهم على شغب العامة ، فلم يجسر أحد من الشفهاء على النطق بكلمة شرّة . وكان لا يجلس للحكومة حتى يأكل ، وكان موصوفاً بطيب الطعام : له منه ومن الحلواء والقاكهة وظيفة معلومة . وكان يقول : « لا شرف في كونين ! » ورفع فيه — على ما حكاه عياض — حديثاً لبعض السلف .

ثم قال : توفي — رحمه الله ! — في رمضان سنة ٣٨١ . ومولده في رمضان سنة ٣١٩ .

(١) ق : بالربة .

وتفاقدته الناس ، وأثنوا عليه حسناً . وأظهر ابن أبي عامر لموته غمّاً شديداً ، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية أمتنعوا به ، واستدعى ابنه محمداً ، وهو طفل ، ابن ثلاثة أعوام ، فوصله بثلاثة آلاف دينار ، والطف ، قيمتها ما يناهز العدد المسمى ، وليس ذلك من أفعال المنصور يبدع ، فقد كان في حسن معاملته للناس ، والوفاء لهم ، بمنزلة لا يقوم بوصفها كتاب ، حتى يُقال إنه لا يأتي الزمان بعثله في فضله ، ولا طفرت الأيدي بشكله .

ومن عجيب أخبار محمد بن عبد الله بن أبي عامر وحديثه — رحمه الله ! — ما وقع في كتاب الفقيه أبي جعفر أحمد بن سعيد بن أبي الفيتا ، عند ذكره أيام المنصور ودولته . ونقله غيره ، ونصّه : قال : أخبرني بعض من رويت عنه أنه كان بآثنا ليلة ، مع بعض إخوانه ، في غرفة ، فرقد رفيقه ودريته ، ولم يرقد هو قلقاً وسهراً ، فقال له صاحبه : « يا هذا ! قد أضرتني في هذه الليلة بهذا السهر ، فدعني أرقد . » فقال : « إني مُفكر مشغول البال ! » فقال له صاحبه : « يا هذا ! وانت أمير المؤمنين ؟ » فقال له : « هو ذلك ! » فعجب منه وقال له : « بالله ! لتأخذ معي في هذا الامر ، وسأعذني فيه ! » فقال له : « يصلح فلان ، ويصلح فلان ! » وسمي له جماعة ، وهو لا يجوز من المذكورين أحداً ، الى أن قال له : « يصلح أبو بكر بن يثقي بن زرب » فقال له ابن أبي عامر : « يا هذا ! فرجت عني ! ليس بالله يصلح لها أحد غيره ! » ثم رقد . فضت الأيام والليالي ، وولى ابن أبي عامر الخطط ، الى أن صار له ملك الأندلس كله بخلافة المؤيد بالله ، واستولى على الامر والنهي به ، وذلك الرجل رفيقه وصاحبه يتوقع أن يتذكر المنصور لاحتقاره في تلك الليلة ، فلما كان في بعض الليالي ، مات القاضي ابن السليم ليلاً . وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار ، لا يقع أمر من الأمور حتى يُعلم به . فأخبر بموت ابن السليم ساعة موته في الليل ، فبعث في ذلك الرجل رفيقه في تلك الساعة . فلما وصل اليه رسوله ، تداخله من الفزع غير قليل ، ونحش على نفسه ، فنهض اليه ، وأكفأه معه ، فلما وصل قال له : « يا هذا ! قد مات القاضي ابن السليم ! » قال : فزاد فزع الرجل ، ثم قال له : « من ترى أن يولي القضاء ؟ » قال له : « الذي رأينا تلك الليلة ! » محمد بن يثقي بن زرب ! » فقال له المنصور : « فانهض اليه ، وأقرأه سلامي ، وبشره

بالقضاء ، وأخبرته بكل ما دار بيني معك في تلك الليلة ، حرفاً بحرف ، ولا تنقصه شيئاً ، ولا توجد عذراً إن اعتذر ! » وسكن روع الرجل ونهض الى ابن زرب ، فاعتذر له ، فلم يقبل له عذراً ، وحكى ما دار له مع المنصور قديماً ، فرضى القضاء ، وتقدم له .

ومن الكتاب المسمى : إن المنصور كان كثيراً ما يترشح للإمارة ، ويرجع الملك الأندلس كلها ، ويكثر من التحدث بذلك في حديثان سنه ، وإقبال أمره ، ويتمنى ذلك ، ويرصده ، ويعيد به أصحابه ، ويوليهم الخطط ، ويمشيهم بالولايات ، فيأتي ذلك كما يذكره ، وعلى ما كان يرسمه . ومنه قال : أخبرني الفقيه أبو محمد علي بن أحمد ، قال : أخبرني محمد بن موسى بن عزرون ، قال : أخبرني أبي ، قال : « اجتمعنا يوماً في منبرنا لنا ، بجهة الناعورة بقرطبة ، مع المنصور بن أبي عامر ، وهو في حدائة سنه ، وأوان طلبه ، وهو مرعزي مؤمل ، ومعنا ابن عمته عمرو بن عبد الله بن عسقلاجة ، والكاتب ابن المرعزي ، والحسن بن عبد الله بن الحسن المالح . وكانت معنا سفرة فيها طعام ، فقال ابن أبي عامر ، من ذلك الكلام الذي كان يتكلم به : « إني لا بد أن أملك الأندلس ، وأقود العساكر ، ويُنفذ حكي في جميع الأندلس ! » ونحن نضحك معه ، وتتعجب من قوله ، فقال لنا : « تمنوا علي ! » . فقال كل واحد منهم ، فقال عمرو بن عبد الله بن عمته : « آتمني أن توليني على المدينة ! نضرب ظهور الجناة وتفتحها مثل هذه الشاردة ! » وقال ابن المرعزي : « أشتي أن توليني أحكام السوق ! » وقال ابن الحسن : « أحب أن توليني قضاء رية ! » قال موسى بن عزرون : « فقال لي : « تمنى ! » فشقت لحيتي ، وقلت كلاماً سمجاً . فلما صار المنصور الى ما صار اليه من ملك الأندلس ، ولي ابن عمته المدينة ، وابن المرعزي السوق ، وولي ابن الحسن رية ، وبلغ كل واحد منهم الى ما تمنى . وأغرمني مالا عظيماً أحجف بي وأفقرني ، لقبح ما كنت قد جئت به . »

وكان المنصور من أهل الذكاء والنبل والبأس والحزم ، تصرف ، بعد العلم والطلب ، أيام الخليفة الحكم ، في الامانات والقضاء ، ثم ملك الأندلس بولاية الحجابة لهشام ، وذلك في النصف من شعبان سنة ٣٦٦ ، فاستولى على كثير من الأمصار ، وصار خبره أطيب الأخبار . ولم يزل على حالته من الظهور ، والعز المتصل المشهور ، الى أن توفي بمدينة سالم ، سنة ٣٩٢ ، وهو منصرف من غزو بلاد الروم . وقد كان عهد الى ثقاته أن يدفنوه

حيث يموت ، ولا يحملوه في تابوت ، وقبروه هناك . وعلى مشهد مكتوب — رحمه الله وأرضاه ! — :

آثارُ تليكَ من أخباره حتى كأنك بالعيان تراه
تالله ! ما يأتي الزمانُ بمثلِهِ أبداً ، ولا يحصى الشُّغورُ رسوَاهُ

ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي رية

وأما الحسن بن عبد الله الجذامي المالقي ، فهو أوَّل قضاة الدولة العاصمية بكورة رية ، حسبها حكاة ابن أبي الفيض وثقله غيره . وكان — رحمه الله ! — فقيهاً ، نبهاً ، كطينا ، متفنتاً ، بصيراً بمذاهب العلماء ، قساعاً للفقهاء ، شديداً على أهل الأهواء ، رفيقاً بالضعفاء ، سكن بقرطبة مع أبيه ، إذ كان له بها مالٌ وإصهارٌ ، وتردد إليها . وصحب فيها أيام قراءته ، محمد بن أبي عامر وغيره من أهلها ، وأخذ عن أسيانها . وأصله من رية . من العرب الشاميتين ، النازلين بها عند الفتح . واختص سلفه منهم بسكنى مالقة ، وهي إحدى مدائن الكورة ، وحدث عماتها في القديم ، من جهة الشرق ، الحمة ، حيث الماء السخن العجيب الغريب ، ومن ناحية الغرب ، حصن الورد ، المعروف الآن بمُنْت ميسور ، القريب من مربلة ، ومن جهة الجوف ، وادي شليل ، حيث حصن بني بشير ، والرئيسول ، ثم الأرض المعروفة بالخنوس ، إلى قرية جليانة (١) القريبة من استبة (٢) ، إلى حوز موزور . قال القاضي أبو عبد الله بن هسكر ، صدر كتابه الذي وصف فيه مالقة : أما الاسم المنطلق على جميع الكورة قرية ، وأغلظها اسماً عجمياً . « والرأي » عند المليك ونحوه ، وبهذا الاسم توجد في كتب الأماجم . وكان ابن الحسن المتقدم الذكر من أصحاب المنصور ، الملازمين له في أسفاره ، لم يختلف عنه في غزواته إلى بلاد ، مدة حياته ، معقوداً له على جند بلده ، معظماً في قطره ، مرجوعاً إلى نظره ، وكان كثير البدار إلى ملاقة العدو بنفسه . وكان هجيراً عند القتال

(١) ق : جليان . — (٢) ق : الريّة .

قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم ١ — : « لا يجتمع كافرٌ وقائلٌ في النار أبداً »
 واستشهد — رحمه الله — في غزوة جربيرة المشهورة ، في جملة من استشهد من
 المسلمين ؛ وكانوا نحو ثمانمائة فارس : قُتل فيهم رؤساء العسكر ، مثل يحيى بن مطرف ،
 وقاسم بن منصور ، والكثير من وجوه الناس . ثم نصر الله جنده وعسكره ؛ فحسن الظن
 وحقق الرجاء ، ومنع عباده الظفر ، بعد اليأس منه . قال أحمد بن سعيد : وذلك برأى
 رآه المنصور بن أبي عامر . وهو أن عهداً وشدة في نقل المحلة إلى ربوة مشرفة ، أشرف
 منها على جميع النصارى ؛ فلما رأى الناس شخصه في أملاها ، وعلموا مكانه ، رجحوا
 ظنونهم ، مع ما ألقى الله تعالى في قلوب الروم من الرعب ، وأن المسلمين في قوة ، والمدد
 يأتيهم ، والأجناد تتكافل عليهم ؛ فانهزموا وتفرقوا ؛ وتبعهم المسلمون نحو عشرة أميال ،
 واستولوا على محلتهم . وعند ذلك كتب المنصور كتابه المشهور إلى من فرّ عنه من
 جنود ، يوبّخهم .

ومن فصوله ما نصّه : « وكثيراً ما فرط من قولكم ، وسبق من عزمهم ، أنكم
 تجهلون قتال المارق والحصون ، وتشتاقون ملاقات الرجال على العجول . حين جاءكم
 شائجه بالامنيّة ، وقاتلكم بالشرطيّة ، وظهرت لكم رعة الطائفة النصرانيّة ، أنكرتم
 ما عرفتم ، ونفرتُم ما ألقتم ، حتى فررتُم فرار اليعافير من آساد الغيل ، وأجفَلتم إجنال
 الرئال عن المقتنعين ! فألحقتم العار بأنفسكم ، بعد الاختيارى لكم ؛ وطرقتُم الشر على
 أعناقكم ، وضيعتم حرمانكم ، وأحضرتم ذمتكم ؛ فلا نعمت رعيتم ، ولا تزيين
 حفظتم ، ولا وجوهكم أبقيتُم ، ولا غضب الله ورسوله أقيتم ! فقد قال الله عز وجل :
 « يا أيها الذين آمنوا ! إذا كفيتم فئة ، فاثبتوا واذكروا الله كثيراً ؛ كفلكم
 تفلحون » (١) . وقال : « ومن يؤلّهم يومئذ دُبره إلا متحرفاً لقتال ،
 أو متحيزاً إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله ؛ وما أواه جهنم وبئس
 المصير » (٢) . « فقيم ولم كان انحيازكم ، أشكاً في وعد ربكم ؟ أم خوراً في أصل
 طبعكم ؟ أم عجزاً عن دفع باطلهم بحقكم ؟ ما كان إلا لسفه أحلامكم وسوء نظرهم في عاقبة
 أموركم ! يا أحلام الأطفال ، وأخلاق الرجال ! أنجوتُم إلى دار الفناء ، التي لا تنقطع هومها

(١) سورة الانفال : ٤٥ . — (٢) سورة الانفال : ١٦ .

ولا ترتفع غمومها؟ وتركتم النزوع إلى دار البقاء، التي لا ينصرم نعيمها؟ لولا رجال من الله صدقوا، فرفضوا عنكم العار بجلادهم وحرّروا رقابكم من الذلّ بجهادهم، وبدّلوا في الله ما بدّلوه بحكم القرآن، والرعاية لدرهم الدين والسلطان، لبرئت من جماعتكم، وأوجبت المواخضة على كافّتكم، وخرجت الإمام والأئمة عن عهدتكم، ونصحت المسامحين في الاستبدال منكم بغيركم! ولن أعدم من الله العلي العظيم حاجلاً نصيراً وحسن عقي لعباده المخلصين، وأوليائه المتّقين! فلا بدّ أن ينصر دينه بما شاء « ليُظهره على الدين كلّهم ولو كره المشركون » (١) !

وخلف القاضي ابن الحسن بعد وفاته، في مكان يتولاه، أخوه أحمد بن عبد الله ابن الحسن. قال عياض، وقد ذكره في « مدارك » : سمع من قاسم بن أصبغ وغيره. واستقضى بكورة رية إلى أن توفي. وكان مشاوراً. وكتب عنه فيما قيل. توفي في آخر سنة ٣٩٢.

ذكر القاضي ابن برطال والقاضي أبي العباس بن ذكوان

وتقدّم بقرطبة قاضياً، بعد ابن زرب، محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي، المعروف بابن برطال (٢)، خال المنصور محمد بن أبي طاهر.

ثمّ تلاه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان، وتسمّى بقاضي القضاة. قال ابن عفيف: وكان من خير القضاة نزاهة، وعلماً، ومعرفة، ورزاقاً، وعدلاً، وحزامة. وقال غيره: كان القاضي أحمد بن عبد الله في ولايته موقراً المجلس، مهيباً الحضرة، ما رأيت مجلساً قاضٍ قطّ أوقر من مجلسه. وكان إذا قعد للحكم في المجلس، وهو غاصّ بأهله، لم يتكلّم أحدٌ منهم بكلمة، ولم ينطق بلفظةٍ غيرُه وغيرُ الخصمَيْن بين يديه، وإنما كان كلامُ الناس بينهم أيماءً ورمزاً، إلى أن يقوم القاضي، فصار حديثه في ذلك عجيباً.

ولقد أثنى عليه في بعض مجالسه، من الأديب أبي بَحر أنس بن أحمد الجيتاني، داهية لم يبلغه بمثلها أحدٌ، لقرط هيبته، وذلك أنّه كلّم بَين يديه خصماً له، كلاماً استطال فيه عليه، بفضل أدبه، وطلاقة لسانه، وفارق عادة المجلس في التوقير، فرفع صوته، وعزّ عطفه

(١) سورة التوبة: ٣٣، سورة الصف: ٩. — (٢) ق: بطل.

وحسر عن ساعديه ، وأشار يديه ، ماداً لهما الى وجه خصمه ، واعياً على الأعوان تقديمه . فتأوَّكه القاضي بنفسه ، وأنكر عليه إكثاره ، وقال : « مهلاً ! طافك الله ! اخفض صوتك واقبض يدك ! » فقال له أنس : « ومهلاً يا قاضي ! أمن المحدثات أنا ؟ فأخفض صوتي ، وأستر يدي ، وأعطى معصمي لديك ! أم من الأنبياء أنت ؟ فلا أجهر بالقول عندك ! وذلك شيء لم يجعله الله تعالى إلا لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ » (١) . ولست به ولا كرامة ! وقد ذكر الله تعالى أن النفوس تجادل عنده يوم القيامة في الموقف الذي لا تعدله مقامات الدنيا في الجلالة والهيبة . قال الله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوْفَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » (٢) . » لقد تعديت ، يا قاضي ! طورك ! وعلوت في منزلتك ! وإنما البيان ، بعبارة اللسان ، وبالمنطق ، يستبين الباطل من الحق ؛ وإنما البوس ، مع النحوس ، ولا بد في الخصام ، من إفساح كلام ! » قال : فبهت القاضي بقوله ، وأغضى على تقريره ، وجعل يقول : « الرفق أولى من الخرق ! » وانصرف أنس ، والناس يعجبون من صبره له .

قال : وكان من أرفع خلال القاضي ابن ذكوان ، صحة رأيه ، وإحاطة النصيحة لمن شاوره . ولآه القضاء المنصور بن أبي حامر ، وكان من جملة أصحابه وخوادمه ؛ ومحلّه منه فوق محلّ الوزراء ، يفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه .

قال عياض في « مدارك » : لم يتخلّف عنه في غزوة من غزواته ، ولا فارقه في ظمّن ولا إقامة ؛ وكذلك كان حاله مع ولديه المظفر والمأمون بعده : قد تيمّنا برأيه ، وعرفوا النجاح في مشورته . وكان له بداخل القصر بيت خاص به ، يأتيه آخر النهار ؛ فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبي حامر : فيفاوضه في جميع ما يحتاج إليه . وربما بات عنده بالنزاهة وخفة الوطأة ، حتى قيل إنه ما سأله ، على مكاتته منه ، حاجة لنفسه ولا لغيره بتصریح ، مع كثرة ما اتقضت على يديه من حوائج الناس ؛ بل كان يعرض ما يحتاج إليه

عرضاً بالمنكر والمستحسن ، فيستطرد للبحث عنها . ولم يزل على هذا الى أن توفى المنصور ، وولى ابنه المظفر ، فزاد أثره ، إلى أن قسدا ما بين القاضي وبين وزير الدولة عيسى بن سعيد ، بسبب قسح شراء ضيعة اشتراها عيسى من وكده ابن السليم السفية ، فقضى ابن ذكوان بردها إلى السفية ، وقسح بيعه . فالتحمت بينهما العداوة ، وعمل عيسى في طلب ابن ذكوان وجوه الحيلة ، إلى أن أوقع المظفر بخادمه ، الغالب على أمره ، طرفة ، فسعى به عيسى . وكانت لابن ذكوان من طرفة اللطف منزلة . ونسب عيسى طرفة وأصحابه إلى القدح في الملك ، فقتل طرفة فاشتملت التهمة على ابن ذكوان خاصة ، فوجد عيسى السبيل . وصرف المظفر أبا العباس بن ذكوان عن القضاء والصلاة ، وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم ، وساء رأيه فيهما .

وولى القضاء والصلاة عبد الرحمن بن قطيس ، فلم يقم ، على استقامته واستقلاله ، مقام ابن ذكوان لتبريزه . فحن القضاء إليه ، وأسف الناس على فقدده . وحسن رأى عبد الملك عما قريب منه ، فصرف أبا العباس إلى خطته بعد تسعة أشهر من عزله ، فازداد رفعة إلى رفعته ، ونمت حاله عند المظفر ، لاسيما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقدح في دولته ، وبطش المظفر به وقتله إياه ، وفقرغ مكانه لأبي العباس ، واستراح منه . فلم يكن يجري شيء من أمور المملكة إلا عن مشورة ابن ذكوان ، إلى أن هلك عبد الملك المظفر ، وولى أخوه عبد الرحمن ، فرفع منزلته ، وولاه الوزارة بمجموعة إلى قضاء القضاء . وبقي ذلك إلى أن انقرضت دولة بني طاهر ، بقيام المهدي بن عبد الجبار المرواني عليهم ، أول ملوك القننة ، وأحق الناس على ابن ذكوان لخاصته من العارمية ، فاقا عليه أحكاماً أمضاها عليه في قضائه ، فتوقف عنه لجلالته ، وأزال عنه اسم قاضي القضاء واقتصر به على قضاء الجماعة . وعلى إثر ذلك قتل المهدي ، وبايع الناس هشام ، خلافته الثانية . وقام وأرضح الصقلي بأمره وحجابه والبرابرة ، مع سليمان المستعين ، يأتون قرطبة ، ويرومون دخولها ، وكان ميل الناس وابن ذكوان إلى السلم وصلاح البرابرة ، فيقال إن ابن ذكوان نصح هشام في وأرضح ، فبلغته المناصحة ، فسعى على بني ذكوان بعملة التهمة في الميل إلى البرابرة ، وأن الناس بيع لشارتهم . فنفذ أمر هشام بإخراجهم عن الأندلس ، وتقيضهم إلى المدونة ، فحملوا إلى المرية ، وأجيزوا حينهم

البحر في حال شدة ارتجاجه ؛ وعُتِفَ بهم ، وسلبوا دوابهم وثيابهم . فكُتِبَتْ سلامتهم ، وخرجوا إلى وهران ؛ وقامت لتكثبتهم بقرطبة القيامة . ثم قُتِلَ وأُضْحِجَ وحسن الرأي فيهم ، ووُجِّهَ عنهم ، وعادوا إلى وطنهم ، إلا أنهم لم يتعاونوا العمل ، ولا تقلدوه ، مع تكرار الرغبة لهم .

وتماذى أبو العباس على حاله من السكون والانتقاض ، إلى أن توفي سنة ٤١٣ . ثم تلاه أبو حاتم أخوه .

ورثي الأديب ابن الخطاط (١) الضريز أبا العباس بقصيدة فريدة ، أولها :

عفاء على الأيام بعد ابن ذكوان	وقبحاً لدنيا غيرت كل إحسان
سأبكي دماً بعد الدموع بمنيرة	تغير إحساني وتعب من شاني
وإن حياتي اليوم بعد وفاته	دليل بأن العذري كل إنسان
أحقاً سراج العلم أخذه الردى	وهدم ركن الدين من بعد شاني
وغودر في دار البلا علم الهدى	فزعزع آساس مضعع أركان
فشقت عليه المكرمات جيوبها	وألقت رؤوس المجد عنها محار

ذكر القاضي أبي المطرف بن فطيس

ومن القضاة بعد ابن ذكوان ، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس . وقد كان تفرقه خطئة المظالم بعهد المنصور محمد بن أبي عامر ؛ فكانت أحكامه شداداً ، وعزائمه نافذة ؛ وله على الظالمين سورة مرهوبة . وشارك الوزراء في الرأي ؛ إلى أن ارتقى إلى ولاية القضاء بقرطبة ، مجيء إلى خطة الوزارة والصلاة ؛ وقل ما اجتمع ذلك لقاض قبلك بالاندلس . ولقد بلغني أن عبد الرحمن بن بشر ، قاضي آل حمود ، خاطب ابن هشام ، قاضي القيروان ، في بعض ما يكتب له القضاة من أمر الحكومة ؛ وكان ابن بشر ممن احتمل إلى خطة القضاء خطة الوزارة ، وأثبتتهما معاً في العقد

(١) ق و ر : الخطاط .

الذي أدرجه في كتابه إلى ابن هشام ، مُقَدِّمًا ذِكْرَ الوزارة على القضاء ؛ وذلك كان رُسْمُهَا عند ملوك بني مروان ؛ فلما قرأ العقد ، رمى بالكتاب وقال : « ما عهدنا وزراء القوم تُنفِذُ أحكامهم ! » وترك النظر في تلك الحكومة . وتعجّل منه قاضي الأندلس مخزاةً ومجئنةً . وكان له بداره مجلسٌ عجيبُ الصنعة ، حسنُ الآلة ، ملبّسٌ كُلُّه بالخضرة : جدرانُه وأبوابُه . وسقفُه وفرشُه وستورُه ونمازيقُه ، وكلُّ ذلك متشاكل الصفات ، قد ملأه بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي ينظر فيها ويُخرج منها ؛ وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته — رحمه الله !

ذكر القاضي يحيى بن وإفد اللّخمي

ومنه يحيى بن عبد الرحمن بن وإفد اللّخمي . ولي القضاء سنة ٤٠١ هـ ، فاستقبل به خير استقبال ، على ما كان بذلك الزمان من فتن واعتلال . قال ابن حبان : كان آخرَ كُملاء القضاة بالأندلس عالماً ، وهدياً ، ورجاحةً ، ودينياً ، جامعاً لخلال الفضل . تقلّد الشورى بعهد العاصرية ، فكان مبرزاً في أهلها . وتقلّد الصلاة بالزهراء مدّة ، إلى أن استعفاها ؛ ولما قامت فتنة البرابر ، كان ابن وإفد أحدَ الأشداء عليهم ، وأكبر الناس نقاراً منهم ؛ فتغلّبوا على قرطبة ، وخلصوا أميرها ؛ واشتدّ طلبُهم على القاضي ، وقد استخفى ؛ فمُثِر عليه عند امرأة ؛ فسيقَ راجلاً ، مكشوف الرأس ، نهاراً ، يُقاد بعمامته في عنقه ، والمُنَادى يُنادى عليه : « هذا جزاء قاضي النصارى ، ومُسبّب الفتنة ، وقائد الصلاة ! » وهو يقول مجاباً : « بل والله ! ولي المؤمنين ، وعدو المارقين ! أتم شرّ مكاناً ، والله أعلم بما تصفون ! » والناس تتقطع قلوبهم لما نزل به ؛ فلقيته في هذه الحالة بعضُ عداه ؛ فقال له : « كيف رأيت صنعَ الله بك ؟ » فقال : « ما أتم قضاة ! » كان ذلك في الكتاب مسطوراً ؛ ولقيه بعضُ أصحابه ، فقال : « نرى أن أبلغ أمرَكَ أبا المباس بن ذكوان ؟ فإنه مقبولُ القول عبد البرaire » فقال : « لا حاجة لي بذلك ! » فأدخل على المُستعين سليمان بن الحكم في تلك الحالة ؛ فأكثر توبيخه ؛ وأغرته به البرaire ؛ فأمر بصلبه . فشرع في ذلك . فوردت عليه شفاطات من الفقهاء والصالحين

الذين لا يرى ردهم ، يرغبون إليه في شدة ويقبضون إليه ما أمر به فيه ؛ فرفع عنه الصلب والمثلة ، وأمر بضمة إلى المطبخ ، وتثقيفه . وكان السلطان يُجري وظيفة على من فيه ؛ فكان ابن واقد لا يأكل منها . ولم يبعد — رحمه الله ! — أن اعتلّ في محبسه ؛ فأخرج ميتاً في نعش ، منتصف ذي الحجة سنة ٤٠٤ ؛ فوضعه الأعوان بالساقية ، موضع غسل المجازم ^(١) . فاحتسله قوم إلى دار صهره ؛ فسدت بابه في وجه النعش ، وبرأ منه تقية . وسمع الزاهد حماد بن عمار بالقصة ؛ فبادر ، وصار بنعشه إلى منزله ؛ فقام بأمره .

قال صاحب « المدايرك » . وكان من عجيب الاتفاق أن ابن واقد كان قد أودع عند هذا الصالح كفنّه وحنوطه وقارورة من ماء زمزم لجمازه ، فتمّ مُرادُه . وحدثت من كراماته . وجاء بنعشه وصلى عليه في طائفة من العامة عند باب الجامع . ثم ساروا به ؛ فواروه التراب — غفر الله لنا وله !

وعطل سليمان بن الحكم ، إمام البرaire ، خطة القضاء بقرطبة طول ولايته ، زاهماً أنه لم يرتض لها أحداً ، لما تاب عليه وليه أحمد بن ذكوان من تقليدها ؛ فعطل اسم القضاء مدة من ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر ، إلى أن هلك إمام البرaire في محرم سنة ٤٠٤ ، وولى على بن حمود الفاطمي ، وأعاد رسم القضاء الذي كان قد ضاع بقرطبة ، وأحياء بأن ولّاه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر . وكان آخر قضاء الخلفاء — رحمهم الله تعالى ! — وذلك سنة ٤٠٧ ، أيام تغلب ابن حمود المذكور على ملك بني مروان بالاندلس ، وظهوره على آخرهم سليمان بن الحكم صاحب البرaire ، ومليكه لدار تمليكهم قرطبة . ثم هلك على بن حمود ، وولى مكانه القاسم أخوه ؛ فأمر القاضي عبد الرحمن بن بشر على ما كان يتولاه من القضاء لأخيه . وكذلك فعل المعتلى بالله يحيى بن على لما ولى ، تبع رأى أبيه وعمّه في القاضي المذكور ؛ فأثبتته في مكانه ، وقدم محمد بن الحسن ، ولد عمته زينب شقيقة أبيه ، قاضياً بمالقة أيضاً ؛ وذلك سنة ٤٢٦ .

(١) روق : الحاويج (٩) .

ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة

ولندكر الآن في هذا الباب نبذاً من أنباء هذا القاضي ، وكيفية ولايته القضاء ، ومحنته . فنقول : هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي . ولما عرض عليه الأمير يحيى الولاية ، تمتنع ، وأظهر الإيابة وسأله المتاركة بالرّحم الذي بينهما . واعتذر بأمر ، منها صغر سنّه ، وأخبره أنّ بالمدينة من هو أقعدّ منه بالقضاء وأولى به ، فردّ اعتذاره ، وعزم عليه عزماً أخافه ، فإنه مدّ يده الى سيفه وقال : « إن شئت ، القضاء » وإن شئت ، هذا . مثل ما فعل الأمير إبراهيم بن الأغلب مع ابن عمته القاضي عبد الله بن طالب ، حين اختاره للقضاء بإفريقية ، فأباه . وعند ما شاهد ابن الحسن من عزم المعتلى ما شاهده ، قبل الولاية على شروط ، منها أن يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج الى ذلك ، وإن كان مقيماً بقصره ، وأن يتفرد يومين من كلّ جمعة برّسم تنقّد أملاكه ، والنظر في مصالح نفسه الخاصة به ، وأن يكون له النظر على ولاية الكورة وسائر المشتغلين بها ، حتى لا يجرى حيف على أحد ، في ناحية من نواحيها ، ولا يقع فيها نصرف لحاكم في أمرهم إلاّ عن إذنه . فآتمذ ذلك كلّهُ وأمضاه . وما كان قصده ، على ما قيل عنه ، إلاّ إبعاد الكلفة عن نفسه ، وطمّعه ، عند الاشتراط في تركه .

وكان حازماً ، صارماً ، عدلاً في أحكامه ، جزلاً . وبقي على حاله إلى أن قُتل الأمير يحيى الملقب بالمعتلى بظاهر قرْمُونة ، وتولّى الأمر بعده ولده حسن ، وحاجبُه نَجاء الصقليّ^(١) ، ووزيره أبو محمد اللّسطينيّ ، فاستمعى ابنُ الحسن من القضاء ، وذهب إلى العدول عن طريق الحاجب والوزير ، لما رآه في الدولة من الاضطراب . وفي أثناء ذلك ، توفّي حسن الأمير ، وأراد نَجاء بقاء الأمير باسم ابن صغير كان له ، فمات حينه . ويقال إنّ نَجاء قتله وأجمع على نحو أمر الحسينين وأن يضبط هو البلد لنفسه ، فدعا لذلك البربر ، وهم كانوا أكثر الاجناد ، فساعدوه في الظاهر ، وعظم ذلك عليهم . ثم إنّ الحاجب ترك اللّسطينيّ بمالقة ، وتوجّه إلى الجزيرة ليمسكها ، فلم يتفق له مُلكها ، فرجع إلى مالقة .

(١) ق : يحيى الصقلي .

فلما كان بقرية قرت يعمون ، قتل الجنودُ نَجاءً ، وقطعوا رأسه ، وسبقُ منهم فرسان إلى مائقة ، فقالوا : « جئنا للوزير لنأخذ منه البشري بدخول نجاء الجزيرة . » فلما وصلوا إليه ، وضعوا فيه سيوفهم ، وقتلوه ، واستخرجوا إدريس بن يحيى من محبسه ، إذ كان معتقلاً هنالك من قبل الحاجب والوزير . وبايعه الناس ، وتسمى بالعالى بالله ، الظاهر بأمر الله .

قال القاضي أبو عبد الله بن عسكر ، وقد ذكر في كتابه هذا الأمير : وكانت بيعته يوم الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الآخرة من سنة ٤٣٤ . وكان نبيه القدر ، رفيع الذكر ، رحيم القلب ، يتصدق كل يوم جمعة بخمسمائة دينار . ورد كل مطرود عن وطنه إلى محله ، ولم يسمع بغيّاً في أحد من رعيته . وكان أدب اللقاء ، حسن اللباس ، يقول من الشعر الأبيات الحسان . ثم قال ابن عسكر : قدّم للأحكام بمائقة الفقيه أبا عبد الله بن الحسن . ووقفت على كتاب تقديمه بأيدي عقبه ، ابتداءً بعد البسملة : « هذا كتاب أمر به ، وألفه ، وأمضاه من عهده ، وأحكمه الإمام أمير المسلمين ، عبد الله العالى بالله ، الظاهر بحول الله ، إدريس بن المعتلى بالله — أعلى الله أمره وأعز نصره — للوزير القاضي أبي عبد الله محمد بن الحسن — وفقه الله — فكله به القضاء بين المسلمين بمدينة مائقة — حرسها الله — وأصلها . » وهو كتاب كبير في رقى ، وتأريخه في إحدى عشرة ليلة من ربيع الأول سنة ٤٤٥ ، وعليه توقيع العالى بخط يده ، نصه : « يُنفذ هذا ويُعمل عليه ! والله الموفق ! وهو المستعان ! »

قال ابن عسكر : وكان الحاجب المظفر أبو مسعود باديس بن حبوس بن ما كُسن ابن زيرى بن مناد الصنهاجى ، صاحب غرناطة ، يدعو للحكوتين الذين بمائقة ، فلما توفي إدريس بن يحيى العالى ، طمع في مائقة ، فنزلها بجيشه ، وكانت بها فتنة . ثم دخلها يوم الثلاثاء من ربيع الآخر سنة ٤٤٨ ، فملكها . وقدّم القاضي ابن الحسن الجذامى ، المشتهر عقبه الآن ببني النباهي للقضاء والوزارة ، على ما كان في أيام العالى ، ثم إن باديس خرج عن مملك مائقة إلى ولده الملقب بسيف الدولة بلقين ، ورشحه للولاية من بعده ، وحمله على مجاملة القاضي بها ، والمعاهدة له بسنن الطائفة ، فعمل بحسب ذلك . ومن جملة مکتوباته له : « بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا ما ألتزمه ، واعتقد العمل والوفاء

به ، بُلْتُقَيْن بن باديس ، الوزير القاضى أبى عبد الله محمد بن الحسن — سلمه الله ! — واعتقد به إقراره على خِطَّة القضاء والوزارة ، فى جميع كورة رَّيَّة ، وأن يُجرى من الترفيع به ، والامِّ كرام له إلى أقصى غاية ، وأن يُجرى على الجزية فى جميع أملاكه بكورة رَّيَّة حاضرتها وباديتها ، الموروثة منها ، والمكتسبة القديمة الاكتساب والحديثة ، وما ابتاع منها من العالى — رحمه الله ! — وغيره ، لا يلزمها وظيف بوجه ، ولا يكلف عنها كلفة على حال ، وأن يُجرى فى قرابته ، وخوِّله ، وحاشيته ، وعامري خنياعه ، على المحافظة والبرِّ والحرية . وأقسم على ذلك كلُّ بُلْتُقَيْن بن باديس ، بالله العظيم ، وبالقرآن الحكيم . وأشهد الله على نفسه ، وعلى التزامه له ، وكفى بالله شهيداً ! وكُتِبَ بخط يده فى مُسْتَهْل شهر رمضان سنة ٤٤٩ . والله المستعان ! »

واستمرت إمارة بُلْتُقَيْن بماثقة إلى عام ٤٥٦ ؛ فتوفى بها من وجع أصابه . ومادت المدينة إلى ما كانت عليه من آيالة المظفر والده ؛ فزاد ابن الحسن أثرة إلى أثرته ، وعرض عليه قضاء حضرته ؛ ورام نقلته من عادته فى ترك الجراية المتعارفة لأمثاله من القضاة ؛ فثبت على حالته ، ولم يأخذ على القضاء رزقاً من بيت المال مدَّة حياته . وكان عن التعامل بالمرتب فى غناء ، لكثرة ماله ، ولما تقدم من إرفاقه بتحرير أملاكه ؛ وكانت من الكثرة بحيث ناهز أملاكه صاحبه القاضى بإشبيلية ، إسماعيل بن محمد بن عباد ؛ وربما زاد خارجة ، ولا سيما فيما يرجع إلى النفقات والصدقات : فإنه كان يصنع الدعوات الواسعة ، ويحضرها شيوخ وقته من الفقهاء والأماثل : فيوليهام إكراماً ، ويوسعهم إطلاماً . وكان فى كل رمضان يحذو حذو صهره القاضى بقُرطبة أحمد بن زياد ؛ فيدعو بدار له ، تجاور المسجد عشرة من الفقهاء ، فى طائفة من وجوه الناس ، يفطرون كل ليلة عنده ، ويتدارسون كتاب الله بينهم ، ويتلونه . وكان يذهب مذهب العباس بن عيسى ، أحد أشياخ أبى محمد ابن أبى زيد ، أن ينوى الإنسان فى كل تطوُّع وصية يوصى بها ، وصدقة برء التبعات المحصورة ، لأن ردّها أوجب من التطوُّع ؛ وكذلك فى الصلوات : إذا أحب أن يتنفل ، صلى صلاة يوم ، ونوى بها الخمس تكون قضاء عملاً لا يدرى أنه فرط فيه أو فسد عليه . وكان فى فضائه ماضياً ، مهيباً ، صليب القناة ، قليل الإدارة فى الحق ، لا يقضى على هناة ، ولا يخاف لومة لائم .

وجرت عليه بسبب ذلك عظام ، آخروها ما حكاها الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس بن حبوس في كتابه المسعى : « التبتيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري في غرناطة » . فقال عن جده السلطان المظفر باديس إته كان قد وُكج الى القاضي ابي عبد الله ابن الحسن النباهي ، في أمور مألقة ، قليلها وكثيرها . وكان ابن السقاء صاحب قرطبة قد نُقل اليه عنه أن المظفر أراد أن يوليه قصبه مألقة ، لولا ما أشار القاضي بخلاف ذلك ؛ فخذ عليه ذلك . وكان بمألقة رجل غريب ، يُعرف بابن البزلياني ، طمع في تولية القضاء ، وقام في باله أنه ، لو فقد النباهي ، لم يُوجد للقضاء غيره . وكان حسن صاحب الدبوس أميناً للمظفر على الدخائر (١) ، قد أشربت نفسه خوف القاضي ؛ فاتفق رأي جميعهم على قتله عند ابن الفاسي بقرطبة ؛ وكان المذكور يُريه الصداقة والتخديم لإرادته . وكانت للقاضي ضيعة بقرطبة ، كثيراً ما يتصرف اليها ؛ وابن الفاسي يتولى إصلاحها . فلما أتى قدره ، مضى على عادته لجهة قرطبة ، ونزل بقرتيته ؛ فهبط اليه ابن الفاسي ، يقول له : « شر فني ، يا سيدي ! بالطلوع إلى ، والقبول لضيافتي ! وما هي إلا من مارك ومتاركة في الحقيقة ! » فطلع هو ومن كان معه من الفقهاء ، منهم الأديب غانم ؛ فلما تم بالطعام ، أراد الانصراف ؛ وابن الفاسي قد هيناً له سوداناً ، متأهبين لأخذه ، فبادروا به ، وخنقوه ؛ وأطلق الآخرين . وعدد عليه قبل ذلك ما أفسده من توليته مألقة .

ويحكى أن القاضي المذكور سمع صوتاً ، في بعض زوايا بيته ، نهاراً ؛ ولم ير شخصاً قبل الذي حل به من هاتف ، يقول له بصوت ضعيف :

قل للوزير القاضي النباهي : هل تستطيع دفاع أمر الله ؟

فزع لذلك جزعاً شديداً ، ولم يذر من أين يؤتى ؛ وتكرر عليه الصوت ثلاث مرات . ووافق بعد ذلك ابن الفاسي بقرطبة ، ومضى اليه المظفر بنفسه ، وعباً أمواله ، وجمع عسكره ، ونزل عليها ؛ فأحسن ابن الفاسي بميل الجند إلى الرئيس ، وخاف على نفسه ؛ فخرج من الحصن على غفلة ، ودخل في قطعة من البحر ، وفر بنفسه . وصار المعقل إلى الحاجب ، وثقفه بعد إتفاق كثير عليه ، وامتنحن قضية القاضي ؛ فأعلم بسعى صاحب الدبوس فيها ؛

فأمر بقتله وقتل ابنه ، أخذاً بثأر قاضيه ، إذ كان له ناصحاً ، وعلى دولته مشفقاً . هذا ما حكاه الأمير أبو محمد ، ومن خطه المنسوب له نقلت .

قال غيره : وكان مقتل القاضي أبي عبد الله بن الحسن في عام ٤٦٣ . وذكر ابن عسكراً في مصنفه عنه ، عند ذكر ولده ، أنه استقضى بغرناطة أيضاً . والظاهر أن ذلك كان على إثر وفاة سيف الدولة . وقد مضى القاتل والمقتول ، وعند الله تجتمع الخصوم !

ذكر القاضي إسماعيل بن عبيد وابن محمد

ومن القضاة إشبيلية ، أبو الوليد إسماعيل بن عبيد النخعي إشبيلي . قال ابن حبان : كان حسن المعرفة بقطع من الشعر ، صالح النظر في الفقه ، عالم ، كاتباً ، حليماً ، أديباً ، حسيباً ، وإفرا النفقة ، (ذكروا أن أملاكه كانت ثلث كورته ،) قديم الجاه على سلطان الأندلس من العاصرية ، مُشتغلاً لهم بالأمور العظيمة . فولى قضاء بلده وعمله مدة . ثم صرف عنه ، أيام المظفر عبد الملك ، عند ارتياده للقضاء أهل السلامة برأى ابن ذكوان ، فاستقدم إلى قرطبة . وولى مكانه أبو عمر بن الباجي نحو سنة ، فلم يجدوه في أمورهم ، ولا قام لهم مقامه ، فاضطروا إليه وردّوه إلى عمله ، وصرفوا الآخر صرفاً جيلاً . ولم ابن عبيد عمله ، ثم قعد عند القضاء ، وتوفي سنة ٤١٠ .

وانتصب لرياسة مكانه ابنه أبو القاسم محمد ، وكان جزلاً ، ذا أدب ومروءة ، ولأه القاسم بن حمود القضاء مكان أبيه ، فبعد صيته . وكان ممن اعتنى بالعلم ، إلى أن تار ببلده بعد اضطراب بني حمود ، فتأربى ، وحاز رياسته ، وأورثها عقبه ، فجاءوا بعد من أجل الملوك بالأندلس ، إلى أن أخرجهم عنها المرابطون سنة ٤٨٤ .

قال ابن أبي الفياض : وكان سبب ثورة ابن عبيد تخلص أهل إشبيلية القاسم بن حمود ، وذلك أنه ، لما خرج القاسم من قرطبة ، أرسل إلى إشبيلية إلى ابنه في إخلاء ألف وخمسمائة دار لوجوه البربر ، فعز ذلك على أهل إشبيلية ، فاجتمعوا على أن يضبطوا مدينتهم ، ويخلصوا طاعة القاسم .

ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

ومن القضاة ببلاد شرق الأندلس ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي . قال عياض فيه : جال ببلاد المشرق نحو ثلاثة عشر عاماً ، وكان يصحب الرؤساء ، ويقبل جوائزهم ، فكثير القائلون فيه من أجل ذلك . ولي قضاء مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث إليها خلفاء ، وربما قصدها بنفسه . ومن شعره :

إذا كنتُ أعلمُ علماً يقيناً بأنَّ جميعَ حياتي كساعةٌ
فلمَ لا أكونُ ضئيلاً بها وأجعلُها في صلاحٍ وطاعةٍ

والقاضي أبو الوليد هذا من القوم الذين سما ذكرهم بعد وفاتهم ، وانقضاء أمد حياتهم ؛ فبهرت ولايتهم ، واشتهرت في الآفاق درايتهم . ومنهم كان القاضي أبو بكر ابن عبد الله بن العربي ، وأبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي ؛ فجرت عليهما محن ، وأصابتهما فتن ، ومات كل واحد منهما مغرباً عن أوطانه ، محملاً عليه من سلطانه . وقال بعضهم : ثم ابن العربي ، وخنق اليحصبي — نعمد الله الجميع برحمته ، وجعل أجورنا موفورة بمنته .

ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث

ومنهم يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث ، يكنى أبا الوليد . فلكده الخليفة هشام ابن محمد المرواني القضاء سنة ٤١٩ هـ ، وهو شيخ قد زاد على الثمانين ؛ وهو ذو ذهن ثابت ، جزل الخطابة ، حاضر المذاكرة ؛ وله كتب حسان في الزهد والدقائق . قال ابن بشكوال ، وقد ذكره في « صلت » : قال صاحبه أبو عمر بن مهدي ، وقرأته بخطه : كان — نفع الله به ! — من أهل العلم بالحق والحديث ، كثير الرواية ، وافر الخط ^(١) ،

(١) د : وافر الخط من علم الهدى والبرية .

قائلاً للشعر النفيس في معاني الزهد وما شابهه ، بليغاً في خطبته ، كثير الخشوع فيها ، لا يتمالك من كميته من البكاء ، مع الخير والفضل ، والزهد في الدنيا ، والرضى منها باليسير ، ما رأيت فيمن لقيت من شيوخى ، من يضاويه في جميع أحواله . كنت ، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة ، أرى وجهه يصفر ، ويدافع البكاء ما استطاع ، وربما غلبه ، فلا يقدر أن يمسه . وكان الدمع قد أضر في عينيه وغيّرهما ، لكثرة بكائه . وكان الثور بادياً على وجهه . وكان قد صحب الصالحين ، ولقيهم من حديثه ، ما رأيت أحفظ منه لأخبارهم وحكاياتهم . ومن تأليفه : « كتاب فضائل المنقطعين إلى الله » . توفي — رحمه الله ! — ليلتين بقيتا من رجب سنة ٤٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن منظور

ومن القضاة بقرطبة ، محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي من أهل إشبيلية ، يكنى أبا بكر . روى يبلده عن الفقيه الزاهد أبي القاسم بن عصفور الحضرمي ، وأبي بكر ابن عبد الرحمن العواد ، وغيرها . واستقضاها المتمدن محمد بن عبّاد بقرطبة . وكان حسن السيرة في قضاائه ، عدلاً في أحكامه . ولم يزل متولّي القضاء بها إلى أن توفي ، في غرة جمادى الآخرة سنة ٤٦٤ . ذكره ابن بشكّوالم .

ذكر القاضي أبي الأصمغ عيسى بن سهل

ومن القضاة بقرطبة ، أيام دولة الصنهاجة ، الشيخ الفقيه أبو الأصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي . ذكره ابن بشكّوالم ، فقال فيه : سكن قرطبة . وأهله من جيتان ، من وادي عبد الله من عمّلمها . روى عن أبي محمد مكّي بن أبي طالب ، وأبي عبد الله بن عتاب الفقيه — وتفقه معه ، وانتفع بصحبته — وعن أبي عمر بن القطان ، وأبي سروان بن مالك ، وأبي القاسم بن محمد بن حاتم ، وابن شماس ، وأبي زكرياء القليسي وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، حافظاً للرأى ، ذا كراً للمسائل ، عارفاً

بالتوازل ، بصيراً بالأحكام ، متقدماً في معرفتها . وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً ، يُعَوِّلُ
الحاكمُ عليه . وكتب للقاضي أبي زيد الحشَّاء بِطَلْسِيَّةً ؛ ثم للقاضي أبي بكر بن منظور
بِقُرْمَلِيَّةٍ . وتولى الشورى بها مدَّةً . ثم ولي القضاء بِالْعِدْوَةِ . ثم استقضى بغيرنامة .
وتوفي مَضْرُوقاً عن ذلك يوم الجمعة ، ودُفِنَ في يوم السبت الخامس من المحرم سنة ٤٨٦ .
ومن الكتاب المسمَّى « بالتَّبَيَّانِ مِنَ الْحَادِثَةِ السَّكَائِنَةِ بِدَوْلَةِ بَنِي زَيْرٍ
فِي غِرْنَامَةِ » ، تصنيف أميرها عبد الله بن بُلْقَيْنِ بن باديس بن حَبْسُوس ، وقد تكلم في أمر
المرابطين ؛ فقال ما معناه : إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ، لما استقرَّ بسبته ،
يروم عبور البحر برسم الجهاد في الأندلس ، وتجه إليه الأمير عبدُ الله المتقدم الذكر
قاضيُه ابن سهل رسولاً ، في مَعْرُضِ الْمَنَاءِ لَهُ ، والتلق بالرحب ، والإعلام عن الأمير
الذي أرسله بالمسارعة إلى ما يذهب إليه في جهاده ؛ فقابله بالمبرة والكرامة ، وقال له :
« لستُ من يكلف أحداً فوق طاقته ! » دهاء منه وحذقاً . وحين ظهر لابن سهل ، على ما حكاه
الأمير في الكتاب ، ما تحقَّقه من خلاف جُندِ مَرْسِلِهِ ، واختلال أنفُسِ أَهْلِ بِلَدَتِهِ ،
قدم بنفسه عند يوسف بن تاشفين ، وتقرَّب إليه ، وأعلمه أن القطر ليس عليه فيه
مُخْتَلَفٌ . ولما كان من ظهور المسلمين على الروم ما كان ، وانقلب الأجناد بعد ذلك ،
ودانوا المرابط بالطاعة ، فتمسَّك عزٌّ ونعمة ، ورجوا أن يكونوا عنده في أعلى مرتبة ،
أَتَمَّاهُمْ ، وقطع ، وقال : « ما نصحووا مولام رَبِّ الإحسان عليهم ! فكيف يكون
حَالُهُمْ مع غيره ؟ » وعلى إثر ذلك أَخْرَجَ ابن مَرْسِلٍ عن القضاء ، فالتمَّ داره إلى وفاته
— تجاوز الله عنا وعنه ، وغفر لنا وله !

ذكر القاضي موسى بن حماد

ومن مُصْذِرِ الْقُضَاةِ ، وثقات الرواة ، الشيخُ الفقيهُ الْعَدْلُ الزَّيْهُ أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى
ابن حماد . ولي القضاء بِجِهَاتٍ شَتَّى ؛ فَعَمِدَتْ سِيرَتُهُ ، وشكَّرت طريقتُهُ . وكان شديداً
على أهل الأهواء ، مترقياً بالضعفاء ، متقاضياً عن هنات الفقهاء ؛ وآخِرُ ولايته مدينةُ
غِرْنَامَةِ : استقضاه عليها أميرُ المسلمين عليُّ بن يوسف بن تاشفين .

ومن المرسوم له عند ذلك ما نصه : « وبعد ، فإننا قد فرغناك برهة من الدهر لشأنك ، وأرسلنا على جهة الترفيه زماماً عن عنانك ؛ وحين علمنا أنك قد أخذت لحظتك من الإجماع ، ودار بتودُّعك وراحتك دوراً الآيام ، خيرناك لحظة القضاء ثانية بزمامك ، وأعدناك الى سيرتك الأولى من لزامك ؛ وقد كنا بعد استخارة القضاء بين أهل غرناطة وأصحابها - أمّتهم الله وحرّسها - للثقة المكيّنة بإيمانك ، والمعرفة الثاقبة بمكانك ؛ فتقلدنا معاناً مسدداً ما قلدناك ، وانفضّ نهوض مستقل بما حملناك ؛ وتلق ذلك بانسراح من صدرك ، وانبساط من نفسك وفكرك ، وقم في الخطبة مقام مثلك بمن استخعت سنّه ورجع حلمه ، وكفّه عن التهاوت ورعّه وعلمه . وليس هذه بأول ولايتك لها ، فنبتدي بوصيتك ونعيده ، ونأخذ بالقيام بحقها العهد الموفق السديد ؛ بل ، قد سلّمت فيها أيّامك ، وشكر فيها مقامك ، واستمرت على سنن الهدى أحكامك ؛ فذلك الشرط عليك مكتوب ، وأنت بمثله من إقامة الحق مطلوب . وإننا على ما نعلمه من جميل نظرك ، واعتدال سيرك ، لم نر أن تقفل توصيتك بحكام الانظار القاصية عنك ، والقريبة منك ؛ فلا تنصرف فيها إلا من كثرة الثناء عليه ، وأشير بالثقة اليه . ولتكن رقيباً على أعمالهم ، وسائلاً عن أحوالهم ؛ فمن بطى به سعيه ، وساء فيما تولاه نظره ورأيه ، أظهرت سخطته ، وأعلنت في الناس جرحته . فذلك يعدل جانب سواء ، ويشربه النصيحة فيما يتولاه . » وتأريخ هذا المكتوب أوائل شهر رمضان المعظم الذي من عام ٥٢٤ .

ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد

ومنهم محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد . ذكره ابن بشكوال فقال : قاضي الجماعة بقصر طلبة ، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها ؛ يكنى أبا الوليد . روى عن أبي جعفر أحمد ابن رزق ، وتفقّه معه ، وعن أبي مروان بن سراج ، وأبي عبد الله محمد بن خيرة ، وأبي عبد الله محمد بن قرّج ، وأبي علي الغساني ؛ وأجاز له أبو العباس العذري ما رواه . وكان فقيهاً عالماً ، حافظاً للفقّه ، مقدّماً فيه على جميع أهل عصره ، عارفاً للفتوى على مذهب مالك وأصحابه ، بصيراً بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم ، نافذاً في علم الفرائض والأحوال ، من أهل

الرياسة في العلم والبراعة والفهم ، مع الدين والفضل والوقار والحلم ، والسمت الحسن ، والهدى الصالح . سمعتُ الفقيه أبا مروان عبد الحكم بن مسرة يقول : شهدتُ شيخنا القاضي أبا الوليد يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر . ومن تواليقه « كتاب المقدمات لأوائل كتاب المدونة » و « كتاب البيان والتحصيل ، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل » ، واختصار « المبسوط » ، واختصار « مشكل الآثار » للطحاوي ، إلى غير ذلك من تواليقه ؛ سمعنا عليه بعضها ، وأجاز لنا سائرَها . وتقدّم القضاء بقرطبة ، وسار فيه بأحسن سيرة ، وأقوم طريقة . ثم استعفى عنه ؛ فأعفى ، ونشر كتبه وتواليقه ، ومسائله وتصانيفه . وكان الناس يلجؤون إليه ، ويموتون في مهماتهم عليه . وكان حسن الخلق ، سهل اللقو ، كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جيل العشرة لهم ، حافظاً لمهدم ، كثير البر بهم . وتوفى — عفا الله عنه — ليلة الأحد الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٥٢٠ هـ ؛ ودُفن عشي يوم الأحد بمقبرة العباس ؛ وصلى عليه ابنه أبو القاسم ، وشهده جمع عظيم من الناس . وكان الثناء عليه حسناً جيلًا . ومولده في شوال سنة ٤٥٠ .

وقد كان أيام حياته توجه إلى المغرب ، إثر الكائنة التي كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالرئيسبول ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠ . فاستخار القاضي أبو الوليد في النهوض إلى المغرب ؛ مُبَيِّنًا على أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة ^(١) عليه . فوصل إليه ؛ فلقبه أكرم لقاء ، وبقي عنده أبر بقاء ، حتى استوعب في مجالس عدة إراد ما أزعجته إليه ، وتبين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره له ؛ والفصل عنه ، وعاد إلى قرطبة ؛ فوصلها آخر جمادى الأولى من السنة المذكورة . وعلى إثر ذلك أصابته الملة التي أضجعتْهُ ، إلى أن أفضت به إلى قضاء نخبه ، ولقاء المرتقب من محتوم لقاء ربه . وتبارى الأدباء والشعراء في تأييده ^(٢) ، وحق لهم ذلك — رضى الله عنه وأرضاه —

(١) ق و ر : بالجزيرة .

(٢) ق : تأييده . ر : تأييده .

ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي

ومن القضاة ، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري ، من أهل مالقة ، وجدة علماءها . ولي القضاء ببلده مدة طويلة ، فسار فيه بأجل سيرة من العدالة والتزاهة ، وكان في مذهبه صلياً ، ورعاً ، زاهداً ، متقناً ، أديباً ، وله على كتاب « الموطأ » شرح كبير حسن فريد . روى عن القاضي أبي الوليد الباجي ، وابن عتاب ، وابن شماس وغيرهم . ذكره ابن عسكراً في كتابه ، ثم قال : ومن شعره :

كانَ الإِمانُ وكانَ الناسُ أَشَدَّ بِهِ فاليومَ فَوْضَى فلا دَهْرُ ولا ناسُ .
أسافلٌ قد علَّتْ لم تَعْلُ من كَرَمِ ومُشْرِقاتِ الأَعاليِ مِنْهُ انكاسُ

ومعنى هذين البيتين ينظر إلى قول لبيد بن ربيعة في يئتيه أيضاً :

ذَهَبَ الدِّينَ يُعَاشُ في أَكْثافِهِم وَبَقِيَتْ في خَلْفِ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ
يَتَأْكُلُونَ مَذْمُومَةً وَخِيَانَةً وَيُعَابُ قَاتِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبِ

وكان قعود القاضي أبي عبد الله المذكور ، لتنفيذ الأحكام ، بالمسجد المذكور له من داخل مالقة ، بإزاء قبر كان قد حفره بالزيادة هنالك ، وأعدّه لنفسه ، وفيه دُفن . وذلك صدرَ جمادى الأولى من سنة ٥٠٠ هـ — رحمه الله وأرضاه — وذكره خلف بن عبد الملك ابن بشكروال في « صلة » ، وأثنى عليه هو وغيره .

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي

ومنهم محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى المالقي ، يكنى أبا عبد الله . أخذ عن أهل بلده ، وألف كتاباً حسناً في الزهد ، سماه « المؤنس في الوحدة » والموقف من سنة الغلة . ولي قضاء غرناطة بعد القاضي أبي سعيد ، وذلك سنة ٥١٥ هـ وكان على المهمة ،

شريف النفس ، موفور الحفا من العلم ، عدلاً ، زهياً ، سرياً ، فاضلاً ، جليلاً ،
بارع الادب . توفي سنة ٥١٩ . ذكره ابن عنكر ، وأثنى على تأليفه المذكور .
وذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي الفضل عياض الحمصي

ومن القضاة بقرنائة ، في حدود ٥٣٠ ، عياض بن موسى بن عياض الحمصي
من أهل سبتة . وذكره في « صليته » خلف بن عبد الملك بن شكوال ؛ فقال فيه :
يكنى أبا الفضل . قدم الاندلس طالباً للعلم ، فأخذ بقربة عن القاضي أبي عبد الله محمد
ابن علي بن محمد بن ، وأبي الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج ، وعن شيخنا أبي محمد
ابن عتاب وغيرهم . وأجاز له أبو علي النساني ما رواه ، وأخذ بالشرق عن القاضي أبي علي
حسن بن محمد الصدفي كثيراً ، وعن غيره ؛ وعن بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم ؛ وجمع من
الحديث كثيراً . وله عناية كبيرة به ، واهتمام بجمعه وتقييده . وهو من أهل اليقين في العلم
والدكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة ؛ فخدمت سيرته فيها . ثم تولى
عنها إلى قضاء قرناطة ؛ فلم يطل أمدّه بها . وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخر سنة
٥٣١ ، وأخذنا عنه بعض ما عنده . وسمعته يقول : سمعت القاضي أبا علي حسن بن محمد
الصدفي يقول : سمعت الإمام أبا محمد التميمي بسفداد يقول : « ما لكم تأخذون
العلم عنا وتستفيدونه منا ؟ ثم لا ترحمون علينا ! فرحم الله جميع من أخذنا عنه
من شيوخنا وغيرهم ! » ثم كتب إلى القاضي أبي الفضل بخطه يذكر أنه ولد في
منتصف شعبان من سنة ٤٧٦ . وتوفي — رحمه الله — بمراكش ، مغرباً عن وطنه ،
وسط سنة ٥٤٤ .

قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتمول بها أملاكاً ، وأنه له من
مدينة بسطة . ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتأليفه
وبعض أخباره وخطبه — تمنّينا الله وأئناه برحمته !

[أي حرق الاندلس]

ذكر عيسى بن الملقجوم قاضي فاس

ومن القضاة ، عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي ، من أهل مدينة فاس ، وجلة أعيانها ، يكنى أبا موسى ، ويعرف بابن الملقجوم . رحل إلى قرطبة عام ٤٧٥ ؛ فأخذ بها عن أبي علي الغساني ، وأبي عبد الله بن فرج بن الطلائع ، وأبي بكر حازم . وكرّ راجعاً إلى بلده ؛ فولى القضاء به . وكان فقيهاً زهياً ، عدلاً ، جزلاً . وبقي قاضياً إلى أن توفى في شهر رجب عام ٥٤٣ . ذكره ابن الرّثبيري وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج

ومنهم ، محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم الشّجيري ، المعروف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة ؛ يكنى أبا عبد الله . روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه ، وثقته عنده ؛ وقيّد الغريب واللغة والأدب عن أبي مروان عبد الملك بن مراح ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه ، ومن أبي علي الغساني وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، معدوداً في الحديث والأدب ، بصيراً بالفتيا ، راسماً في الشورى ؛ وكانت الفتوى في وقته تدور عليه ، لمعرفة ، وثقته ، وديانته . وكان معنياً بالحديث والآثار ، جامعاً لها ، مقيّداً لما أشكل من معانيها ، ضابطاً لأسماء رجالها ورواياتها ، ذا كراً للغريب والأنساب واللغة والإعراب ، وطالماً بمعاني الأشعار والسير والأخبار . قال ابن بشكّوال : قيّد العلم عمره كله ، وعنى به عناية كاملة : ما أعلم أحداً في وقته عنى كعنيته . قرأت عليه ، وسمعت ، وأجاز لي بخطه . وكان له مجلس بالجامع بقرطبة ، يسمع الناس فيه . وتقلّد القضاء بقرطبة مرّتين . وكان في ذاته ليناً ، صابراً ، مظهرأ ، حليماً ، متواضعاً ، لم يُحفظ له جورٌ في قضيته ، ولا ميلٌ بهواة ، ولا إصغاءٌ إلى عناية . وكان كثير الخشوع والذكر لله تعالى . ولم يزل ، آخر عمره ، يتولى القضاء بقرطبة ، إلى أن قُتل ظلماً بالمسجد الجامع بقرطبة ، يوم الجمعة ، وهو ساجدٌ لأربع بقين من صفر من سنة ٥٢٩ . ومولده في صفر سنة ٤٥٨ . وكتابه في نوازل الأحكام ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس ، من الدلائل على تقدّمه في المعارف وبراعته — نعمدنا وإياه برحمته !

ذكر القاضي أبي القاسم بن حدين

ومن صدور القضاة ، أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حدين التَّغْلَبِيُّ ، قاضي الجماعة بقرطبة . ذكره ابن بشكوال في كتابه ، فقال فيه : يكنى أبا القاسم . أخذ عن أبيه ، وتفقَّه عنده ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن كرج ، وأبي علي القسائي ، وأبي القاسم بن مدين المقرئ ، وغيرهم . وتعلَّم القضاء بقرطبة مرتين . وكان نافذاً في أحكامه ، جزلاً في أفعاله ، وهو من بيت علم ، ودين ، وفضل ، وجلالة . ولم يزل يتولى القضاء بقرطبة إلى أن توفي عشي يوم الأربعاء ، ودُفن يوم الخميس التاسع بقين من ربيع الآخر سنة ٥٢١ هـ ، وصلى عليه ابنه أبو عبد الله .

ذكر القاضي حدين بن حدين

ومنهم حدين بن محمد بن حدين التَّغْلَبِيُّ . قال عنه صاحب « الذَّيْل » : ولي القضاء ببليده ، بعد أبي عبد الله بن الحاج الشهيد ، في شعبان سنة ٥٢٩ هـ . وكان مقتل ابن الحاج في الركعة الأولى من صلاة الجمعة . ثم صرف ابن حدين بأبي القاسم بن رشد سنة ٥٣٢ هـ . واستعفى ابن رشد ، فأعفى ، وأعيد هو ثانية . ثم صرفت إليه الرياسة ، عند اختلال أمر المرابطين ، وقيام ابن قسي عليهم بغرب الأندلس ، وهو على قضاء قرطبة . ودُعي له بالإمارة ، يوم الخميس الخامس من رمضان سنة ٥٣٩ هـ ، وتسمي بأمر المسلمين المنصور بالله . ويقال إن ولايته كانت أربعة عشر شهراً . وتعاونته الحسن ، فخرج إلى العدة الغربية ، في قصص طويلة . وأقام هناك وقتاً . ثم رحل إلى الأندلس ، فاستقر منها بمالقة . ومن أسباب انحياسه إليها ، المواصل القديمة التي كانت بين سلفه ، وبين بني الحسن من أهلها ، فأقام بها إلى أن توفي - عفا الله عنا وعنهما -

وذكره ابن الرُّبَيْر ، في باب « أحمد » من حرف الألف ، وقال فيه ما حارصه : روى

عن سلفه ، وأهل بلده ؛ وولى قضاء الجماعة . وكان ذا رواية ، ودراية ، وعناية بالعلم . وبويع له . فلما استقامت له حال ، ولا رضى منه ذلك الاتحال ، إلى أن استقر بمالقة تحت إمالة غيره ؛ فتوفى بها سنة ٥٤٧ . وبعد وفاته أخرج من قبره ، وصلب في اثني عشر رجلاً من أصحابه .

وسماه أبو عبد الله بن عسكر في تأريخه ، وذكر نبأ من أخباره ، وأنه كان يحدث في صغره ، بما يؤول إليه أمره في كبره . ووصف كيفية إخراج من قبره ، وصلبه بمالقة ، إثر الاستيلاء على رئيسها أبي الحكم بن حشون وقتله ، وأنه لم يكن له عقب ، وبقي عقب أخيه . قال المؤلف — أبق الله بركته ! — : وعند الفتنة الأشقيلولية ، انتقل من بقي من بني حمدين من مالقة ، فاستقرُوا بمدينة سلا من العدو الغربية — حاطها الله تعالى ! — وأعقابهم بها حتى الآن ، تحت عناية ورعاية . فسبحان ممدبر الأمور ، ومداول الأيَّام والشهور !

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدى

ومنهم ، الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدى ، أحد أعلام زمانه جلالة ، وجزالة ، ونباهة ، ووجاهة ، ولى القضاء برية سنة ٥٣١ ، فقام بأعبائه أجهل قيام ، فذهب إلى اتقاء الشهود ، والتسوية في الأحكام بين الشريف والمشروف ، وأخذ في تجديد ما كان قد درس من رسم الأحباس ، ومخفط من جميع الناس . واستمرت ولايته مدة من نحو ثمانية عشر عاماً . ثم استشعر من نفسه قصوراً مملالة ، وفتور شاقة ؛ فآلى إلى الزهادة ، وقبض يده عن أخذ الجراية المتعادة لأمثاله من القضاة ، وأكثر من الإفصاح بالاستعفاء ، فترك لشأنه ، وسمع منه قوله يخاطب أحد طلبته :

مَنْ الْكِتَابَ وَلَا تَجْمَلُهُ مُشْدِلاً وَلَا يَكُنْ صَوْنَهُ لِلدَّرْسِ تَعْطِلاً
وَسَلْ فَمَيْكَ فَمَا أَنْتَ جَاهِلُهُ قَرُبًا كُنْتَ يَوْمَ مَسْئُولُهُ

وله ، يراجع الخطيب ابن أبي العيش ، وقد تكلم معه في خصومة أحد اللاتنيين به :

« وَهَبَكَ اللَّهُ وَتَيَّأَ مِنْ نِعْمَةِ السَّوَابِ الضَّوَائِي ! وَأَوْزَدَكَ مِنْ نِعْمَةِ الْمَذَابِ الصَّوَائِي !
 وَلَا رَلْتَ بِصِيرًا بِمَكَايِدِ النَّاسِ ، خَيْرًا بِظَائِ خُدَعِهِمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فِي الْكُنَاسِ ! فَإِنَّهُمْ ،
 كَمَا تَدْرِيهِمْ ، يُرِيشُهُمُ الْبَاطِلُ وَيُثْرِيهِمْ ، وَالْمَاقِلُ يُعِظُّهُمْ وَلَا يَغْرِيهِمْ . وَمِثْلَكَ مِنْ
 الْإِخْوَانِ ، تَمَنَّيَ عِلْمَ تَلَوْنِ الزَّمَانِ ، وَعَرَفَ سِيرَ الْعَجَمِ وَالْعَرَبِ ، وَلَمْ يَنْبُ عَنْهُ الْفَرْقُ
 بَيْنَ السَّمْعِ وَالضَّرْبِ . لَا سَيِّئًا وَالْدُنْيَا الْآنَ قَدْ صَارَتْ مَكْشُوفَةً ، وَأَخْلَاقُ أَهْلِهَا مَقْصُوحَةٌ
 مَعْرُوفَةٌ ، فَهَنَّاكَ وَجَبَّ نَ يُعْذِرُ الْمَرْءَ أَخَاهُ ، وَيَنْصُرُ مَا قَصَدَهُ مِنْ وَهْيِهِ وَتَوَخَّاهُ ، وَالْوَلِيَّ
 تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ ، وَإِنْ قَصُرَتْ عَنِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ الْعِبَارَةُ ، وَلَقَدْ أَقْسَمَ مَا رَفَعَ إِلَى ذَلِكَ
 الْحُظْمِ شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ ، وَلَا أَخَا ارْتَدَعَ عَنِ الْمَسَارِعَةِ إِلَى مَا قَادَهُ إِلَيْهِ هَوَاهُ . وَبِالْجَلَّةِ فَإِنَّمَا
 هُوَ دَهْرٌ مَلَامَاتٍ وَشُؤْمٌ وَابْتِدَاءٌ عَوْرَةٍ وَلِدَوْدٌ خُصُومٌ ، وَقَدْ رَفَعْتَ ، أَيُّهَا الْإِخْ
 الْأَمْرُ ، إِلَى الَّذِي طَالَ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ الْعَمْرُ ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ، وَيَعْضِي
 حَكْمَهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالسَّلَامُ . »

وَأَكْثَرَ أَخَذَهُ عَنِ الْقَاضِيَيْنِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ ، وَأَبِي الْمُنَظَّرِ الشَّعْبِيِّ .
 تَوَفَّى بَعْدَ انْقِطَاعِهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَإِشَارِ الزَّهَادَةِ ، وَدُفِنَ بِمَسْجِدِ حُكْمَتِهِ ، الْمُنَسَّوبِ لَهُ
 إِلَى هَذَا الْعَهْدِ ، مِنْ دَاخِلِ سُوْر مَالِقَةَ . وَمَشَى أَمِيرُ وَطْنِهِ فِي جَنَازَتِهِ عَلَى رَجْلِهِ ،
 وَذَلِكَ سَنَةَ ٥٤٢ .

ذِكْرُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَعَافَرِيِّ

وَمِنْ الْقُصَاةِ بِإِشْبِيلِيَّةِ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرَبِيِّ الْمَعَافَرِيِّ ،
 الْمُسَكْنِي بِأَبِي بَكْرٍ ، مِنْ أَهْلِهَا . رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ سَنَةَ ٤٨٥ ، فَدَخَلَ الشَّامَ ، وَلَقِيَ بِهَا
 أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ الطُّسْرُطُوشِيَّ ، وَتَفَقَّهَ عِنْدَهُ . وَرَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ فِي مَوْسَمِ سَنَةِ ٤٨٩
 وَدَخَلَ بَغْدَادَ مَرَّتَيْنِ ، وَصَحَّبَ أَبَا بَكْرَ الشَّاشِيَّ ، وَأَبَا حَامِدَ الطُّسْمِيَّ الْقَزَّالِيَّ ، وَغَيْرَهُمَا
 مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ . ثُمَّ صَدَرَ عَنْ بَغْدَادَ ، وَلَقِيَ بِمِصْرَ وَالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ جَمَاعَةً .
 ثُمَّ حَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ سَنَةَ ٤٩٣ . وَكَانَ مِنْ أَهْلِ التَّفَنُّنِ فِي الْعُلُومِ ، مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعَارِفِ كُلِّهَا ،
 مُتَكَلِّمًا فِي أَنْوَاعِهَا ، حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهَا . اسْتَقْضَى بِمَدِينَةِ إِشْبِيلِيَّةِ ، فَقَامَ بِهَا أَجَلَ قِيَامِ .

وكان من أهل السراية في الحق ، والشدة ، والقوة على الظالمين ، والرفق بالمساكين . ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثه . قال المحدث أبو القاسم خلف بن عبد الملك : قرأت عليه بإشبيلية ، وسألتُه عن مولده ، فقال لي : وُلدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨ . وتوفي — رحمه الله — بالعِدوة ، ودفن بمدينة فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣ .

وفي « تكملة » المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار ، عن أبي عبد الله بن مجاهد الإشبيلي الزاهد العابد ، أنه لازم القاضي أبا بكر بن العربي نحو ثلاثة أشهر ، ثم تخلف عنه . فقيل له في ذلك ، فقال : « كان يُدرِّس ، وبغلته عند الباب ، ينتظر الركوب إلى السلطان . »

وذكره الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبَيْر في « رسلته » وقال فيه : رحل مع أبيه أبي محمد ، عند انقراض الدولة العبّادية ، إلى الحج سنة ٤٨٥ ، وسنه إذ ذاك نحو سبعة عشر عاماً . فلقى شيوخ مصر وعدد لنا أناساً . ثم قال : وقَّيد الحديث ، وضبط ما روى ، واتسع في الرواية ، وتفن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن . وعاد إلى بغداد بعد دخولها ، وانصرف إلى مصر ، فأقام « لا سكندرية » ، فمات أبوه بها ، أول سنة ٤٩٣ . ثم انصرف إلى الأندلس ، فسكن بلده إشبيلية ، وشوَّور فيه ، وسمع ، ودرس الفقه والأصول ، وجلس للوعظ والتفسير ، وصنّف في غير فنّ تسانيف مليحة ، حسنة ، مفيدة . وولى القضاة مدة ، أولها رجب من سنة ٥٣٨ ، فنفع الله لصرامته ، ونفوذ أحكامه . والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى أودى في ذلك بذهاب كتّبه وماله ، فأحسن الصبر على ذلك كله . ثم صرف من القضاء ، وأقبل على نشر العلم وبثه . وكان فصيحاً ، حافظاً ، أديباً ، شاعراً ، كثير المديح ، مليح المجلس . ثم قال : قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى — وقد وصفه بما ذكرته — ثم قال : ولكثرة حديثه وأخباره ، وغريب حكاياته ورواياته ، أكثر الناس فيه الكلام ، وطعنوا في حديثه . وتوفي مُنْصَرَفَةً من مرّاكش ، من الوجهة التي توجّه منها مع أهل بلده إلى الحضرة ، بعد دخول مدينة إشبيلية ، فبسوه بمراكش نحو عارم ، ثم سرحوه ، فأدركته منيته بطريقه على مقربة من فاس بمرحلة ، ونُحِل ميتاً إلى مدينة

فاس . فدُفِنَ بها بباب الجيسة . قال : وروى عنه الجُمُّ الفقير ؛ فَمِنْ جَمَلَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْمِائَةِ الْخَامَةِ ، الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَازِشِ ، وَطَائِفَةٌ . وَالصَّحِيحُ فِي الْقَاضِي أَبِي يَكْرَأَنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا دُفِنَ خَارِجَ بَابِ الْخُرُوقِ مِنْ فَاسَ ، وَمَا وَقَعَ مِنْ دَفْنِهِ بِبَابِ الْجِيَسَةِ وَهُمْ مِنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَغُلَطَّمٍ . وَقَدْ زُرْنَاهُ وَشَاهَدْنَاهُ قَبْرَهُ بِحَيْثُ ذَكَرْنَاهُ — أَرْضَاهُ اللَّهُ وَغُفِرَ لَنَا وَلَهُ !

ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي

وَمِنْهُمْ الْفَقِيهُ الْحَافِظُ أَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمِ الشَّعْبِيِّ الْمَالِكِيُّ . وَلِيَ الْقَضَاءُ بِلَدِهِ نِيَابَةً ، ثُمَّ اسْتَقْلَلَ . وَكَانَ عَالِمًا ، مُتَفَنًّا ، بَصِيرًا بِالنَّوَازِلِ ، حَافِظًا لِلْمَسَائِلِ ، وَعَلَيْهِ كَانَتِ الْقِتْيَا تَدُورُ بِقَطْرِهِ ، أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ وَالْقَاضِي أَبِي يَكْرَأَنَّ الْعَرَبِيَّةُ ، عِنْدَ اجْتِيَازِهِ عَلَى مَالِكَةٍ ، مُنَاطَرَاتٌ فِي ضُرُوبِ مِنَ الْعُلُومِ . وَكَانَتْ لَهُ فِي الْأَقْضِيَةِ مَذَاهِبٌ مِنَ الْجَهَادِ ، لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ مِنْ أَهْلِ طَبَقَتِهِ ، وَلَا سَيِّفًا يَرْجِعُ إِلَى رِوَايَةِ أَشْهَبَ ، وَنَظَرَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأُصُوصِ الْحَارِيِّينَ ، إِذَا أَخَذُوا وَمَعَهُمْ أَمْوَالٌ ؛ لِحَاجَةِ قَوْمٍ يَدْعُونَ بِمُلْكِ الْأَمْوَالِ ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ بَيْتَةٌ ، إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ الْمَالَ لَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِيْنَاءِ قَلِيلًا . وَرُوجِعَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْمَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ عَلَى الْأُصُوصِ ، وَدَعْوَاهُمْ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ . وَمَا أُعْطَاهُمْ مَالِكٌ ذَلِكَ ، إِلَّا بِسِيئَةِ الْحَالِ الَّتِي عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْفَسَادِ ؛ فَكَانَتْ حَالُهُمُ السِّيئَةُ مِنَ السُّعَى فِي الْأَرْضِ ، بِغَيْرِ الْحَقِّ بَيْتَةً عَلَيْهِمْ . وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ فِي الظَّالِمِ الْمَعْرُوفِ بِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَاسْتِبَاحَتِهَا لغيرِ حَقٍّ ؛ وَرَدُّهُ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : تَحْدَثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أُخْذُوا مِنَ الْفُجُورِ ، وَلَا جُورٍ أَكْثَرَ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّسَلُّطِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَأَبْشَارِهِمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ ؛ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ السَّبِيلَ فَقَالَ : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَسْخَرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ^(١) » . فَإِذَا كَانَ لِلْمَظْلُومِ سَبِيلٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَعَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْبَيْتَةَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْبَيَانِ ، فَكَيْفَ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ ، فَهُوَ بَيْتَةٌ كُلُّهُ ،

فظلُّ الظالم يَتَنَّةً عليه . ألا ترى أن مدَّعي القطة إنما يَتَنُّهُ الوصف للعِفَاص والوَكَاء ؟
 وربُّ رمية من غير رام ؟ وإرخاء الستور يَتَنُّ ، يجب بها للمرأة أخذ صداقها ،
 وتصدُّق في دعواها ؛ فقد صار الستر يَتَنُّ لها ؛ فظلَّ الظالم يدعى عليه بعد عزله مقبولٌ
 عليه من مدَّعيه ، لأنَّ ظلمه شاهدٌ بما يدَّعى عليه ، كما كانت معرفة العِفَاص والوَكَاء
 شاهداً لوَصَفها ، والستر شاهد للمرأة . وقد مرَّ طرف من الكلام عند ذكر زياد بن
 عبد الرحمن من هذا الكتاب على الغاصب والمقصوب (١) .

وكان يحكم في الرجل يريد أن يفتقل عن الأندلس بعياله ، إلى غيرها من عدوة
 البحر ، فتأبى زوجته الخروج معه ، لمكان البحر ، وشدته على ركوبه ؛ بأن له أن
 يخرجها ، ويسيرها حيث شاء ، إذا كان مأموناً في غيبته عليها . وكذلك كان يقول
 في الأب ، إذا أراد أن يرتحل إلى بلده ليسكن فيه ، فله أخذُ بنيه ، ولا يكلف يَتَنُّ أنه
 قد أستوطن وسكن مدَّةً ، لأنه لو تمكَّن أن يكلف الرجل ذلك فيهما قُرب ، لم يتكلف
 فيما بعد ؛ فقد يريد أن يرتحل من الأندلس إلى مَكَّة أو منصرفاً أو خراسان ، وهذا
 ما لا يُستطاع إلا بذهاب المدد المتطاولة . وقد ذكر ابن الهندي في هذه المسألة وقال
 ما حاصله : فيجبُ على النظر أن يكون القولُ قوله في الانتقال للسكنى وفي الموضع الذي
 يريد أن يتخذَ موطناً ، مع يمينه على ذلك . والذي عليه العملُ طلب الحارِض ، أباً كان
 أو غيره ، ثبوت الانتقال بعماله ، واستمرار استيطانه في البلد الذي ارتحل إليه .
 وذكر ابن مُغيث أن أقلَّ مدَّة الاستيطان ستَّة أشهر ، وليس للأب فيما دونها
 أخذُ الولد .

ويذكر عن الفقيه أبي المُطَرِّف أنه كان يستحضر كتابي « المُوطَّأ »
 و « المُدَوَّنة » عن ظهر قلب حرفاً حرفاً ونصاً نصاً . وله مجموعٌ نبيلٌ في نوازل
 الأحكام ، يقرب من « مُفيد » ابن هشام ، إلى جملة تقايد في مسائل . وتوفى في
 وجب سنة ٤٩٩ .

(١) راجع أعلاه ص ١٧ .

القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية - القاضي محمد بن سمالك العاملي

ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية

ومنهم القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي ، من أهل نمرناطة ، يكنى أبا محمد ، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية ، وصدور رجالها . وبيتُهُ بيتُ علمٍ ، وفضلٍ ، وكرمٍ ، ونبلٍ . وكان هذا القاضي - رحمه الله ! - فقيهاً ، نبياً ، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، أديباً بارعاً ، شاعراً ، لغوياً ضابطاً ، مُقيّداً . ولى القضاء بمدينة المرية في شهر المحرم عام ٥٢٩ . وألف كتابه المُسمّى بـ «الوجيز في التفسير» ، وجاء من أحسن تأليف وأبدع تصنيف . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في كتابه ، وأثنى عليه ؛ ثم قال : مولده سنة ٤٨١ . وتوفي في الخامس والعشرين لرمضان سنة ٥٤١ بمدينة كوزقة : قصد مُرسية مولى ، قضاءها ؛ فصُدَّ عن دخولها ، وصُرف منها إلى كوزقة ، اعتداء عليه ؛ فتوفي بها - رحمه الله !

ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي

ومنهم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي ، يكنى أبا عبد الله . أصل سلفه من مالقة ، من بيت نباهة وجلالة . وهو أوّل من ولى القضاء للموحّدين بقرناطة . ذكره السلاحي ، وقال فيه ما حاصه : إنّه كان فقيهاً جليلاً ، ذا كرامٍ للسائل ، عارفاً بالأحكام ، مسدّد الأغراض . وذكره ابن عسكّر ، وتكلّم في المنازعة التي وقعت بينه وبين بني حسّون ، وإنّه خرج بسببهم قاراً إلى قرناطة ؛ ثم جاز إلى مراکش ، في أوّل أمر الموحّدين ؛ فسكن بها . ومنها ولى قضاء قرناطة . وولى قضاء مالقة أيضاً . ذكره الأستاذ ابن الزبير ، وأخبر عن أبيه أبي محمد أنّه ولى قضاء قرناطة سنة ٥٣٧ .

ذكر القاضي عبد المنعم بن القرمس

ومن القضاة بمدينة غرناطة ، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي ، المعروف بابن القرمس . ولي القضاء بجزيرة شقرا ، وبمدينة وادي آش ، ثم بجيان ، ثم بغرناطة . ثم عزل عنها . ثم وليها الولاية التي كان من مضمّن ظهيره بها قول المنصور له : « أقول لك ما قاله موسى — عليه السلام ! — لأخيه هارون : اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين » (١) . « وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة وغير ذلك ، وقام بالجموع كلها أحسن قيام . وألف عدة تواليف ، منها « كتاب الأحكام » . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال : مولده سنة ٥٢٤ . وتوفي عصر يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ . ودُفن في عصر يوم الاثنين بباب البيرة ، وازدحم الناس على تشييعه بآلاف . — رحمه الله !

ذكر القاضي الحسن بن هاني اللخمي

ومنهم الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني اللخمي ، من أهل غرناطة ، وذوي بيوتها المعروفة بالعلم والفضل . قال فيه الملاحى ما حاصله ، إنه روى عن غالب بن عطية ، وأبي الحسن بن الباذش ، وأبي محمد بن عتاب ، وأبي الوليد بن رشد . وكان من أهل التقدم في النحو والأدب ، بارع الخط . ولي القضاء ببلده سنة ٥٤١ . وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٦٢ . ذكره ابن الزبير وغيره .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زمنين

ومنهم محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زمنين المرسي الألبيري ، يكنى أبا بكر . وهو من بيت محمد بن عبد الملك بن أبي زمنين الزاهد العابد ، المصنف في الفقه وغيره . ولي قضاء (١) سورة الأعراف : ١٤٢ .

مألفة في سنة ٥٩٢ . وكان في قضائه عدلاً ، مهيباً ، جزلاً ؛ فإذا انفصل من مجلس الحكم ، صار من ألين الناس جارباً ، وأحسنهم خلقاً ، وأكثرم تواضعاً ، وكان محدثاً جليلاً فاضلاً ؛ أخذ عن جماعة منهم أبو مروان بن قزمان ، وأبو علي بن مهبل الحشني ، وابن محرز ، وابن النعمة ؛ ومن أهل المشرق عن السلفي ، والعماني ، وابن عوف ، وغيرهم . وقد كان ولي القضا قبل مألفة بمجته شئ من الأندلس ، منها برجة ؛ فكان ينشد ، إذا ذكرها أو شاهد أحداً من أهلها .

إذا جئت برجة مستطليحاً خط بها الرجل وأمس السقر
ولا تبغ منها خروجاً ولا دخولاً إليها فذاك الحذر
فكل مكان بها جنة وكل طريق إليها سقر

وتوفي القاضي أبو بكر — رحمه الله ! — بقرطبة إثر انفصاله من مألفة ، وذلك في عام ٦٠٢ .

ذكر القاضي ابن رشد الحفيد

ومن القضاة بقرطبة ، محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، يكنى أبا الوليد . وهو حفيد أبي الوليد قاضي الجماعة بقرطبة ، صاحب « كتاب البيان والتحصيل » . كان من أهل العلم والتفكير في المعارف . قال ابن الرشير : أخذ الناس عنه ، واعتمدوا عليه ، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة ، والركون إليها . ثم قال : فترك الناس الأخذ عنه ، وتكلموا ، وممن جاهدته بالمنافرة والمجاهرة ، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع ، وبنيوه . وامتحن بسبب ذلك . ومن الناس من تعامى عن حاله ، وتأول مرتكبته في انتحاله . وتوفي حدود سنة ٥٩٨ . ومن تواليفه « كتاب البداية والنهاية » ، و« كتاب مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملّة » ، و« شرح المداينة » في الأصول ، و« الكليات » في الطب ، و« شرح رجز ابن سينا » ، و« كتاب فصل المقال » فيما بين الفلسفة والشرعة من الاتصال ، وغير ذلك .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الانصارى

ومن صدور القضاة ، وأعلام الفقهاء ، الحافظ أبو محمد عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن حوط الله الانصارى المالقي . كان — رحمه الله — إماماً في العلوم ، عارفاً بالأحكام ، متقدماً في علم الحديث ، وما يتعلق به من التاريخ ، والأنساب ، وأسماء الرجال ، بصيراً بالاصول ، أديباً قاهراً ، مُعْتَنِياً بالرواية ، زاهداً ، فاضلاً . ومن شعره :

أتدري أنك الخطاءُ حقاً وأنتك بالذي تأتني رهين
وتفتابُ الوري فعلوا وقالوا وذلك الظنُّ والاثمُ المبين

ولي القضاء بكوثر كثيرة من الأندلس وغيرها ، فولى بإشبيلية ، وميورقة ، ومرسية ، وقرطبة ، وسبتة وسلا ، ثم عاد من سلا ، والياً قضاء مرسية ، فتوفي بمدينة قرطبة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢ . فدفن بها . ثم نُقِلَ إلى مالقة ، فدفن بجبانها . وأخذ عنه عالم كثير . ذكره ابن خيس ، وابن الزبير ، وابن عبد الملك ، وغيرهم .

ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي

ومن القضاة بالأندلس ، أيام الأمير محمد بن يوسف بن هود ، أبو عبد الله محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . ذكره محمد بن خيس في « التكملة » ، فقال فيه إنه كان من علية الفقهاء ، ونباهتهم ، ذكياً ، فطناً ، بارع الخط ، كاتباً ، بليغاً ، أديباً ، شاعراً مطبوعاً ، عالي الهمة ، سني المحل ، كثير الاتباع . ولي القضاء بمالقة في سنة ٦٢٦ نحواً من أربع سنين ، ثم إن أهل مالقة بغوا عليه ، وشنعوا عليه القيام على الأمير ابن هود ، فخرج عن مالقة قاصداً لابن هود إلى إشبيلية ، ليعرفه بذلك ، ويطلب منه

الإقالة ؛ فلقى أبا عبد الله الرضائي ، وزير ابن هود ، فردّه عن الطريق إلى مألقة ، ثم ذهب معه إلى غرناطة ، فامسك بها في أحد أبراجها مدة ، ثم سُرح بعد ذلك ، على شرط المقام هنالك . قال : وامتنح — رحمه الله — في حياته كثيراً . وانتقم الله له ممن ظلمه وبقي عليه ؛ فكان في أمرهم عبرة للمعتبرين ؛ فما منهم إلا من مات بالسيف والسوط ، ورأواهم في أنفسهم ، من البلى والمحن ، ما يقصر المعتبر عنه . فلتسأل الله العافية ! ومن شعره ، أيام اعتقاله بغرناطة ، يصف روضة ونهراً :

يا روضة تبتدى نجوم أزاهر	وتختال في ثوب من الحسن رائق
لقد سال فيك النهر ييضاً كأنها	يباض الشيب في سواد الكفار ق
إذا انساب ما بين الربيع تخاله	سنى البدر حسناً أو وميض البوارق
كان الليل الماء إذ يخضم الحصى	مدامع محزون ورثات عاشق

وتوفي — رحمه الله — بغرناطة ، ورُسق منها ميتاً إلى مألقة ، ودُفن بجبانة جبل قارّه ؛ وذلك عام ٦٣١ . وذكره القاضي أبو عبد الله بن عبد الملك المرّاكشي في « صلته » .

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير عنه ، إنه أخذ عن أهل بلده مألقة ، وتفقّه بهم . وولى القضاء به . ثم إن أهل مألقة بغوا عليه ، ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن مألقة . وتوفي بعد سنة ٦٣٠ . وكان القاضي أبو عبد الله بن الحسن بجزلاً في أحكامه ، رماً في تصرفاته ، غليظاً على ولاية الجور ، شديداً في ردع أهل الأهواء والآراء الفاسدة . ورأى ابن هود عند ما ولّاه قضاء بلدته ، أن يصرف إليه أمانة كُورسها ، حسبما كانت قبيل ذلك ، لنظر أبي علي القاضي ؛ فتمنع ، واستعفى ؛ فأعفاه من الأمانة . وتفرّد بالقضاء ، والنظر في الأحباس ؛ فصانها ، واسترجع ما كان منها قد ضاع ، أيام الموحدين ، إلى الألقاب الخنزنية ؛ وقدّم لضبطها ، والشهادة فيها ، ووضعها في أماكنها ، الفقيه المقرئ الورع أبا محمد عبد العظيم بن الشيخ ، وأجراها على منهاج السداد . واستكتب أبا عبد الله بن علي ، المشتهر بابن عسكر ، مؤلف الكتاب المسمى « بالمشرع الروي » ، في الزيادة على كتاب الهروي في غريب القرآن والحديث . ثم استنابه في بعض أعماله ، ورُشح

من الفقهاء كابن الشيخ المذكور ، وابن دحمان ، وابن ربيع ، وابن ثُبَّ ، وأمثالهم .
وثبتت في الحكم ، وتحفظ من شهود زماته ، وتعفف عن قبول تحف أقاربه ، فضلاً
عن أجانبه .

وكان قد انتهى هو وقومه ، برية ، من سعة الحال ، وكثرة المال ، وتعدّد الرجال ، الى
ما يشابه حالة آل حماد بن زيد بالعراق ، الذين منهم القاضي إسماعيل بن إسحاق ، وكانوا قد
بلغوا من تنوع الرباع ، وكثرة الضياع والآلة والماشية والحراث ، إلى محل لا غاية لعمده من
الثروة بالنسبة لامثالهم من أهل زمانهم ، حسبما نقلته الثقة عنهم . ولما استقلّ ابن الحسن
برئاسة بلده ، وشقته سهام حسدته ، وسلفته ألسنة تعديه ، ونسب اليه عداوته
ما كان بريئاً منه ، من القيام على ابن هود ، فاعتقل بقرطبة ، على ما تقدم ، واستخلصت
ملاكه ، وسيرت للجانب السلطاني ، وماتت أيدي الولاة في سائر ماله ، وشملت
النكبة جملة ناسه . وأخر أخوه عمّا كان يتولاه من القضاء بالجزيرة الخضراء ، وابن
عمه عن الجهة الغربية ، فاستقرّ معاً بمدينة سبّطة . وتعدّت البيعة إلى الفقيه ابن
عسكر كاتبه ، فأنزلته عن محله من الشورى والنيابة ، وبقي رسم الأحكام
الشرعية معطلاً جملة . وخلا لعبد الله بن زُثُون ، أحد البغاة ، عن محمد بن الحسن ،
الجوُّ منه ومن قومه .

قال ابن خيس في كتابه : وبقي ابن زُثُون يشغل بالطائفة الأخرى التي كانت معه على ابن
الحسن ، إلى أن أفنام واحداً بعد واحد ، بين النني والقتل والسجن الطويل ، وبقي البلد في
حكمه ، فلم يكن ينقذ أمر من الأمور إلا بمشورته . وتعدّى أمره إلى أن هلك ابن
هُود ، فضبط هو البلد ، ورام المقام به ، فلما خالفت البلاد ورجعت للأمير أبي عبد الله بن
نضر ، فرّ ابن زُثُون ، فذكر في الطريق ، وانتهبت دياره وديار قرابته ، وردّ إلى
مالقة ، ليُخرج منها مالا أثم أنّه كان عنده ، وما زال يُتعاقب عليه بالضرب ، حتى مات .
وقيل إنّّه تناول مومي كانت لديه ، فذبح بها نفسه . نسأل الله العافية !

قال المؤلف — أبق الله برّكته ! — : ورُبَّ قائل يقول ، إذا وقف على ما تضمنه
هذا المجموع ، من ذكر بني الحسن الملقين ، ونُبذ أخبارهم : ما لهذا المصنّف أطلق
في ميدان القوم عنايته ، وأدرّ من ماء فكره عنايته ، وأدمج على كلامه مدح

قَوْمِهِ ، وقطع في معرض الثناء عليهم سوادَ ليلته وبياضَ يَوْمِهِ ، حتى وقع في التشطيط ،
 وآتى بالغريب من التحطيط ؟ ولو أخذ بالإمساك عن ذلك كله ، لكان من الأجل بمثله !
 والجوابُ أُنِّي ما رسمتُ من أسمائهم ، إلاَّ بعضَ ما علمتُ من أنبيائهم ، وأثبتته الأئمةُ
 في مصنفاتهم ، ودَفَترَ مَروياتهم ؛ ومن دَاخَلَهُ ريبٌ في تَحْصُوه ، فليحَقِّقه ، إن
 شاء من أصوله ! وبالجملَةِ ، فإذا كان ذكر الأموات بالخير من الأجانب ، فضلاً عن الأقارب ،
 قد تعين شرعاً ، واستحسن طبعاً ، وتبين أنه على الخير من أكْثَرِ الحقوق ، وأنَّ الإضراب
 عن إثباته في محله ضربٌ من العقوق ؛ فلا لوم على مثلي ، في الإخبار عن قومه ، بما يدعو
 إلى الترحم على أمواتهم ، ويحث على الاعتبار في طوارق أوقاتهم ، والحثن التي أصيبوا بها
 أيام حياتهم . ولو ذهبتُ إلى التعريف بجُملة من يرجع إلى عمود نسبِي في هذا الديوان ،
 وشرح ما حدث لهم من النوازل في ماضى الزمان ، كُثِرَتْ عن الحدِّ الذي قصدته من
 الاختصار ؛ فلذلك اقتصرتُ من القول على هذا المقدار — تجاوز الله عن الجميع ؛ وختم لنا
 بخَيْرٍ ؛ وسار بنا في الطريق التي لا بدُّ من سلوكها أوطأ سَير ، بمنته وقضله !

ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة

ومن القضاة في المائة السابعة ، محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة الأنصاري
 المالكِي ، من أهل العلم ، والعدل ، والدين ، والفضل ؛ له رحلةٌ إلى المشرق ، روى فيها عن
 أعلام أهل العلم ؛ ثمَّ عاد إلى الأندلس ، فاستقضى بالحصون الغربيَّة من بلده ؛ فُحِمدت
 سيرته ، وشكرت طريقته . ثمَّ ولي الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع داخلَ مألقة ، عن
 رغبةٍ فيه ، واجتماعٍ عليه . وكان رجلاً صالحاً ، مزهداً ، كثير الحياء ؛ فأتفق له ، في أوَّل
 عيدٍ خطب فيه ، أن افتتح التحميد ؛ فلما رمت الناس ببصره ، غلب عليه الخجلُ ،
 وضُمَّت قواه ، وخانتَه رِجلاه ؛ فقام ؛ وأقيم غيرُهُ . وكان فقيهاً حافظاً ، مقررّاً ،
 متفقناً . واستشهد في وقعة العقاب ، الكائنة على المسلمين في أيام محمد بن يعقوب من
 الموحِّدين ؛ وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من شهر صفر سنة ٦٠٩ . وذكر عنه من
 الثبات ، والحضَّ على حصول الشهادة ، والرغبة في المجاهدة ، ما دلَّ على حسن نيته ،

وصديق بغيته . وفي تلك الكائنة ، التي أفضت إلى خراب الأندلس ، واستيلاء الروم على كثير من بلادها ، ففقد الزاهد أبو عمر بن هارون بن أحمد الشاطبي ابن عات ، صاحب « كتاب الطرر على الوثائق المجموعة » ، مع طائفة كثيرة ، يطول تعدادهم ، من العلماء الفضلاء — تغمّدا الله وإياهم برحمته !

ذكر القاضي أبي الخطّاب أحمد بن واجب القيسي

ومن القضاة ، أبو الخطّاب أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن واجب القيسي . ذكره المحدث أبو عبد الله بن الأبار ، وقال : حامل راية الرواية بشرق الأندلس ، وآخر المحدثين المستندين . وعدّ جملة وافرة من أشياخه . ثم قال : فصار لا يعدل به أحد من أهل وقته عدالة ، وجلالة ، وسعة أسمع ، وعلو إسناد ، وصحة قول وضبط إلى تقلّب في العليا ، وتقلّل من الدنيا ، مع رسوخ في الدين والورع ، تخنقه العبرة للرقائق ، وتعلوه الخشية عند المواعظ . ولي القضاء ببلنسية وشاطبة حقبا عدة ، وأوقاتا مختلفة . فانتقلت عليه سيرة ، ولا وقعت به استراة ، سوى حدة متعارفة منه . وذكره ابن عسّكر ، وأخبر أنه أخذ عن أبي الحسن بن هذيل ، وأبي مروان بن قزمان ، والقاضي أبي بكر بن العربي ، وأبي الوليد بن الدباغ ، وغيرهم ، وقال إنه توفي بمزّاكش في رحلة إليها ، سنة ٦١٤ . وذكره ابن الزبير فقال : كان — رحمه الله ! — على سکن المتقين ، من فضلاء المحدثين ، وعدول القضاة ، وبقايا الشيوخ الجلّة ، من أهل العلم والفضل والدين ؛ وله جملة مصنفات . وكان بين وفاة القاضي أبي الخطّاب ، ودخول النصارى ببلنسية ، أحد وعشرون عاما .

ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي

ومنهم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري المشتهر بالغرناطي . ولي القضاء بجهات شرقي ، آخرها ميثورة ، تقدم بها من قبل أميرها إسحاق بن محمد بن طانية

للمُسْتُونِيَّ وتصدّر بها للإقراء والإسماع ؛ فأخذ الناس عنه . وكان رجلاً فاضلاً ،
عابداً ، مجتهداً ، زاهداً . ولم ينتقل عن مَيُورَقَة إلى أن تغلب عليها الرُّومُ ، فاستشهد
بها ، وذلك يوم الاثنين الرابع عشر من شهر صفر سنة ٦٢٧ . ذكره ابن الأثير وقال
فيه : كان فقيهاً ، أديباً ، طارفاً بالفقه ، حافظاً له ، بصيراً بالوثائق المختصرة المنسوبة له
وغير ذلك .

ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي

ومنهم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد الأموي ، قاضي القضاة
بالمغرب ؛ من أهل قُرطبة . ذكره أبو عبد الله بن الأثير في كتابه ، فقال : يُكنى
أبا القاسم . سمع أباه أبا الوليد ، وجده أبا الحسن عبد الرحمن ، وأبا عبد الله بن عبد الحق
الخرزرجي ، وابن بككوال ؛ وسمع من السُّهَيْلِيَّ تَأْلِيفَهُ « الرَّوَضَ الْأَنْفَ » ؛
وأجاز له شَرِيحُ بن محمد ، وهو ابنُ عامر ، وابن قُزَّمان وسواهما . ثم قال : وولى قضاء
الجماعة بمراكش ، إلى أن تقلد قضاء بلده ؛ فسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه ؛ وكان
أهلاً لذلك . وهو آخرُ من حدث عن شَرِيح . وانفرد برواية « الموطأ » عن ابن
عبد الحق قراءةً ، وعن ابن الطلائع سمعاً . قال المؤلف — وفقه الله ! — : وقد قرأت
بمدينة مالقة بعض « كتاب الموطأ » للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس ، وسمعتُ سائرَه
على شيخنا المقرئ الحسن الفاضل أبي محمد بن محمد بن أيوب ، وحدثنا به عن الخطيب
المحدث أبي علي بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، عن القاضي أبي القاسم بن
يزيد بن بقي المذكور . قال ابن الأثير : وأنشدنا الخطيب البغدادي قال : أنشدنا القاضي
أبو القاسم بن بقي لنفسه :

ألا إنما الدنيا كراح عتيقة أراد مديروها بها جلب الأنس
فلمّا أداروها ثارت حتمودهم فعاد الذي راموا من الأنس بالعكس

وتوفي إثر صلاة الجمعة الخامس عشر من رمضان سنة ٦٢٥ . ومن شعره أيضاً :

إِدْجَعَ إِلَى اللَّهِ وَدَعْ غَيْرَهُ فَكُلْ شَيْءَ غَيْرِهِ بِإِطْلٍ
وَكُلْ مَا بَطَلَانُهُ مُمَكَّنٌ فَلَيْسَ يَفْتَرُّ بِهِ عَاقِلٌ

قال الأستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْر، وقد ممّاه في « رِسلته » : إنه كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ، وألّف كتاباً في الآيات المتشابهات ، قيل إنه من أحسن شيء في بابها ، وكان لا يفارقه في سفر ، ولا في حضر . وكان قاضي الخلافة المنصورية ، القديم الاختصاص بها ، والاثرة لديها . وكان كتابه إذا كتب ، حسناً ، مختصراً ، سهل المساق ، محذوف الحشو . وكان يعيل إلى الظاهر في أحكامه ، مدّة ولايته . وعلى ذلك كان المنصور في مدّته . كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدمية ، ولا العمل عليها بوجه .

ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وآخر القضاة بقرطبة — أطاعها الله للإسلام ! — الشيخ الفقيه أبو سليمان ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري . ولي قضاة لها بعد أبي القاسم بن بقي ، من قبيل الأمير محمد ابن هود . وقد كان استوطنها قبل ذلك ، وأخذ على أسيائها ، واكتسب هناك مالاً وعقاراً . وأصل بني ربيع ، على ما ذكره ابن عسكّر وغيره ، من صالحة رية ، من بيت نباهة ووجاهة . ولم يزل أبو سليمان قاضياً بقرطبة ، إلى أن استولت الرُّوم عليها ، وذلك يوم الأحد الثالث والعشرين من شوال من عام ٦٣٣ . فتحوّل إلى إشبيلية ، وبها توفي إثر انتقاله إليها . ويقال إنه ما هاله عظيم الرزق في مفارقة المال والوطن ، عند الحاجة إليه ، مع سنّ الشاخة ، ولا يبلغ لديه شيء من ذلك مبلغ الرزق فيما تلف له من كتبه — رحمه الله وتغمه بمصابه ! — ذكره ابن الأبار وغيره .

ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي

ومن القضاة بالبلاد الشرقية ؛ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحشديري الكلاعي ، من أهل بلنسية . تقدم للقضاء بها ؛ فصار في أحكامه بأجل سيرة ، وأجدر طريقة من العدل ، والتثبت والفضل . وكان حسن الهيئة والمركب والملبس والصورة ، كريم النفس ، يُطعم فقراء الطلبة ، وينشطهم ، ويتحمل مؤثمتهم . وكان قد تجول في بلاد الأندلس والمغرب ؛ فأخذ عن أبي القاسم حَبِيش ، وأبي بكر بن الجدة ، وابن زرقون ، وأبي الوليد بن أبي القاسم ، وغيرهم .

قال صاحب « التكملة » : وكان حسن الخط ، لا نظير له في الإتيان والضبط ، مع الاستبحار في الأدب ، والاشتهار بالبلاغة ، فرداً في إنشاء الرسائل ، خطيباً فصيحاً مفوهاً مدركاً ، مع الإشارة الانيقة ؛ والزمي الحسن . وكان هو المتكلم عن الملوك في مجالسهم ، والمُذَمِّين عنهم لما يريدونه على المنبر في المحافل . وولى الخطبة بالمسجد الجامع من بلنسية في أوقات . وكان رئيساً في الحديث والكتابة . وله تصانيف وتوالميف مفيدة شهيرة في فنون شتى ، منها « كتاب الاكتفاء بما تضمنته من مغازي الرسول — صلى الله عليه وسلم — ومغازي الثلاثة الخلفاء » في أربع مجلدات ، و « المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات » و « كتاب فكتة الأمثال » وثقثة السحر الحلال ؛ إلى غير ذلك . ثم قال : وإليه كانت الرحلة في عصره للأخذ عنه ، والسمع منه . وأنشدنا لنفسه :

إذا برمت نفسي بحال احلتها على أمل يادر فقرت به النفس
وانزل أرجاء الرجاء ركائب إذا رام إلماً بساحتي اليأس
وإن أوحشتني من أمانتي نبوة فلي بالرضى بالله والقدر الأوس

مولده بخارج بلنسية ، أوّل ليلة الثلاثاء مستهل رمضان سنة ٥٦٥ . وسبق إلى بلنسية ، وهو ابن عامين اثنين ؛ فنشأ بها ، إلى أن استشهد بكائنة أريضة ؛ على ثلاثة قراسخ منها ، مُقبلاً ، غدير مُدير ، والراية بيده ، وهو يُنادي المهزومين : « أعزّ آلجنة تفرّون ؟ »

له منطبق منهل النواحي قريبها
وما الروض حلاه بجوهره الندى
بأبدع حشنا من صحائفه التي
أناف رداه مقبلا غير مدير
هنيئا لك الحسنى من الله إنها
تبوأ جنت النعيم ولم تزل
لعمرك ما يبلى بلاؤك في العدى
وبالله لا يلقى مقامك في الوغى
لقيت الردى في الروع جندلان باسما
ورجت على الفردوس حتى وردته
عدم منك موجدودا يمز نظيره
ورمتك مطلوبا فأعيا مناله
فابكي لشو القراء كما بكى
واعب ان يمتاز دونى عبدة

فإن رمته ألفت صعب الشكائم
ولا البرد وشته أكف الرواقيم
تسيرها أخلاقه في الاقاليم
ليحظى بإقبال من الله دائيم
لكل ثقي خيمه غير خائيم
تزيل الثريا قبلها والنواعيم
وقد جرت الأبطال ذيل الهزائم
سوى جاحد نور الغزاة كاتيم
فبوركت من جذلان في الروع باسيم
كفرت بأشتات المنى فوز غايم
فيا عز معدوم ويا هون حاديم
وكيف بما أميا منالا لرايم
زيادة لقمبر بين بصرى وجايم
بملياء في تأيين قيس بن حاريم

وهذه القصيدة طويلة ، بحيث تزيد أبياتها في العدة على المائة . وقوله « اعب » معناه
الف . وخاتمها :

وهاذى المرائى قد وفيت برسمها مسهمة جهد الوفى المساهم
فد إليها رافعا يد قابله وكب عليها حافظا يد لائم

ذكر القاضى أحمد بن الغماز

ومن القضاة بالمدونة الغريسة والقبيلية ، الفقيه الجليل ، أبو العباس أحمد بن
محمد بن الغماز ، قاضى الجماعة بإفريقية تقدم على شروط : منها أن يكون على رأيه

في الدخول على الخليفة ؛ ومنها ، إذا أعرضت له مؤامرة السلطان في شيء من شؤونه ،
أجابه عليها حينه بالمشافهة والمكاتبة ، وأن تكون خراجته وأعوائه من الأعيان
الرومية . وكان من أهل العلم والعدل والفضل . توفي في سادس شهر رمضان المعظم
عام ٦٣٣ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر

وانقضىت مدة ابن هود ، وظهرت الدولة النضرية ، وهلك ابن زنون على الوجه
الذي وقع التلبيه عليه . وتقدم أيضاً بمالقة قاضياً أبو عبد الله بن عسكر ، وهو محمد بن
علي بن خضر بن هارون الغساني . وكان من أهل المعرفة بالأحكام ، والقيام على النوازل ،
إلى الشعر الرائق ، والكتب الفائق . وله جملة تواليف ، منها «المنشع الروي»
في الحديث ، و«التكيل والإتمام» ، لكتاب التعريف والإعلام ، و«المختصر في السلا
عن ذهاب البصر» ، وغير ذلك . ومن شعره :

ولما انقضت إحدى وخمسون حجةً كأنني منها ما تذكرت أحلم
ترقيت أعلاها لأنظر فوقها إلى الخلف متى عطني منها أسلم
إذا هي قد أدتني متى كأنما ترقيت فيها نحووه وهو أسلم

وله ، وقد طرقة هم :

اصبر لما يعتربك تغم غيبتي راحة وأجر
فإن هم الخطوب ليل لا بد يجلوه ضوء الجمر

ومن مکتوباته في معرض العزاء ، مقامة سماها : «رسالة ادغار الصبر» ، وافتخار
القصر والقبر ، وهي غريبة في معناها . وبقي بمالقة قاضياً ، إلى أن توفي صدر
جمادى الآخرة من عام ٦٣٦ ؛ ودفن منها بسفح جبل فاره ، في روضة مستكثبه
القاضي أبي عبد الله بن الحسن — تجاوز الله عنهما ، وغفر لنا ولهما — ذكره ابن خنيس ،
وابن عبد الملك ، وابن الرُبَير .

ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وتقدم بعده الفقيه أبو طاهر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري^١، شقيق القاضي بقرة طبة أبي سليمان المتقدم الذكر. وكان أبو طاهر هذا صدر علماء زمانه بالأندلس، وقدوة رواته. أخذ عن أبي بكر بن الجدة، وابن زرقون، وابن بكشكوال، وغيرهم. وله تأليف في علم الكلام جلية^٢، نبيلة^٣. واستمرت ولايته بها، إلى أن نقله أمير المؤمنين الغالب بالله أبو عبد الله بن نصر — رحمه الله — إلى قضاء الجماعة بحضرته من غرناطة. وكان من أعلم القضاة عدالة^٤، وصرامة^٥، ونبلاء^٦، وفصلاً. وقد تقدمت الإشارة إلى ما وقع بينه وبين القاضي أبي الوليد بن أبي القاسم بن رشد، من المنافرة والمهاجرة، بسبب إنكاره الأخذ في العلوم القديمة، والركون إلى مذاهب الفلاسفة. وكان أبو طاهر ممن قرأ الفقه وأصوله، وعلم الكلام وغيره. أكثر صهره بقرة طبة وإشبيلية، ومالقة، وغرناطة. وبقى متولياً خطة القضاء، ومع الأمراء، إلى أن أصابته الزمانة التي أقعدته عن ذلك، فعاد إلى مالقة. فلزم بها منزله، إلى أن توفي في شهر ربيع الأول من عام ٦٣٩. ذكره ابن الزبير.

ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري

وتلاه محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصاري^٧. وكان من الفقهاء الفضلاء، وممن اجتمع له العلم، والمال، وحسن الخلق، وتسام الخلق. وتوفي إثر ولايته.

ذكر القاضي محمد بن أضحى الهمداني

وتقدم بعده محمد بن أضحى الهمداني^٨، من البيت الشهير بالأندلس. وكان عدلاً، نزيهاً، فقيهاً نبلاً. ولم تطُل مدة حياته، فاخرمته المنية لحدثان ولايته. وهو من

القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري - القاضي أبو بكر محمد الأشبرون ١٢٥

ذرية أبي الحسن بن أضي ، مؤلف كتاب قوت النفوس ، وإنس الجاوس ، القاضي كان في غرناطة أيضاً في حدود ٦٤٠ . وفي كتاب الرازي من الإشارة بأصالة بيت بني أضي ما يُغنى عن الإطالة . وخلفه فيهما كان يتولاه من الحكم كاتبه محمد بن سعيد العنسي . وبيت بني سعيد أيضاً بقلمه يَحْصُب ، المنسوبة حتى الآن إليهم ، بكورة البيرة ، واثماؤم الى صمار بن ياسر الصحابي - رضى الله عنه - شهير ، الى ما نجح منهم من الأماثل الأجداد ، وأرباب الرجل الى البلاد ؛ لاكن هذا القاضي قعدت به دماثة أخلاقه ، ولين جانبه ، عن رتبة من كان قبله ؛ فأخّر لعشرة أشهر من ولايته

ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وتقدّم بذله أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي طاهر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري ، ولد قاضي الجماعة المتقدم الذكر . وكان على سنن سلكه من التفنن في المعارف ، والاشتداد على أهل المتو والفساد ، كاتباً بارعاً ، شاعراً مطبوعاً . كتب عن سلطانه ، أيام استدعائه من المغرب ، وتحريك القبائل الى الجهاد ، غير ما كتب بما يشحذ العزائم ، ويوقظ النائم . وتماذت ولايته الى أن توفي ، بعد مضي سبعة أعوام من زمان تقديمه .

ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون

وخلفه في خطة القضاء صاحبه أبو بكر محمد بن فتح بن أحمد الأنصاري الأشبلي الأشبرون ، بعد توليته حشية السوق والشرطة معاً ، لما كان عليه من المضاء والصرامة ، والقوة ، والاكتفاء . ولبت مولياً ذلك كله وناظراً فيه ، الى وفاة السلطان الغالب بالله أبي عبد الله ؛ وكانت وفاته - رحمه الله - آخر جمادى الثانية من عام ٦٧١ ؛ وصار الأمر الى ولده السلطان الثاني أبي عبد الله أيضاً ، المدعوا بالفقيه لمهّد الدولة النصرانية ، وبديع مآثرها ، ومقيم رسوم الملك فيها فأفرد أبو بكر

بالقضاء ، وقصر نظره على الأحكام الشرعية ، فذهب من الشدة في استخلاص الحقوق كل مذهب . وكان مع ذلك حسن الأخلاق ، حلو الشائل ، باقياً على طبيعة بلده . ولم ينتقل على حالته ، الى أن توفي ، وذلك في حدود عام ٦٩٨ . ذكره القاضي أبو عامر ابن عماد بن ربيع في كتابه ، فقال فيه : كان فقيهاً عارفاً بالشروط . درياً بالأحكام . وكان يتولى الخطبة بمحمرات غرناطة ، لا أعلمه حدث ، إذ لم يكن يشتغل بذلك .

ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة

ومن القضاة الفقهاء الفضلاء ، غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة . ذكره ابن الزبير فقال : يكنى أبا تمام . روى عن أبيه ، وأبي عبد الله بن مزين ، وصحب قرينه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيد بونة ، ولازمه ، وانتفع بصحبته . وكان يحدث بكثير من فضائله وكراماته . وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً ، ومقرئاً مباركاً . ولما قضاه . وكانت وفاته سنة ٦٥١ ، بحضرة غرناطة . انتهى .

ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي

ومن القضاة بريرة ، في منتصف المائة السابعة ، الفقيه أبو المباس أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي . ولما قضاه بالجانب الغربي من أصفها ، فكان مشكوراً في قصد سيرته ، وحسن هديه ، فقيه البأس والبذل ، صاحب رأي ونظر في المسائل ، بصيراً بالأحكام . صحبه القاضي أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ، وانتفع به ، واقتدى بهديه في كثير من أموره . وكان لا يرى بالاختصار على الرواية : « وعليكم بالعمل ، وإياكم من الأخذ في الجدل » . كان يكثر من إنشاد هذين البيتين :

أرى الذي يروى ولا كتبه يجهل ما يروى وما يكتب
كسفرة تتبع أمواتها تسقى الأراضى وهي لا تشرب

ذكر القاضي أبي علي بن الناظر

ومن القضاة ، وصدور الرواة ، الشيخ أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي
 الأحمس القُرشيُّ الفهرِّيُّ ، من أهل غرناطة ، وأصله من بِلَنَسِيَّة ؛ يُكنى أبا علي ،
 ويُعرف بابن الناظر . ارتحل عن غرناطة لِمَا رَضِيَ عَنْهُ مِنْهَا ، فلم يُقَضَ ، فأنف من ذلك ،
 فاستقرَّ بمالقة ، مقرئاً ومحدثاً ، واقتصر على الخطبة بقَصَبَتِهَا ، بضعا وعشرين سنة . ثم
 خرج من مالقة ، فأتى إلى غرناطة ، لتغيير كَان سَبَبُهُ فِتْنَةُ اخْتِلَافِهَا ، ودسَّاسِ
 الفَرَارِيِّ ، المقتول بعدُ بغرناطة على كفره وتسرعهِ لإِضْلالِ غيره . فولى قضاء المِريَّة ؛
 ثم قضاء بَسْطَةَ ؛ ثم ولى قضاء مالقة ، عند ذهاب الفتنة ، وخروج بني أَشْقِيلُولَةَ عنها . وكان
 من أهل المعرفة ، والدراية ، والرواية الواسعة ، والثقة ، والعدالة ؛ جال في البلاد ، وأكثر
 من لقاء الرجال ؛ فأخذ بغرناطة عن الأستاذ أبي محمد الكوثاب ، وبإشبيلية عن المقرئ أبي
 الحسن بن جابر الدباج . ولازم في المريَّة والأدب الأستاذ أبا علي الشَّوَّابِيْنَ : أخذ عنه
 أكثر كتاب سِيَبَوِيَّة . وروى عن الوزير مهمل بن مالك الأزدي ، وعن القاضي
 أبي القاسم بن بَرِّي ، وبِلَنَسِيَّة عن أبي الربيع بن سالم ، وبمَرْسِيَّة عن أبي العباس بن
 هيثاش ، وبجزيرة شَقَر عن الخطيب أبي بكر بن وضاح ، وبمالقة عن الحاج أبي محمد
 عطية ، وعن أبي القاسم بن الطَّيَّانِسان ، وعن غير من تُمَسَّى . وكتب إليه بالإجازة
 آخرون . وروى عنه الجُمُّ الغفيرُ : منهم الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبَيْرِ
 الثَّقَفِي ، والخطيب الأستاذ أبو محمد بن أبي السداد الباهلي ، وآخر من روى عنه بالاندلس
 شيخنا المقرئ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي . وله مصنفات في
 الحديث والقراءات . وتوفي القاضي أبو علي مؤخرأ عن قضاء مالقة في الرابع عشر لجمادى
 الأولى سنة ٦٩٩ — غفر الله لنا وله !

ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي النباهي

وتقدم بعد قاضياً بمالقة من أهلها الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . وكان رجلاً صليباً في الحق ، متعزّزاً بالله ، قوياً في ذاته ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، رفيقاً مع ذلك بالمساكين ، شقيقاً على الضعفاء ، ومبغضاً في أهل الأهواء . وأول يوم قعد فيه للحكم ، تقدم إليه رجلاً في الطلب بدين ترتب لأحدهما قبل الآخر ؛ وأقرّ المطلوب ببقائه في ذمته ، وزعم أنه في الوقت غير قادر على أدائه ؛ ولم تقم له بيعة على صحة دعواه ، ولا حضره حميل به ؛ فتوجه عليه السجن . فحين شاهد أسباب ذلك ، قال مخاطب القاضي : « أصلحك الله ! أيجمل بك ، ويحسن عندك استفتاح هملك بسجن مثلي من الضعفاء ؟ ولي صبية أصغر لا كاسب لهم ، ولا كافل غيري . فإن حبستني عنهم ، لم يبعد تلفهم جوعاً وعطشاً ! فارتفق بساكتي ، وأنظر لحالتي ! » فأمر القاضي بإحضار مقدار العدد المطلوب من مال نفسه ، وأذن في دفعه لمطالبه ، وخطى سبيل الغريم بمضى لشأنه . وكان قد أصاب الماشية بكورة رية من الغصب والنهب ، أيام فتنة الخلف بها ، ما صار داعية لتغلب الحرام عليها ؛ فردّ شهادة كل من ثبت فيه لديه أنه أكل من ذلك اللحم المصوب ؛ وهو عالم بعينه ، سواء كان مشترياً له من الغاصب أو أكله دون عوض . وردّ شهادة الولد إذا كانت مع والده ؛ فاشتدّ في أحواله . وفي أثناء ذلك عوسيق له رجل ، شهدت البيعة بآثامه وجد في خربة بجذاء مقتول ؛ وقرّبه . وسأل الرجل حين اعذر له ؛ فذكر أنه كان مختاراً عليها منزله ؛ فرام أولياء الدم الاتخذ لهم بالقسامة في المسألة ، على ما رواه ابن الحكم في مثل النازلة ، ورواه ابن وهب عن مالك ؛ فأجرى النظر في القضية ، وتوقف عن الفصل ، وعقد النية على ترك الولاية ما بقي من مدة حبساته ، واستعفى على الفور من الحكم بين الناس . وقد كان القلق وقع به من أولى الأمر ، فأعفى على الأثر . فكانت مدة ولايته القضاء نحو شهر . وهو — أعظم الله أجره ! — ممن أصيب في ذاته وماله ، بسبب إنكاره على إبراهيم الفزاري ، ولي بني أشقيلولة أيام ثورتهم بريّة ، وامتاعه لما أظهره لهم من البدعة وأدعائهم النبوة ، وعند ذلك فرّ من مالقة

أبو جعفر بن الزبير ، وأتبع ليقتل ، فأفلت ، ولاذ بأمير المسلمين ، السلطان ، المؤيد المنصور ، أبي عبد الله المدعو بالفقيه — رحمه الله وأرضاه ! — فحاول على الفزاري ، حتى تحصل في حكمه ، وأمر بقتله وصلبه ، فقتل بفراطة على كفره ، هو وبعض أصحابه . وقد أشار إلى ما نبهنا عليه الشيخ القاضي الراوية المحدث ، الوزير المشاور ، أبو حامر بن عبد الله بن قاضي الجماعة أبي حامر بن ربيع ، في كتابه المسمى بـ « تنظيم الدر » في ذكر علماء الدهر . »

والذي وقع في الكتاب المسمى بعد اسم أبي علي بن الحسن ، من أوله إلى آخره ، ما هو نصه : الحسن بن عبد الجذامي من أهل مالقة ، من أعيانها وجملة بيوتها ، يُعرف بالنباهي ، ويكنى أبا علي . أخذ بمالقة عن شيوخها . وكان — رحمه الله ! — صالحاً ، فاضلاً ، ديناً ، صلياً في الحق ، فامتحن في الله تعالى ، وقيامه بالحق ، بالضرب والنهي عن بلده — نفعه الله ! — واستقر بمدينة فاس ، تحت تكريمه ومبررة ، يتولى عقد الوثائق ، ويحترف بها . وكان من جملة المدول . ثم عاد إلى بلده مالقة ، عند خروج بني أشقيلولة منها ، وأقام بها بقية عمره ، يتعاش من فائد بقايا أملاكه بها . ودعى إلى الخطابة بجامعها الأعظم ، فأبى . وقضى أياماً يسيرة ، واستمعى . توفي — رحمه الله ! — في حدود سنة ٧٠٠ .

ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة فاس بعده

ومن أهل المغرب ، الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن المزدغني . ولي القضاء بحضرة فاس ، بعد تمنع ، وإبابة ، وعزم عليه من الخليفة ، فسار فيه بأجل سيرة من العدل ، والفضل ، والاشتداد على أهل الجاه . وامتدت ولايته ، إلى أن توفي عام ٦٦٩ . فولى مكانه أبو عبد الله بن عمران ، ثم استعفى لزمان قريب . فتقدم بذلك بفاس شيخ طلبة كبرتها إذ ذاك ، وخطيب خلافتها ، الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الصبر أيوب ، وكان في زمانه واحداً قطره عدالة ، وجلالة ، وصلاحاً ، وفضلاً ، وعقلاً ، وهو أيضاً ممن لم يأخذ على القضاء أجراً ، ونحافياً يختص به من الجراية منجى سحنون بن سعيد في وقته ، وطلب

أن يكون رِزْقُ وزعته من بيت المال ، لا من قِبَلِ أبواب الخصومات ، فأُضى ذلك كله . وكان معظماً عند سلطانه ، كبير الشأن في زمانه . قال عبد الرحمن بن محمد الزليجى وقد ذكره في كتابه : توفي عام ٦٨٧ .

ذكر القاضي محمد بن يعقوب المُرْسِى

ومن القضاة بتلك البلاد ، محمد بن يعقوب المُرْسِى ، نزيل تونس ، يُكنى أبا عبد الله . ولى قضاء الجماعة بها ، وقد كان ولى قبل ذلك قضاء باجة . وكان عالماً ، زاهداً ، ورعاً ، فاضلاً ، محموداً ، مشكوراً . توفي تقديرأ بعد ٦٩٠ .

ذكر القاضي أبى عبد الله بن عبد الملك المراكشى

ومنهم محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأنصارى الأوسى المراكشى ، يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بابن عبد الملك . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال فيه : روى عن الكاتب الجليل أبى الحسن بن محمد الزغبى ، وصحبه كثيراً . وروى عن غيره . ثم وصفه بأنه كان نبيل الأغراض ، عارفاً بالتأريخ والاسانيد ، نقاداً لها ، بعيد التصرف أدبياً بارعاً ، شارعاً مجيداً ، ذا معرفة بالمريئة واللغة والعروض . وألف كتاباً جمع فيه بين كتابى ابن القطان وابن المواق على « كتاب الأحكام » لعبد الحق ، مع زيادات نبيلة من قبلة ، وكتاباً آخر سماه « بالذيل والتكملة لكتاب الصلة » وولى قضاء مراكش مدة ، ثم آخر عنها ، لعارض سببه ما كان فى خلقه من حدة أثمرت مناقشة موثور وجد سبيلاً ، فنال منه . توفي بتلسان الجديدة أواخر محرم عام ٧٠٣ . ومن شعره :

لله مراكشُ الغراء من بلك
إن حلها نازح الأوطان مُتَعَرِّبٌ
وحبذا أهلها السادات من سكن
أنسوه بالأنس عن أهل وعن وطن
يَنفَسُ التحاسد بين العين والأذن
عن الحديث بها أو العيان لها

انتهى حاصل ما قاله ابن الزبير في «صلة» . قال المؤلف — رضى الله عنه ! — :
وأوقفني ولده ، صاحبنا الفقيه أبو عبد الله ، على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه
القاضي أبي عبد الله ، ما بين منظوم ومنثور . ومن ذلك قوله — رحمه الله ! — :

يا عاذلى ! دَعِ المَلَامَةَ أو سَلَا	عن صادقٍ فى الحبِّ مثلى هل سَلَا؟
كيف السُّلُوْى وَلِي بِحُكْمِ البَيْنِ فى	مرَّ اكْثَرِ جِسْمٍ وَقَلْبٍ فى سَلَا
هِيَمَاتٍ اسْلُوْا عَهْدَ حَلِّى بِهَا	أَسَلَا ابنُ حُجْرٍ عَهْدَ جَارَةٍ ما سَلَا
وَإِىَّ الِىَّ عَلَى البَيْعَادِ كِتَابُهُ	فَبِمُنْهَجَتِي أَقْدَى كِتَابًا أُرْسَلَا
أَوْرَدْتَ مِنْ صِرَآهٍ رَوْضًا مُوَيْقًا	وَوَرَدْتَ مِنْ نَفْوَاهِ مَاءَ سَلْسَلَا
طَرَسْتُ كَنَظْرِي مُعَذَّرًا أَبَدْتَ بِهِ	صَدَ غَاةُ وَشَى الحُسْنِ حِينَ تَسَلْسَلَا
أَحْبَبْتِي رُحْمَاكُمْ فى مَوْقِفِ	أَلْقَى يَدَ اسْتِسْلَامِهِ وَاسْتَبْسَلَا؟
أَحْبَبْتِي رُحْمَاكُمْ فى تَارِجِ	بِكُمْ إِلَيْكُمْ فى الدُّنُوْى تَوَسَّلَا؟
أَحْلَلْتُمْ هَجْرِي وَخَلْتُمْ أَلْنِي	وَصَلَّى الحَرَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ بَسَلَا
إِنْ أَعْلَنَ الشُّكُوْى فَمَا أَشْكُوْى سِوَى	بَيْنِ نَعِيمِ الأَنْسِ جُورِ البُسَلَا
حَسْبِي أَدْكَارُهُ قَدْ أَمَارَ صَبَابَتِي	وَلَمَّا تَرَقَّرَقَ فى التَّنَائِي أُرْسَلَا
وَلَوْ أَعِجَ طَى الظُّلُوعِ بِشَيْئِهَا	دَمَعٌ تَتَابَعِ صِرَّةٌ وَاسْتَرْسَلَا
فَمَنْ أَدْمَعَى عَنْ زَفَرَتِي عَنْ كَوْعَتِي	أَرَوَى الحديثَ مُعْنَعًا وَمُسَلْسَلَا
مَنْ لِي بِتَيْسِيرِ المَسِيرِ إِلَيْكُمْ	فَأَصْمَمَ العِزَمَ الَّذِي لَنْ يَكْسَلَا
وَأَصَارِمَ القُرْبَى وَأَهْجَرَ مَوْطِنَا	وَأَجُوبَ حُومَاتِ أَنْعَى عَنْ سَلَا
فَلَوْ القَضَاءُ اتَّاحَ مَا عُثِّلْتُهُ	مَا كُنْتُ بِمَقْنٍ فى البِدَارِ تَوَسَّلَا
حَتَّى أُحْلَ مَثَابَةَ المَفْضَلِ الَّذِي	لِسِوَاهِ قَلْبِي بَعْدَهُ مَا اسْتَرْسَلَا
فَاكُونْ فى رَأْيِ كَذَائِنِ حَنْظَلِ	كَرِهَ العَبِيرَ وَطَافَهُ فَاسْتَعْمَلَا
أَوْ يُنْعِمَ اللهُ الكَرِيمُ بِرُجْعَةٍ	يُرْوَى بِهَا خَبَرُ السُّرُورِ مُسَلْسَلَا

وحكى عنه ولده المذكور أنه قصد أيام شببته عبور البحر ، برسم الجواز الى
الأندلس ، فبلغ منها الجزيرة الخضراء ، وحضر بها صلاة جمعة واحدة ، وأقام بها ثلاثة

أيّام ، جاثلاً في نواحيها ، آخذاً عن أهلها ؛ ثمّ قال : « حصل لنا الغرض من مشاهدة بعد البلاد الأندلسيّة ، والكّون بها ؛ والحمد لله على ذلك » وعاد قافلاً إلى أرضه . ولما توفّي قافلاً جرى بعد ابنه المسمّى تحامل في متروكه لتبعة تسلّطت على نسيبه ، أدّته إلى الجلاء عن وطنه ؛ فاستقرّ بمالقة ، وأقام بها زماناً ، لا يهتدى لمكان فضله إلاّ من عثر عليه جزافاً . ولم ينتقل عن حالته من الخشنة ، والانتقاص ، والعكوف على النظر في العلوم ، إلى أن توفّي في ذي القعدة من عام ٧٤٣ .

ذكر القاضي أبي العباس الغُبرينيّ

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الغُبرينيّ ولي القضاء بمواضع عدّة ، آخرها مدينة بجاية . فكان في حكمه شديداً ، مهيباً ذا معرفة بأصول الفقه ، وحفظ لغروعه ، وقيام على النوازل ، وتحقيق المسائل . ولما ولي خطّة القضاء ، ترك حضور الولائم ، ودخول الحمام ، وسلك طريق اليأس من مداخله الناس . ومن أناشيده :

لا تُنكِحَنَّ سرك المكنونَ خاطِبه وأجعل لميَّته بين الحلفاء جدّاً
ولا تقل نفثة المصدورِ راحته كم نافث رُوَّحه من صدِّره كفّاً

وهذا القاضي يمين ذكره عبد الرحمن الزُّبيعيّ في تاريخه ، وقال عنه : توفّي عام ٧٠٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرميّ

ومنهم محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن عليّ بن محمد الحضرميّ ؛ يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بنسبته . وكان في قطره كبير القدر . ولي القضاء بسبّطة . لقرايته من رؤسائها بني العزّافيّ ، وذلك عام ٦٨٣ ؛ فقام بالأحكام أجلّ قيام ، مستمعين بحسن النظر وفضل الجاه وعزّ الزّاهة . فكان مجلسه يفضّ بمائم المُلحاء ، وهم كانوا على رؤوسهم الطير هبّة له ، وتأذّباً معه . وكان في باب القبول شديداً على الشّهداء ؛ فيُذكر أنّ أحد الظّلمة

عرض له كتاب رسم في قضية نزلت به ؛ فنقله القاضي ومطل في تخليصه ؛ فتحيّل على أن كتب بحائط مجلس القاضي ما نصّه :

بِسَبِّتَةِ قَاضٍ حَضَرَمِيٍّ إِذَا اتَّسَبَ وَفِي حَضَرَمَوَاتِ الشُّومِ وَالشُّومِ بِالنَّسَبِ
فَنِ شُومِهِ لَا يَثْبُتُ الْعَقْدُ عِنْدَهُ وَرَمَنْ لُومُهُ يَرَى أُولَى الْفَضْلِ بِالرَّيِّبِ

فلما وقعت عين القاضي على المكتوب وتفهمه ، أمر بإزالته ، وأمسك عن عنائه ، وأخذ في إصلاح شأنه ، وترك البحث عن ناظم البديتين وكاتبهما بخط يده . واستمرت أيام ولايته إلى أن تصير أمر بلده إلى الأيالة النصرانية ، في أواخر عام ٧٠٥ ؛ فصرف إلى غرناطة مع سائر أقاربه بني العزقي فوصلها ، وأقام بها وابنه الكاتب البارع ، أبو محمد عبد المهيمن ؛ ثم أذن له في الانتقال إلى وطنه ؛ فعاد إليه ، وقد أحدث منه السن ، وأقعد الكبر ؛ فلم يبرح بعد عنه إلى أن توفي غرة صفر من عام ٧١٢ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي

ومنهم إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الأشبيلي ؛ يكنى أبا إسحاق ، ويعرف أيضاً بنسبته إلى غافقي ؛ أستاذ الطلبة ، وإمام الحلبة . خرج عن بلده إشبيلية ، عند تغلب الروم عليها ، وذلك سنة ٦٤٦ ؛ فلزم الشيخ أبا الحسن بن أبي الربيع ، وتصدّر بعد وفاته للأمر في مكانه ، فأخذ عنه الكبير والصغير . ولي القضاء بسببة نيابة ، ثم استقللاً ؛ وكان واحد عصره ، وفريد قطره ، وعمدة طلبته الموثوقين بما استفيد في مجلسه من فنون العلوم . أخذ علم العربية على صدر الشّحاة ابن أبي الربيع المذكور ، والقراءات عن الأستاذ أبي الحسن بن الحضار ؛ وروى عن المسند المسنّ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سليمان ، والأديب الفرضي أبي الحكم مالك بن المرحل الماكني ، والقاضي أبي عبد الله بن قاضي الجماعة أبي موسى عمران بن عمران ، إلى أمم من أهل المشرق والمغرب والأندلس . ودوّن في علم العربية وغيرها كتباً نافعة . وتوفي قاضياً — رحمه الله — آخر شهر ذي القعدة من عام ٧١٦ . وعليه اعتمد شيخنا الولي المقرئ أبو القاسم بن يحيى بن محمد

الوازِرُ واليُّ بنِ حِرْمٍ في قراءة القرآن ، والتلفظ والآداء ، وعلى الخطيب الصوفيُّ
أبي جعفر الزيات ، من أهل بلش مألقة ، على كثرة من لقيه من حملة (١) كتاب الله
وُقُرْأَتْهُ (٢) بالشرق والمغرب . وعلى العافقيُّ أيضاً كان في تعلم العربية اعتمادُ شيخ النُحاة
بمحضة قرطاطة ، الاستاذ أبي عبد الله محمد بن عليّ الخولانيّ ، المشتهر بقيرى — رحم الله
جميعهم وكافى صنيعهم !

ذكر القاضي محمد بن محمد اللخميّ القرطبيّ

ومنهم محمد بن محمد اللخميّ المعروف بالقرطبيّ ، من أهل سبتة ، والقاضي بها . وكان
من جملة الحكّام الصدور الأعلام ؛ خطب بمسجد بلده ، ودرس به الفقه وغيره . وكان
قائماً على المذْهَب ، منقطع القرين في حفاظه . وكان من شأنه ، إذا أتى المسجد للحُكْمِ فيه
بين الناس ، يتركّع ويتضرّع إلى الله تعالى ، ويُلحُّ في الدماء ، ويسأله أن يحمله على الحق
ويعينه عليه ، ويرشده للصواب ؛ وإذا فرغ من الحكم ، يتركّع ، ويستقبل الله تعالى ،
يسأله العفو والمغفرة ممّا عسى أن يكون صدر عنه ، ممّا تلحقه تبعة في الآخرة . أخذ من
الشيوخ الجسلة أبي الحسن بن أبي الربيع ، وابن الخطّار ، وابن الطيّب وغيرهم . وتوفّي
ببلده قاضياً مشكوراً ، وهو على سنّ عالية ؛ وذلك صدر ربيع الآخر من عام ٧٢٣ .

ذكر القاضي محمد بن منصور الترسانيّ

ومن القضاة بمدينة ترلسان ، الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن عليّ بن
هديمة الترسانيّ ، كبير قطره في عصره نباهةً ، وجاهةً ، وقوةً في الحق ، وصرامةً . وكان
أثيراً لدى سلطانه ؛ فلما دمه مع قضائه كتابة سرّه ، وأنزله من خواتمه فوق منزلة وزرائه ؛
فصار يشاوره في تدبير ملكه ؛ فقلما كان يجري شيئاً من أمور السلطنة إلا عن مشورته ،
وبعد استطلاع نظره . وكان أصيل الرأي ، مُصِيبَ العقل ، مذكراً لسلطانه بالخير ،

(١) قور : جملة . — (٢) قور : وقراءته .

معيناً عليه ، كاتباً بليغاً ينشئ الرسائل المطولة في المعاني الشاردة ، ذا حظٍ وافٍ من علم العربية واللغة والتأريخ . شرح رسالة محمد بن عمر بن خريس الحجري التي استفتح أولها بقوله :

نَحْبَبُهَا أَيْدُوقُ طَعْمَ وَصَالِهَا مَنْ لَيْسَ بِأُمْلٍ أَنْ يَمُرَّ بِبِئَالِهَا
وَأَنَا الْفَقِيدُ إِلَى تَبَعْلَةٍ سَاعَةٍ مِنْهَا وَتَمْنَعُنِي زَكَاةَ جَهَالِهَا

إلى آخر الرسالة . من نظم وثر ، شرحاً حسناً ، أتى فيه بفنون العلم وضروب الأدب ، بما دلّ على براعته . وكان جميل الأخلاق ، جَمَّ المشاركة ، مفيد المجالسة ، مردداً لقول الأستاذ أبي إسماعيل الطُّنْجِي رَأَى فِي مَعْرِضِ النَّصِيحَةِ وَالتَّنْبِيهِ وَالتَّذَكُّرَةِ :

لَا تَطْمَحَنَّ إِلَى الْمَرَاتِبِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَمَّلَ الْأَدَوَاتُ وَالْأَسْبَابُ
إِنَّ الثَّمَارَ تَمَرُّ قَبْلَ بُلُوغِهَا طَعْمًا وَهُنَّ إِذَا بَلَغْنَ عَذَابُ

وتوفي صدر سنة ٧٣٦ ، قبل هلاك سلطانه ، ودخول أهل فاس إلى بلده بأشهر — تغمّداً لله وإياه برحمته !

ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي ابن الحاج

ومن القضاة بمحضرة فاس ، محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي ، المعروف بابن الحاج ، يُكْنَى أبا عبد الله . وهو أحد أعلام المغرب تفتناً في المعارف ، وفضلاً ، وعقلاً . وكان محافظاً على الزينة ، مقبلاً للأبته ، جميل الهيئة ، حولاً لمسكاره السلطنة ، صبوراً على الرحلة ، خطيباً بليغاً مفليحاً ، كاتباً بارعاً مرسلأ ، رَيَّانٌ من الادب ، سريع القلب ، منقاد البديهة ، مهتماً تناول القرطاس وكتب ، أتى على الفور بعجب . رحل إلى المشرق ، ولقى أعلامها . ودخل الأندلس ، وأقام منها بمألفه زماناً ، وروى عن أشياخها . وصحب بها الخطيب المدرّس أبا عثمان بن عيسى الحميري . ثمّ عاد إلى وطنه ، ففتوّى خطّة القضاء بفاس . وتقلّد أزمّرتها مع الخطابة مدة طويلة ، إلى أن انتزعت منه ، وأضعف قواه الهرم ؛

فاستبدل بالفقيه المتفطن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (بفتح الميم ، منسوب الى مقررة موضع من عملة إطرأ بلس) ولزم هو منزله ، تحت عناية ورغد جناية ، إلى وفاته — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي أبي إسحق إبراهيم التَّسُولِيَّ شارح « الرسالة »

ومنهم الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى التَّسُولِيَّ التَّازِيَّ . تولى خطبة القضاء ، واستعمل في السفارة ، وخدمت حالته ، وشكرت سيرته . وكان صدر فقهاء وقته مشاركة في الفنون ، وقياماً على الفقه . شرح « كتاب الرسالة » لأبي محمد بن أبي زَيْد شرحاً مُنتبهاً حَسَناً ، وقيد على « المدونة » مجلس الشيخ أبي الحسن الصغير قاضي الجماعة بفاس ، وضمَّ أجور بته في تَوَازُلِهِ في سفر . وكان مع ذلك فارساً شجاعاً ، جيل الصورة ، نبية المشاورة ، فإرة المر كَب ، وجيهاً عند الملوك : صبيهم وحضر مجالسهم . وفلج بأخر عمره ، فالتزم منزله بفاس ، يزوره السلطان ، فَمَن دونه . وتعرفت أنه قيل إلى داره من تازة بلده ، فتوفي بها في حدود ٧٤٩ — تقمنا الله به وغفر لنا وله !

ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي

ومن الشيوخ السراة ، المذكورين بالأندلس في القضاة ، أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن حسن بن أحمد بن يحيى بن سيد بونة الخزاعي . تقدم ذكر جدّه ، ولندكر الآن نبذة من التفبیه على سيره ، والتعريف بسلفه . فنقول : أُولَئِهِمْ ، على ما تقرّر ، من بونة التي بإفريقية ، وهي المسماة ببلد العُنَاب . وانتقل جدّه الى الأندلس ، فاستوطن منها وادی آش من عمل دارنية الى أن استولى العدو على تلك الجهات ، فخرج قومه من مدينة آش الى غرناطة ، فبنوا بخارجها الرُبُض المعروف بالبَيَّازين ، ونشروا مَذَهَبَهُمْ في الإرادة ، وانضم اليهم من تبعهم من أهل المشرق . وتقدم الفقيه أبو تمام شيخاً لهم ، وقاضياً فيهم ، وخطيباً بهم ، فقام بالاعباء ، سالكا سنن الصالحين من الايثار والتسديد

بين قومه ، مُنكبًا على العبادة والخفوق على الجهاد . وله رواية عن والده أبي علي ، وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرها . وله تأليف في منع سماع الأيراعة المسماة بالشَّبَّابة وعلى ذلك درج جمهورهم . مولده في ذي القعدة من عام ٦٥٣ هـ ووفاته في شوال من عام ٧٣٣ هـ .

وأما الشيخ أبو أحمد ، الصوفي الكبير ، الوليُّ الشهير ، فهو جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بُونة . قرأ بسلطنة وغيرها . قال ابن الأثير : وكان يحفظ نصف « المدونة » أو أكثر ، ويؤثر الحديث والفقه والتمييز على غيره من العلوم . ورحل إلى المشرق ، فأدَّى فريضة الحج ولقى جلة من الفضلاء ، أشهرهم وأكبرهم في باب الزهد والورع ، وسنى الأحوال ، ورفيع المقامات ، الشيخ الصالح أبو مدين شعيب بن الحسين مقيم بجاية ، فصعبه كثيرًا ، وانتفع به ، وارتوى من ذلاله . توفى — رحمه الله وأرضاه — عن غير عقب من الله كور ، وذلك في شهر شوال سنة ٦٢٤ هـ .

ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام

وتقدّم أيضًا بغير تامة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام ، استتضاه السلطان أبو عبد الله المدعو بالفتية ، لقصة رفعت من شأنه ، وذلك أنَّ هذا الرجل نشأ في الدَّجَن (١) ببلاد الروم من شرقي الأندلس . ثم هاجر منها ، فاستقرَّ بوادي آش ، فأقرأ العلم بها ، وصحَّح ما كان قد تحمَّله من فنون العلم . فلما توفى قاضي البلدة ، أيام خلاف بني أشقيدولة بها ، عرض عليه قضاؤها ، فتمنَّع وأبى لمسكان الفتنة ، إلا أن يكون التقديم من قبل أمير المسلمين الحق بالخلافة ، السلطان أبي عبد الله المذكور . فأعرض عنه ، وقدم غيره . فلم يرضَ الناسُ به ، فدعت الرؤساء المذكورين الضرورة إلى طلب التقديم من حيث ذكر . فأقذ لهم المطلوب . ولما ذهب الفتنة ، وتملك السلطان المدينة ، تحقق فضل ابن هشام وصلابته في الحق ، فنقله إلى مدينة الكريّة وعند وفاة أبي بكر الأشبرون ، استقدمه من هناك ، وقلَّده القضاء بحضرته . فحسنت

(١) قور : الرجر .

به الحال، واقتضيت الحقوق إلى آخر مدّة مُستَقْضِيه — رحمه الله — وكانت صدر شعبان من عام ٧٠٩. وافضى الأمر إلى ولده أبي عبد الله محمد، ثالث الأسماء من بني نصر، فخرى على منهاج أبيه في الاغتباط بقاضيه، فأقره على ما كان يتولاه، وزاد في التنويه. فظهرت الخطّة بواحدتها وصدر رجالها، وبقي يتولاه إلى أن توفى، وذلك عام ٧٠٤. ذكره القاضي أبو عامر يحيى بن ربيع في «مزيد» وقال فيه: كان فقيهاً طارفاً، أديباً، كاتباً بارعاً، فاضلاً، لئین الجانب، سمحاً، درياً بالأحكام، عدلاً، زهياً، وتولى الخطبة بجامع الحمراء.

قال المؤلف — رضى الله عنه — : لله درّ محمد بن هشام في إصراره على الإيابة من القضاء في الفتنة الأشقيليّة فإنّه جرى في تمنّعه على منهاج السداد، وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط. وقد تقدّم صدر هذا الكتاب أنّ الداعي إلى العمل، إذا كان غير عدل، لم يجز لأحد إماتته على أمور، لأنّه مقعد في فعله، فيجب عليه أن يصبر على المكروه، ولا يل العمل معه، وإن كان عدلاً، جاز، وقد نستحب له الإمانة. والله الموفق للصواب.

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فركون

وولي بعد ابن هشام قضاء الجماعة الشيخ النقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد القرشي، المعروف بابن فركون، أحدُ صدور التقهاء بهذا القطر الأندلسي، اطلاعاً بالمسائل، وحفظاً للنوازل، وقوة على حمل أعباء القضاء، وتفناً في المعارف. وكان — رحمه الله — منشراح الصدر، مثلاً في حسن العهد بمن عرفه ولو مرة في الدهر، مفيد المجالسة، رائق المحاضرة، مترقياً بالضعيف في أقضيته، كثير الاحتياط عند الاشتباه، دقيق النظر، مهتدياً لاستخراج غريب الفقه وغوامض نكته العلم، رائق الأبهة، موصوفاً بالتراحة والعدالة، شديد الوقار، مشغلاً عند المواجهة والتجلة، مع التحلي بالفضل، والخلق الرّحب، والدّثابة^(١) الحلوة. طال يوماً بين يديه قعود رجل

(١) ر: والرامة. — ق: والفة.

اسمه أحمد بن معاوية ، دعا إليه في حقّ وقع الفصل فيه ؛ فاستأذنه في الذهاب ؛ فقال : « يا سيدي ! ينصرف أحمد ؟ » فقال : « لا ينصرف ! » فأقام ذلك الرجل وجلاً حتى نبه على أن القاضي إنما قصد التورية . قرأ على المدرّس المتفتّن أبي الحسن الأبلح ، وأكثّر الاتّخذ عن المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي المعروف بمستقور وغيرهم . وكان خطيباً . بليغاً ، كاتباً فاضلاً فاثراً ، بصيراً بمقود الشروط ، سابقاً في علم الفرائض . قضى بمواضع منها رندة ، ومالقة ، والمرية ، وسار فيها بسيرة حاذلة سنيّة . واستمرّ قضاؤه مع الخطابة بحضرة غرناطة إلى أوّل الدولة الإسماعيليّة ؛ فصُرف عن ذلك ، لما كان له في مشايعة المخلوع عن السلطنة من الأمور التي حقّت عليه التحول ، بعد استقرار ذائلها الأمير أبي الوليد بالمُلك — رحمة الله عليه ! — ومولد القاضي أبي جعفر المذكور في عام ٦٤٩ ، ووفاته في السادس عشر من ذي القعدة عام ٧٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر يحيى بن مسعود الحاربي وابنه أبي يحيى

وتقدّم بعده لقضاء الجماعة الوزير الفقيه أبو بكر يحيى بن مسعود بن عليّ بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود الحاربي الغرناطيّ ، من أهل الأصالة والجزالة والجلالة . وكان — رحمه الله ! — ساميّ الهمة ، ماضي العزيمة ، شديد الشكيمة ، ولي القضاء بجهات شتى ، منها مدينة الكريّة ، وصدرت عنه في مدّة حصار الروم لها جملة أقوال وأفعال لا تصدر إلّا من حزماء الرجال . ثمّ نُقل إلى قضاء الجماعة بالحضرة ؛ فاشتهر بالضا والاشتداد على أهل الجاه ، وإقامة الحدود ، وإخافة الشهود . وكان لا يخطّ بعقد علامة بثبوته عنده إلا بعد شهادة أربعة من العُدول ؛ وقصر أصحابه ذلك وقالوا : ألا ترى ، لو أنّ رجلاً دفع إلى آخر حقّاً كان له عليه ، وطلبه أن يشهد به ، فأشهد عدلين ، وأبي أن يشهد غيرهما ، وأراد صاحبه الاستكثار من البيّنة ، فإنّه لا يلزمه أن يشهد له أكثر من شاهدين عدلين ، على ما قاله القاضي أبو الوليد بن رشد ، ورواه غيره لقوله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ . » ^(١) قالوا : وإن كان قصد

القاضي من الإكثار من الشهداء التوثق لتحصل البراءة المتحققة له ولغيره ، فقد يجمع أربعة من الضعفاء في رسم واحد . فلزم إذاً ارتكب هذا النظر الإمساك عن خطاب مثل هذا الرسم ، إلى غير ذلك من المضار المتعلقة به فلم يثن الشيخ أبو بكر بن مسعود شياً من هذا كله من غرضه ، واستمر على ذلك مدة قضاائه . وكان له من أخيه أبي الحسن ، وزير الدولة الإسماعيلية وصعيد البلدة ، ردة كثيرة على إتفاذ الأحكام ، ومصادمة أساطين الرجال . وقرر بعض أهل المدينة عند التخاصم عنده ، تقية من تعاضم شدته واتصال عبوسه ، وجرى له في ذلك مع القاضي برّ بض البيازين كلام حارّ صله أن طلب منه الاقتصار بالنظر على جهته ، رفعاً للتشويش عن الخصوم . والمنصوص جواز قاضيين في بلد واحد وأكثر ، كل مستقل ومختص بِناحيته ، وإنما الممنوع شرط الاتفاق في كل حكم ، لاختلاف الأغراض ، وتعدُّر الاجتماع . وقد تقدّم الشبيه على ذلك عند التكلّم في شروط القضاء . ثم إذا تنازع الخصمان في الاختيار ، حيث قلنا بالجواز ، وازدحم متداعيان ، فالقرعة .

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير ، وابن الطلاع ، وابن أبي الأخوص ، واستعمل في الرسالة إلى ملك المغرب عام ٧٢٧ ، وأقام بظهر سلا ، ثم طرقة المرض ، فتوفي هنالك يوم الخميس سابع ذي قعدة من العام المذكور . ودُفن بالجبانة المعروفة بكفلة ، خارج رباط الفتح . ومولده لست خلت من شوال عام ٦٥٣ .

وكان — رحمه الله — قد ترك نائباً عنه فيما كان يتولاه من القضاء بقرنطة ولده الفقيه أبي يحيى . حين بلغه أنه توفي بحيث ذكر ، استقل بعده ولده بالولاية ، واستكمل له ألقاب الخطّة ، وجرى على طريقة أبيه من الجزالة والصرامة ، في استخلاص الحقوق ، ونصر المظلوم ، وقهر الظالم . وكان في نفسه شجاعاً ، فارساً ، مقدماً ، جليل الهيئة ، نبه الشارة ، رائق الأبهة ، يبرز عند القتال في مصاف صدور الأبطال ، فيحسن دفاعه ، ويجمل عناده . ولما ضاقت الروم مدينة المريّة ، وكان أبوه الشيخ أبو بكر ممّن شمله الحصار بها ، كما تقدّم ، شق أبو يحيى محلة العدو ليلاً ، وتحيل حتى وصل إلى سور البلد ، وأعلى حرسته باسمه ، فسرّ المسلمون بتخلّصه ، وانتفع هنالك أبوه . وبقي هذا القاضي متولياً خطّة القضاء

نيابةً واستقلالاً نحواً من خمسة أعوام . ثم نقل قاضياً إلى مدينة المرقية ، فأقام بها .
وكان أيضاً نائباً الشيخ أبي بكر ، ومشاوره في أحكامه ونوازلها ، شيخاً
الفقهاء بقطرته في وقته ، العابد الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن
محمد بن قطبة الدؤسي . وكان — رحمه الله ! — لمكانه في المعرفة والعدالة أهلاً
للاستقلال بأعباء الحكومة .

ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري

وخلفه في الأحكام بحضرة غرناطة الأستاذ محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر
ابن سعد الأشعري المالقي ، من ذرية بلج بن يحيى بن خالد بن عبد الرحمن بن يزيد بن
أبي بردة (واسمه طاهر) بن أبي موسى (واسمه عبد الله) بن كيث صاحب رسول الله
— صلى الله عليه وسلم ! — ذكره ابن حزم في جملة من دخل الأندلس من المغرب ؛ يكنى
أبا عبد الله ، ويعرف بابن بكر . هذا نص ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسمى
بـ « معائد الصلة » وتحققنا من غيره صحة معناه . ولندكر الآن نبذة من أنبائه وسيره في
في قضائه .

فنقول أولاً : كان شيخنا هذا أبو عبد الله — رحمه الله وأرضاه ! — ممن جمع له بين
الدراية والرواية ؛ لازم من قبل سنن التكليف صهره الشيخ الفقيه الوزير أبا القاسم بن محمد
ابن الحسن ، وقرأ عليه بمنزلة القرآن ، وتأدب معه ، واختص بالاستاذ الخطيب أبي محمد
عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي الأموي ، وأخذ عن الرواية أبي عبد الله محمد بن عباس
الخزرجي بن السكوت ، والخطيب الولي أبي الحسن بن فضيلة ، والأستاذ أبي الحسن
ابن اللباد المدني . ورحل إلى مدينة سبته ، فأخذ بها عن عميد الشراء أبي علي بن أبي التقي
طاهر بن ربيع ، وأبي فارس عبد العزيز الهواري ، وأبي إسحاق التلمساني ، وأبي عبد الله
ابن الخطار ، والمقرئ أبي القاسم بن عبد الرحيم ، والأستاذ أبي بكر بن عبيدة . وأجازه
من أهل المشرق الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (بالذال المهملة) ،
والراوية المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوصي ، إلى جماعة من المصريين والشاميين

وغيرهم . وحاد إلى بلده مالقة ، وقد صار سباق الطلبة معرفة بالاصول ، والفروع ،
والعربية ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات ، مبرزاً في علم الحديث تأريخاً ، وإسناداً ،
ونسخاً ، وتصحيحاً ، وضبطاً ، حافظاً للألقاب والأسماء والكُنى ؛ فتصدّر في فنون العلم .
وكان كثير النصيحة ، حريصاً على الإفادة ؛ فنفع وأدّب ، وخرّج وهذّب ، حتى صار
أصحابه على هيئة متميزة من لباس واقتصاد ، وجدّ واجتهاد . وكثيراً ما كان يقول لفتيان
الطلبة ما قاله الجنيّد بن محمد ، وهو : « يا معشر الشباب ! جدّوا قبل أن تبلغوا مبلغى !
فتضعفوا وتقصروا كما قصرتُ ! » وكان الجنيّد وقت الشاخة لا يلحقه الشباب في العبادة .
ومن تلك النسبة أيضاً كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر ؛ فأنّه لم يكن في الغالب يأكل إلا
عند حاجة ، ولا ينام إلا عن غلبته ، ولا يشكّم بغير العلم إلا عن ضرورة . وبقي كذلك
زماناً ، يدرس بالمسجد القريب من منزل سكناه احتساباً . ثمّ تقدّم بيلاده للوزارة ، ناظراً
في أمور العقد والحلّ ، ومصالح الكفاة . ثمّ ولي القضاء به ؛ فأظهر من الجزالة والشدة
ما ملأ به وجدّاً صدور الحسدة ، ونسبوا إليه أموراً حملت على إخراجهم من مالقة ، وإمكانه
بغرناطة ؛ فبقي بها يسيراً ، وتقدّم منها بالمسجد الجامع خطيباً . ثمّ ولي قضاء الجماعة ؛ فقام
بالوظائف ، وصدع بالحق ، وبهرج العدول ؛ فزوّف منهم ما يليق على الثلاثين عدداً ،
استهدف بذلك إلى محادة ومناسبة ومعادلة خاض ثبجها وصادم تيارها غير مبالٍ بقليل أو
قال ؛ فأصبح في عمله ، مع كتبة الوثائق بغرناطة ، أشبه القضاة بيحسّ بن معمر في
طلّبة قرطبة ، إذ بلغ من مناقشته أن سجّل في يوم واحد بالسخطة على تسعة عشر رجلاً
منهم . وجرّت لابن بكر في هذا الباب حكايات يطول ذكرها ، إلى أن استمرت الحال على
ما أرادته . وعزم عليه أميره في إلحاق بعض من أسخطه بالعدالة ؛ فلم يجد في قناته مفضراً ؛
فسلم له في نظره .

ولم يزل مع ذلك ملازماً أيام قضائه للقراء مع التعليم : درس العربية ، والاصول ،
والفقه ، وإقراء القرآن ، والحساب ، والفرائض ؛ وعقد مجالس الحديث شرحاً ومباحثاً .
وربّما نحا في بعض أحكامه أتمحاء مصعب بن عثمان أحد القضاة قديماً بقرطبة ؛ فكان
لا يقلّد مذهباً ، ويقضى بما يراه صواباً . وسيأتى بسط الكلام في هذه المسألة بعد ، بحول
الله . وإن قلنا عن القاضي ابن بكر إنّه كان في شدائد أحكامه أشبه علماء وقته بسحنون

ابن سعيد ، لم يكن في ذلك يبعيد ؛ فإنه أدب الناس على الحلف بالإيمان اللازمة ، وأنكر سوء الحال في الملابس ، وفرّق مجتمعات أرباب البدع ، وشدّد أهل الأهواء بالسجن والأدب ، على سبيل في ذلك كلّ من أتباع السنّة والطّراح الأهواء له ، وخفّض الجناح لأهل الخير .

وكان في خطبه وصلاته كثير الخشوع ، لا يتألك من سمع صوته في الغالب من إرسال الدموع ؛ يقرأ في الصبح بما فوق المصنّف ؛ فيحسبه المصنّف خلفه كأنما قرأ بآية واحدة ، لحسن قراءته ، وطيب نغمته ، وصدق نيّته ؛ وإذا ذكر شيئا من أمور الآخرة ، ظهر على وجهه الاصفرار ؛ ثم يغلبه البكاء ، ويتمكّن منه الاتّفعال . فكان ، في معاملته لأصحابه ، على مذهب الفرج بن كنانة ، لا يرى زلة لصديقه ، ولا يعدل في حاجته اليه عن طريقه ؛ وقلّما كان يتخلّف في يوم من أيّامه عن عيادة مريض ، أو شهود جنازة ، أو تفقّد محتاج ، أو زيارة منكوب . ومن ذلك ما حدثني به قريبنا وقريبه الشيخ الراوية المحدث الحاجّ أبو القاسم بن عبد الله ، وهو أنّه لما اعتقل بدار الإشراف من الحضرة ، على ما نسب اليه من المسامحة في إضاعة مال الجباية ، أيّام كانت أشغال السلطنة لنظره ، أن زاره القاضي أبو عبد الله يوماً في محبسه . قال : فذكرته بعبادته من مشاركته لأصحابه ولاخوانه وله ابن عوانة . قال : فاستعبر ، واستغفر ، وأقام معي هنيئة ساكتاً مفكراً ؛ ثم تناول القرطاس ، وكتب يخاطب الأمير بما نصّه :

الحمد لله المولاي — أمدك الله بتوفيقه ، وحملك من الرشاد على أوضح طريقه ! —
أسلم عليك وأسائلكم ، حققت رجاء الآملين وسائلكم ، ولا خاب من قصد لديكم قاصدكم وسائلكم ! ما كان من حديثي الذي لم يزل ذا قدم صدق في خدمة الإيالة الإسماعيلية وبنيتها ، وخاصتها وذويها ، وادّاء لا ودائها . نائياً عن متاربها ، يرفع لنصحها في كلّ ميدان خدمة لواء ، ويؤمّ أولياءها ثقة وأعداءها مقتاً ولواء ، ويجرّ في نصيحها من حسن الطويّة رداء ، إلى أن تحمل من عدوى الجوارداء ، وجعل لصاحب الجريرة ، من أخذ بالجريرة غير ناره ، وكوى لعجز جاره ، وتارة عدوه ولم يقم له هو وليّ بشأره . فهل عثر البعثات البدعيّة في نواحي عمله وفي خفيّات سرّه ، على مقربة خبر . أو أتى البعثات السريع في هزجه ورمله بأثارة علم تكشف المعنى وتضيء الطريق لأولى البصر ؟

حنانيك أعدّ النظر لما هي إلاّ القيت يُقرّر بها قرقرة زجاجة ، من قضائها لغيرك فيما
 اخبث حاجة . وإن كان وقع لما ألقاه في الأمر شيء من الباس ، وحضر لما زينه
 وأعطاه عليه قوم آخرون من الناس ، فما بنا من ظهور الحقّ لديك اياس ، وحاشاك
 أن يخفض للجوار بمحضرة عهدك الكريم كبير أناس . فأعرض عما تسوله شياطين
 الانس وتحليه ، وتمده من الأباطيل وتمنيه ، وعدّ عما يُزخره كلُّ خف مزق القول
 منها فيستند كلُّ نقل روايته الى أصل غير ثابت ، فيربط قياس رؤيته بما اطمع
 خضراء الدمن ثابت ، قد غمس في آل القاضي عيين طمعه ، وجزاه على خموس اليمين فرط
 هله . فما ينطق لسانه إلاّ بما يجعل في كفّه من الصامت ، واعتمد مشورة ناصح لك
 بإلغاء نصحه حذر الوشاة فتخافت . وإذا حضرك الغاوون المستبغون ، وألقوا من حبال
 كيدهم وعصى مكرهم ما هم ملقون ، فتعوذ بالله من شرّ ما يشركون ، واستحضر من الحقّ
 كلمة تلقّف ما يافكون ، **وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدِ**
اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ^(١) . ثمّ اسمع من لسان الحال ، وهو أفصح من لسان
 المقال ، حجّة من اعتاد سيلان الفضائل من يدك ، ومثله جاثيا للاحتكام لديك ، أليس
 من قواعد الحكم نظر حال المدعى وحال المدعى عليه ، ومن يليق به ما عزي له ومن
 لا يناف ^(٢) به ما نسب اليه ؟ هل يستويان مثلاً ، أو يتقاربان قولاً ، ويتقاربان عملاً ،
 أو يتباعدان بعد المشرقين ، ويتباينان فوق ما بين عطار دّين ؟ فن الذي يتلو الآيات
 ويردّد واعظها ، ويسرد الأحاديث ويسمع مواعظها ، ويطرد في الاسعار المهجوع ، ويرسل
 في مجالس الخير الديموع ، ويتمبّد مع العابدين ، ويتقلّب مع الساجدين ؟ أم هو كذا وكذا
 وكيت وكيت مما يكثر عند التعداد ، ولا يحمل في مثله استعمال القلم والمداد ؟ فعلى من
 تحبّل اليمين والكذب ، أعلى من ألّفه الجدّ أم على من غلب عليه اللعب ؟ فإنّ غير هذا
 أو غير هذا لا مرمّما وقيل لها في الثناء سيّان ، وعند النداء صميّان ، وقد ظهر للمدعى
 في صكوك الحساب رجحان ، وهذا ديوان العمل فيه شهادة فلان على خطّ المطلوب وفلان ،
 فأدرا هذه الشبهة المشوّهة والحجّة الداحضة المموّهة . فإن اضطراب المذهب في العمل
 بالكتاب ، وتفرّق أربابها على أشتات الطرق والشعاب ، فمنهم من أهمله جملة في كلّ الأمور ،

(١) سورة النساء : ١١٢ . — (٢) ق : يناف .

ومنهم من أعمله في بعضها وهو القول المشهور يا للعجب إذا كانت شهادة العدول ترد بالاستبعاد ، بدعوى فيما يقدر على تحصيله بيسير العثرات والاحاد ، وعند التأمل بإلصاف ، وتجنب الميل والانحراف ، يبدو من أحوال هذه القضية قرآن توجب فض ذلك المكتوب ، وتؤذن براءة المحبوس من العدد المطلوب ، وإن كان من جد هذا القول ليس من أهل التحير ، ولا ممن عرف بمجودة البيان وبلاغة التعبير ، فإنه ذو عسرة جادة بما وجد ، وحليف وجد عصر بلا لطف طبعه شدة ما به من الكد ، أبقاك الله وكتب لك سداد الرأي وسعادة الأبد ، وعزاً ونعياً لا يحصرها حد ، ولا ينهيان إلى أمد ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، صلاة دائمة ما دام ثناؤه في الألسن وثرأه في الخلد .

قال الشيخ أبو القاسم : وختم الكتاب بعد ما علقه بالعجمي له ودفعه لمن بلغه . فاتمّ النهار إلا والبشير قد وصلني بالإعتاب ، ورفع التوثج من العتاب . والحمد لله على ما منح من ذلك .

قال المؤلف — أدام الله سعاده — : وهذا المرسوم الفريد ، إن كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر قد أتى به على البديهة ، إنّه لأغرب من الخطبة التي قام بها منذر ابن سعيد بين يدي الخليفة الناصر ، حين أرتج على محمد بن عبد البر وحيل بينه وبين ما رواه ، وانقطع القول بأمر الكلام أبي علي القالي . وإن كان الشيخ قد جدّد قديماً ما أظهره وأعدّه ، قصد مناظرة أخيه ، فلقد أحسن في عمله ما شاء ، وأجاد الإيداع والإلشاء .

ويقرب من هذا النمط ما حدثنا به صاحبنا الخطيب أبو جعفر الشقوري عن القاضي أبي عبد الله المذكور ، أنّه كان قاعداً يوماً بين يديه ، في مجلس قضائه من حضرة غرنامة — مهّدها الله تعالى — وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقة مضمّنها : يا سيدي — رضي الله عنكم — إننا محبّتها في الرجل الذي طلقها وهي تريد من يكلمه في ارتجاعه لها وردّها إليه . قال : فتناول القلم ، وكتب على ظهر البطاقة أحرفاً ، ودفعها إلى ، فإذا هي : « الحمد لله ! من وقف على ما في القلوب فليُصنح لسماعه إصباحة مغيث ، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقتها تأمياً بشفاعة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لبريرة في مغيث ! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين ، ويسلك بنا سبيل المهتدين ! »

ومن نصائح لطلّبتها : « أوصيكم ، بعد تقوى الله العظيم ، بثلاث خصال : ألا تكتبوا

خطاً دقيقاً ؛ فإنه يضرُّ بأبصاركم ، ويقلُّ انتفاع الغير به بعدكم ؛ وإذا خَطَّطتم أحداً ، فلا تحفظوا تخطيطه أن يكون الشخص المخطَّط غير خلى من المعنى الواقع في اسمه ، توخياً منكم للصدق ، وتحرّياً عن التجاوز المحض ؛ ولا يكن همكم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتم . وليكن همكم أن تكونوا من الديانة والدراية بثابة من يُقبل قوله فيما يدعيه ولا يكذب فيه ، إلى غير ذلك من خطبه ومواعظه وأدبه .

وكان في أقضيته لا يرى الحكم بمجرّد التسمية ، إذا لم يقتن بها لشئ من اللوث ، ويرخص للرجل في متابعتها لزوجه بالأدب ، ويوجهه على الصلاة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن أبي زيد في نوادره ، ويردّد ما ورد في الصحيح : ألا كلُّكم راع ، وكلُّكم مسؤول عن رعيّته ؛ وكان لا يوسع للناشر عن رأى القرار بعد الدخول ويجبرها على الرجوع ، إلى أن أحدثت له بما لقة ، أيام قضاة بها ، مع رجل من أهلها يعرف بعبد الله الوردى ؛ فأمسك عن ذلك . وكان يأخذ بمذهب الليث بن سعد في كراه الأرض بالجزء مما تَنَسَّيت ، ويحذر من الركون إلى مقالات محمد بن نحر الرازي المعروف بابن خطيب الراي في المباحث ، وينكر عليه ما قرّره آخر محله من الآراء وقوله في الأربعين : أما الكافر ، فهو على قول الأكثر من الأئمة يبقى مخلداً في النار ؛ وهذا القول من ابن الخطيب فيه ما فيه ؛ فإن المخالف في تخليد الكافر في النار هو من القلة والشذوذ ، بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعد كلامه قولاً في المسألة . وكان يقول : « من لم يتمرّن في عقود الشروط ، ولا أخذ نفسه بالنفقد في كتب التوثيق ، لا ينبغي له أن يكون قاضياً ، وإن كان قوياً فائقاً في سائر العلوم » .

وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضي أبي عبد الله في مجالسه العلمية من نكت النوازل وطرف المسائل ، طال بنا القول ، وأدرك فريضتنا القول ؛ وبما ذكرناه العناية الكافية . وبالجمل ، فما كان إلّا كما ذكر بقى بن نحر عن عبد بن بشير حيث قال : ما كان يقاس إلّا بمن تقدّم من صدور هذه الأئمة . ومن تلك الطبقة كان عبد بن بكر عند من عرفه واستمرّ على عمله من الاجتهاد ، والرغبة في الجهاد ، إلى أن فقِد — رحمه الله ! — في مصافّ المسلمين ، يوم المناجزة الكبرى بظاهر طريف ، شهيداً محرّضاً ، يشهد البصائر ، ويدمن الإبطال ، ويشير على الأمير أن يكتر من قول : « حسبنا الله ونعم الوكيل ! »

وقد كتف دابته التي كان عليها راكباً ، وهو رابط الجأش ، مجتمع القوى ، وأنشأ عليه بالركوب وقال له : « انصرف ! هذا يوم الفرح ! » يشير ، والله أعلم ، إلى قوله تعالى في الشهداء : « قَرِّحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(١) » ؛ وذلك فحى الاثنين السابع من جمادى الأولى عام ٧٤١ ، عن غير عقب من الذكور . ومولده في أواخر شهر ذي الحجة من عام ٦٧٣ .

ذكر القاضي عثمان بن منظور

ومن القضاة بمالقة ، أيام ابن بكر بغرناطة ، شيخنا أبو عمر عثمان بن محمد بن يحيى بن محمد بن منظور الإشبيلي ، أحد بيوت النباهة بالأندلس . ذكره صاحب « كتاب العائد » فقال فيه : كان — رحمه الله ! — صدراً في علماء بلده ، أستاذاً ممتعاً ، من أهل النظر والتحقيق ، ثاقب الذهن ، أصيل البحث ، مضطهماً بالمشكلات ، مشاركاً في الفقه والعريضة ، إلى أصول وقراءات وطب ومنطق . قرأ كثيراً ، ثم تلاحق بأصحابه . ثم غبر في وجوه السوابق . لازم الأستاذ أبا محمد الباهلي ، وانتفع به . وقرأ على الأستاذ أبي بكر بن الفخار ، وتزوج زيلب ابنة الفقيه المشاور أبي علي بن الحسن ، فاستقرت عنده كُتُب والدها . فاستعان بها على العلم ، والتبحر في المسائل . وقيد بخطه الكثير ، واجتهد ، وصنف ، وقرأ ببلده محترفاً بضاعة التوثيق ، فمظم به الانتفاع . وولى القضاء بأش ، وملتاس ، وقارش ، ثم ببلده مالقة . وثوقى بها مصروفاً عن القضاء ، دون عقب ، في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لدى حجة عام ٧٣٥ ؛ ولم يخلف ببلده مثله في وقته مشاركة في الفنون ، وجودة نظر ، وثقوب ذهن . وخرج عليه طائفة من الطلبة . وولى بعده بقيد الحياة بمكانه من خطة القضاء صاحبه ، المنتفع به قبل ذلك قراءة عليه وسكوناً إليه ، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج ، المدعو بأبي البركات البلفيقي ، حسبما يأتي الكلام عليه بعد بحول الله تعالى .

(١) سورة آل عمران : ١٧٠ .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عيَّاش

واستُقضى بعد ابن بكر ، من أصحابه الآخذين عنه ، الفقيه الزاهد أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيَّاش الخزرجي ، استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج الحضرتي ، وقلَّده قضاء الجماعة بها ، فأقام الرِّسمَ ثلاثة أيام حسبةً ، كما تقدَّم في اسمه ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء ، وفترك لشأنه .

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن بُرطال

واستقدم على أثره من مالقة أيضاً أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الأموي ، المعروف بابن بُرطال ، أحد المترددين للقاضي أبي عبد الله بن بكر أيام كونه ببلده . فولى قضاء الجماعة بقرنطة والخطبة . قال صاحب « حائد الصلة » : على قصور في المعارف ؛ ولذلك يقول الشيخ نسيج وحده أبو البركات :

إِنَّ تَقْدِيمَ ابْنِ بَرطَالٍ دَعَا طَالِبِي الْعِلْمِ إِلَى تَرْكِ الطَّلَبِ
حَسِبُوا الْأَشْيَاءَ عَنْ أَسْبَابِهَا فَإِذَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ

فأعنته الدربة وأنجده الخطة على تنفيذ الأحكام ؛ فلم يؤثر عنه فيها أحداثه ، واستظهر بجزالة أمضت حكمه واتقباض عافاه من الهوادة . فرضيت سيرته ، واستقامت طريقته . وصير إلى مالقة بعد ذلك . فتوفي بها أيام الطاعون الكبير ، وذلك في منتصف ليلة الجمعة خامس صفر من عام ٧٥٠ : خرجت جنازته في اليوم لليلة وفاته ، محبته ركب من الأموات يزيد على الألف ، منهم شيخنا المقرئ الولي أبو القاسم بن يحيى بن درهم ، والاستاذ الواعظ أبو عبد الله أحمد المعروف بالقطَّان — رحمة الله عليهم !

ذكر القاضي أبي القاسم الخضر بن أبي العافية

ومنهم الخضر بن أحمد بن أبي العافية الأنصاري، يكنى أبا القاسم ويعرف بابن أبي العافية، من أهل غرناطة. وكان — رحمه الله ! — من صدور القضاة، وجهابذة النجاة، وأهل النظر والعكوف على الطلب، حتى صار مضطجاً بنوازل الأحكام، مهتدياً لاستخراج غرائب النصوص. نسخ بيده الكثير، وقبّل من المسائل، فعرف فضله، وبهر نبه، واستشاره القضاة في المشكلات، واستظفروا بنظره عند المهمّات. وكان بصيراً بعقد الشروط، ظريف الخط، بارع الأدب، مكثراً من النظم؛ ومن ذلك قوله:

لي دّينٌ على الليالي قديمٌ ثابت الرّسمُ منذُ خمسينَ حِجَّةَ
أبعادٌ وبالحكمُ بُعدٌ عليها أمّ لها عن تقادّم العهدِ حِجَّةَ

وتوفّي — رحمه الله ! — قاضياً ببرجة؛ وسيق إلى غرناطة. فدفن بباب البيرة عصر يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الأول عام ٧٤٥. وقد أجابه على بيتيه المذكورين طائفة من الأفاضل بقطع من الشعر الرائق. وإنيهما لمن نعت الظريف. ولقائل إن يقول: بل هما من الكلام الضعيف المنقود على مثل الفقيه، فأنه إن كان قد أراد بالدين الذي زعمه على الليالي، ما نواه من التوبة؛ وحدثني بنحو هذا الغرض عنه بعض الأصحاب، وذكر لي أنه أخبر بذلك عن نفسه أيام حياته. فاللام إذاً متوجه عليه لأجل تفریطه وانحلال عزمته. وبيان ذلك أن التوبة فرض باجماع الأمة في كل وقت وعلى كل حال من كل ذنب أو تقصير، في كمال أو غفلة؛ وحالها حال الشيء الذي يُتاب منه. فإن كان الواقع حراماً، كانت التوبة على الفور إلى تمام المقامات فمن آخرها زماناً، عصى بالتأخير فيحتاج إلى توبة من تأخير التوبة. وكذلك يلزم على تأخير كل ما يجب تقديمه. فعلى هذا التقدير، تأخير الشيخ التوبة مدّة من خمسين سنة واصراره على الذنب ذنبان مضافان إلى الخطيئة. وإن كان إنما أراد الملحة والتورية بالديون التي تكلم عليها الفقهاء في باب المعاملات من غير التفات منه لغرض معين، فكان من حقه أن

يأتى بما يطابق أقوال العلماء ، ولم يقل أحد منهم بإلزام الغرامة لمدين بعد مرور خمسين سنة من تأريخ الرسم المطلوب بمضمونه . ولذلك قلتُ في معرض الجواب منبهاً على هذا الوجه :

قُلْ لِمَنْ أَلَزَمَ الْإِيَّالَى دِينًا وَهُوَ فِي الْعُرْفِ قَدْ تَجَاوَزَ نَهْجَهُ
مُقْتَضَى الْفِقْهِ رَفُضُ مَا تَدَّعِيهِ فَاتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا تَتَوَجَّهْ

ولو أتى الناظم بعشرين بدل الخمسين ، لكان أقرب الى محل الخلاف . وإن كان الأصل بقاء الدين في ذمة المدين ، لكنه قال يشهد العرف للمدين فيكون القول قوله في الدفع . وهذا قد يتضح العرف فيه فيتفق عليه . وقد يختلف فيه لكون العرف لم يتضح . وهذه المسألة تفتقر إلى بسط . ونحن نورد من الكلام عليها في هذا الموضع ما أمكن ، إذ هو وقت الاحتياج إلى البيان . فنقول — والله الموفق للصواب ! — : فمن مثل ما اتضح فيه العرف ، ما ذكر في « المدونة » أن ما يُباع على النقد كالصرف ، وما يُباع في الأسواق كاللحم ، والفواكه ، والخضر ، والحنطة ^(١) ، والزيت ونحوه ، وقد انقلب به المبتاع ، فالقول قوله لأنه قد دفع الثمن مع يمينه يصدق المشتري هنا في دفع الثمن لشهادة العادة له بصدقه . قال المازري : وهذا لم يختلف فيه لا تضاح العادة الدالة عليه . وهكذا ذكر ابن رشد أنه لا اختلاف في أن القول هنا قول المبتاع . قال أبو إسحاق التوحيدي : ما كان من الأشياء عاداتها أن تقبض قبل دفع السلعة أو معها ، فإذا قبض المشتري السلعة ، كان القول قوله مع يمينه أنه دفع الثمن لدعواه للعادة . وقال ابن محرز : إن لم ينقلب به ، وكان قائماً مع بائعه ، فقد اختلف في ذلك ؛ فروى أشهب عن مالك : القول قول رب الطعام مع يمينه . وقال ابن القاسم : القول قول المبتاع . قال ابن القاسم : وذلك إذا كانت عادة الناس في ذلك الشيء أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه . قال ابن محرز : فقد نبه ابن القاسم — رحمه الله ! — على المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الأصل ، وهو العادة ؛ فمن ادعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المشتراة على اختلافها من ثور ، ورقيق ، ويز ، وطعام ، وغير ذلك ؛ ومن مثل هذا أيضاً إذا باع سلعة ، وادعى بعد طول أنه لم يقبض ثمنها ، فإن القول قول المبتاع مع يمينه .

(١) ما هنا ينتهي ما في المخطوطة المشار إليها بحرف ق (نسخة جامع القرويين بفاس) .

لا كن اختلف في حدّ الطول فقال ابن حبيب : أمّا الرقيق ، والدواب ، والربع ، والعقار ، فالبايع مصدّق وإن تهرّقا ما لم يطُل ، فإن مضى عامٌ أو عامان ، فالقول قولُ المبتاع ، وليس يُباع مثل هذا على التقاضي . وأمّا البرّ وشبهه من التجارات ، فما يُباع على التقاضي والآجال ؛ فإن قام ما لم يطُل ، فزعم أنّه لم يقبض الثمن ، حلف وصدق ؛ وإن قام بعد طول مثل عشر سنين ، فأقلّ منها ممّا لا يبتاع ذلك إلى مثله ، صدّق المبتاع ويحلف . وسأوى ابن القاسم بين البرّ وغيره ما عدا الحنطة والزيت ونحو ذلك ، وجعل القول في ذلك قول البائع ، ولو بعد عشرين سنة ، حتّى يجاوز الحدّ الذي لا يجوز البيع إليه . قال المازري : والتحقيق أنّ هذا الطول غير محدود ، ولا مقدّر ، ألا بحسب ما تجرى به العادة في سائر الجهات ، وفي أجناس التجارات ؛ فلا معنى للرجوع إلى هذه الروايات ، لأنّها مبنية على شهادة بعادة . ومن هذا أيضاً ما قالوا إنّ القول قول المكترى في دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه . ومن مثل هذا أيضاً ، دعوى الزوج دفع الصداق إلى الزوجة : فقد قال مالك وابن القاسم : إن الزوج يُصدق في الدفع إذا اختلف في ذلك بعد البناء . ومن مثل هذا أيضاً ، ما قالوا في أنّ ربّ الدّين ، إذا حضر على قسمة تركّة المديان ، ولم يقم بدينه ، ولا عذر له بمنعه من القيام ، فلا شيء له . ومن مثل هذا أيضاً ما قال مالك في الوصي : يدعى دفع المال إلى اليتيم إنّ لا يصدق إلاّ إن يكون رجلاً آدمى على وليّه أنّه لم يدفع إليه ماله بعد زمان طويل ، قد خرج فيه عن حال الولاية ، حتّى إذا طال الزمان ، وهلك الشهود ، قال : فلان وليّ ، ولم يدفع إلىّ مالى ؛ فليس هذا بالذى أريد . قال ابن رشد هذا ، كما قال من أنّ وليّ اليتيم يصدق مع يمينه في دفع مال اليتيم إليه إذا انكر القبض وقد طالّت المدّة ، لأنّ طول المدّة دليل على صدقه لأنّ العرف يشهد له ؛ فيكون القول قوله ، كما يكون القول قول المكترى في دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه . قال القاضي أبو بكر ابن يبنّى بن زرّب : إذا قام على وصيّته بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشرة والثمان ، يدعى أنّه لم يدفع إليه ماله ؛ فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف ، لقد دفع إليه . قال : وإذا لم يكن في حدّ ذلك سنة ، يرجع إليها فالذى يوجبّه النظر أن يكون القول قول

اليتم إنَّه ما قبض حتَّى يعضى من المدَّة ما يعلب على الظنِّ معها كذبه في أنَّه لم يقبض ويصدق وليَّه في أنَّه دفع . وهذه المسألة ، وإن لم تكن من الديون ، فإنَّها تشارك الديون في أنَّ الوصى لا يُصدق في الدفع إلى اليتيم مع الزمان القريب . والأصل في هذا كُله شهادة العُرف والعادة . فإذا شهد العُرف للمديان ورجح قوله ، صدَّق في الدفع مع يمينه ؛ وإن لم يشهد له العُرف ، فالقول قول ربِّ الدَّين في أنَّه لم يقبض ، وقيام ربِّ الدَّين بعد طه الزمان به ودعواه عدم القبض ممَّا يوهن دعواه ويكذبه ؛ فيكون القول قول المديان في الدفع مع يمينه لشهادة العُرف به . ومقدار الطول التحقيق فيه ما قاله الإمام أبو عبد الله المازري إنَّه غير مقدَّر ، ولا محدود ، إلَّا بحسب ما تجرى به العادة في سائر الجهات وفي أجناس التجارات . والله أعلم ! وفي هذا القدر كفاية .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصارى

ومن القضاة ، عبد الله بن يحيى بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصارى الأوسى ، من أهل غرناطة ؛ وأصله من مُرسية ، من بيت جود وفضل يكنى أبا محمد . كان ممَّن ولى القضاة وهو دون عشرين سنة ، وتصرف فيه بقيَّة عمره بالجهات الأندلسيَّة ؛ فأظهر نزاهة وعدالة ، وأكثر مع ذلك من القراءة والاجتهاد ، حتَّى صار من أهل القيام ، والإحكام ، والتقدُّم في عقد الشروط ، والإمامة في علم الفرائض والمعدِّد ، وما يرجع إليه ، من الأستاذ أبي عبد الله بن الرِّقام . وروى عن أبي جعفر بن الوثير ، والقاضي أبي عبد الله بن هشام ، والخطيب أبي الحسن بن فضيلة . وكان في قضائه على طريقة حسنة من دماثة أخلاق ، وسلامة أغراض ، وتثبت في المشكلات ، والأمور المشتبهات ؛ وكثيراً ما كان يطيل الجلوس في آخر النهار ، خشية أن يأتى محتاجٌ ضعيفٌ ، أو شاكٍ ملهوفٌ من مكان بعيد ؛ فلا يوجد . وإذا بان له وجه الحقِّ في الحكومة ، أنقذ دون استراب في شيء منه ، أخذ فيه بعذهب ابن منخله من الاستيناء ، حتَّى يصير الفريقان إلى التصالح ، احتياطاً لنفسه ولغيره . مولده منتصف شهر جمادى الآخر عام ٦٧٥ . وتوفى وهو قاضٍ ببسطة ، في التاسع عشر في شهر رمضان عام ٧٤٥ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد الجذامي نزيل غرناطة ، وأصله من إشبيلية ، من حصن شلب من كورة باجة غربي صقعة ، يكنى أبا بكر ، ويُعرف بابن شبرين . وانتقل أبوه عن إشبيلية عند تغلب العدو عليها ، وذلك عام ٦٤٦ : فاحتل رندة ، ثم غرناطة ، ثم انتقل إلى سبتة ، وبها ولد ابنه أبو بكر هذا . ثم عاد عند الحادثة التي كانت بها في أواخر عام ٧٠٥ إلى غرناطة ، فارتسم بها في الكتابة السلطانية . ثم تولى القضاء بكثير من الجهات . وكان — رحمه الله ! — فريد دهره في حسن السمات ، وجمال الرواء ، وبراعة الخط ، وطيب المجالسة ، من أهل الدين والفضل والعدالة ، غاية في حسن العهد ومجاملة العشرة ، أشد الناس اقتداراً على نظم الشعر والكتب الرائقة . قرأ على جده لأومه الأستاذ أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وعلى الأستاذ أبي إسحاق الغافقي . وكانت له رحلة إلى مدينة تونس ، لقي بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرفيغ وغيره ، فأتسع بذلك لطاق روايته . ومن شعره :

لِي هَمَّةٌ كُلَّمَا حَاوَلْتُ أَمْسِكُهَا عَلَى الْمَذَلَّةِ فِي أَرْجَا أَرَاضِيهَا
قَالَتْ : أَلَمْ تَكُ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً حَتَّى يُهَاجِرَ عَبْدٌ مَوْمِنٌ فِيهَا

وله في برود غرناطة :

رَعَى اللَّهُ مِنْ غَرْنَاةٍ مُتَبَوِّئًا يَمُرُّ كَكَيْبًا أَوْ يُجِيرُ طَرِيدًا
كَبُرَ مِنْهَا صَاحِبِي بِئْسَ مَا رَأَى مَسَارِحَهَا بِالْبَرْدِ عُدُنٌ جَلِيدًا
هِيَ الثَّغَرُ صَانَ اللَّهُ مَنْ أَهْلَتْ بِهِ وَمَا خَيْرُ ثَغَرٍ لَا يَكُونُ بَرُودًا

توفي ، عن غير عقب من الذكور ، ثالث شعبان من عام ٧٤٧ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء

ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى شقيق الفقيه القاضي محمد بن زكرياء المتقدم الذكر . وكان من سُرارة القضاة ، طرفاً في الخير والاقتصاد والتعزُّز والانتقاص ، بارعاً في الخطِّ ، أخذ بحظٍّ من النظم والنثر ، واستعمل في القضاء ؛ فسار فيه بأجمل سيرة وأحمد طريقة . قرأ على أبيه ؛ ثمَّ تحوَّل إلى الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبَيْر ، وأخذ بسبته عن أبي إسحاق الغافقي ، وصحب صوفيَّة وقته كأبي عبد الله التوُّنسي ، وأبي جعفر بن الزِّيَّات ، وأبي الطاهر بن صفوان . وكتب بالدار السلطانيَّة ؛ فكان زين أخدانه ، وصدر إخوانه . مولده في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عُبيد الله بن مَنظور القيسي

ومن أعلام القضاة ، الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عُبيد الله بن محمد بن يوسف بن يحيى بن عُبيد الله بن مَنظور القيسي المالقي ، وأصله من إشبيلية ، من البيت الأثيل المشهور ؛ ويكنى من التعريف بقدم إصاليته الكتاب المسمَّى بـ «الرَّوضِ المنظور» ، في أوصاف بني منظور . وكان هذا القاضي — رحمه الله — جَمَّ التواضع ، كثير البرِّ ، مبذول البشر ، قوياً مع ذلك على الحكم ، بصيراً بعقد الشروط ، مترقياً بالضعيف . ولَّى القضاء بمجبات شتى من الأندلس ، تُحمدت سيرته ، وشكرت طريقته ؛ ثمَّ تقدَّم ببلده مالقة قاضياً وخطيباً بقصبتها . وكان سريع العبرة ، كثير الخشية ، جارياً على سُنن أسلافه من الفضل وإيثار البذل . قرأ على الأستاذ أبي محمد بن أبي السداد "بَاهِلِي" ، ولازمه ، وانتفع به وسمع على غيره . وأجازه ابن الزُّبَيْر ، وابن عَقِيل الرُّندي ، وأبو عمرو الطَّنْجِي ، وغيرهم . وله تأليف ، سمَّته عليه بعضها ، وناولني سائرَها ؛ منها « تفحات النسوك » ، و« عيون التبر المسبوك » ، في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك ؛ و« كتاب السجم الواكفة » ، والظلال الوارفة ، في الردِّ على ما تضمنه المظنون به من

اعتقادات الفلاسفة ، و « كتاب البرهان والدليل » ، في خواص سور التزويل .
وأشددني لنفسه من لفظه :

مَا لِلْعِطَاسِ وَلَا لِلْفَأْلِ مِنْ أثرٍ فَيُثِقُ بِدِينِكَ بِالرَّحْمَانِ وَاصْطَبِرْ
فَسَلِّمْ الْأَمْرَ فَالْأَحْكَامُ ماضيةٌ تَجْرِي عَلَى السَّكَنِ الْمَرْبُوطِ بِالتَّقْدِيرِ

وتوفي ببلده مالقة ، وقبر بها شهيداً بالطاعون ، وذلك منتصف شهر صفر من
عام ٧٥٠ . وعقبه مستعمل في خطة القضاء على الطريقة الحنبلية من المبررة وكثرة
الحكمة — تولى الله تعالى

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي

ومنهم قريبنا وصاحبنا ، الخطيب أبو عبد الله محمد بن شيخنا الخطيب أبي جعفر أحمد
ابن شيخنا أيضاً الخطيب الولي الكبير الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الهاشمي
الطنجالي ، أحد أمثال قطره ، وذوي الأصالة والجلالة من أهله . تقدم قاضياً ببلده
مالقة ، وقد نجمت به بواكي الوباء الأكبر ، وذلك صدر عام ٧٥٠ ، بعد تمنع منه وإبائه .
فلم يوسع الأصحاب عذراً في التوقف ، وشرطوا له عونهم إياه ، كالذي جرى للهارث بن
مستكين بمصر مع إخوانه في الله تعالى . وما كان إلا أن ولي الطنجالي وحمي وطيس
الطاعون الأعظم الذي حسبت ظهوره في زماننا هذا أنه من علامات نبوة نبينا محمد
— صلى الله عليه وسلم ! — فقد ثبت عنه في الحديث الصحيح أنه قال لعوف بن مالك
في غزوة تبوك : « اعدوا سِتّاً بين يدي الساعة : موتى ؛ ثم فتح بيت المقدس ؛ ثم
موتان يأخذ فيكم كعقاص الغنم ؛ ثم استفاضة المال ؛ حتى يعطى الرجل مائة دينار ،
فيظل ساخطاً ؛ ثم فتنة لا يبتقى بيت من العرب إلا دخلته ، ثم هدنة تكون بينكم
وبين بني الأصفر ، فيغدرون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كل غاية إثنا عشر ألفاً ! »
(ه نص) . والغاية هي الراية ؛ وبني الأصفر هم الروم .

ولا يبعد أن تكون المهادنة المشار إليها هذه التي نحن فيها في الأندلس منذ اثنين وثلاثين

سنة ، أو لها هلاك ملك النصارى المسمى بالغنص بن هراند بن شانجيه ، وهو بظاهر جبل الفتش حاصراً له ، وذلك طائر المحرم من عام ٧٥٠ والى هلم . وقتلما يعلم أنه جرى بين الملتئين مثلها في طول المدّة واستصحاب المسألة . والله أعلم بالمراد من ذلك كله ، في الحديث الذي أوردناه ، هل هو ما ذكرناه ونبّهنا عليه ، أم غيره ! وعلى كل تقدير ، والله تعالى يلفظ بالسكن في هذه الجزيرة المنعطفة من البحر الآخر ، والعدو الكافر ، ويجعل طافية من بها إلى خير !

والعقاص المذكور في الحديث هو دائم يصيب الغنم ، فتموت بإذن الله . والطاعون مُسِيل عنه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : رَجِسْ أَرْسِلْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ! وقيل : إِنَّهُ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِمْ فِي الْأَرْضِ ، ومات به منهم عشرون ألفاً . وقيل : سَبْعُونَ أَلْفًا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ . وقيل : إِنَّهُمْ مُخَذَّبُونَ بِهِ . وفي الحديث أيضاً مُسِيل — عليه السلام — عن الطاعون ؛ فقال : غَدَّةٌ كَغَدَّةِ الْبَعِيرِ ، تَخْرُجُ فِي الْمَرَاقِ وَالْأَبَاطِ . قال أبو عمر : قال غير واحد : وقد تَخْرُجُ فِي الْأَيْدِي ، وَالْأَصَابِعِ ، وَحَيْثُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْبَدَنِ . وما أخبر به النبي — صلى الله عليه وسلم — حقٌّ وإنه الغالب . وقال الخليل : الْوَبَاءُ الطَّاعُونُ . وقال غيره : كُلُّ مَرَضٍ يَشْتَمِلُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ ، فَهُوَ طَاعُونٌ . وعن رِيَّاض : أَصْلُهُ الْقُرُوحُ فِي الْجَسَدِ ؛ وَالْوَبَاءُ صَمُومُ الْمَرَضِ : فَسُمِّيَ لِذَلِكَ طَاعُونًا ، تَسْبِيحًا بِأَهْلَاكَ . وقيل فيه غير ما ذكر . وقد شاهدنا منه غرائب يقصر اللسان عن بيان جملة أجزائها . ومنها انتهى عَدَدُ الْأَمْوَاتِ فِي تِلْكَ الْمَلْعَةِ الْوَبَائِيَّةِ بِمَالَقَةِ إِلَى مَا يَزِيدُ فِي الْيَوْمِ عَلَى الْأَلْفِ ، بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ أَشْهُرًا حَتَّى خَلَّتِ الدُّوَرُ ، وَصَرَتِ الْقُبُورُ ، وَخَرَجَ أَكْثَرُ النُّفُوسِ وَالْفَضَاءِ وَالزُّمَامِ ، وَذَهَبَ كُلُّ مَنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ لِلْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِمَاعَتَهُ عَلَى مَا تَوَلَّاهُ .

وكان من لطف الله تعالى بمن بقي حيًّا من الضعفاء بمالقة كونُ القاضى لهم بقيد الحياة ، إذ كان قبل ذلك ، على تبأين طبقاتهم ، قد هرعوا إليه بأموالهم ، وقتلوه تفريق صدقاتهم ؛ فاستقرَّ لنظره من الذهب ، والفضّة ، والحلي ، والدخيرة ، وغير ذلك ، ما تضيق عنه بيوت أموال الملوك ؛ فأرْفَدَ جَمَلَةً مِنَ الطَّلَبَةِ وَفُقَرَاءِ الْبَلَدَةِ ، وَتَقَدَّسَ سَائِرُ الْغُرَبَةِ ، وَصَارَ يَمُدُّ كُلُّ يَوْمٍ تَهِيئَةً مِائَةَ قَبْرِ حَقْرًا ، وَأَكْفَانَهُمْ بِرَسْمٍ مِنْ يَضْطَرُّ إِلَيْهَا مِنَ الضَّعَفَاءِ فَشَمِلَ النِّفْعَ بِهِ الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ . بقي هو وغيره من أهل القطر على ذلك زمانًا ،

مشاركة بالأموال ومساهمة في المصايب والنوازل ، إلى أن خفَّ الوباء ، وقلَّ عددُ
الذاهبين به والمُسلمين بسببه ؛ فأخذ بالجَدِّ التامِّ في صرف الأوقاف إلى إمكانها ، ووضع
العهود في مسمياتها ؛ فانتشع بذلك القلَّ ، وذهب على أكثرهم القلُّ . والله لطيفٌ بعباده .
وكان هذا الرجل المترجم به جليلاً ، قوياً في نفسه ، بدناً ، طويلاً هاشمياً خلقاً
وخلقاً ، نبياً ، زهيراً ، خطيباً ، مهيئاً ، أصيل الرأي ، رصين العقل ، قائماً على عقد الشروط
وعلم الحساب والفرائض على طريقة جدِّه وصمَّيته الوليَّ أبي عبد الله . ولما منَّ الله سبحانه
برفع ما كان نزل بالناحية المالقيَّة من الطاعون ، واستروح من بقي بها من الخلائق روح
الحياة ، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوقاتها ، وتقوم ببعض مُعتاداتها ، نهض بنفسه
القاضي أبو عبد الله إلى أمير المسلمين السلطان المؤيد أبي الحجاج — رحمه الله وأرضاه —
فورد عليه ، وهو بحضرته ، وطلب منه الإِنعام عليه بالإِعفاء من القضاء ؛ فأنزله بمنزلة
التجيلة ، وراجعه بعد ذلك بما حاصله : « حوائجك كلها مقضيةٌ لدينا ، إلا ما كان
الآن من الإِعفاء ؛ فأرجع إلى بلدك ، واكتب إلينا إن شئتَ من هنالك بما يظهر لك ،
بعد تقديم الاستخارة . ولعلَّ العمل أن يقع بموافقة إرادتك ، إن شاء الله ! » فارتحل
عنه شاكراً فعله ، وداعياً بالخير له ، هو وكلُّ من بلغه عن السلطان ما قابل به مستغفياً .
هذا من التلَفُّظ الجليل ، والفضل الجزيل . ثمَّ كتب من بلده مالقة ، يخبر باستمرار
عزيمته على ما نواه أولاً من الخروج عن القضاء ، والاقتصار على الخطَّة . فوصله الجواب
بإسعاف غرضه .

وتقدَّم الشيخ أبو القاسم بن سَلْمون الكِناني قاضياً في مكانه . فأظهر السرور
بذلك كله . ولما قدم ابن سَلْمون على مالقة ، تلقَّاه ، وحياه ، وحضر عن اختياره ، تخلُّقاً
منه وتواضعاً في جملة الفقهاء وعامة أهل مصر بالقبة الكُبرى من المسجد الجامع ، عند
قراءة رسوم الولاية ، على العادة المعتادة هنالك . ثمَّ انتقل القاضي الجديد ، إثر الفراغ من
الغرض المطلوب ، بالاجتماع إلى مجلس الحكومة ؛ فمال إليه الحاضرون ، وتبعوه بجملتهم ،
وتركوا صاِحِبَهُم القديم ، كأنَّ لم يشعروا به ، كالذي جرى ليحيى بن مَعْمَر بقُرطبة مع
أصحابه ، إذ الناس ناسٌ والزمان زمانٌ . ولم يثبت إذ ذاك مع الطنجالي أحدٌ من القوم
غيري ، وغير الخطيب أبي عبد الله بن حفيد الأمين . فتأملتُ ، أثناء ما دار بيننا من الكلام

في الموطن ، وجه صاحبنا القاضي ، فإذا هو على هيئة المتخضع ، لمفارقتة المألوف قبل من أئمة الخطّة ، وتكاثف الحاشية ، وترادف الوزعة . فتذكرت عند ذلك الحكاية التي نقلها الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ، وقد أثبت ابن بشكوال أيضاً في « رصلة » . وهي أن السلطان كان قد تخيره لقراءة الكتب الواردة عليه بالفتوح بالمسجد الجامع من قرطبة على الناس ، لمصاحته ، وجهارة صوته ، فتوّل له ذلك مدّة قوّته ونشاطه ، فلما بدن ، وتثاقل ، استعفاه ، فأعفاه ، ونصب رسواه . فكان يقول عند ذكره الولاية والعزل : « ما وليت لبني أميّة ولاية قط غير قراءة كتب الفتوح على المنبر ، فكنت أنصب فيه ، وأحمّل الكلفة دون رزق ولا صلة . ولقد كسبت منذ أعفيت عنها ، وخامرتي ذلّ العزلة ! » ولم تكن نفس الخطيب أبي عبد الله المستعفى عن القضاء بتلك المنزلة الموحدة ، ولا كنهه ظهر لي إذ ذاك ، لأجل ما تخيلت من اتفاله ، أن كتبت له ، عند حلوله بمنزله ، بالآيات المثبوتة بعهد على جهة التسلية ، والتغيط بالتخلية . والمنظوم هو ما نصّه :

نشرت بأعلى راية راية الفخر
فرويتها من عذب نائل الغمر
على حين لا بد يمين على بشر
على مثل تصميم المهتدة السمر
وأمرت بك الأحكام باسمه الشمر
وتحفظ ما يرضيك من سور الشكر
وتلك سبيل الصالحين كما تدرى
تخبرته فأبشر بأمنك في الحشر
من العزلات تنفك عنها مدى العمر
وتسرى النجوم الزاهرات ولا تسر
ولم ير الدنيا الدنية من خطر
فقير تكبر أن تواجه من نكر

لك الله يا بذر السعادة والبشر
ولا سيما لنا ووليت أمورها
ودارت قضاياها عليك بأمرها
فكملت بها خير القيام مصمماً
فسر بك الإسلام يا ابن حمية
تعيد عليك الحمد السن حالها
ولكنك استعفيت عنها تورعاً
جريت على نهج السلامة في الذي
وحقق بأن الدين ولاك خطّة
تزيد على مرّ الجديدين جسدة
ومن لاحظ الأحوال وأزن بينها
وأسمى لأنواع الولاية نابذاً

فِيْهُمْ نِيكَ يَهْنِيكَ الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ من الزُّهد فيها والتَّوَقُّي من الوِزْرِ
وَلَا تَكْتَرِثْ مِنْ تَارِكِيكَ فَإِنَّهُمْ حَصَى وَالْحَصَى لَا تَرْتَقِي مُرْتَقَى الْبَدْرِ
وَمَنْ كَامَلَ الْأَعْوَامَ بِاللَّهِ مُخْلِصًا لَهُ فِيهِمْ نَالَ الْجَزِيلَ مِنَ الْأَجْرِ
بَقِيَتْ لِرَبِّهِ الْفَضْلُ تُحْيِي رُسُومَهُ وَخَارَ لَكَ الرَّحْمَانُ فِي كُلِّ مَا يَجْرِي

١

وكان شيخنا أبو عبد الله بن بكر يتوَّهم في أبي عبد الله الطنجالي السُّودَد وهو صبيٌّ . وسمَّته يقول ، وقد دخل عليه في مجلس إقرائه بمالقة : « هذا هاشميٌّ ، أشعريٌّ ، إذ كانت والدته أمة العزيز بنت القاضي أبي عامر بن محمد بن ربيع الأشعري . » وُربَّما قصد الشيخ بمقالته الوصف بالمذهب الأشعريِّ والتَّورية . والطنجاليُّون ينتسبون من أولاد هاشم بن عبد مناف إلى جعفر بن عَقِيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وبنو هاشم آل رسول الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وما فوق غالب غير آل . وما بينهما قولان .

وكان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبد الله على الاستعفاء من الحكم ، تراؤف النوازل المشتهات عليه ، بعد انصراف الطاعون ، واختلاف من عاش بعده من الفقهاء ، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل . وكان يكره مخالفة من جلتهم ، ويحذر موافقة بعضهم . وطمع في الشيخ الصالح أبي عبد الله بن عِيَّاش بقيَّة أن يسمعه بحظٍّ من نظره وإرشاده ؛ فنفر عن ذلك كلِّ النفور ، وراجع فيما قاله ابن فروخ لابن غانم . ونصَّه : « لم أقبلها أميراً ! أقبلها وزيراً ؟ » وأخبرني مع ذلك كله صاحبنا بأنه رأى في المنام ما يقتضي قرب وفاته من قراض مدَّة حياته ؛ فمَجَّل النظر لنفسه . فتوفِّي — رحمه الله ! — بعد استعفائه ، واجتهاده في طلب التخلُّص من تبعات قضائه ، وذلك صَدَرَ عام ٧٥٣ ، عن غير عقب من الذكور . ونَجَّح به والدُّه الخطيب أبو جعفر — تقَّعه الله وأعظم أجره !

وقولنا في الآيات « فَأَبْشِرْ بِأَمْنِكَ فِي الْخَشَرِ » ، وهو بفتح الشين ، يُقال « بَشِرْتَ بكذا ، أَبَشَرَ » بكسر الشين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، إذا سررت به واستبشرت . فالأمر منه « إِبْشِرْ » بكسر الهمزة وفتح الشين ، نحو الأمر من « عَلِمَ يَعْلَمُ » ومزته همزة وَصَل ، لأنَّه « أَمَرَ » من « فَعَلَ » ثلاثي بعد حذف المضارعة منه ساكن ؛

فتجلب له همزة الوصل ، لتعذر الابتداء بالساكن ، وتكون الهمزة مكسورة ، لأن ثالث المضارع مفتوح « كَأَيْعَلَم » و « إَجْعَلْ » . فعلى هذا تقدير سقوط الهمزة من البيت الذى هو :
جَرَّيْتَ عَلَى نَهْجِ السَّلَامَةِ فى الدِّى تَخَيَّرْتَهُ فَأَبْشَرْتُ بِأَمْنِكَ فى الْحَشْرِ

جار على القياس فى سقوط همزة الوصل فى الدرج والاعتراض فى ذلك . ويكون معنى « فَأَبْشَرْتُ بِأَمْنِكَ فى الْحَشْرِ » أى اسررت واستبشرت . قال الجوهري — رحمه الله — : بشرت الرجل ابشره بالضم بشراً وبشوراً من البشرى وكذلك الإِخبار والتبشير ثلاث لغات . والاسم البشارة ، والبشارة بالكسر والضم فى الباء . يقال بشرته بمولود فأبشر إِبْشَاراً أى سر . وتقول أبشر بخير بقطع الالف . ومنه قوله تعالى : « وَأَبْشَرُوا بِالْجَنَّةِ » (١) وبشرت بكذا أبشر أى استبشرت . قال الشاعر :

فَإِذَا رَأَيْتَ الْبَاهِثِينَ إِلَى الْعَلَى غُيْباً أَكْثَمُهُمْ بِقَاعٍ مُّجِيلِ
فَأَعْنَهُمْ وَأَبْشَرِمْمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا تَمُّوا نَزَلُوا بِضَنْكَ فَانْزِلِ

وأثنى أمره بشرت به أى سررت به . وبشرنى فلان بوجه حسن أى لقينى وهو حسن البشر أى طلق الوجه . والبشارة المطلقة لا تكون إلا فى الخير ، وإنما تكون فى الشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى : « فبشرهم بعذاب أليم » (٢) وتباشر القوم أى بشر بعضهم بعضاً . وتباشر الأمر أوائله ، وكذلك أوائل كل شيء . والبشير المبشر . والمبشرات الرياح التى تبشر بالغيث . والبشر الحليل والمرأة بشرة هـ . وإذا بنينا على أنه يقال بشر بمولود أو خير بتخفيف الشين ، فأبشر إِبْشَاراً أى سر ، فالمضارع منه يبشر بضم الياء وكسر الشين . والأمر منه « أَبْشِرْ » بقطع الالف كقوله تعالى : « أَبْشَرُوا بِالْجَنَّةِ » فعلى هذا تكون همزته همزة قطع ، فسقوطها فى الدرج ممنوع فى النثر ، اتفاقاً ؛ وكذلك فى الشعر عند التحليل وجئ أهل البصرة ؛ وأمّا أهل الكوفة فقالوا . بجوازه فى الشعر ، وإن كان فيه خروج من أصل إلى فرع ، ولأن الشعر محل الضرورة ، وشبههه بالمقصود ، وقالوا : والضرورات تبيح المحذورات .

(١) سورة فصلت : ٣٠ . — (٢) سورة التوبة : ٢٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المُستَيري

ومن القضاة بحضرة تونس ، وصاحب علمائها في زمانه ، الشيخ الفقيه المدرس ، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المُستَيري ، منسوب لقرية بظاهرها . وهو ثمن بارع في المعقولات ، وقام على حفظ المنقولات ؛ وعلم ، وفهم ، وأدب ، وهذب ، وصنف كتباً ، منها شرحه لمختصر أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب القفقي ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس . وكان — رحمه الله — في أقضية على نحو ما وصف به . وكيع في كتابه للقاضي إسماعيل بن إسحاق ، حيث قال : « وأما شدائده في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشئ لا شبره تغي عن ذكره ، إلى ما عُرف به في قطره من القوة على أمر الناس ، والاستخفاف بسخطهم ، وملامتهم في حق الله ، وحفظ ما يرجع لرسم القضاء . ومن ذلك عمله في العقد الذي شهد فيه جملة من أعلام المغرب ، أيام كونهم بتونس عند دخولها في الأيالة المرينية ؛ فردّ شهادتهم وعوتب^(١) على ذلك ؛ فقال : « أو ليس قد فرأوا من الزحف ، مع توفر الأسباب المألعة لهم شرعاً عن الوقوع في معرة الأدبار ! » ويشير إلى الكائنة الشنعاء التي كانت لهم بظاهر طريف مع الروم عام ٧٤١ .

ومن أخباره أنه ، لما تغلب الشيخ أبو محمد عبد الله بن تافور رَجِين على مدينة تونس دون قصبته ، عند خروج السلطان أبي الحسن أمير المسلمين عنها ، بقصد مدافعة وفود العرب العادية على أرضها ، فهزمت جيوشه ، واستقرّ هو ومن بقي معه من جنده محصوراً بداخل القيروان . فجاء في أثناء ذلك يوم الجمعة ؛ فقال المتغلب على الأمر للخطيب بالمسجد الجامع بتونس : « اخطب بدعوة الأمير أبي العباس بن أبي دُبوس من المؤمنين ! » وكان في المسجد القاضي ابن عبد السلام ؛ فقال : « والسلطان المريني ؟ » فراجعته الشيخ بأنّه في حكم الحصار داخل القيروان بحيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه . قال : « فتلزم إذاً مناصرتي ، والعمل على الوفاء بما شرط له عند مبايعته ! » فردّ عليه بأنّ

(١) ر : وعاتب .

الأخبار تواترت بعد ذلك بتلفه ، وانتزاع ملكه . فقام الخطيب وقال على تقدير صحة هذا النقل : « الفرعُ زال بزوال الاصل . انظروا ما يصلح بكم لخطبتكم ! » وارتفعت الأصوات والمراجعات ؛ فقطع القاضي الكلام بمبادرته إلى الخروج ، وهو يقول : « لم يثبت لدينا ما يوجب العدول عن طاعة السلطان أبي الحسن ، واستصحاب الحال حجة لنا وعلينا ! » وكاد وقت صلاة الجمعة أن يقوت ؛ فوجه عند ذلك المتغلب على المدينة إلى القاضي ثقةً ، يخبره باستمرار الامر في الخطبة على ما كانت عليه ؛ فدعا الخطيب وتمت الصلاة على الرسم المتقدم ؛ وحصلت السلامة للقاضي بحسن نيته ، وعدة مخالفة فقهاء مدينته — جزاه الله وإياهم خير جزائه ! — وحدثني بهذه الحكاية غير واحد من الثقات الأثبات ، منهم صاحبنا الفقيه المتفطن الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خالدون الخضرى . وأخبرني كذلك عن هذا القاضي — رحمه الله ! — بما حصله : إن الأمير أبا يحيى استحضره مع الجمعة من صدور الفقهاء للمبيت بدار الخلافة ، والمثول بين يديه ، ليلة الميلاد الشريف النبوى ، إذ كان قد أراد إقامة ريمه على العادة القرىية ، من الاحتفال في الأطرحة ، وتزيين المحل ، بحضور الأشراف ، وتخثير القوالين للأشعار المقرونة بالأصوات المطربة ؛ فحين كل المقصود من المطلوب ، وقعد السلطان على أريكة ملكه ، ينظر في ترتيبه ، والناس على منارهم ، بين قاعد وقائم ، هزّ المسمع طرّه ، وأخذ يهنئهم بألحانه ؛ وتبعه صاحبُ يراعة بمادته من مساعدته ، تزحزح القاضي أبو عبد الله عن مكانه ، وأشار بالسلام على الأمير ، وخرج من المجلس ؛ فتبعه الفقهاء بمجملتهم إلى مسجد القصر ؛ فناموا به . فظن السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجتهم ؛ فأمر أحد وزرائه بتفقدهم والقيام بخدمتهم ، إلى عودتهم وأعلم الوزير الموجه لما ذكر القاضي بالغرض المأمور به ؛ فقال له : « أصلحك الله ! هذه الليلة المباركة التي وجب شكر الله عليها ، وجمعنا السلطان — أبقاه الله ! — من أجلها ، لو شهدها نبينا المولود فيها — صلوات الله وسلامه عليه ! — لم يأذن لنا في الاجتماع على ما نحن فيه ، من مسامحة بعضنا لبعض في اللهو ، ورفع قناع الحياء بمحضر القاضي والفقهاء ! وقد وقع الاتفاق من العلماء على أن المجاهرة بالذنب محظورة ، إلا أن تمس إليها حاجة كالاقرار بما يوجب الحسد أو الكفارة . فليسلم لنا الأمير — أصلحه الله ! — في القعود بمسجده هذا إلى الصباح ! وإن كنا في مطالبة آخر من تبعات رياء ،

ودسائل أنفُس ، وضروب غرور ، لا كُتُبا ، كما شاء الله ، في مقام الاقتداء — لطف الله بنا أجمعين بفضلِه ١ « فعاد عند ذلك الوزير المرسل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى ، وأعلمه بالقصة ، فأقام يسيراً ، وقام من مجلسه ، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره ، وشكر أصحابه ، ولم يمُدْ إلى مثل ذلك العمل بعد . وصار في كل ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء ، وإرفاق الفقراء ، شكرًا لله .

وكان هذا القاضي — رحمه الله — مشغلاً بالعلم وتدريسه ، قلماً يفتري في كثرة أوقاته عن نظره واجتهاده . حضرت مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها في الموكب الغربي ، فالتقيته يتكلم في الباب الثاني من « كتاب المعالم » للفقهاء ابن الخطيب الداني ، إلى أن بلغ إلى منهاطرة أبي الحسن الأشعري لأستاذه أبي علي الجبائي ، المنصوصة في الباب التاسع ، حيث سأله عن ثلاثة إخوة ، أحدهم كان مؤمناً والثاني كان كافراً ، والثالث كان صغيراً ، ماتوا كلهم ، فكيف حالهم ؟ فقال الجبائي : أمّا المؤمن ، ففي الدرجات ، وأمّا الكافر ففي الدرجات ، وأمّا الصغير فمن أهل السلامة ١ « فقال الأشعري : « إن أراد الصير أن يذهب إلى درجات المؤمن ، هل يؤذن له فيها ؟ » فقال الجبائي : لا ، لأنه يُقال له : إن أخاك المؤمن إنما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة ، وليس لك تلك الطاعة ١ « فقال أبو الحسن : « فإن قال الصغير : التقصير ليس مني ، لأنك لا أبقيتنى ولا أقدرتنى على الطاعة ؟ » فقال الجبائي : « يقول الله تبارك وتعالى ١ : « كُنتُمْ أَهْلُكُمْ ... » (١) « أنك لو بقيت وصررت مُستَحِقّاً للمعقاب فرأيت مصلحتك . قال أبو الحسن : « فإن قال الكافر : يا إله العالمين كيف علمت حاله علمت حالى فلم رصيت مصلحته دونى ١ « فاقطع الجبائي . وهذه المناظرة دالة على أن الله سبحانه يخص برحمته من يشاء ، وأن أفعاله غير معللة بشئ من الأغراض انتهى ما تيسر من بُبْد أخبار القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام ، سمي مالك ابن أنس وشبيهه نحلة وحمرة وشقرة — رضى الله عنهما ورحمهما ! توفى في أوائل الطاعون النازل ببلده قبل عام ٧٥٠ . واحتمله طلبته إلى قبره ، ومم حصة ، مزدحمون على نعشه — تقمهم الله وإيَّاه بفضلِه ١

ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلغيني

ومن مشاهير القضاة الشيخ أبو البركات ، وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد ابن خلف الشكني ، من ذرية العباس بن مرداس المعروف في بلده بابن الحاج ، وفي غيره بالبلغيني . وبلغني حصن من عمل مدينة المرية . وبيت دين وفضل . ذكر ابن الأبار جده الأعلى أبا إسحاق ، وأطنب في الثناء عليه بالخير والصلاح . وكان هذا الشيخ المترجم عنه ممن نشأ على طهارة وعفاف ، واجتهد في طلب العلم صغيراً وكبيراً ، وعبر البحر إلى بحاية ، فأدرك بها المدرس المعمر أبا علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدائي ، وحضر مجالسه العلمية ، وأخذ عنه وعن غيره من أهلها ، ثم إنه أتى إلى مرّاكش ، وتجوّل فيما بينها من البلاد . وأثار الشكني بسببته على طريقة جده إبراهيم الأقرب إليه ، إذ كان أيضاً قد استوطنها . ثم عاد إلى الاندلس ، فأقام منها بما لقة ، واختصّ بخطيبها الشيخ الولي أبي عبد الله الطنجالي ، وروى عنه وعن غيره ، وقيد الكثير من خطبه ، ودام في ابتداء طلبه التشبيه بالقاضي أبي بكر بن العريبي ، في لقاء العلماء ، ومصاحبة الأدباء ، والأخذ في المعارف كلها ، والتكلم في أنواعها والإكثار من ملاح الحكايات ، وطُرف الأخبار ، وغرائب الآثار ، حتى صار حديثه مثلاً في الأقطار ، وهو مع ذلك ، على شدة انطباعه ، وكثرة ردعته ، سريع العبرة عند ذكر الآخرة ، قريب الدعة . وكان كثير الضبط لحاله ، متهماً بالنظر في تمييز ماله ، آخذاً في تفقته بقول سحنون بن سعيد : « ما أحب أن يكون عيش الرجل إلا على قدر ذات يده ، ولا يتكلف أكثر مما في وسعه ! » وكان يميل إلى القول بتفضيل الغنى على الفقر ، ويبرهن على صحة ذلك ، ويقول : « ويخصوص في البلاد الأندلسية ، لضيق حالها ، واتساع نطاق مدتها ، ولا سيما في حق القضاة ، فقد شرط كثير من العلماء في القاضي أن يكون غنياً ، ليس بمدبان ولا محتاج . » ومن كلامه — رحمه الله ! — : « من اقتصر على التمييز من مرافق الملوك ، ضاع هو ومن له ، وشمله القتل ، وخاسره الدل . اللهم ! إلا من كان من القوة بالله قد بلغ من الزهد في الدنيا إلى الحد الذي يكسبه الراحة بالخروج عن متاعها ، وترك

شهوتها ، قليلها وكثيرها ، مارها وجاهها . بأمر آخر اومن لنا بالعون على تحصيل هذا المقام ، ولا سيما في هذا الزمان ، ولم نسمع ممن قاربه من الولاة المتقدمين بالاندلس إلا ما حكي عن إبراهيم بن أسلم ، وقد أراد الحكم المستنصر بالله رياضته ؛ فقطع عنه جرايته ؛ فكتب اليه عند ذلك :

تَزِيدُ عَلَى الْإِفْلَاقِ تَقْسِي زَاهَةً وَتَأْنِسُ بِالْبَلَوَى وَتَقْوَى مَعَ الْفَقْرِ
فَمَنْ كَانَ يَخْشَى صَرْفَ دَهْرِ قَائِنِي أَرْمَنْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ نُوبِ الدَّهْرِ

فلما قرأ الحكم بيئته ، أمر برد الجراية ، وحملها اليه . فأعرض عنها ، وتمنع من قبولها ، وقال : « إني ، والحمد لله ! تحت جراية من إذا أعصيته ، لم يقطع عني جرايته ! فليفعل الأمير ما أحب ! » فكان الحكم بعد ذلك يقول : « لقد أكسبنا ابن أسلم بمقالته مخزاة عظم منا موقعها ، ولم تسهل علينا المقارضة بها ! »

وتولى الشيخ أبو البركات القضاء في بلاد عديدة ، منها ماسقة : تقدم بها بعد شيخنا أبي عمرو بن منظور ، وذلك صدر عام ٧٣٥ ؛ ثم نقل إلى قضاء الجماعة بحضرة غرناطة والخطابة بها . وكان مستوفياً لشروط الخطبة وجوباً وكالاً من صورة وهيئة ، وطيب نعمة ، وكثرة خشوع ، وتوسط إنشاء . وشهر بالصرامة في أحكامه ، والنزاهة أتمام نظره . ثم تأخر عن قضاء الحضرة ، وأقام بها مدة ، إلى أن صير إلى مدينة المريّة ؛ ثم أعيد إلى قضاء الجماعة ، واستعمل في السفارة بين الملوك ؛ فصحبه السداد ، ورافقه الإسعاد ، وكان في أطواره سريع التكوين ، طامعاً في الوصول إلى مقام التمكين ، كثير الانتقال من قطر إلى قطر ، ومن حمل إلى حمل ، من غير استقرار منزل أو محل واحد . ولذلك قال في أبياته التي أولها :

إِذَا تَقُولُ : فَدَتُّكَ النَّفْسُ فِي حَالِي يَفْتَنِي زَمَانِي فِي رَحْلِ وَتَرْحَالِي

وكان التكلم بالشعر من أمهل شيء عليه ، في كثير مراجعاته ، وفنون مخاطباته . وله منه ديوان كبير ، يحتوي من ضروب الأدب على جند وهزل ، ومعين وجزل ، سماه بـ « العذب واللاجاج » ؛ وكتاب ومعه بـ « المؤتمن في أقباء من لقيته من أبناء الزمن » .

واستقر أخيراً بمدينة المرتبة قاضياً وخطيباً ، إلى أن توفى بها في شهر رمضان عام ٧٧٣ ،
عن بنت من أمته ، لا غير من الأولاد ، وأربع زوجات ، وعاصب بعيد . وكان ، أيام
حياته ، ممن اكتسب المال الجم ، وتمتع من النساء بما لم يتأت في قطره لأمثاله من
الفقهاء . وهو من أصحابنا القدماء ، الذين ورثنا ودهم ، وشكرنا عهدهم — رحمه الله
وغفر له وأرضاه !

ومن شعره في المَجَبَّات ، وهو النمط البديع :

وَمُصْفَرَّةُ الْخُدَيْنِ مَطْيُوءَةُ الْحَشَا عَلَى الْجَيْنِ وَالْمُصْفَرِّ يُؤْذَنُ بِالْخُوفِ
لَهَا بِهِجَةٌ كَالشَّمْسِ عِنْدَ مَطْلُوعِهَا وَلَا كُنْهَا فِي الْحَيْنِ تَغْرُبُ فِي الْجُوفِ

وقوله :

إِذَا مَا كَتَمْتُ السِّرَّ عَمَّنْ أَوْدُهُ تَوَهُمُ أَنْ الْوُدَّ غَيْرُ حَقِيقِ
وَلَمْ أَخْفِ عَنْهُ السِّرَّ مِنْ رِضْنَةِ بِهِ وَلَا كُنْ بِنِي أَخْشَى صَدِيقِ صَدِيقِ

وقوله :

قَالُوا : تَفَرَّبْتَ عَنْ أَهْلِ وَعْنِ وَطَنِ فَقُلْتُ : لَمْ يَبْقَ لِي أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ
مَضَى الْأَحِبَّةُ وَالْأَهْلُونَ كُلُّهُمْ وَلَيْسَ لِي بَعْدَهُمْ سُكْنَى وَلَا سَكْنُ
أَفَرَعْتُ دَمْعِي وَحَزَنِي بَعْدَ مَا مِنْ بَعْدِ ذِكِّ لَا دَمْعَ وَلَا حَزْنَ

وقوله :

رَحَى اللَّهُ إِخْوَانَ الْخِيَانَةِ إِنْهُمْ كَفَوْنَا مُؤَنَاتِ الْبَقَاءِ عَلَى الْعَهْدِ
وَلَوْ قَرَّبُوا كُنَّا أَسَارَى مُحَقَّقِهِمْ نَزَاوَحُ مَا بَيْنَ النِّسْبَةِ وَالنَّقْدِ

وقوله يعتذر لبعض الطلبة ، وقد استدبره لبعض حلق الملم بسبته :

إِنْ كُنْتُ أَبْصَرْتُكَ لَا أَبْصَرْتُ بِصِيرَتِي فِي الْحَقِّ يُرْهَانَهَا
لَا غُرُوَ إِنِّي لَا أَشَاهِدُكُمْ فَالْعَيْنُ لَا تُبْصِرُ إِنْسَانَهَا

وقوله :

يلومونني بعد العذار على الهوى ومثلي في حبي له لا يُفندُ
يقولون: أُنسيتك عنه قد ذهب العُنبَا وكيف أرى الإِسْكَ والخيط أَسودُ

وقوله :

وإنني لخير من زَمَانِي وأهلي على أنني لشرُّ أولِ سائِرِ
لَحَى اللهُ عصراً قد تقدّمتُ أهله فتلكَ لعنُ اللهِ إحدى البوائِقِ

ذكر القاضي أبي القاسم بن سلمون

ومن الرواة القضاة، الشيخ الفقيه المحدث الفاضل أبو القاسم سلمون بن علي بن عبد الله بن علي بن سلمون الكيناني البيهقي الأمل، القرطبي المولد والنشأة. ومن أهل بَلَنْسِيَّةَ محمد بن أحمد بن سلمون، أحد أشياخ القاضي أبي العباس الغمّاز. وكان صاحبنا أبو القاسم هذا المذكور أولاً — رحمه الله! — فقيهاً جليلاً، فاضلاً، أصيلاً، بصيراً بمقد الشروط والأحكام. وله فيها تقييدٌ مفيد. أخذ عن جملة من الشيوخ أُولَهم الأستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْر. وأجازه من أهل المغرب والشرق والأندلس عددٌ كثيرٌ يزيد على المائة، حسبما تضمنه برّجام رويته: منهم ابن الغمّاز البَلَنْسِيّ قاضي الجماعة بتولّس بعد خروجه من الأندلس وهو أحمد بن محمد الخزرجي؛ والشيخ الراوية شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن خَلْف الدميّاطي^(١) صاحب دار الحديث بالبلاد المصرية في زمانه؛ ومنهم تاج الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الحُسن الغرابي (وغراب الذي ينسب إليها بلدة في أرض واسط)؛ والشيخ الفقيه المعمر أبو علي منصور بن أحمد بن عبد الحق المَشْدالي، وقاضي القضاة بالدار المصرية زين الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم

(١) ر: الضياطي.

ابن جماعة الكرناني، وغيرهم. وكان هذا الشيخ أبو القاسم في قضائه موصوفاً بالفضل والعدل، مترفقاً بالضعفاء، متغاضياً عن زلات الفقهاء. تقدم بجهات شتى من الأندلس، ثم ولي قضاء الجماعة بحضرة غرناطة، فحيدت سيرته، وشكرت مداراته. وكان في نفسه هيناً، ليناً، آخذاً بمقتضى قول عيسى بن مسكين، القاضي بالقيروان أيام أبي الأغلب، وهو: «قارب الناس في عقولهم، تسلم من غوائلهم! وفي تقلب الأحوال، علم جواهر الرجال! «توفى — رحمه الله! — ليلة الاثنين الثالث عشر لجمادى الأولى عام ٧٦٧. وولد بغرناطة في صفر عام ٦٨٨. وعقبه لهذا العهد بحالة نباهة، من أولاده من هو مستنول في خطة القضاء — تولاها الله، وخار لنا ولهم بمنه وفضله!

ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني

ومن القضاة بمدينة ملى من أرض الحبشة، الشيخ الفقيه أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني، منسوب لبطن من بطون السودان. تردد إلى أرض مصر، فقرأ بها، وأخذ عن أشياخها. أخبرني الفقيه أبو المباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي الغرناطي أنه لقيه ببلده، وأنه كان من أهل الفضل والعدل، والقيام على العلم، والصرامة في الحكم. قال الساحلي: ومن ذلك نازلة حدثت له في أحكام الدماء، فتحرى فيها الحق المخلص بين يدي الله. وهي أن أحد بني عم سلطانة تزمت قبله المطالبة بدم قتييل كان قد أشهد العدول، وهو جريح، بأن دمه عنده، وتوفي إثر الشهادة عن عصبية من ولده وإخوة، فقاموا طالبين من السلطان النظر لهم في صاحبهم، فاستحضره عن أمره بمجلس الحكم الشرعي، وأعذر له فيما استظهر به أولياء دم القتييل. فادعى الدفع في ذلك، وتأجل آجالاً وسع فيها عليه. وانقضت الأيام، وقهرته الأحكام، فشكى بالقاضي لسلطانة، وسأل منه الأخذ مع الفقهاء في قضيته، وقد كان صانعهم بمجده، واستظهر بإثبات عداوته بينه وبين من رماه بدمه. فجمعهم الأمير بحضرته، وأخذ معهم في نازلة ابن عمه، فوقع الاتفاق منهم على الأخذ بمذهب الشافعي، أنه لا يقسم بمجرد قول المصاب: «دمي عند

فلان . واستدلوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصّه : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادّعى ناسٌ دماءَ رجال وأموالهم . قالوا : وبخصوص في هذه النازلة ، لما اقترن بها من الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب ، وذكروا مسألة عبد الله بن مهمل وأن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وداه من عنده بأنه ثقة . قال السلطان إلى موافقتهم ، وأن تكون الغرامة من قبيله ؛ ولا كنته قال لقاضيه : « ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك ؟ » فقال له : « أمدك الله بإرشاده ، وأراك الحقّ حقاً ، وأطاعتك على اتباعه ! انت مالكيّ المذهب ، وأهل بلادك كذلك ، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ إلا بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرط واحد ! » وحديث القسامة أصل من أصول الشرع ، وركن من أركان مصالح العباد : وبه أخذ جلّ الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار . والذي يجعل بك ، أيها الملك ، إمرار الحق بوجهه ، ولو كانت على نفسك ، فضلاً عن ابن عمك ! » قال : فأخذ برأى قاضيه ، وأمر بابن عمته ؛ فدفع بذمته إلى أصحابه ؛ فقتلوه بالقسامة . قال الشيخ : لحسب الناس ما صدر في النازلة عن الأمير والقاضي من المناقب الشريفة ، والمآثر الحميدة ، والأفعال الدالة على تعظيم الشريعة .

ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني

وقد تقدّم الإلمام بطرف من التنبيه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ، أحد القضاة بحضرة طاس أيام خلافة أبي عنان — رحمه الله ومهّدها — وكان هذا الفقيه — رحمه الله — في غزارة الحفظ ، وكثرة مادة العلم ، عبرة من العبر ، وآية من آيات الله الكبير ؛ قلما تقف مسألة إلا ويأتي بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرجع ويعلل ، ويستدرك ويكمل ؛ قاضياً ماضياً ، عدلاً جذاً ؛ قرأ ببلده على المدرّس أبي موسى عمران المشدائي صهر أبي علي ناصر الدين ، وعلى غيره ؛ وقام بوظائف القضاء أجل قيام . ثم إنّه كره الحكم بين الناس ، وتبرّم من حمل أمانته ، ورام الفرار عنه بنفسه ؛ فتنشّب في انتظامه ، وتوجّه عليه الإنكار من

سلطانه . ثم انه ترك ، بعد عناء شديد ، لشأنه . وقد سأله يوماً عن حالة يثتي أبي
عمران بن عبد الرحمن ، وهما .

حالي مع الدهر في تقلبه كطائر ضم رجليه شركه
يمته في فكك مهجته يروم تخليصها فتشتبك

وتوفى - رحمه الله ! - على إثر ذلك وهو محمود السيرة ، مشكور الطريقة .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الفشتالي

وول بعده الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالي . وبيت قومه
بناس البيت المصون بالجود والصلاح والخير . وكان هو - رحمه الله ! - أحد أعلام
قطره الغربي نبلاً ، وفضلاً ، وسكوناً ، وعقلاً . وحين بلغ إلى مراده من الخطة ببلده
نحا في سيره منحنى القاضي أبي عبد الله بن علي بن عبد الرزاق من المحافظة على الرتبة ،
 وإقامة رسوم الأئمة ، والصبر على مكاره السلطنة ، والميل إلى الأخذ بالترفق في
الحكومة . فسكن الناس إلى ولايته ، ووثقوا بحسن نظره ، ودانوا بإثرته . وقد كان ولي
قبيل تقدمه بناس القضاء أيضاً بإطرا بلّس ، وتجوّل في نواحي إفريقية . ثم إنه ، عند
تجوّل البلاد ، أم قطره وقد صلب الدهر شطره ، فاستقضى به ، وتصدّر لإقراء العلم
وبشّه . وكان على شدة وقاره ، وتعاظم قاره ، كثير النزول للطلبة ، والحرص على الإفادة ،
والصبر عند المباحثة . وكان من طائفة تقديم مذكور الفقه على التفسير . وذهب إلى عكس
هذا الترتيب الشيخ الرجال أبو إسحاق الحسناوي ، أحد جلساء القاضي عند إقرائه
في آخرين ؛ فجرت بين الطلبة إذ ذاك بناس في المسألة مراجعات ومخاطبات
وقفت على بعضها ؛ فرأيت فيها من تخلق القاضي وتجمّله ما ليس بنكير على راحة
عقله ، وسعة صدره - نعمدنا الله وإياهم برحمته ! - فقد أصبحوا جميعاً بعد الحياة ،
وعصارة العيش ، وباطلاً !

ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي

ومن أعلام القضاة بالآندلس ، وصدور النحاة ، الشيخ الفقيه الأستاذ المتفطن الشريف المعظم أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله الحسني النسبة ، السبئي النشأة . وكان — رحمه الله ! — نسيجاً وحده براعة وجلالة ، وفريداً عصره بلاغةً وجزالة ؛ إلى الشيم السنية التي التزم إهداءها ، والسير الحسنة التي لا يتازع في شرف منتهاها . ارتحل عن بلده سبئية ، وقد تملأ من العلوم ، وبرع في طريقتي المنثور والمنظوم ؛ فطلع على الآندلس طلوع الصباح عقب السرى ، وخلص إليها خلوص الخيال مع سنة الكرى ؛ فانتظم في الحين في سلك كتبها ، وأمسى وهو صدر طلبة ؛ لما كان قد حصل له من الأخذ بأطراف الطلب ، والاستيلاء على غاية الأدب ؛ ورئيس الكتاب يومئذ الشيخ العلامة أبو الحسن بن الجيثاب ، الشهير النشيع لاهل البيت الكريم ، الموسوم بالشيم الرضية ، والقلب السليم ؛ وكان — رحمه الله ! — مع أدوات كماله ، وما خص به في وقته من سني أحواله ، وصالح أعماله ، بمن شغف بالذاكرة في الفنون الأدبية ، وغوامض أسرار العربية ، والرسائل السلطانية ، والمسائل البيانية . فآلئ من ذلك كله لدى الشريف ، الخلق بصنوف التشريف ، ما شاءه من معنى رفاق ، ولفظ رفاق ، وطبع بالمعارف دفاق . فغذبه الشيخ إليه ، وتلقاه براحيته ، وذهب إلى مقارضته بالقريض ، ومساجلته في الطويل والعريض . فقلما كان بها رسم الكتابة إذ ذاك يفنن من أدب يعتبر ، ومنتف طرف تبعثر ، وقسطاس يوزن به ما يقل من المقال ويكثر ؛ ثم صرف إلى الاستعمال في الخطط القاضوية صرف الاستظهار ، وعمارفه الباهرة الأنوار ، وأحكامه القاضية بتأمين الأوطان وتأميل الأوطار ؛ فتقدم بذلك بمجته شتى ، منها رؤية ، وحلقة الطلبة بها سوابق ضايات ، وخوافق رايات . وكانت ولايته عليهم حلة نشرها الفضل من صوانها . ودرة أكثرها المعدل لأوانها . أنزل أمثالهم من رعايته منازل الإكرام ، واختص منهم بمصاحبة الزاهد أبي عبد الله بن عيَّاش ، أحد العلماء الأعلام ؛ فتفق معه في أحكامه ، ونوازل أيامه ، وأخذ نفسه بالاشتداد في نصرة المظلوم ، والضرب على يد الظالم ؛ وله في

هذا الباب أخبار ماثورة ، وحكايات مشهورة ، وعند ابتداء الفقهاء ، بالمسجد الجامع مجلس إلقاء ، افتتحه أولاً بالتمهيد ، وختمه بعلم الخليل ، وحبره بالتوحيد والتعليل . وكان في إقرائه مريع الجواب ، متبحراً في علم الإعراب ، فصيح اللسان ، بارع البنان ، فظفرت أيدي الطلبة منه بالكثرة المنخور ، المروية جواهر معارفه بدور الشذور ، وحصل الناس بولايته على طريقة عادلة من الشرع ، واعتضد منها الأصل بالفرع . ولما جرى في ميدانها ملء عنائه ، وشاع في الآفاق ما شاع من سمو شأنه وعدل قضاؤه ، وفصل مضائه ، نُقِل من مألقة إلى غرناطة حضرة الملك ، وواسطة السلك — أيد الله سلطانها ، ومهد بعزته أوطانها — فتقدم بها لتنفيذ الأحكام ، بعد أن ولي وادي آش بأيام . فهنيت منه الخطبة الشرعية بسيد مضطلع بأعباء القضاء ، قد شمع من عز الزاهة بأنف ، وأمد من نور العقل برهان غير خلف ، ثم إن القدر جرى بتأخيره عن الخطبة ، من غير موجب سخطه . فكان في حاله كائيد رخسف عند الاستقبال ، وأدركه السوار بعد تنأهى الكمال :

إذا تم أمر دنا نقصه توقع زوالاً إذا قيل ثم

ولست عواريل التأخير والتقديم ، بمستنكر دخولها على كل والٍ في الحديث والقديم ؛ فقد عزل صهر بن الخطاب — رضى الله عنه — زياد بن أبي سفيان دون باس ، وقال له : « كرهت أن أحمل فضل عقلك على الناس » . وعزل أيضاً شريح بن حبيب بن حسنة ، فقال له : « أعن سخطه عزلتنى ؟ » قال : « لا ، ولا كن وجدت من هو مثلك في الصلاح ، وأقوى منك على العمل » . قال : « يا أمير المؤمنين ! إن عز لك عيب فأخبر الناس بعذرى » . ففعل صهر ذلك . وكان صرف الشريف أبي القاسم عن قضاء الحضرة ، والخطابة بها ، في شهر شعبان من ٧٤٧ ؛ فاقطع إلى تدريس العلم ، وإظهار حيوته ، والاشتغال بإلقاء فنونه . وكانت بينه وبين شيخنا إمام البلغاء أبي الحسين بن الجيَّاب ما تقدمت الإشارة إليه ، من المصادقة ؛ فصدرت عنه في أثناء تلك المدة بدائع من الخطابات ، وضروب المفاكهات ، منها قول الشيخ يرقب خطبة القضاء التي كأنها تركت صاحبه ، وأهملت جانبته :

لَا مَرْجَاً بِالنَّاشِرِ الْفَارِكِ إِذْ جَهِلْتُ رِفْعَةَ مِقْدَارِكِ
 لَوْ أَنَّهَا قَدْ أُوتِيَتْ رُشْدَهَا مَا بَرَحْتُ تَعَشُّوْا إِلَى تَارِكِ
 أَقْسَمْتُ بِالنُّورِ الْمُبِينِ الَّذِي مِنْهُ بَدَتْ مِشْكَاةُ أَنْوَارِكِ
 وَمَنْظَرِ الْحُكْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي يَتْلُو عَلَيْنَا طِيبَ أَخْبَارِكِ
 مَا أَلَمْتُ مِنْكَ كُفُوءاً وَلَا أَوْتِ إِلَى أَكْرَمٍ مِنْ دَارِكِ

وهذه القطعة قد بلغت الغاية من البراعة ، وتمكّن البلاغة ، وإن كان في طيها تضمّناته من وصف الخطّة الشرعيّة بالناشر الفارك ، وبأنّها لم تُتَوّ رشدها ما فيه . ثمّ إنّ الولاية حُتّ اليه ، ووقفت مُرادها عليه ، فعاد اليها ، والعود أحمد . واستمرّ قيامه بها ، إلى أن هلك السلطان أبو الحجاج مُستَقْضيه ، مأموماً به ، في الركعة الثانية من صلاة عيد الفطر عام ٧٥٥ — رحمه الله وأرضاه — : عدا عليه شيء كأنّه وحشي ، فضربه بظهره ، وهو ساجد لربه . وولى الأمر بعد ولده الخليفة المؤيد المنصور أبو عبد الله — أبقاه الله ووقاه — جَدِّد ولايته ، وأكّد رعايته ؛ وقد كانت رضى الوقية دارت على القاضي الخطيب ، وهو في محرابه حين السكّانة ؛ فعركته ، ولم تتركه ، إلّا وقد أشنى على التلف ؛ فموجل بإخراج الدم ، وعند ذلك تنفّس عنه بعض ما وجده من الألم . وكان له في المجالس الملكيّة ، والمجتمعات الجمهوريّة ، من جلالة الألبهة وملازمة التّؤدة ، وإمساك النفس عن المسارعة عند المخالفة إلى المراجعة ، ما لم يكن لغيره من أهل طبقتة ؛ فإذا خلا بمنزله ، أدخل عليه في خاصّة أصحابه . رأيته ؛ فكأنّه من تنزّله ، وتبدّله ، بمثابة أصاغر طلبته . وكثيراً ما كان يباشر خدمة الواردين عليه بذاته ، دون وزعته ، اقتداءً بالائمة الماضين من قبله فن كلامهم : « ليس ينقص من الرجل الشريف أن يخدم ضيفه ، ولا أن يتصاغر لسلطانه ، وأن يتواضع لشيخه » . ولقد بيّنا معه ليلةً بحُشّه من خارج الحضرة ، في أناسٍ منهم الشريف أبو عبد الله بن راجح السوسى ، والاستاذ أبو علي الزواوى ، والوزير أبو عبد الله بن الخطيب اللّوشى ، قالت ذبالة الشمعة في أثناء الليل إلى الذبول ؛ فذهب أحد الحاضرين ليقوّيها ؛ فأمسكه القاضي ، وبادر هو بنفسه لها ؛ فأذكى نارها ، وقوّى نورها ، وقال : « هم السراج أن يخدم ليلة

عند عمر بن عبد العزيز — رحمه الله — فوثب إليه رجاؤه بن حيوة ليصلحه ؛ فاقسم عليه
عمر بن عبد العزيز ؛ فجلس . فقام هو ؛ فأصلحه . فقال رجل : « أتقوم ، يا أمير المؤمنين ! »
قال : « قمت » ، وأنا عمر بن عبد العزيز ! ورجعت ، وأنا عمر بن عبد العزيز ! « ثم قال لنا :
« واضطربت عمامة هشام بن عبد الملك . فأهوى الأبرش الكلبي إلى تعديلها . فقال له
هشام : « مه ! فأنا لا نأخذ الإخوان خولاً ! » وجرى بين الأصحاب المذكورين
في تلك الليلة من المحاورة بطرف العلم ، وقطع الشعر ، ما لا يرجع في الحسن إلى حصر .
ومن ذلك أنشده ابن راجع ، في أبيات السير لابن مامة :

ألا رب من يدعى صديقاً ولو ترى مقاتله بالغيب ساء لك ما يفري
مقاتله كالشهد ما كان شاهداً وبالغيب مطرور على ثغرة النحر
يسرك باديه وتحت أديمه نهيسة غش تفتري عقب الظنور

وذكر لنا عن صاحبه العلامة في زمانه بالمغرب ، الرئيس أبي محمد عبد المهيمن
الحضرمي السبتي ، أنه سمعه ينشد بتونس ، وقد مر به قوم من أعيان جند قاس ،
بعد إهماله لتخليفه عن سلطانه ، أيام تلشبه بالقيروان وحصاره :

يا أيها الناس سيروا إن قصدكم أن تصحبوا ذات يوم لا تسرون
حشوا المظي وأرخوا من أزميتها قبل الكمات وأفضوا ما تقضون
كنا أناساً كما كنتم فقيرنا دهر فأنتم كما كنا تكلونون

وهذه الأبيات أول شعر قيل في العرب على ما نقله ابن إسحاق . وذكر ابن هشام
أنها وجدت مكتوبة في حجر باليمن ، وقلها من قلها لحكمة صريحة ، وموعظة صحيحة .
وأنشدنا القاضي الشريف في تلك الليلة لنفسه ، يصف أقداس سانية حش :
وَمُتَرَعَةٌ يَمَلُّ الرُّوضُ مِنْهَا إِذَا عَلَّتْ مِنْ الْمَاءِ الْفُراتِ
بَدَا دَوْلَاهُهَا فَلَكَا وَرَاحَتْ بِدَايَرَةٍ كَوَاكِبِ سَائِرَاتِ
إِذَا مَا الرُّوضُ قَابِلُهُنَّ كَانَتْ عَلَيْهِ بِكَلِّ سَعْدِ طَالِمَاتِ
تَرَاهَا إِنْ شُعَاعُ الشَّمْسِ لَاقَى بِيَاضِ الْمَاءِ مُشْرِقَةَ الْآيَاتِ
أَوْعَجِبُ أَنَّهَا كَادَتْ بِشَوْءٍ غَزِيرٍ وَهِيَ تَغْرُبُ كَخَاوِيَاتِ

النوء عند العَرَب سقوطُ نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين ؛ وهو مغيبها بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالشرق . وعندهم أنه لا بد أن يكون مع أكثرها نوء من مطر ، أو رياح عواصف ، وشبهها ؛ فمنهم من يجعله لذلك الساقط ، ومنهم من يجعله للطلوع ، لأنه هو الذي ناء أي نقص ؛ فينسبون المطر إليه ؛ وجاء الشرع بالنهي عن اعتقاد ذلك ثم أنشدنا القاضي من نظمه :

يا أيُّها الراكِبُ المُزجِجِي رَكائبَهُ	يَحْتَشُّ السَّيْرُ بَيْنَ الْقَارِ وَالْأَكْمِ
أَبْلَغُ سَبْتَةٍ أَقْسَومًا ودونهمْ	عَرْضُ الْفَلَا وَذَمِيلُ الْإِنْيَقُ الرُّسْمِ
وَلُجْ ذِي كَبَجٍ طَامَ كَأَنَّ بِهِ	أَعْلَامَ لَبْنَانَ أَوْ كُثْبَانَ ذِي سَلَمِ
أَلْوَكَةٍ مِنْ غَرِيبِ دَارِهِ قَدِمَ	مَرَمَاهُ لَا صَدَدُ مِنْهُمْ وَلَا أَمَمُ
إِنِّي بَأْتِدَلِّسَ آوِي إِلَى كَنْفِ	لِلْمَجْدِ رَحْبٍ وَظِلِّ الْعُلَى حِمَمِ
وَأَنْ غَرْنَاطَةَ الْغُرَا حَلَلْتُ بِهَا	فَصِرْتُ مِنْ رَبِّ هَذَا الدَّهْرِ فِي حَرَمِ
لَيْسَتْ لِأُخْرَى فَلَا رَيْعٌ بِهَا وَجَبَا	رَهْطٌ وَاخْفَرَا لِلْمَجْدِ مِنْ ذَمَمِ
وَأَنْكَرْتُني مَعَانِيهَا وَمَا عُرِفَتْ	إِلَّا بِقَوِيٍّ فِي أَيَّامِنَا الْقُدُمِ
كَوْلَا الْمُغْرَبِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ بِهَا	وَمِنْ مَا بَيْنَ مِنْ طَيْبٍ وَمِنْ كَرَمِ
وَفَتِيَةٍ مِنْ بَنِي الزُّهْرَاءِ قَدْ كُرِّمُوا	لَهُمْ أَوَامِرٌ مِنْ وَدٍّ وَمِنْ رَحِمِ
لَقَلْتُ لَا جَادَهَا صَوْبُ الْحَيَا أَبَدًا	إِلَّا بِسَاقِعِ سَمٍّ أَوْ عَصِيْبِ دَمِ
لِيُسْفَحَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعُ مِنْ جَزَعِ	يَوْمًا وَلَا أَقَرَّ عَنْ السَّنِّ مِنْ قَدَمِ
مَا ضَرَّتْني أَنْ نَبَا بِي أَوْ بَنَا وَطَنِي	مِنْهَا وَلِي شَرَفُ الْبَطْحَاءِ وَالْحَرَمِ

ومن الجزء المحتوي على طائفة من شعره ، الذي وصفه بـ « جهنم المقل » ، قوله :

ظَفِرْتُ بِلَثْمِهَا قَبْدًا أَحْمَرَارًا	بِوَجْنَتَيْهَا يَزِيدُ الْقَلْبَ وَجْدًا
فَاغْرَاها بِي الْوَأَشَى فَظَلَّتْ	تَلُومٌ وَلَمْ أَكُنْ مِمَّنْ تَعُدَّا
فَمَا كَانَتْ سِوَى قُبْلٍ فَفِيهَا	جَنَيْنَ أَطْحِيًا وَغَرَسْنِ وَرْدًا

وقوله :

مَهْمَهْفُ الْقَدِّ بَدِيعُ الْخَلَا يُعْطَى بِحَيْدٍ لَرَشَا الْخِلَافِ
رَمَى بِنَبِيلِ الْحَضَرِ فِي مُهْجَةٍ غَادَرَهَا بِشُغْلٍ شَاغِلِ
وَالْعُطْفَ الصُّدُفَانِ فِي خُتْمِ رَدِّ كَلَامَيْنِ عَلَى تَابِلِ

والبيت الأخير مبنى على قسم امرىء القيس حيث قال : « نظمتم سلكى ومخلوكة » . ونظمه كله رائق المعنى ، صريح الدلالة ، صحيح المبنى ؛ وليست المعارف ، وإن تعددت طُرُقُها وعزّت ثمرتها ، متعذراً إدراكها ، ولا سيما على من جدّ في طلبها ؛ وإنّما الصعب العسير معالجة الأخلاق بترك عوائدها ، والتثني عن سفاسفها ؛ ومجموع الأدوية المتخذة لإصلاح فاسدها يرجع إلى العقل الذى عليه مدار الأعمال كلها . ولذلك قال العلماء حسبما تقدّم عند التكلّم فى خصال القضاة : إذا اجتمع منها فى الرجل العقل والورع قدم . قال ابن حبيب : فإنّه بالعقل يسأل ، وبالورع يقف ، وإذا طلب العلم وجده ، وإذا طلب العقل لم يجده . وكان قد حصل منه للشریف الموصوف زيادة لشرفه وفنون معارفه الحظّ الوافر الكبير ، والقدر الذى يقصر عن نعت محاسنه التعبير ، بحيث صار المثل يضرب به فى كظم الغيظ ، وترك حظوظ النفس ، وكثرة التقاضى عن النظر للمساوى ، الى غير ذلك من سيره السنيّة ، ومثاله الحسنيّة . هذا ما تيسّر بحسب الوضع من التنبيه على صفاته والتمريف ببعض كمالاته . وأما مشيخته ، فقرأ بسله سبّحة القرآن على والده المنقطع لإقراء كتاب الله ومدارسته ، أبى العباس — رحمه الله — وأكثر من ملازمة الاستاذ الشهيد أبى عبد الله ابن هانى والأخذ عنه ؛ فانتفع به وتأدّب بأدبه ؛ وقرأ على القاضى الإمام أبى إسحاق الغافق وروى عن أبى عبد الله النميرى وعن القاضى أبى عبد الله القرطبى وعن الخطيب بن رئيس وابن حريث وغيرهم . وله جملة تصانيف منها : « رفع الحجب المستورة » ، عن محاسن المقصورة « شرح فيه « مقصورة » حازم بما لا غاية بعده فى المحاسن . ومنها « رياضة الآن » فى شرح قصيدة الخزر رَجِيّ ، أبدع فى ذلك غاية الإبداع . وقيل على « كتاب التسهيل » لابن مالك تقييداً مفيداً وبدائع جمّة أثيرة .

وناب عنه فى أقضيته ، أيام أسفاره فى معرض الرسالة الى ملوك المغرب وفى غير ذلك ،

وليته الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن فرج بن جذام اللخمي، أحد أمثيل بلده نباهة قدر، وسلامة صدر، لم ينتقل عن ذلك إلى أن توفي في آخر عام ٧٥٧. خلفه في النيابة بمجلس الحكم الشرعي صاحبه الفقيه الأجل، القاضي الأنوي الأكل، أبو جعفر أحمد (ويُدعى بأبي بكر) بن شيخنا الأستاذ الحافظ الخطيب الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي السكبي، ذو البيت الأصيل، والمجد الرفيع الأثيل، فنهض بأعباء القضاء. ثم إنّه اشتغل بعد وفاة القاضي الشريف بخطبته واستقرت أزمته في يده، ثمّ صرف عنها إلى غيرها، وهو لهذا العهد بقيد الحياة — تولاّه الله !

ومولّد الشريف السمي بسببته سادس ربيع الأول المبارك الذي من عام ٦٩٧؛ ووفاته بغرناطة ضحى يوم الخميس الحادي والعشرين لشهر شعبان من عام ٧٦٠؛ وبنوه من بعده في الأندلس بحال نباهة واستعمال في القضاء والكتابة.

ومن الحديث الثابت في الصحيح عن أنس بن مالك أنّه قال: قبض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وعمر وهو ابن ثلاث وستين سنة ووافق أن كانت وفاة الشريف أبي القاسم على حسب ولادته وهو ابن ثلاث وستين سنة؛ وتلك من جملة كراماته — نعمدنا الله وآياه برحمته !

وقد كمل الغرض المقصود من هذا الباب. وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عوّلت عليه، وادّنتي المذاكرة إليه. وإلى الله تعالى أبرأ من الإحاطة فربّما أغفلت، أضعاف ما نقلت؛ وفيما جلبته من الأنباء، وأدرجته من الأخبار على الأسماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإيثار سير الفضلاء والأخيار، بحول الله! ولا اعتراض علينا من أهل الحقّ فيما أثبتناه من الحكايات، وضروب المقالات، إذ حاصل مجموعها منساقب ومواعظ، يأخذ منها على قدر همته السامع والواعظ، مع أنّه قد ثبت من الأئمة المتكلمين في هذا الشأن أنّهم قالوا: ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل وما كرم، وينافسهم على ذلك، وأن يأخذ نفسه بسيرهم، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواعظهم، مع علمه بالفقه والحديث؛ فإنّ ذلك قوة له على ما قلّده الله. ومن المروى عن محمد بن الحسن أنّه كان يقول: سمعت جعفر الخليلي يقول: سئل الجنيد: «ما للفرّيدين في مجازات

الحكايات ؟ فقال : « الحكايات جُندٌ من جنود الله ، يقوئى بها قلوب المريرين ! » قيل له : « فهل فى ذلك شاهد ؟ » فقال : نعم ! قوله عز وجل : « وكلأ تقصُّ عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك ^(١) . » ومعنى تثبتت الفؤاد فى الآية عند المفسرين لها أى تقوئى نفسك فيما تلقاه ونجعل لك أسوة بمن تقدمك . وتكلم أبو الفضل الرازى فى كتابه على المسألة ، فأتى بتسحور ما ذكرناه ، ثم قال : وذلك أن الإنسان إذا ابتلى ببليّة ومحنة ، ورأى له مشاركا ، خفف ذلك على قلبه ، كما يقال : « المصيبة ، إذا عمّت ، خفت . » وفى « الوجيز » : قيل لمحمد بن سعيد : « ماذا التردد للقصاص فى القرآن ؟ » فقال : ليكون لمن قرأ ما تيسر منه حفظا فى الاعتبار . وعن إبراهيم بن عبد الله أنه قال : « سمعت حماد بن عبد الرحمن يقول : « العلم دراية ورواية ، وخبر وحكاية . » ولما رجونا من الانتفاع بذلك كله ، أشفعنا القول فى هذا الباب ، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرة لآولى الألباب — جعلنا الله من الذين يسمعون القول ، فيتبعون أحسنه ، وصرف عنا فتن القضاة ومحنه ، بمنه وفضله . والحمد لله ! لا حول ولا قوة إلا بالله !

وهذا فى كتاب القضاة الى القضاة ، وصفة من بلغ منهم رتبة الاجتهاد ، وحكم القاصر عن تلك المنزلة فى استنباط الأحكام ، وكيفية الاستخلاف ، وفيمن يجوز له التقليد ، ومن لا يجوز له من الناس : والكلام فيما ذكرناه يرجع على القريب الى فصول ، الأول منها فى كُتب القضاة ونُبت من المسائل المتصلة بذلك .

والذى جرى أولا به بالعمل ، إذا أتى القاضى كتاب من قاض آخر ، يسأل الذى جاءه بالكتاب إحضار صاحبه إن كان فى عمالته ، ثم إذا حضره ، سأل البينة على كتاب القاضى أنه من قبله . قال سحنون بن سعيد : ولينظر القاضى المكتوب اليه الكتاب . فإن كان القاضى الذى كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الاستحقاق للقضاء ، لفهمه ومعرفة بأحكام من مضى وآثارهم ، مع فهمه فى دينه ، وورعه وانتباهه وفطنته ، غير مخدوع فى عقله ، فإذا كان كذلك ، نظر فى كتابه وعمل بما يجب فيه وإلا فلا . قال صاحب « الجواهر الثمينة » ، وقد أتى فيها من صفات القاضى العدل بنحو ما تقدم : فإن عرفه بأنه ليس من أهل ذلك ، لم يقبله . وفى سماع يحى : وإن لم يكن قاضى الكورة موثوقا به ، وفى الكورة رجال يوثق

بهم ، كتب اليهم مرة ليسألوا له عمن شهد عنده من أهل تلك الكورة ؛ فإن كتبوا له أنه مشهور بالعدالة ، معروف بالصلاح ، أجاز شهادته ، وإلا تركها حتى يعدل عنه من يرضى . وقال أشهب : إذا كتب إليه غير العدل : أن بيئته فلان تثبت عندي ، فلا يقبل كتابه لأنه ممن لا تجوز شهادته وإن لم يعرف حاله ؛ فروى ابن حبيب عن أصبغ : إن جاءه بكتاب قاض لا يعرفه بعدالة ولا سخطه ، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة ، ومكة ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والقيروان ، والاندلس ، فلينفذه ؛ وإن لم يعرفه ، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة . وأما قضاة الكور الصغار ، فلا ينفذه حتى يسأل عنه العدول وعن حاله .

وإذا كتب قاض إلى قاض بكتاب فيه أمر من الأقضية ، وفيه اختلاف بين الفقهاء والمكتوب إليه ، لا يرى ذلك الرأي . فإن كتب إليه أنه قد ذكر بما في كتابه وأنفذه ، جاز له ذلك وأنفذه ؛ هذا وإن لم يكن قطع فيه بحكم وإنما كتب بما ثبت عنده ، فلا ينبغي أن يعمل فيه برأى الذي كتبه ، ويعمل فيه برأيه . قال سحنون : وإذا كتب بأمر ، فرأى هو خلافه ، فلا ينفذه ، لأن ذلك لم يقد شيئا ؛ فلا ينفذ هذا ما ليس بصواب عنده . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون مثله . وقال ابن القاسم وأشهب في الإمام البين العدالة يأمر رجلا بإقامة حد في رجم ، أو حراقة ، أو قتل ، أو قطع في مرقعة ، ولا يعلم ذلك إلا بقول الإمام ؛ فعليه طاعته . قال أشهب : فإن لم يعرف بالعدالة ، فلا يطيعه في ذلك إلا أن يرى أنه قد قضى في ذلك بحق ؛ فعليه طاعته . وقال ابن القاسم : إذا اتضح أنه حكم بحق وعلم ، وأنه كشف عن البيئته وعدلوا . قال أشهب : وإذا لم يدر ما قضى به أبحق أم هوى ، فلا يجيبه . قال ابن الماجشون (وهو عبد الملك بن عبد العزيز ، وابن الماجشون معناه بالفارسية الورد) : ولا قطع الجائر ولا تخدمه ولا تصدقه . وقد تقدم صدر كتابنا هذا ما رواه ابن وهب عن مالك في هذه المسألة . وما ذهب إليه في مثلها الأنصاري (والله المرشد للصواب) فرعان : أحدهما : على القاضي الغائب أن يختار البيئته التي تحمل كتابه ، إذا كان ممن يرى بذلك ؛ ويلزم القاضي المكتوب إليه قبوله ، ويقول الشاهد : « إن هذا كتابه إلينا مختوما » . وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو ثور : إذا لم يقرأه عليهما القاضي ، لم يجز ، ولا يعمل القاضي المكتوب

إليه بما فيه . وروى عن مالك مثله . قال الشيخ أبو الحسن بن خلف بن بطّال : وحجتهم أنه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلا بما يعلم ، لقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا (١) » . وحجة من أجاز ذلك أن الحاكم ، إذا أقر أنه كتبه ، فقد أقر بما فيه ، وليس الشاهدان على ما ثبت عند الحاكم فيه ، وإنما الغرض منها أن يعلم القاضى المكتوب اليه أن هذا كتاب القاضى الكاتب له ، وقد ثبت عند القاضى من أمور الناس ما لا يحشون أن يعلمه كل أحد ، مثل الوصايا التى يتخوف الناس فيها ، ويذكرون ما فرطوا فيه . ولهذا يجوز عند مالك أن يشهدوا على الوصية المختومة ، وعلى الكتاب المدرج ، ويقولوا للحاكم : « نشهد على إقراره بما فى هذا الكتاب . » وقد كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يكتب إلى عمّاله ، ولا يقرؤها على رسوله . وفيها الأحكام والسنن .

واختلفوا كذلك إذا انكسر ختم الكتاب . فقال أبو حنيفة : وزجر لا يقبله الحكم . وقال أبو يوسف : يقبله ، ويحكم به ، إذا شهدت البيّنة ، وهو قول الشافعى . واحتج الطحاوى لأبى يوسف فقال : كتب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إلى الروم كتاباً ، وأراد أن يبعثه غير مختوم ، حتى قيل : « إنهم لا يقرؤون إلا أن يكون مختوماً » . فاتخذ الخاتم من أنجل ذلك . فدل أن كتاب القاضى حجة ، وإن لم يكن مختوماً . وخاتمته أيضاً حجة ، والمنقول عن مالك أنه لا يجوز كتاب قاض إلى قاضى إلا بشاهدين أشهدهما بما فيه . قال ابن القاسم : وإن لم يكن فيه خاتمته ، أو كان بطابع ، فانكسر . وقال ابن الماجشون : وإذا شهد العدلان أن هذا كتاب القاضى ، أمضاه . وقال أشهب : ليس قولهم وشهادتهم أن هذا كتاب قاض بشىء ، حتى يشهدوا أنه أشهدهم . ولا يضر إن لم يختمه ، إذ لو شهدوا أن هذا خاتمته ، ولو شهدوا أن الكتاب كتبه إلى هذا القاضى ، لم ينتفع بذلك ، لأن الختم يستشعر ، فلا يعرف ، والكتاب يُعرف بعينه . ومن كتاب القاضى أبى عبد الله بن الحاج : ضرب عمر بن الخطاب فى التعزير معن بن زائدة مائة سوط حيث نقش على خاتمه ، وأخذ منه مالاً وحبسه . ثم كلم فى أمره فقال : « ذكرتنى الطمن ، وكنت ناسياً » . ف ضرب مائة ثم حبس . ولذلك — والله أعلم ! — قال

مالك فيما روى عنه ابن نافع : كان من أمر الناس القديم إجازة الخواتم حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فيما يزيد على ختمه ، فيجازه . ثم اتهم الناس . فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وقال ابن كنانة ، وعن مطرف وابن الماجشون : ولا ينفذ قاضي كتاب قاضي في الأحكام إلا بعد اثنين ، ولا ينفذه بشهادتهما أنه خط القاضي ، كما لا تجوز الشهادة على الخط في الحدود . ولا بأس إذا كاتبه في شيء يسأله عنه من عدالة شاهد أو أمر يستخبره من أمر الخصوم أن يقبل كتابه بغير شهود ، إذا عرف خطه ، ما لم يكن في قضيه قاطعة ، أو كتاب هو ابتدأه به ، فلا ينفذه إلا بعد اثنين .

وأما كتابه إلى قاضي الجماعة ، أو إلى فقيه يسأله ويسترشده ويخبره ، فهذا يقبله إذا عرف خطه ، أو أتى به رسوله أو من يثق به ، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة ، فلا يقبله إلا بعد اثنين . وإذا كان له من يكتبه في نواحي عمله ، في أمور الناس وتنفيذ الأفضية وغير ذلك ، فلا يقبل الكتاب ، يأتيه منهم بالثقة بحمله ، وبالشاهد الواحد ، وبمعرفة الخاتم تقرب المسافة واستدراك ما يخشى قوته . وإذا افرق العمالان ، فلا بد من البيئنة ، وقاله أصبغ . ولسمعنون نحووه في أمنائه بخلاف كتاب قضائه . وفي « الكتاب المقتنع » : قال من أئق به : رأيت العمل عند القضاة أن يكتبوا إلى أمنائهم ، أو إلى من أحبوا أن يتعرفوا من قبلهم ، عدالة بشهود ووضع شهادات ، ليعلموا في محنتها من قبلهم ، إذا لم يكن المكتوب اليهم حكماً ، أن يبعثوا اليهم كتبهم مع الطالب بغير إشهاد عليها ، لا يقبلوها منهم إلا بعد اثنين من الشهود . وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون : لا يجوز إشهاد الأمناء بما أمرهم القاضي بإتقائه إلا أن يثبت إشهاد القاضي على أصل الحكم ، أو على أمره لأمنائه بإتقائه ذلك ، وعلى أنهم أقنوه ورفعوه إليه ، ويثبت ذلك كله بشهادة غير الأمناء . وذكر ابن عبدوس عن ابن القاسم : إذا شهد شاهدان على أن الأمناء أشهدوم قبل عزل القاضي ، على ما أتاهم من القاضي بما ثبت عندهم من إتقائه القاضي لمن أقنوه ، أنه يكون بمنزلة ما يشهد القاضي على ما يأتيه من القضاة ، وما يثبت عنده من إتقائها . قال القاضي أبو الأصبغ بن سهل : رأيت قضاة تشرق الأندلس كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخاتم ، ومعرفة الخط ، وإن لم يكتب للقاضي منه بخط يده إلا العنوان لا غير ، وإن كان حمله هو المكتوب له في الكتاب ،

ويسألونه إليه محتوماً ، وهو عندي مما لا يجوز العمل به ، ولا إتفاذه ، لا سيما إذا كان حامله صريحاً بالحكومة . وقد ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره : إذا كان حامل الكتاب صريحاً بالقضية ، لم يجز فيما هو أخف من هذا في تحمله من عند الأمين ، أو من عند الفقيه وشبهه . فكيف في نفس الحكومة ومن قاضى بلده إلى قاضى بلدة أخرى ؟ هذا ما لا يجوز عند أحد ، والقضاء به مفسوخ ، والله أعلم ! وأما إذا تحمل الكتاب شاهدان ، وشهدا به عند المكتوب إليه ، وأثنى عليهما بخير ، وأن لم تكن تعديلاً بيننا وزكى أحدهما ، ولم يترك الآخر ، أو توتم فيهما الصلاح ، وكان الختم والخط مشهورين معروفين عند المكتوب إليه ، فأنا لا أستحسن إجازة مثل هذا أو إتفاذه له ، لتعذر موافقة المدول عن الطالب ، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخاتم . والله أعلم بالصواب !

ومن هذا الأصل : إن محمد بن شماس ، قاضى غارق ، خاطب صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن الليث بخطاب أدرج فيه إليه كتاب عيسى بن عتبة فقيه مكناسة ، وعقد استرجاع بملك بغل بعث فيه ثبت استحقاقه عند ابن عتبة فقيه مكناسة على عين البغل وعين مستحقه ، وقال ابن شماس في كتابه إلى صاحب الأحكام : « ثبت عندي كتاب الفقيه ابن عتبة مستخلف قاضى الجوف ، المدرج في طي كتابي إليك . » ولم يسم القاضى الذى استخلفه من هو ، ولا مسمى ابن عتبة ولا كنائه ، ولا أن ثبوته كان عنده على عين البغل ومستحقه ، وشاور صاحب الأحكام فى ذلك ، فأفتى ابن عتاب وابن القطان وابن مالك أن إعمال خطاب ابن شماس هذا واجب ، وأن الحكم فيه نظره منه محمول على الإكمال ، وفى اتفاقهم على الجواب عجيب ، وفيه من الضعف ما فيه ، وقد كانوا يختلفون فيما هو أصح من هذا فى النظر ، وما جوابهم هذا إلا مسامحة . والله أعلم !

قلت : والذى استقر عليه العمل لهذا العهد ، بالأندلس والمغرب ، ما تمرقناه عن كثير من بلاد المشرق من الاقتصار على معرفة الخطوط بالشهادة عليها ، فإذا أثبت عند الحاكم المكتوب إليه أن الخطاب هو بخط يد القاضى الذى خاطبه به ، وكتب اسمه فيه قبله ، إن كان عنده من أهل القبول ، وأمضاه ، وحكم بمقتضاه . وما استأهل المتأخرون الأخذ

بذلك على ما فيه ، ورأوا العدول عن إزام شهيدين لكل ذي كتاب ، يروم الاستظهار به في غير مصره بأن القاضي أشهدهما بما فيه ، وأنه كتابه ، والخطاب خطابه ، على ما ندم تقريره ، إلا لما يلحق في ذلك من المشاق التي يتعدّر مع وجودها التوصل في الغالب إلى الشيء المطلوب ؛ فليس كل طالب يقدر على استصحاب عدلين يتحتملان الشهادة له على القاضي بكتابه ، ويلازمانيه من البلد الذي هو به إلى البلد الذي يكون فيه مطلوبه ، ولا سيما عند تباعد الأقطار ، وما حدث في هذه الأزمنة من تكاثر القواطع ، وترادف الأعذار . فأجبروا المسألة مجتري الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت ، إذا لم يستنكر الناظر في المرسوم شيئاً . وكان قد تحقق عدالة الرجل المشهود على خطه وقبول شهادته أيام وضعها في المكتوبات بيده ، وكأنهم لاحظوا استحصان الرجوع عند الضرورة إلى ما كان عليه أمر القضاة في القديم من إجازة الخواتم ، والخط في التوثيق كالتاتم وأهد منه عند التأمل . وفي كتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن عباس أن النبي — صلى الله عليه وسلم — بعث بكتابه رجلاً . قال الخطابي عند شرحه فيه من الفقه أن الرجل الواحد يُجْزَى حمله كتاب الحاكم إلى حاكم آخر ، إذا لم يملك الحاكم في الكتاب ولا أنكره ، كما لم ينكر كسرى كتاب النبي — صلى الله عليه وسلم — عليه وسلم — ولا شك فيه وليس من شرطه أن يحمله شاهدان . قال القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج ، وقد ذكر المسألة : كما يمنع اليوم القضاة والحكام على شاهدين في ذلك ، لإدخال الناس من الفساد ، واستعمال الخطوط ، ونقش الخواتم ؛ فاحتيط لتحصين الدماء والأموال . قال غيره : وأول من طلب البيئنة على كتاب القاضي ابن أبي ليلى ، وسوار بن عبد الله ؛ وتعرفت عن الترتيب في مكاتبات القضاة بالبلاد المشرقية أنه يجري على طريق المسامحة ، من غير ارتباط في هذه الأزمنة إلى طاعة . والذي أخذت به لنفسى من ذلك أنني ، مهما كتبت على عقد بالثبوت لمن يروم السفر به ، سألت عن الرفقة المصلحة له ؛ فإن كان فيها أحد من أهل الخير ، استدعيته وأشهدته على عين العقد المختوم بالشهادة ، بما أرى فيه من الثبوت عندي ؛ فإن الخطاب الذي فيه أسمى هو بخط يدي ، استبلاغاً في الاحتياط ، وطعماً في الخروج عن الخلاف ، وإذا تعدّر ذلك سلكت من التسهيل للضرورة مساك الجمهور .

وقد كنتُ أخفتُ في هذه المسألة مع شيخنا القاضي أبي عبد الله بن عيَّاش ؛ فقال إلى التسليم ، وأشار بإيثار التسديد ، وإن كان — رحمه الله ! — يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة ، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود والآنكحة ، وبغير ذلك من العمال ، وبخصوص إذا أتى بالرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصومة ؛ فكثيراً ما كان يتوقَّف على إمضاء الحكم ، ويذهب ما ذهب إليه في مثلها ابن سهل ، ومن تقدَّمه من الأئمَّة ، ويقول عن الشهادة على الخطِّ إنَّها غلي الجملَّة من المعظَّم ، واحدى المسائل التي حملته على الاستعفاء من القضاء ، إذا لم يقدر على إزالتها ، ولا سهل عليه في كلِّ النوازل تحمُّل عهدها . وقد وقع التعريف بهذا الرجل الفاضل عند وضع اسمه فيما تقدَّم من هذا المجموع (١) .

ومن أخباره إنِّي كنتُ قاعداً يوماً معه بمجلس القضاء من مالقة ، زمان ولايته بها ؛ فأتاه أحد الفقهاء بمقد عليه خطابٌ قاضٍ معروفٍ الخطِّ ، معلوم الولاية . فقال له : « أبقاكم الله ! يشهد عليكم بأعمال هذا الخطِّ ؟ » فقال : « يشهد بثبوت ذلك الرسم من وجه آخر » ذكَّره ؛ ثمَّ أشار إلى أنَّ القاضي ، الذي قد كان خاطبه به ، ليس هو عنده من أهل الاستحقاق للقضاء في عدالته ، وورعه ، ونزاهته ؛ فظهر له أن يأخذ فيه بما رواه يحيى في مسألة قاضي الكورة ، إذا لم يكن موثقاً به . وقد تقدَّم الكلام في ذلك .

تنبه على جواز المسامحة في الخطاب ، إذا وقع فيه الغلط ؛ قال حيد السلام بن سعيد الملقَّب بسَحْنُون ؛ ولو كتب قاضٍ إلى قاضي البصرة ، وصمَّاه ، فأخطأ باسمه أو اسم أبيه ونسبه ، لنفذ ذلك ، إذا نسبته إلى المصر الذي هو عليه ، وشهدت البيئنة بذلك ، وليس كلُّ من كتب كتاباً بعنوانه ؛ فإذا شهدت بيئته أنَّه كتبه قلبه ، ولم ينظر في اسمه ، وإذا كان الكتاب لرجلَين ، فحضر أحدهما ؛ فإني أقبل البيئنة والكتاب ، وأنفذ الحكم للحاضر ؛ فإذا حضر الغائب ، أتقنت له الحكم ، ولا أعيد البيئنة وإذا أمكن تعيين الخطاب ، فهو من الصواب ؛ والاطلاق سائغ ، لا سيما عند شدة الغريم . فقد سُئل مالك عن الرجل يثبت حقه عند القاضي ، أعطيه كتاباً إلى أيِّ الآفاق كان ، ولا يسمي فيه

أحداً ، لا قاضياً بعينه ، ولا بلداً بعينه . قال : « نعم ! أرى ذلك يجوز ، إذا ثبت عند القاضى الذى يرفع اليه الكتاب أنه كتاب القاضى الذى كتبه وبعث به مثل الرجل يطالب غريمه لا يدرى بنى الآفاق هو ، أو أين يلقاه ، أو العبد الآبق ، وما يشبهه . » وقال ابن القاسم وأصْبَغ عنه . قال سحنون : وإذا جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ ، وأنَّ فلاناً له من الدين على فلان كذا وكذا ، لم يَجُزْ ذلك ، حتى ينسبه إلى أبيه ، وإلى تَحْذِهِ الذى هو منها ، أو ينسبه إلى تجارة يُعرف بها مشهورة .

الفرع الثانى ، إذا كتب قاضٍ بما ثبت عنده ، ثم مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب اليه ، فإنَّه ينفذه ، ويبنى عليه إذا بلغه ، ويبنى عليه الحكم . قال أشهب في « المجموعة » : قال مالك : وإن عزل الكاتب ، فلينفذ بهذا ، إن كان ممن تجوز كتابته لعدالته . ومثله عن ابن القاسم ، وسواء مات أحدهما ، أو عزلا ، أو أحدهما ، إذا كان الذى كتبه هو وال . وبه أقول ، ولا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم . ومثله في كتاب ابن حبيب ، عن ابن الماجشون ، ومطرف ، وابن عبد الحكم ، وأصْبَغ . قال : وجميع أصحابنا . ومن كتاب ابن المواز : وإذا تظلم المحكوم عليه من كتاب الأول ، وسأل الثانى أن يستأنف النظر فيه أو فى بعضه ، فليس له ذلك إلا بأمر بين ، وكذلك لو ولى قاضٍ آخر مكان القاضى ، لكان مثل ما قيل فى المكتوب اليه . قال القاضى أبو الوليد بن رُشد : لما كان الأصل أنَّ القاضى ينفذ ما ثبت عنده من قضاء أحكام البلد ، وإن كانوا على كتاب إلى قاضى مصر ، وقد حجَّ قاضى مصر ، وأمره بالخروج إليها ، لم يكن له أن يسمع من بيئته أحد فى دُعوى على من بمصر ، حتى يصير إليها . قال القاضى أبو الأصْبَغ ، وقد نقل ما ذكرناه : ونزلت من هذا المعنى مسألة ، سألت عنها ابن عثاب شيخنا : « وكذلك القاضى يحل بغير بلده ، وقد كان ثبت عنده ببلده حق لرجل ، فسأله الذى له الحق أن يخاطب له من موضع احتلاله قاضى موضع مطلوبه ، بما كان ثبت عنده ببلده ؟ » فقال لى : « لا يجوز ذلك ! » قلت : « فإن فعل ؟ » قال : « يبطل ! » ثم قال لى : « وليس يبعد أن ينفذ ذلك ! » قلت : « فإن الحق الثابت عنده ببلده على من هو بموضع احتلاله ، فأهل قاضى ذلك الموضع مشافهة بما ثبت عنده ، هل يكون كخاطبته أيامه بذلك من بلده ؟ » فقال لى : « ليس مثله ! » . فقلت له : « وما الفرق ؟ » فقال لى : « هو فى إخباره هنا بما ثبت

عنده طالب فُضُول وما الذى يدعوهُ إلى ذلك . « قلتُ : » وما يمنع من إخباره له ويشهد عند المخبر بذلك ، وينتقذه كما يشهد عنده بما يجرى فى مجلسه من إقرار وإنكار ، ويقضى به ؟ » فقال : « ليس مثله . ولا كن إن أشهد هذا القاضى المخبر بذلك شاهدٌين فى منزله ، وشهدا بذلك عند قاضى الموضع ، تقد وجازا . »

قال ابن سَهْل : رأيتُ فقهاءً مُطَلَّعِينَ يُجِيزُونَ بِإِخْبَارِ الْقَاضِي الْمُحْتَلِّ بِذَلِكَ الْبَلَدِ قَاضِي الْبَلَدِ وَيَنْفِذُ ، وَيَرْوُّهُ كَخَاطِبَتِهِ أَيْاهُ . وفى ذلك كُلُّهُ مِنَ الْاضْطِرَابِ مَا لَا خَفَاءَ بِهِ . فْجَوَابُ أَصْبَغَ ، فى إجازته القاضى أن يسمع من البيئته فى غير عمله ، يخالف ما ذهب إليه ابن عبد الحَكَمِ فى المسألة ، وقرَّره صاحبُ « النَوَادِر » من أن القاضى ، إذا كان فى غير عمله ، فليس له أن يسمع من بيئته أحدٍ ، ولا يشهد على كتابه إلى قاضى بلد آخر إلا ببلده .

وأما مسألة خطاب القاضى فى غير عمالته ، وإنهاؤه ما ثبت عنده إلى غيره ، فالصحيحُ فيه أنه شئٌ لا يقول عليه ، ولا يلتفت إليه ، لأنه ليس بوالٍ فى غير ولايته ، والقاضى المكتوب إليه يصلُّ حكمه بحكم الكاتب ، ويثبت عليه . وإذا كان كذلك ، فإنه لا يلتفت إلى قول القاضى الكاتب إلا فى موضع تُنْفِذُ فيه أحكامه . وقوله فى غير ولايته : « ثبت عندى كذا » كقوله بعد عزله : « ثبت عندى كذا . » وهو والمدلُّ سواء . قال عبد الله ابن شاس : ولو شاكهُ القاضى قاضياً آخر ، لم يكف لأن أحدهما فى غير محل ولايته ؛ فلا ينفع سماعه أو إسماعه ، إلا إذا كانا قاضيين لبلدة واحدة ، أو التقيا من طرفى ولايته . فذلك أقوى من الشهادة . فيعتمد ، ولو كان المسمع فى محل ولايته دون السامع ، ورجع السامع إلى محل ولايته ؛ فذلك كشهادة سَمِعَهَا فى غير محل ولايته ؛ فلا يحكم بها إذ لا يحكم بمجرّد علمه .

مسألةٌ أخرى فى قريب من ذلك المعنى وهو فى القاضى يشهد على قضائه ، وهو معزول أو غير معزول : فى كتاب القضاة المختصر من « العُتَيْبَةِ » : قال أَصْبَغُ : قال لى ابن القاسم فى القاضى يشهد على قضاء قضى به ، وهو معزول أو غير معزول ، ويرفعه إلى إمام غيره ، إن شهادته لا تقبل ، ولا يجوز ذلك القضاء إلا بشاهدين عليه غيره أنه قضى به . قاله أَصْبَغُ . قال ابن رُشْدٍ فى « بيانهِ » : هذه مسألة وقعت فى بعض الروايات ؛ وهى مسألة صحيحة ، وفيها معنى خفى . وهى أن قول القاضى ، وهو على قضائه : « حكمتُ

لفلان بكذا « لا يصدق إذا كان قوله بمعنى الشهادة ، بمثل أن يتخاصم الرجلان عند القاضي ، فيكون من حجته أن يقول : « قد حكم قاضي بلد كذا أو كذا ، وقد ثبت لي عند قاضي بلد كذا أو كذا ! » فيسأله البيئنة على ذلك فيذهب اليه فيأتيه من عنده بكتابه : « إنني قد حكمت لفلان على فلان بكذا وكذا ، وإنني قد ثبت عندى لفلان على فلان كذا وكذا ! » فهذا لا يجوز من أجل أنه على هذا الوجه شاهد . ولو أتى الرجل ابتداء الى القاضي قال له : « خاطب لي قاضي بلد كذا بما ثبت لي عندك على فلان بما حكمت لي به عليه ! » فخاطبه بذلك ، لجاز من أجل أنه مخبر وليس بشاهد كما يجوز وقوله : وينفذ فيما يسجل به على نفسه ، ويشهد من الأحكام ما دام على قضائه . وقد وقع لابن الماجشون ، ومطرف ، وأصبغ في الأقضية من « الواضحة » ما يعارض رواية أصبغ هذه . ومن الكتاب المذكور : وسأله عن القاضي يقرّ عنده الرجل ؛ فيكتب إقراره ؛ ثم ينكر الرجل أن يكون أقرّ عنده بشيء ؛ هل يقضى عليه بإقراره ، أو هل هل يختلف إن قال القاضي : « أقرّ عندى من قبل أن استقضى . » قال ابن القاسم : رأيي والذي أخذ به في ذلك وهو الذي سمعت أنه لا يقضى عليه حتى يشهد على إقراره عنده شاهدان عدلان سوى القاضي ، وإلا لم يقض عليه بشيء ؛ وإنما هو بمنزلة ما أطلع عليه فيه من الحدود يعلمها ، فهو لا يقيمها عليه ، إلا أن يكون معه شاهدان عدلان سواء . فإن لم يكن قد ماتوا ، أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده من قضاء الحاكم ببلده الميّت أو المعزول ، وجب أن ينفذ كتبهم ، وإن كانوا قد ماتوا أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده أنه مضى من عمل الحكم قبله الميّت أو المعزول ، فيصل حكمه بحكمه أو يبليه عليه ، ولا يأمر الخصمين باستئناف الخصام عنده ، إن كان الشهود قد شهدوا عند الميّت أو المعزول ، فأشهد على ذلك أو كتب به إلى حاكم بلد آخر ، ثم مات أو عزل ، ولم يأمر بإعادة الشهادة عنده ، وإن كانوا قد شهدوا عنده ، فقبلهم اعتذاراً الى المشهود عليه فيما شهدوا به دون أن ينظر في عدالتهم ، وإن كان قد أعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه ، فعجز عن الدفع فيما مضى الحكم بها دون أن يستأنف الاعتذار اليه مرة أخرى وإذا مات الإمام الذي تؤدي اليه الطاعة ، وقد قدم حكماً وقضاه ، وولى الأمر غيره ، وقضى الحكماء الذين قدمهم الإمام الميّت والقاضي يقضى بين موت الإمام الأول وقيام الثاني

أو بعد قيامه ، وقبل أن يتغذ لهم الولاية ، فما قضاوا به في الفترة وحكموا به نافذ .
وما سجلوا به قاضٍ لا يحتاجون فيه إلى إمضاء القاضي الذي يلي بعده .

ومن « المدونة » : « سُئل عن القاضي يقضى لرجل أظنه فلا يجوز المقضى له ما قضى به له حتى يموت القاضي أو يُعزل ، هل يستأنف الخصومة في ذلك الأمر ، أم ينفعه ما كان قضى له ، ثم أقام يمضي القضاء الذي قضى به القاضي الأول ، ولا ينظر فيه القاضي الثاني إلا أن يكون جوراً بيناً ، فينقضه ؟ قال ابن رشد : هذا كما قال من أن حكم القاضي لا يفتقر إلى حيازة ، وهو مما لا اختلاف فيه . وإذا عُزل القاضي ، ثم ولى بعد ما عُزل ، قال القاضي محمد بن يونس بن زرب : فهو كالمحدث لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل أن يعزل ، فيما لم يتم الحكم فيه ، حتى يشهدوا به عنده . قال ابن لبابة : والتعليم على الشهادة في الوثائق من سنة الحكم ، ولا يكتفى بِسَمَاعِهِ للشهادة دون التعليم ، لأنه يتذكر به ما شهد عنده فيه . وكتاب الحاكم جائز إلا في الحدود والانكحة على خلافه . ومن كتاب ابن خلف ، وقد كتب عمر إلى عامله في الجارود ، وكتب عمر بن عبد العزيز في سن كسرت . وقال إبراهيم : كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القضاء ، وروى عن ابن عمر مثله . وقد تقدم قول مالك في الوصية المختومة . وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وأياس بن معاوية ، والحسن ، وتامة بن عبد الله بن أنس ، وبلال بن أبي بردة ، وعبد الله بن بريدة الأسلمي ، وطامر بن عبدة ، وعبداد بن منصور ، ويميزون كُتُوب القضاء بغير محضر من الشهود ، فإن قال الذي جئ عليه بالكتاب إنه زور ، قيل له : « اذهب ! فالتمس الخرج من غير ذلك ! »

ومن كتاب « منهاج القضاة » لابن حبيب : « سألت أئصبغ بن الفرّج عن القاضي يبعثه الإمام إلى بعض الأمصار في شيء منابه من أمر العامة ، فيأتيه رجل في ذلك المصر يذكر أن له حقاً قبل رجل من أهل عمله ، وهو طائب بعمله ، ويذكر أن شهوده بهذا المصر ، ويسأله أن يسمع منه ، أيحييه إلى ذلك ؟ ولا ترى به بأساً ؟ قال : نعم ! يسمع من ذي بينة ، ويوقع شهادتهم ، ويسأله تعديلهم ، وإن شاء ، سأل قاضي ذلك المصر عنهم ، فإن أخبره عنهم بعد التهم ، اتجترى بذلك ، لأنهم من أهل عمله ، ولو اجتمع الخصمان عنده

بذلك المصر ، فأرادوا المخاصمة عنده ، والشئ الذي يختصان فيه في بلاد ذلك القاضي الغائب عن عمله ، الا أن يتراضيا عليه ، كتراضيهما بعد أن يحكم بينهما ، ويلزمهما أن قضي بالحق . وكُلُّ من تعلق برجل في مطلب ، فإنما يخاضمه حيث تعلق به ، إن كان ثم قاض أو أمير ، كان المطلوب بذلك البلد أو غائبا عنه ، كان إقرارهما بذلك البلد أو لم يكن ، لا تكن الخصومة إلا حيث ترافعا . ومن كتاب « أدب القضاة » لعماد بن عبد الله ابن عبد الحكم فإذا حجَّ القاضي ، فنزل بمصر أو غيرها ، فأتاه قوم من أهل عمله يسألونه أن يسمع من بينتهم على رجل في عمله ، وكان قد شهد عنده شهود في عمله ، فأرادوا منه أن يكتب الى والى العراق ، أو يشهد على كتبه بذلك الى والى مكة ، أو يحكم لهم بحكم من شهد عنده عليه قبل ذلك ، فليس له ذلك ، لأنه ليس والى ذلك البلد ، فليس له أن يسمع من بينته ، أو يشهد على كتاب قاض الى قاضى بلد آخر ، أو يشهد كذلك رفعه الى من هو فوقه وكان هو شاهداً .

قال ابن رشد : حكم القاضي على الرجل ، بما أقر به عنده دون بينة تشهد عليه بإقراره عنده ، ينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها أن يقر عنده قبل أن يستقضى ؛ والثاني أن يقر عنده في غير مجلس الحكم بعد أن يستقضى ؛ والثالث أن يقر بين يديه لخصمه في مجلس حكمه . فأما إذا أقر عنده قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ؛ فإن فعل ، رد ذلك الحكم وفسخه هو ومن بعده من القضاة والحكام ؛ وأما ما أقر به عنده بعد أن يستقضى في غير مجلس القضاء ، فلا اختلاف في المذهب في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار دون بينة تشهد به عليه . وأهل العراق يقولون إنه يقضى عليه بذلك الإقرار دون بينة بخلاف الحدود ، على ما قال في « المدونة » . وقد حكى عنهم أنه يقضى بعلمه في الحدود وهو بعيد ؛ فإن قضي عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يحكم على المشهور في المذهب ، ولم يرد من بعده من القضاة والحكام ، مراعاة لقول أهل العراق . وأما ما أقر به عنده أحد الخصمين في مجلس قضائه ، ثم ججده ولا بينة عليه ، فالاختلاف فيه موجود في المذهب ، وإن كان ابن المواز قد ذكر أنه لا اختلاف في ذلك بين أصحاب مالك .

قال ابن المارجشون : والذي عليه قضائنا بالمدينة ، وقاله علماؤنا ، ولا أعلم مالكا

— رحمه الله ! — قال غيره ، أنه يقضى عليه بما سمع منه وأقر به عنده . وإليه ذهب مطرّف ، وأصبح ، ومسحّنون . قال القاضي أبو الوليد : وهو دليل قول النبي* — صلى الله عليه وسلم ! — في « الصحيح » : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ! » الحديث ، إلى قوله : « فأقضى له على نحو ما أسمع منه » لأنه قال : « على نحو ما أسمع » ولم يقل « على ما ثبت عندي من قوله » . والمشهور في المذهب أنه لا يقضى عليه إذا جحد ، وهو قوله في هذه الرواية ، إلا أن يشهد عليه عنده من حضر مجامعته ؛ فيحكم عليه بالشهادة دون إعتذار . ومن « عقيد الجواهر » : فإن لم ينكر حتى حكم ، ثم أنكر بعد الحكم ، وقال : « ما كنت أقررت بشيء » لم ينظر إلى إنكاره . قال اللخمي : وهذا هو المشهور من المذهب . وقد تقدّم لنا طرف من الكلام صدر هذا الكتاب على تفسير الحديث المسمى ^(١) ؛ وذكرنا أن رعياضاً نقل عن الشافعي* وأبي ثور ومن تبعهما أن للقاضي أن يقضى بعلمه في كل شيء من الأموال والحدود وغير ذلك ، بما سمعه ، أو رآه قبل قضائه وبعده ، وبمصره وغيره .

ونضيف الآن إلى ذلك من الأقوال في المسألة ما يأتي بعد على التقريب ، وإن كان قد مرّ حارصاً بمجموعه . فنقول ، تبرّكاً بإعادة الكلام في الحديث النبوي* : ثبت في كتاب البخاري* باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمور الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة كما قال — عليه السلام ! — لهيذ : « أخذني ما بكفّيك وولدتك بالمعروف ! » قال ابن خلف في شرحه ما نصّه : اختلف العلماء في القاضي يقضى بعلمه . قال الشافعي* وأبو ثور : جائز له أن يقضى بعلمه في حقوق الله وحقوق الناس سواء ، عليم ذلك قبل القضاء أو بعده . وقال الكوفيون : ما شاهدته الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء أو بعده فإنه يحكم فيه بعلمه إلا القذف ، وما علمه قبل القضاء من حقوق الناس لم يحكم فيه بعلمه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف وعبد : يحكم فيما علمه قبل القضاء . وقال طائفة : لا يقضى بعلمه أصلاً في حقوق الله تعالى وحقوق الأديمين ، وسواء عليم ذلك قبل القضاء أو بعده ، أو في مجلسه . هذا قول شريح* والشعبي* ، وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال الأوزاعي* : ما أقر به الحصان عنده ، أخذها به ، وأتقذه عليهما ،

إلا الحدود . واحتج الشافعي بحديث رهندة وأن النبي — صلى الله عليه وسلم — قضى لها ولولدها على أبي سفيان بنفقتها ، ولم يسئلهما عن ذلك بيئته ، لعلمه بوجوب ذلك عليه . وأيضاً فإنه متيقن بصحة ما يقضى به ، إذا علمه على يقين . وليست كذلك الشهادة ، لأنها قد تكون كاذبة أو واهمة . وقد أجمعوا على أن له أن يعدل ، ويسقط العدول بعلمه ، إذا علم أن ما شهدوا به على غير ما شهدوا به . وينفذ في ذلك ولا يقضى بشهادتهم . ومثال ذلك أن يعلم بنت الرجل ولدت على فراشه : فإن أقام شاهدين على أنها مملوكته ، فلا يجوز أن يقبل شهادتهما ، ويبيح له فرجاً حراماً . وكذلك لو رأى أن رجلاً قتل آخر ، ثم جىء بغير القاتل ، وشهد أنه القاتل ، فلا يجوز أن يقبل الشهادة ؛ وكذلك لو سمع رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثم ادّعت عليه المرأة الطلاق ، وأنكر الزوج ذلك : فإن جعل القول قوله ، فقد أقامه على فرج حرام ، فيفسق به ، فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم بعلمه . واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن ما علمه الحاكم قبل القضاء إنما حصل في الابتداء على طريق الشهادة ، فلم يُجز أن يجعله حاكماً ، لأنه ، لو حكم به ، لكان قد حكم بشهادة نفسه ، وكان متهماً ، وصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره . وأيضاً ، فإن علمه لما تعلق به الحكم على وجه الشهادة ، فإذا مضى به ، صار كالقاضي بشاهد واحد . قالوا : والدليل على جواز حكمه بما علمه في حال القضاء وفي مجلسه قوله — عليه السلام — : « أنا أقضى على نحو ما أسمع » ولم يعرف بين سماعه من الشهود أو المدعى عليه . فيجب أن يحكم بما يسمعه من المدعى عليه ، كما يحكم بما يسمعه من الشهود .

واحتج بعض أصحاب مالك ؛ فقالوا : الحاكم غير معصوم ، ويجوز أن تلحقه المظنة في أن يحكم لوليّه وعلى عدوّه . خست المادة في ذلك بأن لا يحكم بعلمه لأنه ينفرد به ، ولا يشركه غيره فيه . فظهر ، على ما تقرّر في المسألة من مذهب الشافعي ومن تبعه ، أن قول ابن رشد نحو الرجل إذا أقر عند القاضي قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم ، في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ليس بصحيح ؛ بل الخلاف في المسألة موجود اللهم إلا إن أراد بقوله ما يرجع إلى المشهور في المذهب أو قصد الأعم والأغلب . فقد يوجد نحو هذا لابن الموّاز وابن حبيب في غير ما موضع . والاختلاف فيه حاصل . قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج في « نوازل » ، عند تكلمه في مثل هذه المسألة :

وقد سبق إلى ذلك الأئمة كمالك ومن تقدمه ؛ يقولون : أجمع الناس والاختلاف موجودٌ إذ لا يعبأ بالشذوذ . وكذلك قول ابن رشد في القسم الثاني من أقسامه الثلاثة . فإن قضي عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك مالم يُعزل ؛ ولم يردّه من بعده من الحكماء مراعاةً لقول أهل العراق . فيلزمه أيضاً على قياسه عدم بعض أحكام من أخذ بمذهب الشافعي أيضاً في جواز حكم القاضي بما علمه قبل قضائه .

وعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإثبات . ولذلك عدّ العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بحضور عدول ، ليحفظوا إقرار الخصوم خشية رجوع بعضهم عن مقائلتهم . ولو كان القاضي ممن يقضى بعلمه ، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن مثله ، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه . وقد روى عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه لم يكن ينقض الأحكام في الغالب إلا بمجمع من الصحابة وحضورهم ومشورتهم مع علمه وفضله وفقهه ، وحسن بصيرته بما أخذ الأحكام وطرق القياس ومعرفة الآثار . ونقل عن عثمان بن عفان — رضى الله عنه — أنه كان ، إذا جلس ، أحضر أربعة من الصحابة ، ثم استشارهم ؛ فإذا رأوا ما وآه ، أمضاه . قال محمد بن عبد الحكم : وليس يلبغى لأحد أن يترك المشاورة ، ولا يلبغى له أن يثق برأى نفسه ؛ ولا يدخل على الإمام من فعل ذلك استكباراً : فإن سلف هذه الأمة وخيار الصحابة — رضى الله عنهم أجمعين — كانوا يسألون عما يتزل بهم ، ويتفاوضون في أمورهم ، ويلاحظون في أحكامهم قول الله العظيم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ! كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شهداء لله ، وكونوا على أنفسكم أو الوالدَيْنِ والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (١) . أي : يا أهل الإيمان ! اقيموا العدل بالإقرار على أنفسكم وبالشهادة على غيركم ، من غير مبالاة في قول الحق والقيام به بقرابة ولا بغنى ولا بفقر . يقول : لا تداهنوا في الحق حباً للنفس ولا حية للقريب ولا رطية للغنى ، ولا شفقة على الفقير ؛ فالله أولى بالجميع ! فقد أخبر الله سبحانه في هذه الآية جميع المؤمنين من الحكماء وغيرهم بالقيام بالقسط . وذلك في النوازل متوجه على المشاورين والمفتين ، إذا وقعت النازلة عليهم ، وعلى الأئمة والقضاة ، إذا تأدّت القضية إليهم . فإذا تبين الناظر في النازلة

الحق المحض الذي لا مزية فيه ، وكللت له مزيته وجباته ، أتقنه وأمضاه أحببه من أحببه ، أو كرهه من كرهه .

وممن قام به من القضاة بقرة طلبة ، نصر بن ظريف . ومنه علمه مع حبيب القرشي في الضيعة التي قيم فيها عليه بدعوى الاغتصاب ، ونهاه الأمير عند شكواه عن العجلة عليه ، فخرج من فوره وحمل بضد ما أريد منه ، وأمضى الحكم على وجهه وسجل به ، وقد مر ذكر ذلك في اسمه (١) .

ومن كلام سحنون ، حين سُئل عن القاضي يثبت عنده الحق للرجل ، فيريد أن يسجل له كتاباً بما ثبت عنده ، فيحضر خروج الإمام غازياً ، فيأمر القاضي بأن لا ينظر إلى أحدٍ إلى الصرافه ، فيكون من رأى القاضي الإشهاد والتسجيل لصاحب الحق ، فيفعل بعد تقدم الإمام إليه ، ذلك لازم أو لا ؟ أرى حكمه ما ضياً ؟ قال : « نعم ! أراه لازماً ما ضياً . » قال ابن رشد : هذا بين على ما قال ، لأنه لم يعزله ، وإنما نهاه عن الحكم والتسجيل ليس بحكم . فله أن يسجل بما قد تقدم حكمه به قبل أن يأمره بالتوقف عن الحكم .

وفي « الواضحة » : إن الإمام ، إذا أمر القاضي أن يدع الحكم في أمر قد شرع فيه عنده ، فله أن يدع ذلك إذا لم يتبين له حق أحدهما ، فلا يدع ذلك إلا بعزل . وهو قول سحنون . هذا ، وبالله التوفيق ! وقد مر الكلام أيضاً في اسم المصنعب بن عمران ، عند قصة العباس بن عبد الملك أيام خلافة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية . وحاصلها أن الأمير أرسل إليه مع خليفة له من أكابر فتيانه بعزمة منه ، يقول له : « لا بد أن تكف عن النظر في هذه القصة ، لا كون أنا الناظر فيها . » فلما جاءه وأبلغه عزيمته ، أمره بالعود ، ثم أخذ قرطاساً ، فسواه وعقد فيه حكمه وأتقنه لوقته بالإشهاد عليه ، ثم قال للرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنني قد أتقنت ما لزم من الحق خوف الحادثة على نفسي ورهبة من السؤال عنه . إن شاء تنقصه ، فذلك له ! فليتقّل منه ما أحب ! » (٢) فوافق هذا العمل الجزل من المصنعب — رحمه الله ! — نص « الواضحة » ، وجرى في ميدانه على الطريقة الحميدة .

(١) راجع أعلاه ص ٤٤ . — (٢) راجع أعلاه ص ٤٦ .

وُسُمِيَتْ فُصُولُ الْمَقَالَاتِ الْمُنْعَقِدَةِ عِنْدَ الْقُضَاةِ قَبْلَ التَّسْجِيلَاتِ (وهي التي تستفتح بها الخصومات) محاضر، على ما حكاه محمد بن حارث؛ واحداً لها محاضرة ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدمين؛ وهو مأخوذ من «حضور» الخصمَيْنِ بين يدي القاضي. واختلف في اللفظ التي تفتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم: «حضرني فلان»، لأن تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه، فكأنه مخاطبٌ لنفسه، ومذكراً لها بما كان بين يديه. وكتب بعضهم: «قال القاضي فلان بن فلان، يبلد كذا: حضرني فلان»، وكان بعضهم يكتب: «قال القاضي: حضرني». قال عيسى: وهذا كله عندي إذا كتب بخط يده؛ وأما إن كتب عنده كاتب، فلا يكتب: «حضرني»، لأنه يقع في الظاهر كناية عن الكاتب. قال ابن حارث: والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أن يكتب الكاتب: «قال القاضي فلان بن فلان، قاضي الجماعة بكذا: فلان بن فلان قام عليه خصمه فلان، فادعى عليه بكذا. فقال فلان إنه لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا يقر به.»

تنبه: ويجب على القاضي، إذا حضر الخصمان، أن يسأل المدعى عن دعواه، ويفهمها عنه. فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدعى عليه حق، أعلمه بذلك، ولم يسأل المدعى عليه عن شيء، وأمرها بالخروج عنه. وإن قصصه من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومعزاه، أقره بتمامه. وإن أتى بإشكال، أمره كذلك ببيانه؛ فإذا صححت الدعوى، سأل المطلوب عنها؛ فإن أقر أو أنكر، نظر في ذلك بما يجب؛ وإن أثبتم جوابه، أمره بتفسيره، حتى يرتفع الإشكال عنه، وقيّد ذلك كله عنهما في كتاب، ويشهد عليهما به من حضر. وقد سطر المؤثّقون في ذلك ما فيه مفتح الطلب والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشغب، فلا يدع الحكم أنخذ الخصوم به. والله الموفق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس، على ما ذكرناه، أنفذ القاضي تلك المقالة على قائلها، ولم يعذر إليه في شهادة شهودها، لكونها بين يديه، ورعيه بها، وقطع به بحقيقتها. قال أبو إبراهيم: وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين. وكذلك ذكر ابن المطّار في «وثائق»ه. وأنكره عليه محمد بن عمر بن الفخّار الحافظ وقال: هذا اختلاط؛ وكيف يجوز أن يقضى بشهادتهما، من غير

أن يعذر فيها إلى المشهود عليه، وقد ينكشف عند الإعذار فيهما أنهما غير عدلين، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردَّ شهادتهما من عداوة، أو تضييق، وإنما لم يقسِّر القاضي بعلمه دون يئنة، لأن فيه تعريض نفسه للتهم.

وقد حكى حاصل ذلك كله ابن سهل في كتابه، ونصّه غيرُه من نظرائه. ويؤيد ما قال أبو إبراهيم وابن المطار ما في مجمع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضي. ويعدلون. قيل لما لك: «هل يقول القاضي للذي شهد عليه دوّنك مخرج؟» فقال: «إن فيها لتوهيناً للشهادة، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده أن يفعل.» فهذا مالك قد أسقط الإعذار ما هنا فيما عدل عنه، فكيف به فيمن هو عنده عدل، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه، واستوى فيه علم الشهود وعلمه؟

ومن الفقهاء من قال: إن كتب الشهود في مجلس القاضي شهادتهم على مقالٍ مقترٍ أو منكرٍ فيه، ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس، ثم أدّوها بعد ذلك عنده، إذا احتسب إليها، فإنّه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال.

والإعذار للعبالة في طلب إظهار العذر. ومنه: قد أعذر من أنذر، أي بالغ في العذر من تقدّم اليك فأندرك. ومنه أيضاً: إعذار القاضي إلى من ثبت عليه حقٌ يؤخذ في المشهود بذلك. ومن أعذر إليه، فادّعى مدفعاً أجّل في إثباته في الديون وشبهها ثمانية أيام سوى اليوم المكتوب فيه الأجل، ثم ستّة أيام، ثم أربعة أيام، ثم يتلوّم عليه ثلاثة أيام. وقيل: الأصل في الإعذار قوله تعالى حكاية عن سليمان — عليه السلام — في الهدى: «لَا عَذَابَ بَنِي عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَاذِبَحْنَهُ أَوْ كَيْنَ تَيْسَتِي بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ»^(١). وقيل في التلوّم أصله قوله تعالى: «تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ»^(٢).

وضربُ الآجال مصروفٌ إلى اجتهد القضاة والحكّام، وليس فيها حدٌّ محدودٌ لا يتجاوز، إنّما هو الاجتهاد، وبحسب ما يعطيه الحال. فإذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المعتور إليه من طالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً، ثم ثمانية أيام، ثم

أربعة أيام ، ثم تلوم له أربعة ، تيممة ثلاثين يوماً في الجميع . ذكر ذلك ابن العطار
ومحمد بن عبد الله .

والغالب لهذا المهد في كتب المقالات الجارية بين الخصوم بقواعد البلد هو أن تكون
في غير مجالس القضاة . وفي تلك الطريقة توسعة على الكاتب والمكتوب له أو عليه .
ولا إعذار عندنا فيما تقيّد من ذلك بشهادة أهل التبريز في العدالة ، وسواء كان بمحضر
القاضي أو فقيه ، لما تقدّم من تعليله .

مسألة . وإذا سكت المطلوب وأبى أن يتكلّم ، أو تكلم وقال : « لا أخاصمه إليك »
قال له القاضي : « إما أن تخاصم ، وإلا ، أحلفت هذا المدعى على الذي ادعى قبلك ،
وحكمت له به عليك ! » فإن تكلم ، نظر في كلامه وفي حجته ، وإن لم يتكلّم ، أحلف
الآخر وقضى له بحقه إن كان ممّا يستحقّ مع نكول المطلوب عن اليمين . قاله ابن حبيب .
وقال محمد بن الموّاز في كتابه . إن لم يرجع فيقرّ أو ينكر ، حكمت عليه للمدعى بلا يمين .
وقال أبو محمد بن أبي زيد : قال ابن سحنون عن أبيه : إن قال الخصم ما أقرّ ولا أنكر ، أو
قال : « ماله عندي حق » والآخر يدعى دعوى مفسّرة ، ويقول : « أسلفته ، أو
بعتّه ، أو أودعته » فقال : « لا » ، يقبل قول المدعى عليه : « ماله عندي شيء » حتى
يقرّ بالدعوى بعينها أو ينكرها ، فيقول : « ما باعني ، ولا أسلفني ، ولا أودعني »
فإن تمادى على الردّ ، سجنه . وقال ابن الموّاز فيمن ادعى عليه بستين ديناراً ،
فيقرّ بخمسين ، ويأبى في العشرة أن يقرّ أو ينكر ، أنّه يُجبر بالحبس حتى يقرّ أو ينكر
ذلك ، إذا طلب ذلك المدعى . هكذا قال مالك . وأنا استحسن ، إذا تمادى على
شكّه ، وقال : « لا أحلف على ما لا يقين لي فيه » إنّي أحلفه أنّه ما وقف عن الإقرار
والإنكار إلا أنّه على غير يقين ! فإذا حلف على هذا أدّى العشرة أو يحسن فيها بالحكم ،
فلا يمين على المدعى لأنّ كل مدعى عليه لا يدفع الدعوى ، فإنّه يحكم عليه بلا يمين .
وقال أشهرب مثله .

وإذا تشعبت المقالات المكتتية من المتشاجرين في الخصومات ، وأشكل حديثها ،
طرح جميعها ، ولا حرج في ذلك ، فقد نقل عن قاضي كان في أيام أبان بن عثمان أنّه رفعت
إليه كتب قد تقدم في أمرها والتبس البيان فيها ، فأخذها وأحرقها بالنار . فقليل لمالك :

« أيحسن ذلك ؟ » قال : « نعم ! إنني لا راه حسناً . » قال ابن رشد في بيانه معنى هذه الكتب إنها كُتِبَ في خصومات طالت المحاضر فيها والدعاوى ، وطالت الخصومات حتى التبس أمرها على الحكماء . فإذا أُخْرِقَتْ ، قيل لهم : « يئسوا الآن ما تدعون ، ودعوا ما تلبسون به من طول خصامكم ! » وهو حسن الحكم على ما استحسنه مالك . ومن كتاب أبي القاسم بن الجلاب : إذا ذكر الحاكم أنه حكم في أمر من الأمور ، وأنكر المحكوم عليه ، لم يقبل قول الحاكم إلاً ببيئته . قال أبو الحسن اللخمي : وهو أشبه في قضاة اليوم لضعف عدالتهم . وقال أيضاً : ولا أرى أن يباح هذا اليوم لأحد من القضاة ؛ ولا اختلاف في اعتماد القاضي على علمه في الجرح والتعديل ؛ فأما الخط ، فلا يعتمد عليه إذا لم يتذكر ، لا مكان التزوير عليه .

ومن « عقد الجواهر » : قال القاضي أبو عبد : وإذا وجد في ديوانه حكماً بخطه ، ولم يذكر أنه حكم به ، لم يجز له أن يحكم به إلاً أن يشهد به عنده شاهدان . وإذا لى القاضي حكماً حكم به ، فشهد عنده شاهدان أنه قضى ، نفذ الحكم بشهادتهما ، وإن لم يتذكر ، كما ذكر القاضي أبو عبد . وحكى الشيخ أبو عمر روايته أنه لا يلتفت إلى البيئته بذلك ، ولا يحكم بها ولو شهد الشاهدان على قضائه عند غيره لحكم بشهادتهما ونفذ قضاؤه . قال ابن حبيب : وأخبرني أصبغ عن ابن وهب ، عن مالك ، في القاضي يقضى بقضاء ، ثم ينكره ، فشهر به عليه شاهدان : فلينفذ ذلك ، وإن أنكره الذي قضى به معزولاً كان أو غير معزول عن القضاء . ومن كتاب « المقنع » لأبي أيوب : قال أصبغ عن أشهب ، عن مالك ، في القاضي يكتب شهادة القوم في الكتاب أو الأمر يريد من أمر الخصمين ، ثم يختم الكتاب ويدفعه إلى صاحبه ، ثم يؤتى بذلك الكتاب ، فيعرفه بخاتمه ، أيحيز ما فيه لغير بيئته أنه خاتمه . والخواتم رُبما عمل عليها : قال مالك : هو أعلم وأحب أن يكون الكتاب عنده . وقد كان بعض القضاة لا يلى كتابه إلا هو بنفسه . قال أصبغ : وأرى أن يحيز ما في الكتاب إذا عرفه وعرف خاتمه .

ولنختم هذا الفصل بلبذة من الكلام في الشهادة على الخط وما يجوز من ذلك وما يضيق فيه . فنقول : الشهادة على الخط ترجع إلى أربعة أقسام : أحدها : الشهادة على خط

القاضي في خطاب أو حكم؛ الثاني : الشهادة على خط المقر على نفسه بحق من مال ، أو طلاق أو عتاق ، أو وصية ، وشبهها ؛ الثالث : شهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ؛ الرابع : الشهادة على خطوط الشهود في الرسوم ، وهي التي يكثر ذورانها والاحتياج إليها . أمّا الشهادة على خط القاضي ، فقد تقدّم عليها من الكلام ما فيه الكفاية إن شاء الله . وأمّا الشهادة على خط المقر على نفسه ، فقال ابن الموّاز : لم يختلف فيها قول مالك يريد في إصاها على المقر ؛ وفي « المستخرج » عن ابن القاسم في المرأة يكتب إليها زوجها بطلاقها مع من لا شهادة له ؛ فوجدت المرأة من يشهد أن هذا خط زوجها أنّها ، إن وجدت من يشهد على ذلك ، نعمها ؛ وفي سماع يحيى عن ابن القاسم : وإن شهد رجل على كتاب ذكر الحق أنّه كتاب الذي عليه الحق بيده ، حلف صاحب الحق مع ذلك ؛ وإن شهد عليه اثنان جاز ، وسقطت اليمين عنه . وكذلك قال مالك . وفي « المجالس » : إن كتب الوثيقة بخط يده وشهادته ، نفذت ، لأنّه قليل ما يضرب على جميع ذلك ؛ وإن لم تكن شهادته فيها ، لم تنفذ لأنّه كتب . ثم لم يتم الأمر . وإن قال فلان : « عندي أو قبلي بخط يده » ، قضى عليه لأنّه خرج مخرج الإقرار بالحقوق . وإن كتب فلان على فلان إلى أخضر الوثيقة وشهادته فيها ، لم تجز إلاّ ببيّنة سواء ، لأنّه أخرجها مخرج الوثائق ، وجرت مجرى الحقوق . ولم تجز الشهادة فيها على خطّه . قال أبو همر بن هارون ، وقد ذكر هذا التفصيل : هو تفسير جيّد وفيها اختلاف . قال المحتجّ والخطّ عنده شخص قائم ومثال ماثل ، تقع العين عليه وتميّز كما تميّز سائر الأشخاص والصّور . فالشهادة على الخط جائزة وكذلك حكى ابن سحنون في كتابه عن مالك وغيره من أصحابه أنّ الخطّ شخص تمّيزه العقول فكما يجوز في الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فكذلك يجوز في الخطّ من « كتاب الاستعناء » المصنّف في أدب القضاة والحكام لخلف بن مسلمة بن عبد الصّور ؛ ومنه قال الأبهري : كما تجوز الشهادة على الصّور وإن كانت يشبه بعضها بعضاً ، إذ الاختلاف فيها ليس بغالب . وفي باب الشهادة على الخطّ من « الكتاب المقنع » عن مالك أنّها جائزة مثل أن يشهد على خطّ الرجل في شيء أقرب به وقال إنّ كالاقرار صراحاً . وعن أبي القاسم فيه : ومعرفة الشهود له كمعرفة الشهود للثياب والدواب وسائر ذلك . ومن نوع الشهادة على الخطّ الشهادة أيضاً في الصوت ؛ ولذلك جازت شهادة الأعمى على معرفة الصوت .

ورد صاحب « الجواهر » الشهادة على الخط إلى ثلاثة أوجه ؛ فقال : الأول : الشهادة على خط المقر ، وهو أقواها في جواز الشهادة ؛ ويليه الوجه الثاني ، وهو الشهادة على خط الشاهد الميئت أو الغائب ؛ ويليه الوجه الثالث ، وهو شهادة الشاهد على خط نفسه ، وهو أضعفها في إجازة الشهادة .

مسألة . قيل للقاضي محمد بن يثقي بن زرب : « ما تقول في رجل كتب وصيته وأشهد عليها ، ثم كتب في أسفلها بخط يده : « هذه الوصية قد أبطلتها إلا كذا وكذا منها . فيخرج عني اء وشهدت بيئته أنه خطه . فقيل : « لا ترد بهذا وصيته التي أشهد عليها وهو كمن كُتبت وصيته بخط يده ، ولم يشهد عليها حتى مات وشهد على خطه فيها ، فلا تنفذ .

ومن « نوازل » القاضي أبي الأصبع بن سهل : وقع في الكتاب الثاني من أحكام محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم : وإذا كان لرجل على رجل آخر حق ، فكتب له الى رجل له عنده مال من دين أو وديعة ، أن يدفع اليه ماله ؛ فدفع الكتاب الى الذي عنده المال ؛ فقال : « اتما الكتاب ، فإذا عرفه وهو خطه ، ولا كسني لا أدفع اليك شيئاً اء فذلك له ، ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ، ولا يبرئه دفعه إن جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب . وكذلك لو قال : « قد أسرني أن أدفع اليك ، ولا كن لا أفعل اء فذلك له ، لأنه لا يبرئه ذلك ، إن أنكر الذي له المال أو مات .

ومن « نوازل » القاضي أبي عبد الله بن أحمد بن الحاج : إذا قال رجل أو وجد بخطه بعد وفاته « لفلان قبلي كذا » وثبت إقراره أو خطه ، فلفظة « قبلي » محتملة أن يكون أوجب له قبله مائة دينار أو صدقة بها ، فموته أو فليس قبل قبضها يطلها . ومن « رقع الجواهر » : ولو كتب وصية بخطه ، فوجدت في تركته ، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين ، فلا يثبت شيء منها حتى يشهد عليها . وقد يكتب ولا يقدم . رواه ابن القاسم في « المجموعة » و « المتنبية » . قال محمد بن أحمد : ولو أقرأها ، ولم يأمرهم بالشهادة ، فليس بشيء حتى يقول : « إنها وصيتي ، وإن ما فيها حق . »

ويقرب من هذا الباب مسألة من وجد بخطه هجواً أحدي من الناس أو قذفه ، وثبت بالبيئنة العادلة أنها خطه ، وأنكر هو ذلك ، وأعذر اليه ؛ فلم يكن عنده مدفع . وقع فيها

للقاضي أبي الوليد كلامٌ حكاهُ عنه ابن جرير في « نوازله » ، مضمنهُ الفتيا بأنَّ يحلف
 المشهود على خطئه أنه ما كتب ، ولا قذف ، ولا سب ، فإن حلف ، برى ، وإن لم يحلف ،
 حبس حتى يحلف ، فإن طال ذلك ولم يحلف ، أطلق بأدب فيمن كان من أهل السفه ودونه
 في غيره . وبني فتياه هذه على أن الخطأ غير معمول عليه ، إلا في كونه شبهة كالشاهد
 الواحد . وأحال في فتياه على ما في سماع ابن القاسم من كتاب الحدود في القذف ، وعلى
 ما قاله أصبغ في سماعه من ذلك الكتاب . والذي وقع له في كلامه على رواية ابن
 القاسم ، في الكتاب الذي ذكر من كتابه المسمى بـ « البيان » ، أن في المسألة
 ثلاثة أقوال : أحدها أنه يُحلف ؛ فإن نكل ، سُجن حتى يحلف ؛ فإن طال سجنه ولم
 يحلف ، خُلِّي سبيله ولم يؤذَّب . وقال أصبغ : يؤذَّب إن كان معروفاً بالأيذاء ؛ وإن كان
 مبرءاً في ذلك ، أي مبرزاً فيه ، خلد في السجن . والثاني أنه ، إن كان معروفاً بالسفه
 والأيذاء ، عُذِر ولم يستحلف ؛ وإن كان غير معروف بذلك ، استحلف ؛ وهو قول مالك
 في سماع أشهب . والثالث أنه يحلف مع شاهده ، ويحدُّه . روى ذلك عن مطرف . قال :
 وهو شذوذٌ في المذهب أن يحدُّ في القذف باليمين مع الشاهد . وإذا ثبت القذف لأحد من
 الناس ، فمات قبل أخذه ، فله بقية الطلبُ به . قال مالك : ويقوم بحق الميِّت ولده ،
 وولدُ ولده ، وأبوه ، وجده ، لأبيه ، من قام منهم أخذ الحد ، وإن كان ثمَّ من هو أقرب
 منه ، لأنَّ هذا عيبٌ يلزمه . وقد استند في جعل الخطأ والقذف شبهةً وإنَّه ليس كالنطق ،
 إلى ما في « الواضحة » أن الشهادة على الخطأ لا تجوز في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ،
 ولا حدٍّ من الحدود ، ولا تجوز إلا فيما كان مالاً من الأموال خاصة . وذكر تأويل الشيوخ
 لقول مالك في سماع أشهب من « العتبية » في المرأة تدعى طلاق زوجها وتستظهر
 بخطه ، وهو منكر . قال : إن كان لها من يشهد على خطئه ، نعمها . قال : ومعناه
 أن ذلك لها شبهة كالشاهد الواحد توجب لها اليمين عليه . قال في « البيان » : والذي
 أقول به إن معنى ما في كتاب ابن حبيب إنَّما هو أن الشهادة لا تجوز على خطأ
 الشاهد في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ ، وتجاوز على خطأ الرجل أنه طلق ،
 أو أعتق ، أو نكح ، كما لا تجوز في إقراره بالمال . قال : فالصواب أن يحمل قوله في الرواية
 نفسها على ظاهر كلامه في البيان ، حيث خصَّ المنع بالشهادة على خطأ الشاهد خاصة

تكون الإنشادات كلها الخطيئة واللفظية على سنن واحد في الحكم بها عند الشهادة عليها في الأموال وغيرها .

ولما ذكر ابن خيرة طريقة شيخه ابن رشد في الجمع بين ما في « الواضحة » وما في سماع أشهب ، في مسألة دعوى الطلاق على الزوج ، قال : إنه جمع حسن إلا أن نص ما في « الواضحة » خلافه ، فالاصوب أنهما قولان . وقد قال ابن المَوَّاز : الذي تأخذه بأن لا يجوز من الخط شيء إلا من كتب خطه على نفسه ، فإنه كالإقرار على نفسه . قال : وهو قول مالك . وهذا هو القول المخالف لما في « الواضحة » أنه أطلق القول في لزوم ما التزمه الإنسان بخطه ، ولم يخص مالا من غيره ووجه الفرق بين خط الشاهد وخطه الالتزامات . وما ترتب من الحقوق الواجبات ، ما ذكره ابن حارث في « كتاب الاتفاق والاختلاف » له ؛ وذلك أنه ضعف الشهادة على خط الشاهد . قال : لأنه قد يكتب شهادته من لا يؤدي ، ومن إذا سئل الأداء ، استراب ، ومن لا يعرف من أشهده إلا على عينه ؛ وهذا كله توهين للعمل على خط الشاهد ، بخلاف إقرار الإنسان على نفسه أو كتبه ما يعلن عليه حقا لغيره .

مسألة أخرى . وهي : من وجد بخطه شيء من المذاهب الفلسفية المخالفة للشرعية ، أو ما يمتثلها في هذا المعنى ، حكمها أن ينظر في المكتوب ؛ فإن كان فيه تصريح أن كاتبه يقول به ويرتضيه ، وهو بلسانه ينكره وينفيه ، فيجوز حكمه على ما سبق ذكره في الخط ، إذا ثبت من تعليق يمين به ، أو سجن إن لم يحلف على نفيه ، أو إتخاذ ما يوجب الخط على من أقره بمضمونه ، بحسب ما يقتضيه ؛ وإن كان الخط بتلك المذاهب نقلا مرسلًا غير مضاف قولًا لكاتبه ، ولا مرتضى له مذهبا من قبله ، فبئس من كتب بيده ، بما هو معرضة للإخلال ، وهو رصد الطعن على الدين بسببه ؛ وهو حقيق بالتحريق والزجر عن مثله . وقد قال تعالى في قوم أضلوا غيرهم بمكتوبهم : « قَوِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبْتُمْ أَيْدِيهِمْ ^(١) » وقد تقدم في اسم محمد بن يثني بن زرب ما كان من عمله سنة ٣٥٠ جملة من أتباع ابن مسرة الجبلي ، وأنه استأبهم ، وأحرق ما وجد من كتبهم وأوضاعه عندهم ^(٢) .

(١) سورة البقرة : ٧٩ . — (٢) راجع أعلاه ص ٧٨ .

وجرى مثل ذلك أيضاً بحضرة غرناطة ، منتصف عام ٧٧٣ ، في كُتُب ألفيت بها من تواليف محمد بن الخطيب ، فيما يرجع إلى العقائد والأخلاق ، فأحرقت بمحض من الفقهاء ، والمدرسين من العلماء ، وأماثيل الفقهاء ، لما تضمنته الكُتُب المذكورة من المقالات التي أوجبت ذلك عندهم ، وحققته لديهم .

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي ، الذي أفصح به قوله عن النبي — صلى الله عليه وسلم — إنه كتب بيده ، وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بمدينة دانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة ، فتكلم عليه ، وأشار إلى تصويب من قال بظاهره . فقيل له : « وعلى من يعود ضمير قوله « كتب » ؟ » فقال : « على النبي » — صلى الله عليه وسلم — فقيل له : « وكتب بيده ؟ » قال : « نعم » : ألا ترونه يقول في الحديث : « فأخذ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الكتاب ، وليس يحسن الكتاب ، فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . » قال ابن العربي في « سراج » : « فأصلوا ونسبوا كل تكذيب وتعطيل إليه . ركان من قوله إن النبي الأمي يجوز أن يكتب بعد أميئته ، فيكون ذلك من معجزاته . »

وكتب أمير وطنه في المسألة إلى إفريقية وصقلية ، برغبة الباجي في ذلك . فجاءت الأجوبة من هنالك بتصديقه وتصويب مقالته . فسلم فيها قوم ، وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس ، في معرض الرد لها وإبطال مضمونها ، أوضاع ، منها جزء للزاهد أبي محمد ابن مغويز . قال صاحب « الإكمال » : فطال كلام كل فرقة في هذا الباب ، وضعت كل واحدة على صاحبها . « وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا » (١) .

ونرجع ما كننا بسبيله من الكلام . فنقول : وأما شهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ، ففي مجمع أشهب : قيل لمالك ، في الرجل يؤتى بخط يده على شهادة لا يذكر منها شيئاً ، قال : أرى أن يرفع شهادته على وجهها ، يقول : « أرى كتاباً يشبه كتابي ، وأظنه إتياء ، ولست أذكر شهادتي ، ولا متى كتبتُها » قيل له : فإن كان جليداً أبيض لا محو فيه ولا شيء ، وعرف خط يده ، فقال : ربما ضرب على الخط وعلى الكتاب ، فأرى أن يرفع شهادته على وجهها . وقال عنه ابن نافع :

لا يشهد . وقال : قد أتيت غير مرة بخط يدي ، ولم أثبت على الشهادة ، فلم أشهد . قاله ابن القاسم وأصنع . وقال ابن حبيب : وهو الاحوط .

وفي « المستخرجة » : قيل لسحنون : « رأيت الرجل يعرف خطه في الكتاب ، لا يشك في ذلك ، ولا يذكر كل ما فيه ؟ » فقال : « قد اختلف فيه أصحابنا ، والذي أقول به ، إذا لم ير في الكتاب محواً ولا لاحقاً ولا شيئاً يستذكر ، ورأى الكتاب كله خطأ واحداً ، فأرى أن يشهد ، وأن يقول : « أشهد بما فيه . » وهذا الأمر لا يجد الناس منه بدءاً ، ولا يستطيع أحد أن يذكر جميع ما في الكتاب . قيل له : « فلو أنه عرف الكتاب كله وعرف خطه في الكتاب كله ، وفيه شهادته ، ولم ير شيئاً يستذكر ، ولم يذكر منه شيئاً ؟ » فقال : « أرى أن يشهد به ، ولو أنه أعلم بذلك القاضي ، رأيت للقاضي أن يجيز شهادته جائزة إذا ذكر أنه خط الكتاب ، وكتب شهادته بيده ، ولم ير فيه محواً ، ولا يشكون أنها جائزة . »

وقال سحنون : قال ابن وهب عن مالك : إذا أتى الرجل بالكتاب فيه شهادته ، فيعرف خط يده ولا يذكر شهادته ولا شيئاً منها ، فيقول بعض الشهود الذين في الكتاب معه : « نشهد أنه كتاب يدك وإنك كتبت به معنا » ، ولا يذكر هو شيئاً من ذلك قال : إن كان استيقن أنه كتابه وخط يده ، ويعلم ذلك ويثبته ، فيشهد عليه ؛ وإن كان إنما يعلم ذلك بخبر غيره ، وقولهم له ، فلا أرى أن يشهد عليه . وعن ابن وهب عن مالك : من عرف خط يده في شهادته في ذكر حق ، ولم يثبت عدة المال ، إن استيقن أنه خط يده ، وإن كان لا يثبت عدة ، فليشهد عليه . وينبغي للقاضي أن يقضي به إذا شهد عنده أنه خط يده ، وإن لم يشهد عنده على عدة المال .

ومن شرح خلف بن بطلال : اتفق جمهور العلماء على أن الشهادة على الخط لا يجوز ، إذا لم يذكر الشهادة ولا يحفظها . قال الشعبي : ولا يشهد أبداً إلا على شيء يذكر : فإنه من شاء ، انتقش خاتماً ، ومن شاء ، كتب كتاباً . وممن رأى أن لا يشهد على الخط ، وإن عرفه ، حتى يذكر الشهادة ، الكوفيون ، والشافعي ، وأحمد ، وأكثر أهل العلم . وقد فعل مثل هذا في أيام عثمان — رضى الله عنه ! — صنعوا مثل خاتمه ، وكتبوا مثل كتابه ، في قصة مذكورة في مقتل عثمان .

وأما الشهادة على خطأ الشهود، وهي التي يكثر في الغالب الاضطراب إليها، فالحاصل المذهب فيها يرجع إلى قولين: أحدهما الجواز، وهو الذي رواه مطرف عن مالك في «الواضحة» أن الشهادة جائزة على خطأ الميِّت والغائب إذا لم يستذكر الشاهد شيئاً. حكاه ابن وهب أيضاً عنه. وقاله أصبغ. وهو قول ابن القاسم، واختلاف في حدّ المغيب الذي تجوز فيه الشهادة على خطأ الغائب؛ فقال ابن الماجشون في «ديوانه» ما تقصر فيه الصلاة؛ ونحوه عنه في «المجموعة». وقال ابن سحنون عن أبيه: الغيبة البعيدة من غير تحديد. وقال بن مزيّن في كتبه الخمسة عن أصبغ: مثل إفريقية ومصر أو مكة من العراق. القول الثاني أن شهادة الشهود على خطأ الشاهد بما علمت من حكم به وهما لو سمعا الشاهد ينصّ شهادته، لم يجز أن ينقلها حتى يقول لهما: «اشهدا بذلك!» قال: والذي أخذ به ألا تجوز الشهادة على الخطأ إلا خطأ من كتب شهادته على نفسه، فهو كالأقرار. وقاله ابن القاسم أيضاً، رواه عن مالك. وقال محمد بن حاتم: لا أرى أن يقضى في دهرنا بالشهادة على الخطأ، لما أحدث الناس من الفجور والضرب على الخطوط، وقد كان فيما مضى يجوزون الشهادة على طابع القاضي؛ ورأى مالك ألا يجوز. وقال ابن الماجشون في غير «الواضحة»: الشهادة على الخطأ باطل. وما قتل عثمان بن عفان — رضي الله عنهما — وهو خير هذه الأمة بعد نبيّنا محمد — صلى الله عليه وسلم — وبعد أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — إلا على الخطأ وما هبّي به منه وكتب عليه. قال: فلا أرى أن يشهد على الخطأ ولا أن يشهد الرجل إلا بما يعرف على من يعرف ويعلمه فيمن يعلم. أما سمعت الله تعالى يقول: «وما شهدنا إلا بما علمنا»^(١) وقال: «الآمن شهد بالحق وهم يعلمون»^(٢). وقال مطرف مثله. وقال الطحاوي: خالف مالك جميع العلماء في الشهادة على معرفة الخطأ، وعدوا قوله شذوذاً؛ إذ الخطأ قد يشبه الخطأ، وليست شهادة على قول منه ولا معاينة فعل. وقال محمد بن حاتم: الشهادة على الخطأ خطأ. ولقد قلت لبعض الفقهاء: «أتجوز شهادة الموتى؟» فقال: «ما هذا الذي تقول؟» قلت: «إنكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته، إذا وجدتم خطئه في وثيقة.» فسكت. ومن «الكتاب المقنع»: كان محمد بن عمر

(١) سورة يوسف: ٨١. — (٢) سورة الزخرف: ٨٦.

ابن لُبابة (١) لا يجوز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء ، استمر على ذلك إلى أن مات . وهو أخطأ لحالة الزمان وفساد أهله . وشهادة الأحياء ربما دخلتها الدواخل ، فكيف بشهادة الموتى ؟

وفي كتاب القاضي أبي الأصْبَغ بن مَهْل ، وقد قدر مسائل من هذا النوع ، قال : من ضعف أمر الخط وضعف الشهادة ، أن رجلاً ، لو قال ، وهو قائم صحيح ، « هذا خطي » ولست أذكر القصة ولا أحفظ المعنى الذي كتبت خطي فيه ، لما كانت شهادة ولا جازت جواز العلم والقبول ، فكيف يأتي رجل إلى خط غيره ، ويشهد عليه ، ويقطع أنه كتابه ومثله ، فيمضي ذلك وينفذ . وهذا هو الصحيح عندي : لا أقول بغيره ، ولا أعتقد سواه ، وهو دليل « المدونة » وغيرها . ثم قال : لا كنني أذهب إلى جواز ذلك في الإحباس خاصة ، على ما اتفق عليه شيوخنا — رحمهم الله — أتباعاً لهم ، واقتداء بهم ، واستحصاناً لما درجت عليه جماعتهم ، وقضى به قضائهم ، وانعقدت به سجلاتهم . وحسب المجتهد منا اتباع السلف ؛ فقد أجازوا غير ما شيء على الاستحصان وأخذوا به بالتخفيف ؛ وما أجمعوا على ذلك في الإحباس إلا « حيلة » عليها ، ونحسيناً أن تحال عن أحوالها ، وتغير عن سبلها ، وأتباعاً لما لك وأصحابه في المنع من بيعها ، والمناقلة بها ، والمعاوضة فيها ، وإن خربت ، وذهب الاتّفاق بها . واحتج ببقائها بالمدينة خراباً ، لا تحال عن وجوهها التي اثبتت فيها ؛ فظاهر اختيارهم هذا ، على ما ذكره ابن مَهْل ، يمنع من تجوز الشهادة على الخط في التقية وشبهها ، مما فيه توهينها وتقضيها ؛ فلا يجوز إذا العمل به ، ولا يسوغ القول بذلك ، إلا لمن اعتقد جواز الشهادة على الخط مطلقاً ، ولم ينص شيئاً من شيء ، لا حبساً ولا غيره ، وخالف ما اتفق عليه الشيوخ ، وجري به العمل . وأما من ذهب منهم بتخصيص الإحباس بها ، فلا يصح له القول بذلك في التقية ، ولا في غيرها . والله المستعان !

وقد شافيت في ذلك بعض من لقيت من العلماء ؛ فأخبرني أن اختياره إبطال التقية ، وأنه شاهد القضاء بذلك . ومن « أحكام » ابن جرير : قال ابن زَرَب : الشهادة على الخط جائزة في مذهب مالك — رحمه الله — في جميع الأشياء . والذي جرى به العمل ،

أنه تجوز الشهادة على الخطأ في الإحباس المعقبة الموقفة المسبلة . وقال ابن حارث :
لم أسمع ، ولا علمت أن الدين رأوا إجازة الشهادة على خطأ الشاهد ففرقوا بين الإحباس
وسواها من الأموال ، فضلاً عن أن يفرق بين الحبس الذي يكون مرجعه إلى المساكين ،
ويرجع متملكاً .

هذا ما وسع الوقت من الكلام على كتب القضاة إلا القضاة ، وفي الشهادة على
الخطوط ، وبعض ما يرجع إليها ويتعلق بها من المسائل . وفيه الغنية الكاملة للمتأمل ،
بفضل الله .

الفصل الثاني في صفات من بلغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم القاهر عن تلك
المنزلة في استنباط الأحكام ؛ وضبط معاني هذه الترجمة يفتقر إلى إطالة ، وغرضنا إشارته
الاختصار . فنقول على جهة التقريب — والله الموفق للصواب ! :

أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كمالاً القضاة ، فهي العلم بالكتاب والسنة
وما وقع عليه إجماع الأمة ؛ والاجتهاد المتكلم به عند الفقهاء هو استفراغ الوسع في
المطلوب لغة ، واستفراغ الوسع بالنظر فيما يلحق فيه لوم شرعي اصطلاحاً . هذا هو المعبر
عنه بالاجتهاد . وأما هل سجن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبو بكر — رضي الله
عنه ! — أحداً أم لا ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولا سجن أحداً . وذكر بعضهم
أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سجن بالمدينة في تهمة دم : رواه عبد الرزاق
والنسائي وأبو داود . وفي « أحكام » ابن زياد عن أيوب بن سليمان : أن رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — سجن رجلاً أعتق شريكاً له في عبدي ، فوجب عليه استئمان عتقه .
قال في الحديث : متى باع له . وفي كتاب ابن شعبان عن الأوزاعي : أن رجلاً قتل عبده
معتمداً ، فجلده النبي — صلى الله عليه وسلم — مائة جلدة ، وتقاه سنة ، ولم يقره ؛
وأمره أن يعتق رقبة . قال ابن شعبان : وقد رويت عن النبي — صلى الله عليه وسلم —
أنه حكم بالضرب والسجن . ومن غير كتاب ابن شعبان عن عمر بن الخطاب — رضي الله
عنه ! — أنه كان له سجن ، وأنه سجن الخطيئة على الهجو ، وسجن آخر على
سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنسازعات ويس ، وضربه مرة بعد مرة ، وتقاه

إلى العراق . وقد تقدم أنه ضرب في التعزير مئتين بن زائدة مائة سوط حيث نقش خاتمه وحبسه . وسجن عثمان ابن عفان — رضى الله عنه ١ — ضاري بن الحارث ، وكان من لصوم بنى تميم وقتلواهم ، حتى مات في السجن . وسجن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه ١ — بالكوفة .

واحتج بعض العلماء بمن يرى السجن فيكم وهن بقول الله تعالى : « في البُيوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْوُتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ^(١) » ، وبقول النبي — عليه السلام ١ — في الذي أمسك رجلاً آخرَ حتى قتله : « اقتلوا القاتل واصبروا الصابر ١ » قال أبو عبيد : قوله « اصبروا الصابر » يعني « احبسوا الذي حبسه للموت حتى يموت » . وكذلك ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه ١ — : « يحبس المسك في السجن حتى يموت » . ومن كتاب ابن سهل ، في اتخاذ الحيل على من أقر بمال أو ثبت قبلة : قال أبو صالح : من وجب عليه حيل ، فلم يقدر عليه ، فالحبس حيلة . وأهل المشرق يقولون بالملازمة ولا يبارحه . وهذا القول قد رواه محمد بن سحنون عن أبيه وقال به . وقال محمد بن غالب : الذي نراه أن يتخذ عليه حيل بالمال ، توقفاً من الشح والهرب ؛ فيذهب حتى ذى الحق . فإن لم يقم حيلة ، حبس له . وقال محمد بن الوليد بمثله . وقال ابن المطار في كتاب السجلات من « وثائق » : إذا لم يأت المطلوب بحيل بما يثبت عليه ، سُجن الطالب ، إن طلب ذلك ؛ ولا يُسجن ، إذا لم يقم حيلة بالخصومة في أوّل الطلب ؛ ويقال للطالب : « لازمته إن أحببت » ، وكُنْ معه حيث انصرف ١ » وفي « وثائق » ابن الهندي ، هذا الوجه أنه يُسجن إن لم يقم حيلة بوجهه .

وسئل القاضي أبو الوليد عن كان له على رجل دين حال ، وللغير سلعة يمكن بيعها مسرعاً ؛ فطلب صاحب الدين بيع السلعة ، وطلب المديان أن لا يموت عليه سلعته ، وأن يضع السلعة رهناً ، ويؤجل أيتاماً ينظر فيها في الدين هل له ذلك أم لصاحب الدين بيع السلعة ؟ فأجاب فيها : إن من حقه أن يجعل السلعة رهناً ، ويؤجل في إحضار المال بقدر قلته وكثرته ، وما لا يكون فيه ضرر على واحد

منهما ، على ما يؤدي إليه اجتهادُ الحَاكِم في ذلك . فهذا هو الذي جرى به
القضاء ، ومضى عليه العمل ؛ وهو الذي كُدِّلْ عليه الروايات عن مالك وأصحابه
وبالله التوفيق !

مَجَز وَتَمَّ — وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا خَصَّ مِنْ
نِعَمِهِ وَعَمَّ — كُتَابُ الْمَرْقِبَةِ
الْمُنْيَا ، فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ
الْقَضَاءَ وَالْفُتْيَا ، تَأْلِيفُ
الْشَيْخِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ
ابْنِ الْفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ
عَبْدِ اللَّهِ النَّبَاهِي —
رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَرَضَى
عَنْهُ .



الفهارس

- ١ - فهرس الأبواب والفصول والتراجم .
- ٢ - فهرس الأعلام .
- ٣ - فهرس القبائل والطوائف .
- ٤ - فهرس البلدان والأماكن .
- ٥ - فهرس الكتب المذكورة .
- ٦ - فهرس القوافي .

فهرس الأَبواب والفصول والتراجم

الباب الأول

صفحة	
٢	في القضاء وما خارعه
٢	فصل في معنى القضاء
٣	فصل في فضل العدل
٤	فصل في الخصال المعتبرة في القضاة
٦	فصل فيما يصدر من الأحكام في العقوبات
٩	فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل
١٠	فصل في طلب الولاية والامتناع منها
١٧	فصل في إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم
٢١	إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة

الباب الثاني

٢٢	في سير بعض القضاة الماضين وقر من أنباء الأئمة المتقدين
٢٦	فصل في حكم القيام للرجال
٢٨	ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضي إفريقية
٣٠	ذكر القاضي عيسى بن مسكين
٣٢	ذكر القاضي ابن سمالك الهذلي
٣٦	ذكر القاضي اسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي
٣٢	ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف
٣٧	ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني
٤٠	ذكر القاضي عبد الوهاب

صفحة

٤٢	ذكر القاضي مهدي بن مسلم
٤٢	ذكر القاضي عنترة بن قلاح
٤٣	ذكر القاضي يحيى بن زيد
٤٣	ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي
٤٤	ذكر القاضي نصر بن خريف اليحصبي
٤٤	ذكر القاضي يحيى بن معمر
٤٥	ذكر القاضي المصعب بن عمران
٤٧	نبذ من أخبار محمد بن بشير العافري وبعض سيره
٥٣	ذكر القاضي الفرج بن كنانة
٥٤	ذكر القاضي سعيد بن سليمان الفاقى
٥٥	ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني
٥٥	ذكر القاضي محمد بن زياد النخعي
٥٦	نبذ من أخبار سليمان بن الأسود الفاقى
٥٩	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى
٦٣	ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن يحيى بن مخلد
٦٦	ذكر منذر بن سعيد ونبذ من أخباره
٧٥	ذكر القاضي محمد بن السليم
٧٧	نبذ من أنباء محمد بن يحيى بن زرب
٨٣	ذكر الحسن بن عبد الله الجذامى قاضى ربة
٨٤	ذكر القاضي ابن برطال والقاضى أبي العباس بن ذكوان
٨٧	ذكر القاضي أبي المطرف بن قطيس
٨٨	ذكر القاضي يحيى بن واثق النخعي
٩٠	ذكر محمد بن الحسن الجذامى النباهى قاضى مالقة
٩٤	ذكر القاضي إسماعيل بن عباد وابنه محمد
٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

صفحة	
٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث
٩٦	ذكر القاضي أبي بكر بن منظور
٩٦	ذكر القاضي أبي الأصبح عيسى بن سهل
٩٧	ذكر القاضي موسى بن حماد
٩٨	ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي
١٠١	ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليعصب
١٠٢	ذكر عيسى بن الملقوم قاضي فاس
١٠٢	ذكر القاضي عبد الله محمد بن الحاج
١٠٣	ذكر القاضي أبي القاسم بن حمد بن
١٠٣	ذكر القاضي حمد بن حمد بن
١٠٤	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيد
١٠٥	ذكر القاضي أبي بكر بن العربي المعافري
١٠٧	ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
١٠٩	ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية
١٠٩	ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي
١١٠	ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرس
١١٠	ذكر القاضي الحسن بن هانيء الغمي
١١٠	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زنين
١١١	ذكر القاضي ابن رشد الحفيد
١١٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصاري
١١٢	ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثباهي
١١٥	ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة
١١٦	ذكر القاضي أبي الخطاب أحمد بن واجب القيسي
١١٦	ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاري الغرناطي
١١٧	ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بقي الأموي

صفحة

١١٨	ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١١٩	ذكر القاضي أبي الريح سليمان الكلاعي
١٢٢	ذكر القاضي أحمد بن الغمار
١٢٣	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر
١٢٤	ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن أضحى الممداني
١٢٥	ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٥	ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشبرون
١٣٦	ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة
١٢٦	ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي
١٢٧	ذكر القاضي أبي علي بن الناظر
١٢٨	ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي النباهي
١٢٩	ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة قاس بعده
١٣٠	ذكر القاضي محمد بن يعقوب الترسى
١٣٠	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي
١٣٢	ذكر القاضي أبي العباس الثبريني
١٣٢	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الهيم الحضرمي
١٣٣	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن محمد اللخمى القرطبي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن منصور التليسماني
١٣٥	ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي بن الحاج
١٣٦	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم التسولي شارح « الرسالة »
١٣٦	ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي
١٣٧	ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام
١٣٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فركون
١٣٩	ذكر القاضي أبي بكر عيسى بن مسعود الحاربي وابنه أبي محمد

١٤١	• • • • •	ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري
١٤٧	• • • • •	ذكر القاضي عثمان بن منظور
١٤٨	• • • • •	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عياش
١٤٨	• • • • •	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن برطال
١٤٩	• • • • •	ذكر القاضي أبي القاسم الحفص بن أبي العافية
١٥٢	• • • • •	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري
١٥٣	• • • • •	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين
١٥٤	• • • • •	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء
١٥٤	• • • • •	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي
١٥٥	• • • • •	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي
١٦١	• • • • •	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري
١٦٤	• • • • •	ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البليقي
١٦٧	• • • • •	ذكر القاضي أبي القاسم بن مسلمون
١٦٨	• • • • •	ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الهباني
١٦٩	• • • • •	ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني
١٧٠	• • • • •	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد اللشثاني
١٧١	• • • • •	ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الغرناطي
١٧٧	• • • • •	خاتمة
١٧٨	• • • • •	(باب في كتب القضاة إلى القضاة)
١٩٧	• • • • •	(باب في الشهادة على الخطوط)
٢٠٦	• • • • •	فصل في صفات كلام القضاة

فهرس الأعلام

(١)

الأبهري ١٤ ، ١٧٩ .
 أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي أبو جعفر
 ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
 / ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ،
 ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،
 ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٥٢ ،
 . ١٥٤ ، ١٦٧ .
 أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي ١٦٨ .
 أحمد بن أحمد الثبريتي أبو العباس ١٣٢ .
 أحمد بن إدريس شهاب الدين ٢٦ .
 أحمد بن إسحاق القومسي أبو المعالي ١٤١ .
 أحمد بن يحيى بن مخلد ٦٣ - ٦٥ ، ٧٦ .
 أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي
 أبو العباس ١٢٦ .
 أحمد بن خالد ٤٨ .
 أحمد بن أبي داود ٥٢ .
 أحمد بن رزق ١٠٢ .
 أحمد بن زياد ٩٢ .
 أحمد بن سعيد بن أبي الفياض أبو جعفر
 . ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .
 أحمد بن عبد الله بن الحسن الجذامي ٨٤ .
 أحمد بن عبد الله بن ذكوان الأموي ٢١ ،
 . ٧٧ ، ٨٤ - ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ .

ابن الأبار = محمد بن عبد الله .
 أبان بن عثمان ١٩٦ .
 أبان بن عيسى بن دينار ١٣ - ١٣ ،
 . ٥٦ ، ٥٥ .
 إبراهيم بن أحمد بن الأغلب (أمير إفريقية)
 . ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٩٠ .
 إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الفرناطي
 . ١١٦ - ١١٧ .
 إبراهيم بن أحمد بن عيسى الفافقي أبو أحمد
 . ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٧٦ .
 إبراهيم بن أسلم ١٦٥ .
 إبراهيم بن العباس القرشي ١٥ .
 إبراهيم بن عبد الله ١٧٨ .
 إبراهيم بن عبد الرزاق أبو إسحاق ١٥٣ .
 إبراهيم بن محمد بن بار ١٢٢ .
 إبراهيم بن محمد بن خلف البلقي ١٦٤ .
 إبراهيم بن أبي يحيى السسولي ١٣٦ .
 إبراهيم بن يزيد ٥٨ ، ٥٩ .
 أبو إبراهيم (من قهاء قرطبة) ٧ ، ٨ ، ٧٣ .
 الأبرش الكلي ١٧٤ .
 الأبلج أبو الحسن ١٣٩ .

- أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصمعي . ٩٣
أحمد بن عبد الله الأشبيلي أبو عيسى ١٣
أحمد بن محمد ١٣
أحمد بن محمد بن أحمد بن جُرى الكلبى
أبو بكر ١٧٧
أحمد بن محمد بن أحمد الطنجالي أبو جعفر
١٥٥ ، ١٥٩
أحمد بن محمد بن أحمد بن فرعون أبو جعفر
١٣٨ - ١٣٩
أحمد بن محمد بن هلى بن بطال أبو جعفر ١٤٨
أحمد بن محمد بن هلى بن محمد بن أبو القاسم
١٠٣
أحمد بن محمد بن عمر بن واجب القيسى
أبو الخطاب ١١٩
أحمد بن محمد بن الفهار الخزرجى أبو العباس
١٢٢ - ١٢٣ ، ١٩٧
أحمد بن مطرف . ٧٠
أحمد بن معاوية ١٣٩
أحمد بن نزار أبو مسيرة ١٩
أحمد بن الهيثم ٢٨
أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن يحيى
أبو القاسم ١١٧ - ١١٨
ابن أبي الأحوص القرشى أبو هلى ١١٧ ،
١٤٠
إدريس بن يحيى بن هلى بن حمود العالى
بأنه الظاهر بأمر الله ٩١ ، ٩٢
إسحاق بن محمد بن غانية اللخوني ١١٦
أبو إسحاق النلمسانى ١٤١
ابن إسحاق ١٧٤
أسد بن الفُرات بن سنان ٥٤
أسلم بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٣
إسماعيل بن إسحاق ٩٣ ، ١٦١
إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد
ابن زيد الأزدي ٣٢ ، ٣٦ ، ١١٤
إسماعيل العيذى ١٦
إسماعيل بن القاسم البغدادي القالى أبو هلى
١٤٥ ، ١٦٦
إسماعيل بن محمد بن عباد أبو الوليد ٩٢ ، ٩٤
إسماعيل بن نصر ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣
الأشجرون = محمد بن فتح بن أحمد .
أشهب ١٠٧ ، ١٥٠ ، ١٧٩
أشهب بن عبد العزيز ٤٤
أصبغ ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩
أصبغ بن خليل ٥٥ ، ٥٦
أصبغ بن عيسى ٦٤
أصبغ بن الفرج ٤٥ ، ٥٠ ، ١٨٨
ابن أصبغ الحمداني ٦٩
ابن أضحى = محمد بن أضحى ، أبو هلى بن
أضحى .
ابن الأقليل = أبو القاسم بن إبراهيم .
ابن أكرم ٢٤
اسرو القيس ١٧٦
أمة العزيز بنت أبي عامر بن ربيع ووالدة
أبي عبيد الله الطنجالي ١٥٩
ابن الأنبارى ٣٤

- أنس بن أحمد الجيتاني أبو بحر ٨٤ ، ٨٥ .
 أنس بن مالك ١٧٧ .
 الأوزاعي ٧ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٦١ ، ١٩٠ .
 ابن أبي أويس . ٥٠ .
 أياس بن معاوية ٢٣ ، ١٨٨ .
 ابن أيوب أبو محمد ١١٧ .

(ب)

- الباجي أبو الوليد ٣٣ ، ١٠٠ ، ١٠٥ .
 ٢٠٢ .
 باديس بن حبوس بن ماكسن بن زيري
 الصنهاجي ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .
 ابن الباذش أبو جعفر ١٠٧ .
 الباذش أبو الحسن ١١٠ .
 الباز الأشهب أبو العباس ٣٤ ، ٣٥ .
 الباقلاني = محمد بن الطيب .
 الباهلي أبو محمد ١٤٧ .
 بدرون العقلي ٥٧ ، ٥٨ .
 ابن بوطال = أحمد بن محمد بن علي ؛ محمد بن
 يحيى بن زكرياء .
 أبو البركات = محمد بن محمد بن إبراهيم .
 ابن البزلياني ٩٣ .
 ابن بشكوال ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ،
 ١٠٣ .
 ابن بشير = سعيد بن محمد ؛ محمد .
 ابن بطال = أبو الحسن بن خلف ؛ خلف ؛
 سليمان بن محمد .

(ت)

- تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين
 الرباطي ١٦ .
 ابن قافراجين أبو محمد عبد الله ١٦١ .
 التسولي = إبراهيم بن أبي يحيى .
 تامة بن عبد الله بن أنس ١٨٨ .
 التيمي أبو محمد ١٠١ .
 التونسي أبو إسحاق ١٥٠ .
 التونسي أبو عبد الله ١٥٤ .

(ث)

- أبو ثور ٧ ، ١٧٩ .
 الثوري ٦١ .

(ج)

- أبو حازم الحنفى . ٣٣ .
 حبيب القرشى . ١٩٣ .
 ابن حبيب — عبد الملك بن حبيب .
 ابن محيش أبو القاسم . ١١٩ .
 ابن مخريث . ١٧٦ .
 ابن كزيم . ١٤١ .
 حسان الفتى . ٥٦ .
 حسن بن أحمد بن سيد بونة . ١٢٦ .
 حسن صاحب الديوس . ٩٣ ، ٩٤ .
 حسن بن محمد الصديق أبو على . ١٠١ .
 حسن بن يحيى بن على بن حمود . ٩٠ .
 الحسن البصرى . ٧٧ .
 الحسن بن عبد الله بن الحسن الجذامى النباهى .
 ٨١ ، ٨٢ — ٨٤ .
 الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هانئ .
 الحنفى . ١١٠ .
 الحسن بن على . ٢٢ .
 الحسن بن محمد صاحب « كتاب الاحتفال » .
 ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٨ .
 الحسن بن محمد بن الحسن الجذامى النباهى .
 ٢٠ ، ١٢٨ — ١٢٩ .
 الحسن بن محمد بن أبى محمد بن أسد . ١٥٨ .
 أبو الحسن الأشعرى . ١٦٣ .
 أبو الحسن بن خلف بن بطل . ١٨٠ .
 أبو الحسن السلطان الرينى . ١٦١ ، ١٦٢ .
 ابن الحسن النباهى — الحسن بن محمد بن
 الحسن ، محمد بن الحسن بن محمد .
 الحسنائى أبو إسحاق . ١٧٠ .

الجيشائى أبو على . ١٦٣ .

ابن الجند أبو بكر . ١١٩ ، ١٢٤ .

ابن مجزى — أحمد بن محمد بن أحمد .

جعفر الخلدى . ١٧٧ .

جعفر بن الحسن بن الحسن الأمدى

١٦ — ١٧ .

جعفر الصقلنى . ٧٢ ، ٧٣ .

جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة أبو محمد

١٢٦ ، ١٣٧ .

جعفر بن عقيل بن أبى طالب . ١٥٩ .

جعفر المتوكل أبو الفضل . ٢٤ .

ابن الجلاب أبو القاسم . ٤١ ، ١٩٧ .

الجنيد بن محمد . ١٤٢ ، ١٧٧ .

الجنى . ٢٧ .

ابن أبى الجواد . ٢٨ .

ابن الجياب . ١٧١ ، ١٧٢ .

(ح)

أبو حاتم بن عبد الله بن ذكوان . ٨٦ ، ٨٧ .

ابن الحاج — محمد بن أحمد بن خلف ، محمد بن

على بن عبد الرزاق .

ابن الحاجب — عثمان بن عمر .

ابن حارث — محمد بن حارث الحشنى .

الحارث بن مسكين . ٢٤ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٥٥ .

حازم أبو بكر . ١٠٢ .

(خ)

- خالد بن الوليد . ٥٢ .
 خديجة بنت سحنون . ٢٨ .
 الخشني = محمد بن حارث .
 ابن الخضار أبو الحسن . ١٣٣ ، ١٣٤ .
 ابن الخضار أبو عبد الله . ١٤١ .
 الخضر بن أحمد بن أبي العافية أبو إبراهيم .
 . ١٤٩ .
 ابن الخطيب = محمد بن عبد الله .
 ابن الخطيب الرازي = محمد بن عمر الرازي .
 ابن الخطيب الداني . ١٦٣ .
 ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد .
 خلف بن بطلال . ٢٠٣ .
 خلف بن عبد الملك بن بشكوال . ١٠٠ ، ٢٠ .
 . ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٥٨ .
 والنظر: ابن بشكوال .
 خلف بن مسلمة بن عبد الغفور . ١٤٧ ، ٦ .
 . ١٩٨ .
 الخليل . ٧٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .
 ابن خميس محمد . ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٣ .
 أبي خيرة محمد أبو عبد الله . ٩٨ .

(د)

- الداني أبو عمرو . ٣٣ .
 داود النبي . ٢٢ .
 أبو داود . ٢٣ .

- ابن حسون أبو الحكم . ١٠٤ .
 الحسين بن عبد العزيز بن الناظر أبو علي .
 . ١٢٧ .
 الحشاش أبو زيد . ٩٧ .
 الخطيئة . ٢٠٦ .
 الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله . ٦٥ ،
 . ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
 . ٧٦ ، ٨١ ، ١٦٥ .
 الحكم بن هشام بن عبد الرحمن أمير
 الأندلس . ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 . ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .
 ابن الحكم . ١٢٨ .
 الحلاج . ٣٦ .
 حماد بن عبد الرحمن . ١٧٨ .
 حماد بن عمار الزاهد . ٨٩ .
 حماس بن مروان بن سمالك الحمداني . ٣٢ .
 حمديس بن عمر القطاف . ٣١ .
 حمدين بن محمد بن حمدين . ١٠٣ —
 . ١٠٤ .
 ابن حمدين = أحمد بن محمد بن علي ، حمدين
 ابن محمد .
 حميد الطويل . ٢٢ .
 الحُمَيْرِي أبو عثمان بن عيسى . ١٣٥ .
 ابن الحنات الضري . ٨٧ .
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت . ٤ ، ٦ ، ١١ ،
 . ١٥ ، ٢٤ — ٦١ ، ١٧٩ .
 ابن حوط الله = عبد الله بن سليمان .
 ابن سميان . ٤٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ .

ابن ربيع = ربيع بن عبد الرحمن ؛ يحيى بن
عبد الله بن يحيى ؛ يحيى بن عبد الرحمن ؛
يحيى بن علي ؛ عبد الرحمن بن يحيى .
ابن أبي الربيع أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
رجاء بن حيوة ١٧٤ .
ابن رزق أبو جعفر أحمد ٩٨ .
ابن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
ابن رشد أبو القاسم ١٠٣ .
ابن الرقام أبو عبد الله ١٥٢ .
الرسمي أبو عبد الله الوزير ١١٣ .
روح بن حاتم ١٥ ، ١٦ .
ابن رئيس ١٧٦ .

(ز)

الزبيدي ٧٨ .
ابن الزبير = أحمد بن إبراهيم .
ابن زرب = محمد بن يتي .
ابن زرعة ٤٢ .
ابن زرقون ١١٩ ، ١٢٤ .
الزنجي أبو الحسن بن محمد ١٣٠ .
الزنجي عبد الرحمن بن محمد ١٣٠ .
ابن أبي زكنين = محمد بن عبد الله ؛ محمد بن
عبد الملك .
أبو الزباد ٥٠ .
ابن زنون = عبد الله بن زنون .
الزهري ٢٣ ، ٦١ .

داوود بن علي ٣٥ .

داوود بن علي الأصماني ٧٤ .

الدباج أبو الحسن بن جابر ١٢٧ .

ابن الدباج أبو الوليد ١١٦ .

ابن دحمان ١١٤ .

دحيم بن اليتيم ٥٤ .

أبو الدرداء ٩ ، ١٠ ، ٢٣ .

ابن درهم = أبو القاسم بن يحيى .

الدمياطي شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن

خلف ١٦٧ .

(ذ)

أبو ذر ١٠ .

أبي ذكوان = أحمد بن عبد الله ؛ أبو حاتم

ابن عبد الله .

ابن أبي ذؤيب ٩ .

ابن أبي ذئب ٢٤ .

(ر)

ابن راجح السوسي أبو عبد الله ١٧٣ ، ١٧٤ .

الرازي ١٢٥ .

الرازي أبو الفضل ١٧٨ .

الرازي (الخليفة العباسي) ٣٦ .

الربيع ٥١ ، ٥٢ .

ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

أبوسليمان ١١٨ ، ١٢٤ .

سفيان الثوري ٤٣ .
 ابن السقاء ٩٣ .
 سكن بن إبراهيم ١٩ .
 ابن السكوت = أبو القاسم بن أحمد ؛ محمد
 ابن عباس .
 السلفي ١١١ .
 سلمان الفارسي ١٠٩ .
 سلمون بن علي بن عبد الله بن سلمون
 أبو القاسم ١٥٧ ، ١٦٧ - ١٦٨ .
 ابن سلمون = سلمون بن علي ؛ محمد بن أحمد
 سلمة بن قيس ٥٥ .
 ابن السليم = محمد بن إسحاق .
 سليمان النبي ٢٢ ، ١٩٥ .
 سليمان بن الأسود الغافقي ٥٦ ، ٥٩ .
 سليمان بن بلال ٥٥ .
 سليمان بن الحكم المستعين بالله ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٨٩ .
 سليمان بن خلف الباجي أبو الوليد ٩٥ .
 سليمان بن فارس ٥٤ .
 سليمان بن محمد بن بطال ٩ .
 سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي أبو الربيع
 ١١٩ - ١٢٢ ، ١٢٧ .
 ابن سمالك = حماس بن مروان ؛ عبد الله
 ابن أحمد ؛ محمد بن عبد الله بن أحمد .
 سهل بن مالك الأزدي ١٢٧ .
 ابن سهل = أبو علي ؛ عيسى بن سهل .
 السهيلي ١١٧ .
 سوار بن عبد الله ١٨٣ .

الزواوي أبو علي ١٧٣ .
 ابن زونان ٩٠ .
 ابن الزيات أبو جعفر ١٣٤ ، ١٥٤ .
 زياد بن أبي سفيان ١٧٢ .
 زياد بن عبد الرحمن ١٢ ، ١٧ ، ١٠٨ .
 ابن زياد أبو الحسن ٢ .
 ابن أبي زياد ٥٥ .
 زيادة الله الأمير ٥٤ .
 زيد بن ثابت ٢٣ .
 زيد بن الحباب ٤٣ .
 أبو زيد بن إبراهيم ٥٥ ، ٥٦ .
 ابن أبي زيد أبو محمد ٣٣ ، ٩٢ ، ١٣٦ .
 زينب بنت حمود ، أم محمد بن الحسن ٨٩ .
 زينب بنت أبي علي بن الحسن ، زوجة عثمان
 ابن منظور ١٤٧ .

(س)

ابن أبي السداد = عبد الواحد .
 سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين
 ١٠١ .
 ابن سراج أبو مروان ٩٨ .
 السطيفي أبو محمد ٩٠ .
 سعيد بن زيد الأزدي ٣٢ .
 سعيد بن سليمان الغافقي أبو خالد ٥٤ .
 سعيد بن محمد بن بشير ٢١ .
 سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الأموي
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٥ .

سيبويه ١٣٧ .

ابن سيد بونة = جعفر بن عبد الله ، حسن
ابن أحمد ، غالب بن حسن بن أحمد ،
غالب بن حسن بن غالب .

ابن سيدة ٩ .

ابن سينا ١١١ .

(ش)

الشاشي أبو بكر ١٠٠ .

الشافعي الامام = محمد بن إدريس .

شاذبه (الملك الرومي) ٨٣ .

ابن شبرين = محمد بن أحمد بن محمد .

شخبيل بن حسنة ١٧٢ .

شريح (قاضي الكوفة) ٢٢ ، ٥٠ .

شريح بن محمد ١١٧ .

ابن شريح أبو العباس ٢٤ .

الشريف الفخرناطلي = محمد بن أحمد

ابن محمد .

الشعباني ١٤ .

الشعبي ١٠ ، ١٠٥ . والنظر عبد الرحمن

ابن قاسم .

شعيب بن الحسين أبو محمد بن ١٣٧ .

الشقوري أبو جعفر ١٤٥ .

الشلوبين أبو علي ١٢٧ .

ابن شماخ الغافقي = محمد بن شماخ .

ابن شماخ ٩٦ ، ١٠٠ .

ابن شهاب ٣ .

الشيواني ٥١ .

الشيرازي ٤٠ ، ٤١ .

(ص)

ابن صاحب الصلاة = محمد بن حسن بن محمد

صعصعة بن سلام ٤٧ .

الصغير أبو الحسن ١٣٦ .

ابن الصوفي ٣٧ ، ٣٨ .

الصنبري ٣٧ .

(ض)

ضابن بن الحارث ٢٠٧ .

ضرار ٢٣ .

(ط)

أبو طالب المكي ٣٥ .

أبو الطاهر بن صفوان ١٥٤ .

ابن طاهر (والي مصر) ٢٤ ، ٢٥ .

الطحاوي ٩٩ ، ١٨٠ .

الطوطوشي = محمد بن الوليد .

طرقة الفتى ٨٦ .

الطغرائي ١٣٥ .

ابن الطلاع أبو عبد الله بن فرج ١٠٢ ،

١١٧ ، ١٤٠ .

طلحة بن عبيد الله ٢٦ .

- الطنجالي = أحمد بن محمد بن أحمد ، محمد بن
أحمد بن محمد .
الطنجى أبو عمرو ١٠٤ .
ابن الطيب ١٣٤ .
ابن الطيب المؤدب ٣٣ .
ابن الطيلسان أبو القاسم ١٢٧ .
- (ع)
- ابن عات أبو عمر بن هارون الشاطبي ١١٦ .
ابن أبي العافية = الحضر بن أحمد .
عامر بن عبدة ١٨٨ .
عامر بن معاوية بن زياد ١٩ .
عائشة أم المؤمنين ٢٨ .
عباد بن منصور ١٨٨ .
عبادة بن الصامت ٢٣ .
العباس بن عبد الملك المرواني ٤٦ ، ٤٧ ، ١٩٣ .
العباس بن عيسى ٩٢ .
العباس بن مرداس ١٦٤ .
أبو العباس بن أبي دُبوس ١٩١ .
ابن عباس . ٥٠ .
عبد بن مسلمة بن قعنب التيمي ٢٧ ، ٢٨ .
عبد الله بن أحمد بن الحسن النباهي ١٩ ، ٢٠ .
عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي ١٠٩ .
عبد الله بن بريدة الأسلمي ١٨٨ .
عبد الله بن بلقين بن ياديس بن حبوس
أبو محمد (أمير غرناطة) ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ .
- عبد الله بن أبي جعفر ٢٩ .
عبد الله بن زنون ١١٤ ، ١٢٣ .
عبد الله بن سليمان بن سحوط الله الأنصاري .
١١٢ .
عبد الله بن سليمان بن وهب (وزير المعتضد)
٣٢ ، ٣٣ .
عبد الله بن سهل ١٦٩ .
عبد الله بن شاش ١٨٦ .
عبد الله بن طالب ٩٠ .
عبد الله بن عبد الحكم ٢٥ .
عبد الله بن عمر بن الخطاب ١١ ، ٢٢ .
عبد الله بن عمر بن غانم ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ .
٢٨ ، ١٥٩ .
عبد الله بن عمر الوحيدى ١٠٤ - ١٠٥ .
عبد الله بن فروخ الفارسي ١٥ ، ١٦ .
٢٥ ، ٢٦ ، ١٥٩ .
عبد الله بن محمد (أمير الأندلس) ١٩ ، ٢١ .
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي
١٢٧ .
عبد الله بن محمد بن العربي المعافري ١٠٦ .
عبد الله بن محمد بن مفرج ٣١ .
عبد الله الوردى ١٤٦ .
عبد الله بن وهب ٤٨ .
عبد الله بن يحيى بن محمد الأنصاري ١٥٢ .
عبد الأعلى بن وهب ٥٥ ، ٥٦ .
ابن عبد البر أبو عمر ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٤ .
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .
عبد الحيار بن خالد ٣٠ .

- عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي
أبو محمد ١٠٩ ، ١٢٧ .
- عبد الحكم بن مسرة أبو مروان ٩٩ .
- عبد الرحمن بن أحمد بن بقي ٦٥ ،
١١٧ .
- عبد الرحمن بن بشر ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .
- عبد الرحمن بن الحكم (أمير الأندلس)
١٤ ، ١٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .
- عبد الرحمن الزاهد ٢٩ .
- عبد الرحمن بن القاسم ٤٨ ، ٥٣ .
- عبد الرحمن بن قاسم الشعبي ١٠٧ - ١٠٨ .
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي .
١٦٢ .
- عبد الرحمن بن محمد الزنجي ١٣٠ ، ١٣٣ .
- عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر ٨٦ .
- عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن قطيس
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
- عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله الخليفة
٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ .
- ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١٤٥ .
- عبد الرحمن بن معاوية الداخل (أمير
الأندلس) ١٣٠ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
٤٧ .
- عبد الرحمن بن موسى ٤٧ .
- عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن
ربيع الأشعري ١٢٥ .
- عبد الرؤوف بن الفرج بن كنانة أبو غالب
١٩ .
- عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي
ابن معنون بن سعيد .
- عبد العزيز بن عبد السلام السلمي أبو محمد
عز الدين ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ .
- عبد العزيز الهواري ١٤١ .
- عبد العظيم بن الشيخ ١١٣ ، ١١٤ .
- ابن عبد الغفور أبو أيوب ٦ ، ٧ .
- عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث ٥٤ .
- عبد الملك بن حبيب ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ،
٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٥١ ، ١٧٩ ، ١٨٨ .
- عبد الملك بن الحسن ٤٧ .
- عبد الملك بن الزيات ٥٢ .
- عبد الملك بن سراج ١٠٢ .
- عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ١٧٩ .
- عبد الملك بن محمد بن أبي عامر = المظفر .
- عبد الملك بن يعلى ١٨٨ .
- ابن عبد الملك المراكشي = محمد بن محمد بن سعيد
عبد النعم بن محمد بن الفرس ١١٠ .
- عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي
أبو محمد ١٣٣ ، ١٧٤ .
- عبد المؤمن بن خلف الديايطي ١٤١ .
- عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي أبو محمد
١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٤ .
- عبد الوهاب بن نصر بن أحمد القاضي ٣٧ ،
٤٠ - ٤٣ .
- ابن عيوس ١٨١ .
- ابن أبي عبدة الوزير ١٩ .
- عبد الله بن يحيى ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٤ .

- ابن عبدة أبو بكر ١٥٣ .
عتاب بن عتاب ٥٣ .
عتاب أبو عبد الله ٩٦ ، ١٠٠ .
... أبو محمد ١٠١ ، ١١٠ .
عثمان بن سعيد الزاهد ٤٥ .
عثمان بن عفان ١١ ، ٢٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ .
عثمان بن عمر بن الحاجب أبو عمرو ١٦١ .
عثمان بن محمد بن منظور أبو عمرو ١٤٧ ، ١٦٥ .
عثمان بن موسى الجاني أبو عمرو ١٦٨ ، ١٦٩ .
العثماني ١١١ .
عجب (حظية الأمير الحكيم بن هشام) ٥٥ .
بن أخى عجب ٥٥ ، ٥٦ .
العذري أبو العباس ٩٨ .
أبو العرب (محمد بن أحمد بن ميم) ٢٨ .
ابن العربي = محمد بن عبد الله .
عز الدين = عبد العزيز بن عبد السلام .
ابن قسقلجة = عمرو بن عبد الله .
ابن عسكر = محمد بن علي .
ابن عصفور الحضرمي أبو القاسم ٩٦ .
ابن العطار ١٩٤ .
عضد الدولة ٣٧ ، ٤٠ .
ابن العطار ٧٧ .
ابن عطية = عبد الحق بن غالب ؛ غالب .
ابن عفيف ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٤ .
عقبة بن الحجاج ٤٢ .
ابن عقيل الرندي ١٥٤ .
عكرمة بن أبي جهل ٢٦ .
علي بن أحمد بن عبد الحسن الغرامى ١٦٧ .
علي بن أحمد الفقيه ٨١ .
علي بن حمود الغاطمي الأمير ٨٩ .
علي بن أبي الشوارب ٣٣ .
علي بن أبي طالب ٢٣ ، ٥٠ ، ٢٠٧ .
علي بن القاسم الكوفي ٢٤ .
علي بن مسعود بن علي المحاربي ١٤٠ .
علي بن يحيى ٥٥ .
علي بن يوسف بن تاشفين الأمير المراتبي ٩٧ ، ٩٩ .
أبو علي بن أضحى ١٢٥ .
أبو علي بن الحسن ١٤٧ .
أبو علي بن سهل الخشني ١١١ .
أبو علي بن ظاهر بن ربيع ١٤١ .
أبو علي الفارسي ٣٣ .
عمار بن ياسر الصحابي ١٢٥ .
عمر بن الحسين ١٠ .
عمر بن الخطاب ٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٢ .
٢٠٤ ، ٢٠٦ .
عمر بن عبد العزيز ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٧ .
٥٠ ، ١٠٧ ، ١٧٤ ، ١٨٨ .
عمر بن هبيرة ١١ .
أبو عمر بن لييب ٧٢ .
أبو عمر بن مهدي ٩٥ .
ابن عمر ٢٥ .
عمران الشد إلى أبو موسى ١٦٩ .
ابن عمران أبو عبد الله ١٢٩ .

ابن أبي العيش ١٠٤ .
ابن أبي مبيضة ٤٣ .

(غ)

الغازي بن قيس ٤٧ .
الغافقي = إبراهيم بن أحمد بن عيسى .
غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة
أبو تمام ١٢٦ .
غالب بن حسن بن غالب بن سيد بونة
أبو تمام ١٣٦ - ١٣٧ .
غالب بن عطية ١١٠ .
ابن غالب = محمد بن إبراهيم بن محمد .
الغالب بالله (محمد بن نصر الأمير) ١٢٤ ، ١٢٥ .
غنام الأديب ٩٣ .
الغبريني = أحمد بن أحمد .
الغزالي أبو حامد ١٠٥ .
الغساني أبو علي ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
الغماري أبو عبد الله ١٧٦ .
ابن الغمار = أحمد بن محمد .

(ف)

ابن الفاسي ٩٣ .
فاطمة ٢٨ .
ابن الفخار محمد بن عمر أبو بكر ١٤٧ ، ١٩٤ .
الفرج بن كنانة الكِناني ٢٥ ، ٥٣ - ٥٤ ،
١٤٣ .

عمرو بن دينار ٥٥ .
عمرو بن عبد الله بن عسقلانة ٨١ .
أبو عنان (السلطان الريني) ١٦٩ .
العنبري عبد الله ٤ .
عنبرة بن فلاح ٤٢ .
العواد أبو بكر بن عبد الرحمن ٩٦ .
عوف بن مالك ١٥٥ .
ابن عوف ١١١ .
ابن عيَّاش أبو العباس ١٢٧ ، والنظر محمد
ابن محمد .
عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
أبو الفضل ٤ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٣٢ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٩٠ .
عيسى النبي ٣٩ .
عيسى بن سعيد الوزير ٨٦ .
عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي
أبو الأصبع ٨٠ ، ٨١ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ .
عيسى بن عتبة ١٨٤ .
عيسى بن مسكين بن منصور ٢٩ ، ٣٠ ،
٣٢ ، ١٦٨ .
عيسى بن المنكدر ٢٤ ، ٢٥ .
عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي أبو موسى
المعروف بابن اللجوم ١٠٢ .
ابن أبي عيسى = محمد بن عبد الله بن أبي
عيسى .

- أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ١٢٦ .
- أبو القاسم بن عبد الله ١٤٣ .
- أبو القاسم بن عبد الرحيم ١٤١ .
- أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن رُشد ٩٩ .
- أبو القاسم بن محمد بن حاتم ٩٦ .
- أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوزروالى المعروف
- بأبن دِرْهم ١٤٣ ، ١٤٨ .
- أبن قاسم ١٨ .
- أبن القاسم ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٧٩ .
- قالون ٣٣ .
- القالى أبو على = إسماعيل بن القاسم .
- أبن قُزمان أبو مروان ١١١ ، ١١٦ ، ١١٧
- أبن قُسى ١٠٣ .
- أبن القصار أبو الحسن ٤١ .
- القطان أبو عبد الله أحمد ١٤٨ .
- أبن القطان أبو عمر ٩٦ ، ١٣٠ .
- القعنبي = عبد بن مسلمة .
- القُليعى أبو زكرياء ٩٦ .

(ك)

- كعب بن سور ٢٢ ، ٢٣ .
- كعب بن مالك ٢٦ .
- الكلاعى = سليمان بن موسى .
- أبن كنانة = الفرّج بن كنانة .
- إلكندى أبو عمر ٢٤ .
- الكواب أبو محمد ١٢٧ .

- أبن فرّج محمد ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
- أبن الفرّس = عبد المنعم بن محمد .
- أبن الفرّض أبو الوليد ٢٠ ، ٥٩ .
- الفرغانى ٣٢ .
- أبن قُرْكون = أحمد بن محمد بن أحمد .
- أبن فروخ = عبد الله بن فروخ .
- أبن فريد ٢٠ .
- الفزارى إبراهيم ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
- الفشتالى = محمد بن أحمد بن عبد الله .
- أبو الفضل النمشتى ٤١ .
- أبو الفضل بن موسى = عياض بن موسى .
- أبن فضيلة أبو الحسن ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٥٢ .
- أبن قُطَيْس = عبد الرحمن بن محمد بن عيسى
- الفقيه محمد بن محمد بن نصر (أمير غرناطة)
- ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .
- الفنّش بن هُرْأَنده بن شاذبه (الملك الروى)
- ١٥٦ .
- أبن أبى الفياض = محمد بن سعيد .

(ق)

- قاسم بن أصبغ ٨٤ .
- قاسم بن ثابت الفهرى الضرير ١٣ .
- قاسم بن منصور ٨٣ .
- القاسم بن حمود الأمير ٨٩ ، ٩٤ .
- القاسم بن محمد ٦١ .
- أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد الزهرى الافليلي
- ١٩ .

(ل)

- أبو الثاب ٣٣ .
 مجاهد الموقق (أمير دانية) ٤٢ .
 ابن مجاهد الأشبيلي أبو عبد الله ١٠٦ .
 الحاملي ٣٣ .
 ابن مُحَيْرِز ١١١ ، ١٥٠ .
 محمد رسول الله ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١١ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن إبراهيم بن جماعة الكنانى ١٦٧ .
 محمد بن إبراهيم الطائى المعروف بمشهور ١٣٩ .
 محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الألبارى
 ١٢٤ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد
 ١٧ ، ٢٧ ، ٩٨ - ٩٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١٢٤ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن قطبة الدوسى ١٤١ .
 محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبى
 المعروف بابن الحاج ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٣ .
 محمد بن أحمد بن سليمان ١٦٧ .
 محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالى ١٧٠ .
 محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور ٩٦ ، ٩٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد
 ١١١ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن شبر بن الجذامى ١٥٣ .
 محمد بن أحمد بن محمد الشريف الغرقاطى ١٧١ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد الطنجالى ١٥٥ - ١٦٠ ،
 ١٦٤ .

- ابن لُثْب ١١٤ .
 ابن لُبابة = محمد بن عمر .
 ابن اللباد أبو الحسن ١٤١ .
 لبيد بن ربيعة ١٠٠ .
 اللؤلؤى ٧٣ .
 الليث بن سعد ١١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ١٤٦ .
 ابن أبى ليلى ١٨٣ .

(م)

- ابن الماجشون ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩ ، ١٨٩ .
 المازرى أبو عبد الله ٤١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ .
 مالك بن أنس ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١٤ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ،
 ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٧٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
 مالك بن القاسم ٦٥ .
 مالك بن المرحل أبو الحكم ١٣٣ .
 المأسون العباسى ٤٧ .
 ابن مامة ١٧٤ .
 المبرد أبو العباس ٣٤ .
 المتنسى ٢٠ .
 المتوكل بن المعتصم العباسى ٢٤ ، ٣٤ .

- محمد بن إدريس الشافعي الإمام ٤٠٦ ، ١٥٠ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٢ .
 محمد بن إسحاق بن السليم ٧٥ - ٧٧ ، ٨٠ .
 محمد بن إسماعيل بن محمد بن عباد أبو القاسم ٩٤ .
 محمد بن أضحى الهمداني ١٢٤ - ١٢٥ .
 محمد بن الأغلب الأمير ٣٠ .
 محمد بن أيمن ٦٠ .
 محمد بن أيوب ١٢٩ - ١٣٠ .
 محمد بن بشير المعافري ٣١ ، ٤٧ ، ٥٣ - ١٤٦ .
 محمد بن حارث الحشني ١٢ ، ١٤ ، ٢١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ .
 محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة ١١٥ - ١١٦ .
 محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثباهي ١١٢ - ١٢٣ ، ١١٥ .
 محمد بن الحسن بن يحيى الثباهي ٢٠ ، ٨٩ ، ٩٤ - ٩٠ .
 محمد بن حسين الزبيدي ٧٤ .
 محمد بن زياد اللخمي ٥٥ - ٥٦ .
 محمد بن زيد الأزدي ٣٢ .
 محمد بن سعيد ١٥ ، ١٧٨ .
 محمد بن سعيد العنسي ١٢٥ .
 محمد بن السليم الحاجب ٥٥ ، ٥٦ .
 محمد بن سليمان ٢٠ .
 محمد بن سليمان بن خليفة ١٠٠ .
 محمد بن شجاع الغافقي ٤١ ، ١٨٢ .
 محمد بن الطيب الباقلاني أبو بكر ٣٧ - ٤٠ .
 محمد بن عباس بن السكوت ١٤١ .
 محمد بن عبد الله بن الأتبار ١٧ ، ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ، ١٦٤ .
 محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى ١٠٠ - ١٠١ .
 محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاسلي ١٠٩ .
 محمد بن عبد الله بن الخطيب ١٧٣ ، ٢٠٢ .
 محمد بن عبد الله بن سليمان ١٣٣ .
 محمد بن عبد الله بن أبي عامر = المنصور .
 محمد بن عبد الله بن العربي المعافري أبو بكر ٩٥ ، ١٠٥ = ١٥٧ ، ١١٦ ، ١٦٤ .
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٨٩ ، ١٩٩ .
 محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٥٩ - ٦١ .
 محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زمين المري أبو بكر ١١٠ - ١١١ .
 محمد بن عبد البر الكسنياني ٦٦ ، ١٤٥ .
 محمد بن عبد الحق الخرزجي ١١٧ .
 محمد بن عبد الحكم ١٩٢ .
 محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس) ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الرحمن الناصر المستكفي بالله ١٩ .
 محمد بن عبد السلام الحشني ١٣ ، ١٤ .
 محمد بن عبد السلام المنستيري ١٦١ ، ١٦٣ .
 محمد بن عبد الملك بن أبي زمين ١١٠ .

- محمد بن عبد الهيمن الحضرمي ١٣٢ - ١٣٣
 محمد بن عبد الوارث ٢٤ .
 محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي ١٥٤ -
 ١٥٥ .
 محمد بن العطار ٨٧ .
 محمد بن علي بن حمدين ١٠١ .
 محمد بن علي بن خضر بن عسكر ٨٢ ، ٩١ ،
 ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١١٨ ، ١٢٣ .
 محمد بن علي الخولاني المشتهر بقري ١٣٤ .
 محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي المعروف
 بابن الحاج ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٠ ، ١٨٠ .
 محمد بن عمر بن خميس الحجري ١٣٥ .
 محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الراي ١٤٦ .
 محمد بن عمر بن لبابة ٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
 محمد بن عمران ٥١ ، ٥٢ .
 محمد بن عمران بن عمران ١٣٣ .
 محمد بن فتح بن أحمد الأشبرون ١٢٥ - ١٢٦ .
 محمد بن فرج بن جذام النخعي ١٧٧ .
 محمد بن الليث ١٨٣ .
 محمد الخلوع ٤٧ .
 محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البليقي
 أبو البركات ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٧ .
 محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ١٣٦ ،
 ١٦٩ - ١٧٠ .
 محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٣ ،
 ١٣٠ - ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن عياش الخزرجي ٢٠ - ٢١ ،
 ٧٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ١٨٤ .
 محمد بن محمد القرطبي ١٣٤ .
 محمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي
 ١٣١ ، ١٣٢ .
 محمد بن محمد بن نصر ١٣٨ .
 محمد بن محمد بن هشام ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٥٢ .
 محمد بن محمد بن يتي بن زرب ٨٠ .
 محمد بن منصور بن علي التلمساني ١٣٤ -
 ١٣٥ .
 محمد بن المواز ٣٠ .
 محمد بن موسى بن عزرون ٨٠ .
 محمد النيسابوري ٧٤ .
 محمد بن وضاح ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤ .
 محمد بن الوليد الطرطوشي ١٠٥ .
 محمد بن يتي بن زرب أبو بكر ١٣ ، ٧٧ ،
 ٨٢ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ .
 محمد بن يحيى بن بكر الأشعري ١٤١ - ١٤٧ ،
 ١٤٨ ، ١٥٩ .
 محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي المعروف بابن
 برطال ٨٤ .
 محمد بن يعقوب المرسى ١٣٠ .
 محمد بن يعقوب الموحدي الأمير ١٥ .
 محمد بن يوسف أبو عمر ٣٤ ، ٣٦ .
 محمد بن يوسف بن هود (أمير الأندلس)
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٣ .
 أبو محمد القرشي ٤٧ .
 ابن مدني أبو القاسم ١٠٣ .

- مرّجان ٧٩ .
ابن المرّعزي ٨١ .
مروان بن عبد العزيز (أمير بلسية) ١٦ ،
١٧ .
أبومروان بن مالك ٩٦ .
المزديغى أحمد أبو جعفر ١٢٩ .
ابن مزين أبو عبد الله ١٢٦ .
المستعين = سليمان بن الحكم .
مستور = محمد بن إبراهيم .
ابن مسرة ٧٨ ، ٢٠١ .
ابن مسعود ٢ .
مسلمة بن زرعة ١١ .
المصعب بن عمران أبو محمد ١٢ ، ٤٥ - ٤٧ ،
١٤٢ ، ١٩٣ .
مطرف ٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٧٩ .
المظفر عبد الملك بن محمد بن أبي عامر ٨٥ ،
٨٦ ، ٩٤ .
معاذ بن عثمان الشعباني ٥٥ .
معاوية بن أبي سفيان ٢٢ ، ٢٣ .
معاوية بن صالح الحضرمي ٤٣ ، ٥٥ .
معاوية بن صخر ٢٤ .
معاوية بن عبد الكريم التقي ١٨٨ .
المعتضد العباسي ٣٢ ، ٣٣ .
المعتمد بن عباد ٩٦ .
معن بن زائدة ١٨٠ ، ٢٠٧ .
ابن مغيث ٨ ، ١٠٨ .
ابن مغيث الحاجب ١٢ .
المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ١٥ .
ابن مفرّج ٦٠ .
ابن مقوّز ٢٠٢ .
المقرى = محمد بن محمد بن أحمد .
ابن المكوى ٧٧ .
مكي بن أبي طالب أبو محمد ٩٦ .
الملاحى ١٠٩ ، ١١٠ .
ابن الملجوم = عيسى بن يوسف .
منذر بن سعيد بن عبد الله النفزي البلوطي
٦٦ - ٧٥ ، ١٤٥ .
المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس)
١٨ ، ١٩ .
منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي
أبو علي ١٦٤ ، ١٦٧ .
المنصور الخليفة العباسي ٥١ ، ٥٢ .
المنصور الخليفة الموحدي ١١٠ ، ١١٨ .
المنصور محمد بن أبي عامر ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
٧٩ - ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٨٧ .
ابن منظور = عثمان بن محمد ، محمد بن عبيد الله
مهاجر بن نوفل المقرشي ١١ ، ١٢ ،
٤٣ .
المهدي الخليفة العباسي ٣٣ .
المهدي محمد بن عبد الجبار الأموي ٨٦ .
مهدي بن مسلم ٤٢ .
مهدي بن يوسف ٤١ .
ابن الواز ٣ ، ٩ ، ١٨٥ .
ابن الواق ١٣٠ .
موسى، النبي ٣٩ ، ١١٠ .

- ابن هاني = الحسن بن عبد الرحمن .
 ابن مهندي أبو الحسن ١١٦ .
 الهروي ٩ ، ٤٧ .
 هشام بن الحكم المؤيد بالله الخليفة الأموي
 ١٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ .
 هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأمير
 الأموي ١٢ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ١٩٣ .
 هشام بن عبد الملك ١٧٤ .
 هشام بن محمد الرواني ٩٥ .
 ابن هشام (قاضي القيروان) ٨٧ ، ٨٨ ،
 ١٠٨ ، ١٧٤ .
 ابن هشام = أحمد بن محمد هند ١٩٠ ، ١٩١ .
 ابن الهندي ١٠٨ .
 ابن هود = محمد بن يوسف .

(و)

- الوائقي (الخليفة العباسي) ٥٢ .
 ابن واجب = أحمد بن محمد بن عمر .
 واضح الصقلي ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن واهد = يحيى بن عبد الرحمن .
 الوحيد = عبد الله بن عمر .
 ابن أبي الورد أبو الحسن ٣٥ .
 ابن وضاح أبو بكر ١٢٧ .
 وكيع ٣٤ ، ١٦١ .
 ابن ولاد أبو العباس ٧٤ .
 الوليد بن يزيد الخليفة الأموي ٧٤ .

- موسى بن إسحاق بن حماد الأزدي ٣٣ .
 موسى بن حماد أبو عمران ٩٧ - ٩٨ .
 موسى بن عبد الرحمن القاسي أبو عمران
 ٣٧ ، ١٦٩ .

- موسى بن عزرون ٨١ .
 موسى بن محمد بن زياد ٢١ .

(ن)

- الناصر لدين الله = عبد الرحمن بن محمد .
 ابن الناظر = الحسين بن عبد العزيز .
 نافع ٢٥ .
 نجاء الصقلي ٩٠ ، ٩١ .
 ابن النحاس أبو جعفر ٧٤ .
 نصر بن طريف اليحصبي ٤٤ ، ١٩٣ .
 ابن نصر أبو عبد الله (أمير غرناطة) ١١٤ .
 النعمان بن ثابت أبو حنيفة الامام ١١ .
 ابن النعمة ١١١ .
 النور أبو الحسن ٣٥ .

(هـ)

- هارون ١١٠ .
 هارون الرشيد ١٥ ، ٢٥ .
 هارون الفقيه ٥١ .
 هاشم بن عبد العزيز أبو خالد الوزير ١٢ ،
 ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 هاشم بن عبد مناف ١٥٩ .

يحيى بن يحيى الليثي ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،
٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ .

يحيى بن يزيد النخعي ٢١ .
أبو يحيى (الأمير الحفصي) ١٦٢ ، ١٦٣ .
أبو يحيى بن يحيى بن مسعود المحاربي ١٤٠ -
١٤١ .

يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بتي
أبو الوليد ١١٧ .

يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) ٢٤ .
ابن يزيد بن سعيد ٣٢ .

اليعمري ١١٧ .
يظويه ٣٤ .

يوسف ١٠ .
يوسف بن إسماعيل بن نصر أبو الحجاج

(أمير غرناطة) ٢١ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،
١٧٣ .

يوسف بن تاشفين (الأمير المرابطي) ٩٧ .
يوسف بن يعقوب ٣٣ .

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث أبو الوليد
٢٤ ، ٩٥ - ٩٦ .

يوسف بن يزيد ٥٠ .
ابن يونس ٥٣ .

ابن وليد ٧٧ .

ابن وهب ١٤ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ١٢٨ ، ١٧٩ .

(ي)

يحيى بن إسحاق ١٧ .

يحيى بن زيد التجيبي ٤٣ .

يحيى بن سعيد ٩ ، ١٠ ، ٤٣ .

يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ربيع أبو عامر
١٢٩ .

يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع أبو عامر ١٢٤ ،
١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ .

يحيى بن عبد الرحمن بن واهد النخعي ٢١ ،
٨٨ - ٨٩ .

يحيى بن علي بن حمود المعتلي بالله (أمير
الأندلس) ٨٩ ، ٩٠ .

يحيى بن علي بن ربيع ١١١ ، ١١٤ .
يحيى بن مسعود بن علي المحاربي أبو بكر

١٣٩ - ١٤٠ ، ١٤١ .
يحيى بن مطرف ٨٣ .

يحيى بن معمر ٤٤ - ٤٥ ، ١٤٢ ، ١٥٧ .
يحيى بن مكن ١٤ - ١٥ .

فهرس القبائل والطوائف

بنو عباد ١٠٦ .	الأنصار ٢٧ .
بنو العباس ٢٤ .	البراهمة ٣٨ .
بنو العزقي ١٣٢ ، ١٣٣ .	البربر والبرابر والبرابرة ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ .
الحبشة ١٦٨ .	٩٠ ، ٩٤ .
الروم ٣٧ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١١٦	بنو إسرائيل ١٥٦ .
١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠	بنو أشقيلولة ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
١٥٥ ، ١٦١ .	١٣٧ ، ١٣٨ .
الشاميون ٤٢ ، ٨٢ .	بنو الأصفر ١٥٥ .
قريش ٥٣ .	بنو أضحى ١٢٥ .
المجوس ٣٨ .	بنو أمية ١٢ ، ١٩ .
الرابطون ٩٤ ، ٩٧ .	بنو تميم ٢٠٧ .
المصريون ٤٢ .	بنو حماد بن زيد ٣٢ ، ٣٣ ، ١١٤ .
الموحدون ١٠٩ ، ١٦١ .	بنو حندين ١٠٤ .
اليهود ٣٨ .	بنو حمود ٨٧ ، ٩٤ .
اليونان ٣٨ .	بنو سعيد ١٢٥ .

فهرس البلدان والأماكن

(أ)

برجة (Berja) ١٤٩ ، ١١١ .
 بسطة (Baza) ١٥٣ ، ١٢٨ ، ١٠١ .
 البصرة ٣٥ ، ٣٣ ، ٢٨ ، ٢٣ ، ٢٢ .
 ١٨٨ ، ١٨٤ ، ١٦٠ .
 بغداد ١٠١ ، ٤١ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٢ .
 ١٠٦ ، ١٠٥ .
 بلش مالقة (Velez Malaga) ١٣٤ .
 بلفيق (Velefique) ١٦٤ .
 بلسية (Valence) ١١٩ ، ١١٦ ، ١٦ .
 ١٦٧ ، ١٣٧ ، ١٢٧ .
 بونة (Bône) ١٣٦ .
 البوازين (ريش) بفرانطة (Albaicin) ١٤٠ ، ١٣٦ .
 بيت المقدس ١٥٥ .

(ت)

تادريا ٣٣ .
 تازة (Taza) ١٣٦ .
 تبوك ١٥٥ .
 تلمسان (Tlemcen) ١٣٤ ، ١٣٠ .
 تونس (Tunis) ١٦١ ، ١٥٣ ، ١٣٠ .
 ١٧٤ ، ١٦٧ ، ١٦٣ ، ١٦٢ .

استبة (Estepa) ٨٢ .

الأسكندرية (Alexandrie) ١٠٥ ، ٢٤ .

١٠٦ .

آش ١٤٧ .

إشبيلية (Seville) ٩٤ ، ٩٢ ، ٤٥ ، ٤٣ .

٩٦ ، ١١٨ ، ١١٢ ، ١٠٦ ، ١٠٥ .

١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

إطرا بلس (Tripoli) ١٧٠ ، ١٣٦ .

إفريقية ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ١٦ .

٤٥ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٧٠ ، ٢٠٢ .

إلبيرة (Elvira) ١٢٥ ، ٦١ ، ٦٠ .

الأندلس ٤٣ ، ٤٢ ، ١٩ ، ١٢ ، ١١ .

٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ الخ .

أنيشة ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٣١ .

(ب)

باجة إفريقية (Beja) ١٣٠ .

باجة الأندلس (Beja) ١٥٣ .

بيجانة (Pechina) ٥٩ .

بيجاية (Bougie) ١٦٤ ، ١٣٧ ، ١٣٢ .

(خ)

خُرَاسَان ١٠٨ .
الخنوس ٨٢ .

(د)

دَاتِمَة (Denia) ٤٢ ، ١٣٩ ، ٢٠٢ .
الدِينُوز ٤٠ .

(ر)

رَبَاط الفتح (Rabat) ١٤٠ .
الرَّبَض (قرطبة) ٧٩ ، ٧٠ ، ٥٣ .
رَنْدَة (Ronda) ١٥٣ ، ١٣٩ .
الرَّيْسُول (Arnisol) ٩٩ ، ٨٢ .
رَيْة ١٩ ، ٢٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٢ .
١٢٨ ، ١٢٦ ، ١١٨ ، ١١٤ ، ١٠٤ .
١٧١ .

(س)

الساحل (من كور إفريقيا) ٣١ .
سَبْتَة (Centa) ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٤ .
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٥٣ .
١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٥ .
١٧٦ ، ١٧٧ .
سَرْقُشَة (Saragosse) ١٣ .

(ث)

الثغر الأعلى (بالأنلس) ٥٤ .

(ج)

جبل قَارُوه (Gibralfaro) ١١٣ ، ١٢٣ .
جبل الفتح (Gibraltar) ١٥٦ .
كَبْرِيَّة (Cervera) ٨٣ .
الجزيرة الخضراء (Algeciras) ٩٠ ، ١١٩ .
٩١ ، ١١٤ ، ١٣١ .
جزيرة شَقْر (Alcira) ١١٠ ، ١٢٧ .
جَلْمَانَة (Jilena) ٨٢ .
جَلْقِيَّة (Galice) ٥٦ ، ٥٤ .
سَبِيَّان (Jaen) ١٢ ، ١٣ ، ٤٦ ، ٥٦ .
٦٥ ، ٩٦ ، ١١٠ .

(ح)

الحبَار ١٠٥ .
حصن بني كَشِير ٨٢ .
حصن الوَزْد ٨٢ .
مَحْضَمُوت ١٣٣ .
الحَمْرَاء (Alhambra) بقرناطة ٢١ ، ١٢٦ .
١٣٨ .
الحَمَة (Alhama) ٨٢ .

العراق ٢٤ ، ٣٢ ، ١١٤ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ،
٢٠٤ ، ٢٠٧ .
العقاب (Las Navas de Tolosa) ١١٥ ،
١١٦ .
العنّاب (بلد) ١٣٦ ، ١٣٧ .

(غ)

غافق (Belacazar) ١٣٣ ، ١٨٢ .
غراب ١٦٧ .
غرب الأندلس (Algarve) ١٠٣ ، ١١٤ .
غرناطة (Grenade) ٢٠ ، ٢١ ، ٩١ ، ٩٤ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،
١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٢ .

(ف)

فاس (Fès) ٥١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٧٤ .
فرت بعون ٩١ .

(ق)

قرطبة (Cordoue) ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ،

سرقوسة (Syracuse) ٥٤ .
سلا (Salé) ١٠٤ ، ١١٢ ، ١٣١ .
السودان ١٦٨ .
سوسة (Soussc) ٥٤ .

(ش)

شاطبية (Jativa) ١١٦ .
الشام ٢٢ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ١٠٥ ، ١٧٩ .
شذونة (Sidona) ٥٤ .
شرق الأندلس (Levante) ٩٥ ، ١٠١ ،
١١٦ ، ١٣٧ ، ١٨١ .
الشرقية ٣٣ .
شلب (Silves) ١٥٣ .
شكة (Chella) ١٤٠ .

(ص)

صالحة (Zalia) ١١٨ .
صقلية (Sicile) ٥٤ ، ٢٠٢ .

(ط)

طريف (Tarifa) ١٤٦ ، ١٦١ .
طليطلة (Tolède) ٥٩ ، ٩٧ ، ١٨٦ .

(ع)

العيدوة ٨٦ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ،

١٢٤ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٢
 ١٣٥ - ١٣٩ - ١٤٢ - ١٤٦ - ١٤٧
 ١٤٨ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧
 ١٥٩ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٧٢ - ١٨٤
 المدينة. ١ - ١٥ - ٥١ - ١٧٩ - ١٨٩
 . ٢٠٦
 مدينة سالم (Medinaceli) ٨١ .
 المدينة الزاهرة ٧٧ .
 مدينة الزهراء ٧٠ - ٧١ - ٨٨ .
 مدينة المنصور ٣٣ .
 مراکش (Marrakech) ١٠١ - ١٠٦
 ١١٦ - ١١٧ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٦٤
 مَرَبِلَة (Marbella) ٨٢ .
 مُرْسِيَة (Murcie) ١٠٩ - ١١٣ - ١٥٢
 الرِّيَة (Almeria) ٨٦ - ١٢٧ - ١٣٧ - ١٣٩
 ١٤٠ - ١٤١ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦
 الشرق ٤٤ - ٥٣ - ١٠٥ - ١١١ - ١١٥
 ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٨٢ .
 مَصْرَة ٢٤ - ٢٥ - ٣٠ - ٤١ - ٤٢
 ٤٥ - ٤٨ - ٥٤ - ٧٤ - ١٠٥ - ١٠٦
 ١٠٨ - ١٥٥ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٧٩
 ١٨٥ - ٢٠٤ .
 الغرب ٣٧ - ٤٢ - ٩٩ - ١١٧ - ١١٩
 ١٢٥ - ١٣٥ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٨٢
 مَقْبَرَة ١٣٦ .
 مَكْنَسَة (Meknès) ١٨٢ .
 مَكَة ١٧ - ٢٨ - ٧٤ - ١٠٨ - ١٧٩
 ١٨٩ - ٢٠٤ .

٢١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٨ - ٥٣
 ٥٤ - ٥٦ - ٥٧ - ٦٠ - ٦٣ - ٦٦
 ٧٠ - ٧٥ - ٧٨ - ٧٩ - ٨١ - ٨٢
 ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٢ - ٩٣
 ٩٤ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠١
 ١٠٢ - ١٠٣ - ١١١ - ١١٢ - ١١٧
 ١١٨ - ١٢٤ - ١٤٢ - ١٥٧ - ١٥٨
 ١٨٢ - ١٩٣ - ١٩٤ .
 قَرْمُونَة (Carmona) ٩٠ .
 القُسْطَنْطِينِيَة ٣٨ - ٦٦ .
 قلعة يَحْصِب (Alcala la Real) ١٢٥ .
 قَمَارَش (Comares) ١٤٧ .
 القَيْرَوَان (Cairouan) ١٥ - ٣٠ - ٤٢
 ٥٤ - ٨٧ - ١٦١ - ١٦٨ - ١٧٤
 ١٧٩ .

(ك)

الكوفة ١ - ٢٢ - ٤٣ - ١٦٠ - ٢٠٧ .

(ل)

لَوْرَقَة (Lorca) ١٠٩ .
 مَارْدَة (Mérida) ٥٦ - ٥٧ .
 مَالَقَة (Malaga) ٢٠ - ٤٣ - ٨٢ - ٨٩
 ٩٠ - ٩١ - ٩٣ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٣
 ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٧ - ١٠٩ - ١١١
 ١١٢ - ١١٣ - ١١٥ - ١١٧ - ١٢٣

(و)	ملتاس (Bentomiz) ١٤٧ •
وادی آش (Guadix) ١١٠ • ١٣٧ •	ملّی ١٦٨ •
١٧٣ •	مُنت کیور ٨٢ •
وادی شَنِیل (Genil) ٨٢ •	الْمَسْتیر (Monastir) ١٦١ •
وادی عبد الله ٩٦ •	مُورور (Moron) ٨٢ •
واسط ١٦٧ •	مُیورقة (Majorque) ١١٢ • ١١٦ • ١١٧ •
وهران (Oran) ٨٧ •	
(ی)	(ن)
الین ٢٣ • ٢٦ • ١٧٤ •	الناعورة (قرطبة) ٨١ •

فهرس الكتب المذكورة

(١)

إكمال العلم . ١٠
أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء
الملة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

(ب)

البداية والنهاية (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
البرهان والدليل ، في خواص سور التنزيل
(لأبي بكر بن منظور) ١٥٥ .
البيان والتعصيل ، فيما في المستخرجة من
التوجيه والتعليل (لأبي الوليد بن رشد)
٢٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ .

(ت)

التيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري
في غرناطة (للأمير عبد الله بن بلقين
ابن زيري) ٩٣ ، ٩٧ .
التذكرة (لأبي علي الفارسي) ٣٣ .
ترتيب المدارك ، وتقريب المسالك (لعياض
ابن موسى) ١٥ ، ٢٧ .
التسهيل (لابن مالك) ١٧٦ .
التعريف (للشيرازي) ٤٠ .

الاتفاق والاختلاف (لابن حارث) ٢٠١ .
الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال
(للمسن بن محمد) ٧٨ .

الأحكام (لابن أبي زياد) ٥٥ .
الأحكام (لابن سهل) ٩٧ .
الأحكام (لعبد الحق) ١٣٠ .
الأحكام (لعبد المنعم بن الفرس) ١١٠ .
أدب القضاة (لمحمد بن عبد الله بن الحكم)
١٨٩ .

الاستغناء (لخلف بن مسلمة بن عبد الغفور)
في أدب القضاة والأحكام ٦ ، ١٤٧ ، ١٩٨ .
الاستيعاب ٢٨ .

الاشراف (لمحمد النيسابوري) ٧٤ .
الاشراف على نكت مسائل الخلاف (للقاضي
عبد الوهاب) ٤١ .

الاعلام بنوازل الأحكام ٦ .
الافادة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
الاكتفاء في المغازي (لأبي الربيع الكلاعي)

١٦٩ .
الاكمل (لعياض بن موسى) ٤ ، ٦ ،
٦١ ، ٢٠٢ .

تاريخ مكة الاندلس

(و)

رسالة ادخار الصبر ، وافتخار القصر والقبر
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
الرعاية ٣ .
رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة
(لأبي القاسم الشريف الغرناطي) ١٧٦ .
الروض الأنف (للسهيلي) ١١٧ .
الروض المنظور ، في أوصاف بني منظور ١٥٤
رياضة الآن ، في شرح قصيدة الخزرجي
١٧٦ .

(س)

السجم الواكفة ، والظلال الوارفة ، في الرد
على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات
الفلاسفة (لأبي بكر بن منظور) ١٥٤ .
السراج (لابن العربي) ٢٠٢ .

(ش)

شرح التلقين (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
شرح الحمدانية في الأصول (لابن رشد
الحفيد) ١١١ .
شرح رجز ابن سينا (لابن رشد الحفيد) ١١١
شرح رسالة ابن خميس (لمحمد بن منصور
التمساني) ١٣٥ .
شرح رسالة ابن أبي زيد (للتسولي) ١٣٦ .

تقريب المسالك ، بمعرفة أعلام مذهب مالك
٢٤ ، ٣٢ .
التكملة (لابن الأبار) ١٧ ، ١٠٦ ،
١١٩ .
التكملة (لابن خميس) ١١٢ .
التكميل والاتمام ، لكتابي التعريف والاعلام
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
التلقين (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
التلبيات ٨ .
تنظيم الدرر ، في ذكر علماء الدهر (لأبي
عامر بن ربيع) ١٢٧ .

(ج)

جهد المقل (لأبي القاسم الشريف الغرناطي)
١٧٥ .
الجواهر الثمينة ١٧٨ .

(د)

الدلائل في شرح غريب الحديث (لقاسم
ابن ثابت بن عبد العزيز الفهري)
١٣ .

(ذ)

الذيل والتكملة ، لكتاب الصلة (لابن
عبد الملك المراكشي) ١٣٠ .

عقد الجواهر ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩ .
العين (للخليل) ٧٤ .

(غ)

الغريسين (كتاب) للهوى ٩ .

(ف)

فصل المقال فيما بين الفلسفة والشريعة من
الاتصال (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
فضائل المنطعيين إلى الله (لهولس بن
مغيث) ٩٦ .

(ق)

قوت النفوس، وإنس الجلولس (لأبي الحسن
ابن أضحى) ١٢٥ .

(ك)

الكليات في الطب (لابن رشد الحفيد)
١١١ .

(م)

المجموعة (لابن المايشون) ٨ .
المختصر، في السلوك عن ذهاب البصر
(لابن عسكر) ١٢٣ .

شرح الرسالة والنصرة لمذهب دار الهجرة
(للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

شرح شعر المتنبي (لابن الاقليلي) ٢٠ .
شرح مختصر ابن الحاجب النقي (لابن
عبد الله المنبثري) ١٦١ .

شرح الموطأ (لمحمد بن سليمان الأنصاري)
١٠٠ .

(ص)

الصلة (لابن بشكوال) ٢٠، ٩٥، ١٠٠،
١٠١، ١٠٨ .
صلة الصلة (لابن الزبير) ١٠٦، ١١٨ .

(ط)

طبقات القراء (لأبي عمرو الداني) ٣٣ .
طبقات قضاة مصر (لأبي عمر الكندي)
٣٤ .

طبقات النحويين واللغويين (لمحمد بن
خميس الزبيدي) ٧٤ .
السطر في الوثائق المجموعة (لابن عات) ١١٦ .

(ع)

عائد الصلة ١٤١، ١٤٧، ١٤٨ .
العُتبية ١٧، ١٨٦ .
العنب والاجاج (لأبي البركات ابن الحاج
البلفيقي) ١٦٥ .

المؤمن ، في أبناء من لقيه من أبناء الزمن
(لأبي البركات بن الحاج البلفيقي) ١٦٥ .
الموطأ ٩ ، ١٠٨ ، ١١٧ .
المؤنس في الوحدة والموقف من سنة الغفلة
(لمحمد بن عبد الله بن حسن المألقي) ١٠٠

(د)

نفحات النسوك ، وعيون التبر المسبوك ،
في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك (لأبي
بكر بن منظور) ١٥٤ .
نكتة الأمثال ، ونفحة السحر الجلال (لأبي
الربيع الكلاعي) ١١٩ .
النوادر ١٨٦ .
نوازل أبي عبد الله بن الحاج ١٩١ ، ١٩٩ .
نوازل الأحكام (لأبي المطرف الشعبي) ١٠٨

(و)

الواضحة ١٩٣ .
وثائق ابن العطار ١٩٤ .
وثائق ابن الهندي ٢٠٧ .
الوجيز ١٧٨ .
الوجيز في التفسير (لعبد الحق بن عطية)
١٠٩ .

مختصر المبسوط (لأبي الوليد بن رشد) ٩٩ .
المدارك (للقاضي عياض) ٣٠ ، ٣٧ ،
٤٥ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ .
المدونة ٨ ، ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٨ .
المزيد (لأبي عامر بن ربيع) ١٣٨ .
المستخرجة ١٩٨ ، ٢٠٣ .
السلسلات من الأحاديث والآثار (لأبي
الربيع الكلاعي) ١١٦ .
المشروع الروي ، في الزيادة على كتاب
المروى ، في غريب القرآن والحديث (لابن
عسكر) ١١٣ ، ١٢٣ .
مشكل الآثار (للطحاوي) ومختصره لأبي
الوليد بن رشد ٩٩ .
المعالم (لابن الخطيب الداني) ١٦٣ .
المعونة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
المفيد (لابن هشام) ١٠٨ .
المقدمات لأوائل كتاب المدونة (لأبي الوليد
ابن رشد) ٩٩ .
المقصد الحمود ١٠ .
المقصورة (لحازم) ١٧٦ .
المقنيس ٦ ، ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
مناهج الأدلة ، في الكشف عن عقائد الملة
(لابن رشد الحفيد) ١١١ .
المنتخب (لابن مغيث) ٨ .
مناهج القضاة (لابن حبيب) ١٨٨ .

فهرس القوافى

(د)	(ب)
<p>١٦٧ بُقْنَد (ابن الحاج)</p> <p>١٧٥ وَجْدَا (الشريف الغرناطى)</p> <p>٦١ فَرِيدَا</p> <p>١٥٣ كَرِيدَا (ابن شبرين)</p> <p>١٦٦ الْعَهْد (ابن الحاج)</p>	<p>١٣٥ وَالْأَسْبَابُ (الطغرائى)</p> <p>١٢٦ يَكْتَبُ (النباهى)</p> <p>١٠٠ الْأَجْرَبُ (لييد)</p> <p>٣٤ عَاتِبُ (الأزدي)</p> <p>١٣٣ بِاللَّسْبِ</p> <p>١٤٨ السَّطْلَبُ (ابن الحاج)</p>
(ر)	(ت)
<p>١٥٥ وَاصْطَبِر (ابن منظور)</p> <p>١٣٣ وَأَجْرُ (ابن عسكر)</p> <p>١٥٨ الْفَخْرُ (النباهى)</p> <p>١٧٤ يَفْرَى (ابن مامة)</p> <p>١٦٥ الْقَفْرِ (ابن أسلم)</p> <p>٦٠ آثَارُ</p> <p>١١١ السَّفَرُ (ابن أبي زنين)</p>	<p>١٧٤ الْفَرَاتُ (الشريف الغرناطى)</p> <p>١٣٢ سَجْدَتَا (الغبرينى)</p>
(س)	(ج)
<p>١٠٠ وَلَانَسُ (الأنصارى)</p> <p>١١٩ النَّفْسُ (الكلاعى)</p> <p>١١٧ الْأَنْسُ (ابن بى)</p>	<p>١٤٩ حَبَّةُ (ابن أبى العافية)</p> <p>١٥٠ نَهْجُهُ (النباهى)</p>

(م)

١٢٣	أنحلم (ابن عسكر)
٣٤	القياما (المبرد)
١٢٢-١٢٠	والصوارم (ابن الأبار)
١٧٥	والأكسم (الشريف الغرناطي)
١٧٢	نم

(ن)

١٦٦	نطن (ابن الحاج)
١٧٤	تسيرون
٨٧	إحسان (ابن الحنط)
١٣٠	تسكن (ابن عبد الملك)
١١٢	رهين (ابن حوط الله)

(هـ)

٨٢	نراه
٤٧	أعدته
١٦٦	برهاتها (ابن الحاج)
٣٦	يفتديده (الأزدي)
١٣٥	بها (ابن خميس)
١٥٣	أراضيها (ابن كبرين)
٩٣	أمر الله
٩٥	كساعه (الباجي)

(ي)

٤١	جوابيا (عبد الوهاب)
----	-----------------------

(ف)

٤١	المضاغف (عبد الوهاب)
١٦٦	بالخوف (ابن الحاج)

(ق)

٣٦	ضيق (أبو عمر بن يوسف)
١١٣	رائق (النباهي)
١٦٧	سائق (ابن الحاج)
١٦٦	سقيق (ابن الحاج)

(ك)

١٧٠	شرك (أبو عمران)
١٧٣	مقدارك (الشريف الغرناطي)

(ل)

٧٨	مذلل
٢٥	قليل (ابن غانم)
١٠٤	تعطيل (الوحيد)
١٣١	سلا (ابن عبد الملك)
١٦٥	وترحال (ابن الحاج)
٥٣	وقال
١٦٠	مُعجِل
١٧٦	الحاذل (الشريف الغرناطي)
٥٨	والخؤل (ابن أسود)
١١٨	باطل (ابن بتي)

INTRODUCTION

de mon *Histoire de l'Espagne musulmane* actuellement en préparation. Il n'est donc pas utile que je m'étende ici sur la question. Je voudrais simplement signaler d'un mot l'intérêt des notices de la *Markaba*, qui apportent un complément de première importance à notre source essentielle sur la vie judiciaire à Cordoue jusqu'au X^{ème} siècle, le *Ta'rikh kudat Kurtuba* de Muhammad ibn al-Harith al-Khushani.

Parmi les documents, malheureusement trop rares, qui nous renseignent sur l'histoire sociale d'al-Andalus à l'époque de l'émirat, puis du califat umayyade, on sait en effet la place de choix qu'il faut accorder au livre d'al-Khushani qui, né à Cairouan, la capitale de l'Ifrikiya, émigre à Cordoue, où il ne cessa de résider jusqu'à sa mort survenue en 981 (871). Ce fut à la demande du calife al-Hakam II al-Mustansir qu'il rédigea sa monographie, dont Julian Ribera a donné en 1914, d'après l'*unicum* d'Oxford, une édition accompagnée d'une traduction en espagnol et d'une substantielle étude liminaire. L'histoire d'al-Khushani n'avait qu'un défaut : celui de s'arrêter au X^{ème} siècle (IV^{ème} siècle). C'est le mérite d'al-Nubahi que d'être essayé à compléter cette histoire jusqu'à sa propre époque.

C'est pourquoi je n'ai pas hésité, pour répondre au désir de mon éminent collègue et ami, le Dr. Taha Bey Husain, à confier l'édition de cet ouvrage aux presses du « Scribe Égyptien ». Je remercie la direction de cette société du zèle et du soin apportés à la composition et à la présentation de l'ouvrage. J'exprime aussi ma gratitude à mon élève, le Dr. Kamil Isma'il, qui, de Caire même, a bien voulu m'assister dans la revision des épreuves.

INTRODUCTION

paraît pas avoir été conservée, fut écrite par le littérateur grenadin pour fustiger le cadi de Grenade; elle s'intitulait *Khal' al-rasan fi wasf al-kadi Ibn al-Hasan*.

Ce n'est pas ici le lieu de chercher à préciser les raisons du différend qui mit aux prises Ibn al-Khatib et Ibn al-Hasan al-Nubahi. Mais ce dernier ne fut certainement pas étranger à la campagne d'intrigues, de dénonciations et d'accusations de lèse-foi (voir ainsi p. 202 de la présente édition), qui finit par aboutir à la disgrâce de Lisan al-din et entraîna celui-ci dans les pires tribulations, jusqu'au moment où, condamné à Grenade pour hérésie, il fut arrêté à Fès, où il avait cherché asile, et étranglé dans sa prison en 1374 (776). Après la fin tragique d'Ibn al-Khatib, nous ne savons plus rien de précis sur la carrière du cadi Ibn al-Hasan al-Nubahi. L'auteur du *Nail al-ibtihadj* note simplement qu'il fut envoyé à deux reprises en mission diplomatique de Grenade à Fès, en 859 (760), puis en 1386 (788), et qu'il était encore vivant en 1390 (792); mais il ajoute qu'il n'a pas retrouvé la date de sa mort, qui dut vraisemblablement survenir avant la fin du XIV^e siècle. Il cite enfin deux de ses ouvrages : une « enquête » qui semble aujourd'hui perdue, sur la question de l'invocation après la prière canonique, destinée à réfuter l'opinion de l'imam andalou Abu Ishak al-Shatibi, et l'ouvrage sur la judicature qui fait l'objet de la présente publication.

Une troisième œuvre d'al-Nubahi, non signalée par Ahmad Baba, nous est toutefois parvenue. C'est le commentaire d'une « séance » du même auteur, intitulée *al-Makama al-nakhliya* (dialogue entre un palmier et un figuier), qui, avec maintes digressions d'ordre littéraire, constitue une histoire de la dynastie nasride de Grenade. Elle s'intitule : *Nushat al-basa'ir wa-l-absar*. Un exemplaire manuscrit s'en trouve à la Bibliothèque de l'Escurial sous le No. 1658 (voir E. Lévi-Provençal, *Les manuscrits arabes de l'Escurial*, t. III, Paris, 1928, p. 186-187), et des extraits en ont été publiés par M. J. Müller dans ses *Beiträge zur Geschichte der westlichen Araber* (t. I, Munich, 1866, pp. 101-106).

« L'HISTOIRE DES JUGES » D'AL-NUBAHI. — Dans la notice du *Nail al-ibtihadj*, « l'histoire des juges » d'Ibn al-Hasan al-Nubahi, qui est mentionnée sous le titre *al-Mirkat al-'ulya fi masa'il al-kada'*, est donnée comme comprenant deux tomes. L'auteur semble bien n'en avoir écrit qu'un seul. Il annonce dans son introduction que son ouvrage comprendra quatre grands chapitres (*bab*). En fait, dans le manuscrit, nous n'en trouvons que deux, d'étendue d'ailleurs fort inégale. Le premier, qui occupe un peu moins du tiers de l'ensemble, a trait à la judicature en général et aux questions qui s'y rapportent; l'autre, au contraire, constitue un ensemble de biographies des juges occidentaux, andalous pour la plupart, qui donne tout son prix à l'œuvre du cadi de Grenade.

Tout un développement sur la judicature andalouse doit figurer au tome III

Ibn al-Khatib, que d'indications assez peu détaillées. Si l'on connaît l'époque de sa naissance, aucune biographie ne nous fournit pour celle de sa mort une date précise.

De ces indications modiques, la plupart proviennent, soit d'Ibn al-Khatib lui-même, soit du principal biographe de ce dernier, al-Makkari, l'auteur du *Nafh al-tib* et des *Azhar al-riyad*. En plus de ces deux auteurs, on ne trouve guère qu'une notice, que leur a empruntée le juriste soudanais Ahmad Baba al-Tinbukti dans son *Nail al-ibtihadj* (publié en marge du *Dibadj* d'Ibn Farhun, le Caire, 1829 h., pp. 205-206). La courte rubrique consacrée à l'auteur de la *Markaba* par F. Pons Boigues (*Ensayo bio-bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe-españoles*, Madrid, 1898, No. 297, p. 848) n'apporte aucune précision utile.

Le nom complet de cet auteur était Abu l-Hasan 'Ali ibn 'Abd Allah ibn Muhammad ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Djudhami al-Malaki al-Nubahi, mais on le désignait plus généralement sous la simple appellation d'Ibn al-Hasan. Il appartenait à une famille installée depuis de nombreuses générations dans une des plus florissantes villes du littoral andalou, Malaga. C'est là que 'Ali al-Nubahi naquit en 1813 (718). Il y fit ses études sous la direction de maîtres en vue — nous en avons la liste, mais il n'est pas utile de la reproduire ici — puis il partit pour Grenade, afin d'y parfaire sa culture littéraire et juridique. Il quitta ensuite la capitale nasride pour aller exercer les fonctions de juge dans les petites cités de Bentomiz (بنتوميس) et Velez-Malaga (بلش), puis y revint pour s'y fixer définitivement, quand il y fut pourvu d'un poste de secrétaire de chancellerie à la cour du souverain. Un peu plus tard, celui-ci l'appela à la charge éminente de juge en chef (*kadi l-djama'a*) de Grenade.

C'est justement vers cette époque qu'Ibn al-Khatib, dans son célèbre *Kitab al-Ihata fi ta'rikh Gharnata*, consacre à al-Nubahi une notice extrêmement élogieuse. Elle figure dans le manuscrit No. 1678 de la Bibliothèque de l'Escorial (p. 802 et suiv.) et est presque entièrement reproduite par al-Makkari (*Nafh al-tib*, éd. de Bulak, III, p. 66 et 885; *Azhar al-riyad*, éd. du Caire, t. II, 1946, début). Non seulement, Ibn al-Khatib fait de son compatriote et de son ami de la cour de l'Alhambra un éloge presque dithyrambique, mais il donne de copieux échantillons de sa poésie et de sa prose d'art. Il apparaît toutefois qu'entre les deux hommes, les rapports ne tardèrent pas à s'altérer. Quand, dans l'exil, Ibn al-Khatib composa son *Kitab a'mal al-a'lam*, il ne craignit pas de satiriser sans ménagements son ancien ami et d'aller jusqu'à l'affubler du surnom peu flatteur de Dju'sus (« le courtaud »), qu'on lui donnait sans doute dans le monde intellectuel grenadin, en tournant en dérision sa petite taille (voir p. 90-92 de mon édition, Rabat, 1984). Dans un autre de ses ouvrages, *al-Katiba al-kamina*, sur les poètes du VII^{ème} siècle de l'hégire, il lui consacra une notice virulente (No. 50 du manuscrit No. 410 de la Bibliothèque chérifienne de Rabat). Il alla même plus loin. Une courte épître d'Ibn al-Khatib, qui ne

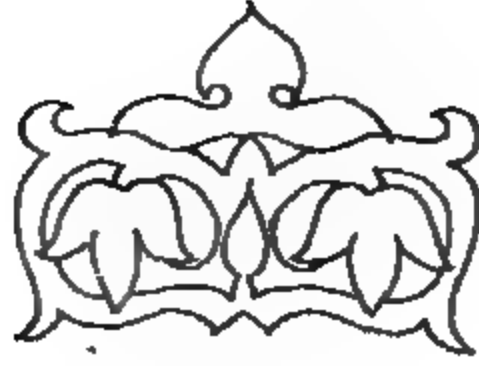
INTRODUCTION

L'ouvrage inédit qui fait l'objet de la présente édition constitue un document important pour l'histoire de la judicature dans l'Occident musulman du Moyen Age. La date relativement tardive de sa rédaction a permis à son auteur d'embrasser une assez longue période, depuis la conquête arabe jusqu'au XIV^{ème} siècle. Toutefois, malgré l'ampleur du sujet qu'il traite, ce livre est demeuré ignoré jusqu'à ce jour. Son titre ne figure à ma connaissance dans aucun des répertoires bibliographiques de la littérature arabe : on ne le trouve cité ni par Hadjdji Khalifa, ni par Brockelmann. On en chercherait en vain la trace dans les bibliothèques d'Europe ou d'Orient dont les catalogues ont été publiés. La cause en est sans doute qu'il n'en a guère circulé de copies : quelques-unes, du petit royaume musulman de Grenade, où l'ouvrage a été composé, ont, à la fin du Moyen Age, passé au Maroc. C'est là que j'ai eu la chance d'en retrouver deux manuscrits, suffisamment corrects pour m'engager à en entreprendre une édition.

La première de ces copies est conservée à la Bibliothèque Chérifiennne de Rabat, sous le No. 1424. Il s'agit d'une copie assez récente, non datée, de 117 feuillets (20×15 centimètres, 21 lignes par page). Elle est suivie d'un résumé de la main du même scribe, qui couvre douze feuillets et porte la date du 20 safar 1221 (8 mai 1806). C'est ce manuscrit de Rabat qui a servi de base à l'établissement du texte. L'autre manuscrit, conservé à la Bibliothèque de la Grande Mosquée d'al-Karawiyin, à Fès, sous le No. 2988/80, est une copie de date sensiblement plus ancienne; malheureusement, il en manque environ le dernier tiers. Elle comprend 50 feuillets d'écriture serrée de type maghribin (28×18 centimètres, 22 lignes par page). Ces deux exemplaires fournissent l'un et l'autre le titre de l'ouvrage : *Kitab al-Markaba al-'ulya fi-man yastahikku* (sic, au lieu de *istahakka*) *al-kada' wa-l-fitya*, et le nom de son auteur : Abu l-Hasan al-Nubahi.



L'AUTEUR. — Celui-ci est loin d'être un personnage obscur. Ce fut l'un des dignitaires les plus en vue du royaume des Nasrides de Grenade au XIV^{ème} (VII^{ème} siècle). On ne dispose toutefois, sur sa carrière, qui fut intimement mêlée à celle du plus illustre de ses contemporains andalous, Lisan al-din



ذخائر التراث العربي

خلاصة الثقافة العربية الخالدة

صدر منها :

الفرق بين الفرق

وبيان الفرقة الناجية منهم

الدين والدولة

درة التنزيل وغرة التأويل

جواهر القرآن

حي بن يقظان

عجائب المخلوقات

رسائل فلسفية

مناقب الامام أحمد بن حنبل

الفروق في اللغة

طبقات الشافعية

الأخلاق والسير

عبد القاهر البغدادي

علي بن ربن الطبري

الخطيب الأسكافي

الإمام الغزالي

ابن طفيل

زكريا القزويني

أبو بكر الرازي

ابن الجوزي

أبو هلال العسكري

ابن هداية الله الحسيني

ابن حزم

الإمام الغزالي	معارج القدس
	في مدارج معرفة النفس
ابن تيمية وابن القيم	القياس في الشرع الاسلامي
ابن النقف	كليلة ودمنة
ابن القيم الجوزية	عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين
تحقيق د. عبد الأمير الأعسم	تاريخ ابن اليربوعي الملحد
	نصوص ووثائق من المصادر العربية
ابن سيد الناس	عيون الاثر ٢/١
	في فنون المغازي والشمال والسير
ابن العماد الحنبلي	شذرات الذهب ٨/١
	في أخبار من ذهب
محمد بن حبيب البغدادي	كتاب المحبر
أبو العباس الخريفي	عنوان الدراية
	فيمن كان من العلماء في المئة السابعة ببجاية
ابن حزم	المحل ١١/١
الإمام مسلم	الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ٨/١
الحاكم النيسابوري	معرفة علوم الحديث
أبو الحسن النباهي	تاريخ قضاة الاندلس
ابن سيده	المخصص ٥/١
ابن قنفذ القسنطيني	كتاب الوفيات
أبو العلاء المعري	رسالة الملائكة
أبو العلاء المعري	رسالة الهناء

أخبار أبي تمام

أخبار الحمقى والمغفلين

الأذكىاء

تداعي الحيوانات على الإنسان

مجموع أشعار العرب

أبو بكر الصولي

ابن الجوزي

ابن الجوزي

أخوان الصفا

رؤبة بن المعجاج

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

EDITED BY
Revival of arabic culture
committee
Dar al-Afaq al-Jadida

Dar al-Afaq al-Jadida
BEIRUT, LEBANON

**BIBLIOTHECA ALEXANDRINA**

مكتبة الإسكندرية

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-MULYA

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE

INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-ULYA

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI

Bibliotheca Alexandrina



0262452

دار اليازق الازاب
Beirut-Lebanon